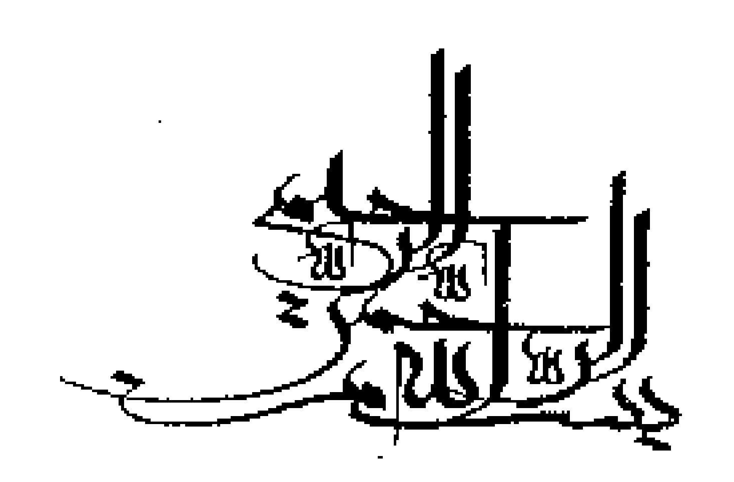
اشكاليات الاعلام ومعطيات الواقع

الدكتور
وائل رفعت خليل





اشكاليات الاعلام

ومعطيات الواقع

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2014/8/3948)

خليل، وائل رفعت علي

اشكاليات الاعلام ومعطيات الواقع/ وائل رفعت علي خليل. - عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014

( ) ص

ر.إ: (2014/8/3948).

الواصفات:/ الاعلام// وسائل الاتصال

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-96-047-6



تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس: +962 6 5353402
خلوي: +962 7 95667143
ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

اشكاليات الاعلام

ومعطيات الواقع

د. وائل رفعت علي خليل

الطبعة الأولى

2015 م – 1436 هـ

الفهــــــرس

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادى عشر

المقدمة

إنّ أهم ما يمز الإنسان عن الكائنات الأخرى، تلك الطاقة العظيمة، المتمثلة في قدرته على التفكير ومن ثم الاتصال، فالإنسان دائماً في حاجة إلى وسيلة تراقب له الظروف، وتحيطه علماً بالأخطار المحدقة به، أو الفرص المتاحة له ووسيلة تقوم بنشر الآراء والأفكار والحقائق وتساعد الجماعة على اتخاذ القرارات، ووسيلة تقوم بنشر القرارات التي تتخذها الجماعة على نطاق أوسع، وسيلة تقوم بنقل حكمة الأجيال السابقة والثقافات السائدة في وقتها إلى الأجيال اللاحقة ووسيلة ترفه عن الناس وتنسيهم المعاناة والصعوبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية.

بدأ عصر جديد سمته ظاهرة العولمة بأبعادها المتعددة، والتي تعمقت بشكل متزايد في مختلف أرجاء العالم منذ العقد الأخير من القرن العشرين، اعتماداً على مقومتين أساسيتين هما: التكنولوجيا الحديثة" الاتصال والمعلوماتية" ورأس المال " الشركات المتعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر" مما جعل مصطلح العولمة يحتل موقعاً أساسياً في العلوم الاجتماعية المعاصرة، لاغياً بعدي الزمان والمكان، وجاعلاً من هذا العالم المترامي الأطراف " قرية كونية صغيرة" بحيث إنّ أي فتح معرفي جديد أو تطور اقتصادي أو سياسي أو ثقافي، في أي حي من أحياء هذه القرية يحدث آثاراً واهتزازات مهمة في أحيائها الأخرى، ودالاً إجرائياً على " عملية تغيير" واسعة ومتسارعة في المفاهيم والأولويات والممارسات لدى كل من الدول والمجتمعات والمنظمات والأفراد، وصولاً إلى زيادة معدلات الترابط والاندماج والتجانس فيما بينها.

لذا أصبح لهذه القرية الكونية " سوقاً عالمية واحدة" يتم فيها تداول كثير من البضائع والأشياء الملموسة وغير الملموسة، " ومنظمة التجارة العالمية" تتولى تنظيم وتحرير التبادل التجاري بين دول العالم وفقا لاتفاقيات " الجات " وقواعدها الجديدة التي تشمل الخدمات والاستثمار وغيرها، كما بدأت الدعوات تبشر بنهاية التاريخ وبروز عالم واحد تسوده مفاهيم وقيم وثقافة واحدة وفق نموذج الديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان.

وظاهرة العولمة كغيرها من الظواهر الاجتماعية تحمل في طياتها من الفرص والمخاطر التي تمثل في مجموعها تحديات العولمة، حيث تشير العديد من الدراسات المتخصصة في العولمة إلى هذه التحديات، والتي تؤثر بدورها على المجالات المختلفة، المعرفية والأنظمة الاجتماعية في أي دولة معاصرة، حتى أن أحداً لن يستطيع تفاديها أو تجنب تأثيرها، ولذلك بدأت العديد من الدول تدرك ضرورة التعامل الإيجابي مع قضايا العولمة.

ومن هنا تأتي أهمية معالجة ظاهرة العولمة بشكل موضوعي، لأنّ مجتمعنا أحوج ما يكون لمعرفة هذه الظاهرة بموضوعها، والوعي بآثارها وتحدياتها التي ستصيب حياة الشعوب الحاضرة والمستقبلية ومن ثم تحديد الاستجابة اللازمة للتعامل معها بشكل عام، وتحديد استجابة الإعلام الأردني ولاسيما الصحافة لهذه التحديات تأثيرا وتأثرا بشكل خاص، وهي استجابة تعبر عن الصورة المثلى للإعلام القادر على التعامل معها بأكبر قدر من المشاركة، واستغلال الفرص التي تتيحها العولمة، وتفادي أو تقليل المخاطر الناجمة عنها، وذلك ضمن المنظومة المتكاملة للمجتمع الأردني، وهو ما سيتناوله هذا الكتاب.

الفصل الأول

الإعلام السياسى

الفصل الأول

الإعلام السياسي

إشكالية الإعلام السياسي

تعد الحرية الصحفية ضرورة إنسانية لرقي المجتمعات وتقدمها، فالمجتمعات المتقدمة أو الساعية إلى التقدم لا يمكنها أن تتخلى عنها والعمل على حمايتها وذلك لدورها في إيصال المعلومات لجميع أفراد الشعب ولاسيما في عصر العولمة الذي أصبح فيه العالم يعيش ثورة الاتصال.

وتسهم الحرية الصحفية في منح الفرد إمكانية التعبير، وتعمل في الوقت ذاته على نشر الحقائق في المجتمع. الأمر الذي يطرح تساؤلاً هل بمقدور الصحافة الأردنية مواصلة دورها بكفاءة في ظل العولمة والانفجار المعرفي لوسائل الإعلام.

هدف الإعلام السياسي

تهدف إلى الوقوف على واقع حرية الصحافة في الأردن وقدرتها على تحقيق أهدافها، وتقديم رسائل إعلامية تساعد الجمهور في معرفة الحقيقة، ومدى التعاون الذي تقدمه السلطة التنفيذية من أجل الإسهام في نشر الحقائق.

وتأتي هذه الدراسة لتشكل مدخلاً لفهم التحديات القائمة ولخلق انعطافة نحو الخروج من إيقاع الموروث فينا على المستوى المحلي باتجاه آفاق عالمية تستوجب أن نكون جزءاً منها، وأن تحدث نقلة في فن مخاطبة الآخر أيضاً، وهو في النهاية سيترك تأثيره المباشر نحو تعزيز أفق الحرية التي نريد.

- **الحرية**: في لغة العرب وفق ما جاء في معجم لسان العرب فإن أصلها حَرَّ، يَحَرُّ، إذا صار حراً والاسم حرية، وحرره تعني اعتقه لأنّ الناس ولدوا أحراراً، وتبقى حريتهم تصطدم بالحق والشر.
- **العمل الصحفي**: هو أن يمارس الصحفي عمله ممارسة فعلية في التحرير والإعلان والكتابة في صحيفة أو مجلة أو دورية.
- **الحرية الصحفية**: تضمنت العديد من المواثيق الدولية والوطنية الدفاع عن حق المواطنين في حرية التعبير بمختلف الوسائل المتاحة فقد تضمن إعلان حقوق الإنسان العالمي سنة 1948 ما يلي "لكل شخص الحق في حرية التعبير والرأي، وينطوي هذا الحق على اعتناق الآراء دون تدخل فضلاً عن السعي لاستقبال ونقل المعلومات بواسطة أي وسيلة ودون اعتبار للحدود".

ويعتبر دستور اليونسكو معاهدة بين الدول التي أقرت هذا الدستور.. وقد جاء في مادته الأولى "التعاون في الجهود الرامية إلى تعريف الشعوب بعضها بعضاً، وتفهمها المتبادل للقيم الثقافية لكل منها وذلك عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري.

كما يوضح ميثاق الجامعة العربية أهمية التعاون في الشؤون الثقافية، فأكدت المادة (13) "أنّ الجامعة سوف تعمل على تعريف أبنائها بالأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في البلاد العربية بواسطة الإذاعات والمسرح والسينما والصحافة أو بأي وسيلة أخرى"

وهناك تعريفات أخرى تناولت هذا الموضوع وهي متقاربة إلى حد ما ومن بينها ما يلي:

حرية الصحافة هي حق الفرد في التعبير عن آرائه وعقائده بواسطة المطبوعات بمختلف أشكالها من كتاب أو كراسة أو مجلة أو جريدة أو إعلان، دون خضوعها للإجازة أو الرقابة المسبقة، شريطة أن يتحمل مؤلفوها المسؤولية المدنية والجزائية.

وتعني كذلك أن "حرية الطبع دون إجازة مسبقة ضمن حدود القانون. وتشمل حرية الصحافة ما يلي:

1. حق إصدار الصحف.
2. إتاحة الفرصة للمواطنين لنشر آرائهم.
3. حق الصحفيين في الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة وتحليلها والتعليق عليها وتداولها ونشرها في حدود القانون مع الحفاظ على قيم المجتمع وأخلاقه وأمنه القومي.
4. حق الصحفي في الحفاظ على سرية مصادر المعلومات.
5. حرية التعبير عن الرأي والفكر دون قيود إلا ما تعلق بأمن المجتمع وأخلاقه وقيمه على الوجه المقرر قانوناً.."

أما الصحافة الإنجليزية فقد قدمت صحيفة "الديلي مرور" وصفاً تعريفياً للحرية قديماً على أنها تعرف بحرية الطباعة، أما في الوقت الحاضر ينظر إليها على أنها حرية رئيس التحرير في نشر ما يراه مناسباً من الأخبار والآراء بغض النظر عن مدى توافقها أو تعارضها مع توجهات السلطة التنفيذية، دون أن تتسبب هذه الحرية بإخلال للأمن والنظام العام أو المساس بكرامات الناس أو الإضرار بأديانهم وتقاليدهم،

فالحرية الصحفية تعطي للفرد الحق في نشر ما يشاء من الأفكار والأخبار عبر الصحافة ووسائل النشر، بما لا يتعارض مع قوانين النشر وفي الوقت ذاته امتناع السلطة التنفيذية عن تقييد الحرية قبل عملية النشر. فحرية الإعلام هي امتياز عام للمجتمع يعكس التعددية والآراء المختلفة وليست امتيازاً للإعلاميين وحدهم، وممارسة مهنة الصحافة والإعلام تحتاج إلى ضمانات قانونية وسياسية ومهنية أكثر من غيرها.

مصطلح العولمة (Globalization):

كان أو من أطلق مصطلح العولمة معرفياً، هو العالم الكندي "ماكلوهان" في ستينيات القرن العشرين والذي صاغ مفهوم " القرية الكونية" وكان يخص به وسائل الميديا الإعلامية والثقافية أكثر من اتصاله بالعولمة الاقتصادية ثم تبنى "بريجنسكي" هذه الفكرة من بعده

الذي أصبح مستشاراً للرئيس الأمريكي في السبعينيات وعمل على أن تقدم أمريكا "نموذجاً كونيا للحداثة" يحمل القيم الأمريكية التي يدعونها دوما في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي الثمانينيات أصبح هذا المصطلح مألوفاً في معاهد إدارة الأعمال الأمريكية والصحافة الاقتصادية، ليعني انفتاح الحدود الاقتصادية وليونة التشريعات وزيادة توسع النشاطات الرأسمالية والاستثمارية العالمية، إضافة لاستغلال التطورات المعرفية وتقانة الاتصالات والمعلوماتية وتطبيقاتها المختلفة، والتي قضت على المسافات والحواجز وأعطت لهذا المصطلح معنى ومصداقية، حتى أصبح من المفردات الأكثر رواجاً في نهاية القرن العشرين، وتحول إلى سياسات وإجراءات عملية ملموسة في المجالات كافة.

مصطلح العولمة في اللغة الإنجليزية: ظهر مصطلح العولمة بمعنى جديد ومحصور في المجال البيئي أو الايكولوجي، ويختلف عن معناها التقليدي الذي أطلقه معرفيا "ماكلوهان" عن القرية الكونية، كما يجد آخرون (أن مصطلح العولمة أول ما ظهر تحت كلمة Globalization الإنجليزية وترجم إلى الفرنسية تحت كلمة Mondalaization ليعني الأخطبوطية.

مصطلح العولمة في اللغة العربية: ترجم مصطلح العولمة إلى العربية تحت ثلاث كلمات رئيسية هي: "الكونية، الكوكبية، العولمة" وهي مترادفات تدل على معنى "التعميم" والوزن الصرفي لها "فوعل" فعلا واسما، ومن الأبنية الصرفية له مثل "حوقل الرجل، ولولب الماء، أما مصدره القياسي فهو "فوعلة" ومن كلام المحدثين "قولبة، وبلورة، وحوسبة".

والعولمة مشتقة من كلمة "عالم" في العربية وتعني الخلق وتجمع عالمين لتشمل الكون، والعولمة مصطلح سليم من النحت والتركيب، وهو من المصادر القياسية التي تختص باتساع اتجاهاتها الدلالية من حيث إمكان اتجاهها من جهة، وينوب مناب الفعل مثل "عولمة" فيكون معناه أداء الفعل الذي مادته الجذر اللغوي وهو "العالم" هنا، والمصدر في اللغة العربية: اسم دال على حدث جار على فعله، ولذا فان الدلالة اللغوية لـ

"العولمة" هي إسباغ صفة العالمية على موضوع فعل العولمة.

- **الحياة النيابية (البرلمان):** وهي الأعمال التي يؤديها مجلس النواب الذي يتم انتخابه من قبل الشعب لكي يمثله تمثيلا يجعل منه العضو المحرك في الدولة للقيام بتشريع القوانين ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية ومحاسبتها والتي تصل إلى حد حجب الثقة عن الحكومة طبقاً للصلاحيات التي منحها إليه الدستور. ويشكل مجلس النواب إلى جانب مجلس الأعيان في الأردن مجلس الأمة

حدود الإعلام السياسي

اعتمدت على الصحف اليومية والأسبوعية التي تصدر في الأردن خلال الفترة الممتدة من مطلع عقد تسعينيات القرن الماضي.

الدراسات الإعلام السياسي

أولا: الدراسات الأجنبية: هناك العديد من الدراسات الأجنبية لعل أبرزها ما يلي:-

دراسة فاراس عام (1965) "العوامل المؤثرة على حرية الصحافة ووسائل الإعلام"

ركزت على معرفة العوامل التي تؤثر على حرية الصحافة ووسائل الإعلام وتتمثل بالدين،والسكان، ودخل الفرد، والتعليم ونوع الحكومة وارتباط النظام السياسي بالمستوى الاقتصادي للدولة بالإضافة إلى العوامل الثقافية والموقع والمناخ.

وخلصت الدراسة إلى أنه كلما زادت القيود التي تحد من حرية الصحافة فإن التشريع في الدولة يتزايد نحو الملكية والتسلط كما تتناقص معدلات توزيع الصحف وتزيد السيطرة على العمل الصحفي.

دراسة نيكسون عام (1965)"حرية الصحافة في ظل النظام الخاضع لسيطرة الدولة"هدفت إلى معرفة درجة الحرية التي يتمتع بها أي نظام صحفي خاضع لسيطرة

الدولة أو الجماعة السياسية، ففي النظام الحر يمارس أصحاب الصحف حريتهم في الأداء وهم يخضعون لقوانين كباقي المجتمع دون تدخل أو تمييز أو تعسف من جانب الحكومة.

وخلصت الدراسة إلى أنه كلما كان متوسط الدخل القومي مرتفعاً ينعكس إيجاباً على الحرية الصحفية والنظام الديمقراطي فضلاً عن أن الصلة ليست وثيقة بين التعليم والحرية الصحفية إذا ما قورنت بصلة حرية الصحافة بالدخل القومي.

دراسة فيجان عام (1966) "العناصر التي تؤثر في حرية العملية الإعلامية" هدفت إلى التعرف على تلك العناصر وحددتها بأربعة تمثلت بالاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وأضافت إليها العامل التاريخي .

وخلصت الدراسة إلى أن السيطرة السياسية يتبعها فرض قيود على عملية الاتصال وحدود التطور الاقتصادي وتطور وسائل الإعلام كما هو الحال في الدول النامية والقنوات السياسية تتأثر بالتعليم والثقافة. أما العوامل التاريخية فأبرزها تأثير القيادة التي تحدد نوعية الاتصال السياسي ودرجته وجميعها تؤثر على حرية الصحافة.

دراسة روو عام (1979) "حرية التعبير مفتاحاً للتنمية والديمقراطية والحوار" هدفت إلى تحليل التنظيم الصحفي وعلاقاته مع الحكومة والنظام السياسي وافترضت أنّ الإعلام الإخباري لا يمكن أن يبقى مستقلاً عن البيئة المحيطة به، بل يأخذ شكل ولون النمط الاجتماعي والسياسي الذي يعمل من خلاله.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ للإعلام دوراً رئيساً في العملية السياسية إلا أنها لم تستطع بيان حجم الدور على حقيقته من خلال استخدام النظريات الإعلامية الأخرى، اما النظرية الاستبدادية التي تسيطر فيها نخبة تعتقد أنها الوحيدة القادرة على فهم الحقائق أكثر من عامة الناس، وأن الأنظمة والقوانين السائدة في البلاد العربية مقيدة للحرية الصحفية.

ثانيا: الدراسات العربية: وتتمثل الدراسات العربية في هذا الميدان بما يلي:-

دراسة مكاوي عام (1981) "حرية الصحافة والإعلام من أسس اخلاقيات العمل الإعلامي" هدفت إلى تحديد تسمية جديدة للنظريات الإعلامية الأربعة وهي السلطة

والشيوعية والحرية والمسؤولية الاجتماعية. وكانت العينة الاتحاد السوفيتي وجمهورية مصر العربية وتركيا، حيث إنّ إحدى هذه الدول متقدمة هي الاتحاد السوفيتي والأخريان دولتان ناميتان غير شيوعيتين هما مصر وتركيا.

وتمثلت فتره الدراسة بستينيات القرن الماضي، وخلصت إلى النتائج التالية:

- إنّ حرية الصحافة تؤثر وتتأثر بباقي الحريات، سواء الحريات العامة أو حرية الصحافة كونها حريات متصلة مع بعضها بعضاً.
- إنّ ارتفاع مستوى الدخل القومي والتعليم لهما أثر واضح على الحريات الصحفية، وهناك علاقة متبادلة بين القيادات والإعلام في بعض المجتمعات، فالقيود تزداد على الصحف تبعاً للاتجاه الأيدلوجي والبناء التشريعي والتنفيذي للدولة.
- على الصحفيين إيجاد حلول سلمية للمشاكل واتخاذ قرارات تتماشى ومفاهيم حقوق الإنسان.

دراسة الويس عام (1986) هدفت إلى التعرف على الرقابة التي تفرضها الأجهزة الرسمية على النشر في الصحف في النظامين الراسمالي والاشتراكي بالتركيز على فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي استقرت فيها الأنظمة القانونية منذ زمن وتمثل نماذج للنظام الرأسمالي، أما في النظام الاشتراكي فقد تناول البحث أسلوب الرقابة على الصحافة في الاتحاد السوفيتي باعتباره يمثل نموذجاً أصيلا لهذا النظام.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :-

- وجود رقابة على النشر للمواد المخلة بالآداب وهذا لا يتعارض مع حرية الصحافة فضلا عن وجود قيود على نشر أسرار الدولة الرسمية والتي يعاقب عليها القانون.
- دساتير الدول الرأسمالية نصت على حرية الصحافة بشكل مطلق فلا يجوز لمجلس النواب الأمريكي على سبيل المثال إصدار قانون يقيد حرية الصحافة أو

حرية الرأي والتعبير إضافة إلى أن تشكيل الرأي في الولايات المتحدة بيد المالكين لوسائل الإعلام والنشر عموما.

- الصحافة في العالم الاشتراكي لا تخضع لمعيار الربح لأنها تمثل وجه نظر الدولة ولا تسمح بنشر ما يتعارض مع سياستها وجميع وسائل الإعلام تخضع لرقابة الحزب الحاكم.

دراسة مفيز الدين عام (1991) هدفت إلى التعرف على قدرة الإعلام المصري للقيام بدوره المطلوب في عصر العولمة، والكفايات المطلوب توافرها لهذا الإعلام. واستخلص الباحث قائمة من الكفايات الواجب توفرها لدى الإعلام المصري تمثلت بالتخطيط، والبنى المعرفية، والتنفيذ، والتقويم.

وخلصت الدراسة إلى تطور كفايات الإعلام المصري من خلال تدريب الإعلاميين، مما يدل أن للبرنامج فاعلية في تطوير كفايات المدرسين.

دراسة صالح عام (1992) حددت بعض الكفايات الواجب توافرها في الإعلاميين السعوديين لمواجهة العولمة، وأعدت الباحثة بطاقة ملاحظة،اشتملت على الحالات الآتية (الكفايات الشخصية، الكفايات العلمية، وكفايات التطبيق) تأكدت من صدقها وثباتها. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن:

توافر كفايات لدى الإعلاميين الأكاديميين بدرجة كبيرة، اما الإعلاميين غير الأكاديميين، فتبين أن مستوى كفاياتهم متوسطة، وكانت الفروق لصالح الإعلاميين الأكاديميين.

دراسة حافظ عام (1993) اعتمدت على مفاهيم نظرية تتعلق بحرية الصحافة وناقشتها من خلال علاقة الحرية بالاتصال والإعلام ودور أجهزة الرقابة على العمل الصحفي وانتهت إلى النتائج التالية:

1- ظهور ثورة ديموقراطية عمت أنحاء العالم في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي وأسقطت أيديولوجيات كالماركسية، وأنتجت أوضاعاً جديدة تمثلت

باحترام حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة كحرية التعبير والرأي وحرية الصحافة والاعتقاد وحق المواطنين في الإعلام والمعلومات.

2- قدوم الثورة الصناعية الثالثة التي أنتجت حضارة القرن العشرين وثورة التحالفات والتكتلات السياسية والاقتصادية الجديدة، وجميع هذه الثورات دعت إلى البناء على ما تحقق من هامش ديمقراطي وحرية تعبير وإزالة العقبات أمام حرية الصحافة والرأي والتعبير.

دراسة يعقوب عام (2003)هدفت إلى الوقوف على قياس مدى الحريات التي سمحت بها الأنظمة العربية من خلال قوانين الصحافة والمطبوعات وأثر هذه الحريات على استقرار الأنظمة السياسية ومقارنة حريات التعبير الصحفي تحت أنظمة متعددة من خلال عينة زمنية تمتد من(1989-1999) وتطبق في السودان والأردن.

وخلصت الإعلام السياسي إلى النتائج التالية:

1- وجود تباين في الممارسة الصحفية بين السودان والأردن نحو العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية في كلا البلدين.

2- تعدد قوانين الصحافة والمطبوعات دفع أصحاب السلطة إلى إصدار قوانين تحد من حرية العمل الصحفي.

3- معاناة الصحفيين من تسلط النظامين السوداني والأردني فهناك تباين بسيط رغم اختلاف النظامين سياسياً إلا أنّ العقلية السياسية في القطرين دأبت على التسلط في معظم المراحل السياسية.

ثالثا: الدراسات المحلية: وتتمثل هذه الدراسات بما يلي:

دراسة موسى عام (1991) هدفت إلى مقارنة قوانين المطبوعات والنشر التي صدرت في الأردن بعد صدور الدستور الأردني في العام (1952) بالذات فيما يتعلق بالصحافة على وجه الخصوص وهل هي قوانين ليبرالية تحررية أم سلطوية فيما يتعلق بمنح الصحفي حرية الرأي والتعبير.

وخلصت الدراسة إلى أن القانون الأول الذي صدر في العام 1953 كان تحررياً ليبرالياً في حين أن القوانين الثلاثة الصادرة في الأعوام (1955-1967-1973) نهجت نهجاً سلطوياً وبالذات فيما يتعلق بفرض عقوبات مشددة على أي صحفي يخالف هذه القوانين.

دراسة زيادات عام (1997) تناولت عرض الإطار القانوني للعمل الصحفي الحزبي في الأردن للفترة (1989-1995) وبيان أهم العوائق التي تحول دون استمرار ظهور الصحف الحزبية، وتحليل قرارات المحاكم الأردنية ضد الصحف التي خالفت قانون المطبوعات للعام (1993).

وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- عدم حدوث انسجام بين الصحافة الحزبية ودائرة المطبوعات حيث أسندت الأخيرة للصحف الحزبية قضايا وأحالتها إلى المحاكم في العديد من الموضوعات التي تناولتها الأمر الذي شكل عائقاً أمام حرية العمل الصحفي.
- قدمت تحليلاً للقضايا التي تعرض وجه نظر الصحف الناقدة للسياسية الحكومية.
- إلغاء القوانين التي تمنع نشر بعض المعلومات.

دراسة الحوراني عام (1998) قيمت مسيرة الصحافة والإعلام الأردنية خلال مرحلة التحول الديموقراطي التي بدأت في العام 89 حيث سمح لجميع الفعاليات الصحفية والسياسية والمنظمات غير الحكومية كحقوق الإنسان ونقابة الصحفيين التعبير عن أرائهم وتطلعاتهم، لإيجاد قانون عصري للصحافة والمطبوعات يتوافق مع حرية التعبير.

وخلصت الدراسة إلى إيجاد أطر سياسية وقانونية واقتصادية لحماية الحريات الصحفية واستقلال الصحافة وإلغاء تعديلات قوانين المطبوعات (القوانين المؤقتة) لعام 97 واستقلال القضاء وإنشاء محاكم دستورية وإلغاء الرقابة على المطبوعات وعدم

توقيف الصحفيين والدعوة لحوار وطني بين الحكومة والمجتمع المدني، للوصول إلى صيغه تكفل حماية حياة الناس، وإيجاد توازن بين حرية الصحافة وحقوق الإنسان.

دراسة المجلس الأعلى للإعلام عام (2005)هدفت إلى قياس مستوى الحرية الصحفية في الأردن من خلال بعض الوقائع التي حظيت بالاهتمام العام وذات العلاقة بمحددات الحرية الصحفية.

وخلصت الدراسة إلى تباين في مستويات خرق الحرية الصحفية بشكل واضح مثل الدفع أحياناً من قبل رجال الأمن العام للصحفي، ومستويات متوسطة مثل التهديد الرسمي والاستدعاء للأجهزة الأمنية، في حين لم يصل إلى مستوى الإيذاء الجسدي والاعتقال أو المنع من مزاولة المهنة أو الفصل من العمل والمحاكمة والرقابة المسبقة، مع العلم أن الجهات التي تعاملت مع تهديد الصحفي كانت وزارات ومؤسسات حكومية.

مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة

تحاول هذه الدراسة أن تقدم إسهاما نظرياً في فهم واقع الصحافة الأردنية بعد عودة الحياة النيابية في الأردن ومدى الحرية التي تتمتع بها في ظل مرحلة جديدة يعيشها العالم يسمى عصر العولمة، وذلك بغية تقديم حلول واقتراحات علمية وموضوعية للمشكلة.

قانون المطبوعات الأردني في ظل الحياة الديمقراطية:

شهدت الحريات الصحفية منذ استئناف الحياة الديمقراطية في العام 1989، حالة من الشد والشد العكسي بين الحكومة والصحافة من جهة وبين أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية من جهة أخرى، إذ إنّ قانون المطبوعات والنشر عدل ست مرات خلال تلك الحقبة من الزمن، بحيث أصبح مقياس الباروميتر للسياسة الأردنية تجاه الحريات وحقوق الإنسان والعملية الديمقراطية التي سرعان ما تتغير وتتبدل أدواتها لتواكب الظروف التي

تعيشها المنطقة وفقاً لعمليات الإصلاح التي تنفذها الدولة حسب المستجدات في السياسة العالمية وما تفرضها تلك السياسة. (18)

لقد فتحت عودة الحياة النيابية إلى الأردن صفحة جديدة في الحياة الصحفية، ويمكن القول إنّ الحريات الصحفية في السنوات الأولى للحياة الديمقراطية جلبت معها ترحيباً غير مسبوق وقبولاً لسياسات نظام الحكم. (19)

تعتبر حرية الصحافة والإعلام رديف الحق في حرية الرأي والتعبير، ذلك أنّ مستوى تحقيق الواجب الإعلامي يعتمد إلى حد كبير، على مستوى الحرية المتاحة في عرض الحقائق والأفكار والمواقف.

إنّ الحريات الصحفية والإعلامية هي الأكثر حساسية لكافة ضروب الانتهاكات علاوة على أنّها الأكثر إثارة للجدل حول موضوعات حقوق الإنسان، ومع هذا فإن حرية الرأي والتعبير لا تعني الصحفيين وحدهم بل هي حق لكل الناس.

وقد كفل الدستور الأردني تلك الحرية في المادة الخامسة عشرة منه، حيث جاء في الفقرة الثانية من تلك المادة ما يلي: "....الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون"، ونصت الفقرة الثالثة على أن: "...لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفق أحكام القانون".

إلا أنّ هذه الحرية ليست مطلقة، إذ وضعت عليها بعض القيود، وقد أجازت الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من الدستور، للقانون فرض الرقابة على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة، في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني.

كما ترك الدستور في الفقرة الخامسة من المادة الخامسة عشرة للقانون تنظيم أسلوب المراقبة على موارد الصحف.

وقد صدر قانون المطبوعات والنشر رقم 33 لسنة 1973، لتنظيم حرية الصحافة، وهو القانون الذي كان معمولاً به عند استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن، ويلاحظ أن الدستور الأردني أكد على حرية الصحافة، على أن يتم تنظيم تلك الحرية بموجب

القانون، ويمكن من خلال هذا التنظيم إلغاء حرية الصحافة استناداً إلى نصوص بعض المواد الواردة في قانون المطبوعات والنشر، حيث نصت المادة السادسة عشرة منه على ما يلي:

أ- لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير منح الرخصة بإصدار المطبوعة الصحفية أو بإعادة ترخيصها أو برفض منحها أو بسحبها أو بإلغائها على أن يقترن قرار المجلس بإصدار الرخصة أو بإعادة ترخيصها أو بفرض منحها أو بسحبها أو بإلغائها على أن يقترن قرار المجلس بإصدار الرخصة أو بإعادة الترخيص بالإرادة الملكية السامية.

ب- يكون قرار المجلس الذي يصدره بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة قطعياً وغير قابل للطعن أمام أية جهة إدارية أو قضائية، ويقوم الوزير بتبليغ القرار لطالب الرخصة أو لمالك المطبوعة الصحفية حسب مقتضى الحال.

وعلى الرغم من أن تلك الحرية قد كفلها القانون الأعلى في الدولة (الدستور) إلا أنها استناداً إلى تلك النصوص تهدر بالتشريع العادي وهو الأدنى.

كما حظر قانون المطبوعات والنشر، نشر الموضوعات التي تهدد الكيان الوطني أو تعرض سلامة الدولة للخطر، أو تمس المصلحة العامة، وفرض عقوبات معينة على كل من يخالف ذلك الحظر (المواد، 23، 32، 42) من قانون المطبوعات والنشر.

وقد أضفت قرارات مجلس الوزراء، بموجب قانون المطبوعات والنشر رقم 33 لسنة 1973 الحصانة ضد الطعن فيها أمام أية جهة سواء كانت إدارية أو قضائية.

قانون رقم 10 لسنة 1993

تعرض قانون المطبوعات أكثر من غيره من قوانين البناء الديمقراطي للتغيير والتعديل. ففي العام 1993، سنة صدور قانون المطبوعات الليبرالي رقم 10 لسنة 1993، الذي صدر في عهد حكومة الشريف زيد بن شاكر، وحتى العام 2007، صدرت ثلاثة قوانين مطبوعات، وخضع الأخير منها إلى ثلاثة تعديلات.

بعد إقرار قانون المطبوعات في أيار العام 1993 تكاثرت الأسبوعيات وازدهـرت. ومع أنه تعرض للكثير من الانتقادات خاصة فيما يتعلـق ببنـوده المقيـدة للحريـات، إلا أنّ قانون المطبوعات في العام 1993 أرسى للمرة الأولى في الأردن حق الفرد في ملكيـة ونـشر الصحف، وحق الطعن في قـرارات الحكومـة الـتي تتعـارض مـع المبادئ الرئيـسية لحريـة الصحافة، وأكثر التعـديلات أهميـة إلغـاء القـانون لـسيطرة الحكومـة علـى حـق تعليـق وإغلاق الصحف كما كان عليه الحال سابقاً.

يمكن وصـف الفـترة بـين الأعـوام 93 – 97 باعتبارهـا الفـترة المزدهـرة للـصحافة الأردنية. فقد استخدمت الصحف الخاصة هامش الحرية الـذي أتاحـه قـانون المطبوعـات الجديد، ليس فقط في مجال النشر بل أيضاً في معالجـة مواضـيع حـساسة كانـت الـصحف الحكومية تحاول تجنبها، ولعبت الصحافة الخاصة – التي تعتبر مثيرة للجدل – دوراً محوريـاً في كشف الآراء المختلفة الموجودة بين القـوى الـسياسية المختلفـة، وبـساعدت في تحريـك الجدل حول الأفكار التقليدية التي كانـت تعتـبر مـن المناطق المحرمـة في الساحة الأردنيـة والمجتمـع العربـي بـشكل عـام. وتم التحـدث بـدون تحفظـات عـن العلاقـة الأردنيـة – الفلسطينية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل بالإضافة إلى مواضيع مهمة لم تـستطع الـصحافة التطرق إليها منذ عقود. وكان دورها في الكشف عن حالات الفـساد للمجتمـع أكـبر مـن المتوقع. فلم تتوان الصحافة الخاصة عن نـشر مقـالات علـى صـدر الـصفحة الأولى عـن تورط محتمل لمسؤولين كبار وصغار في قضايا الفـساد.

قانون المطبوعات المؤقت رقم 27 لسنة 1997

شهدت الصحافة الأردنية محطة قاسية في العام 1997، بـصدور قـانون المطبوعـات المؤقت رقم 27 لسنة 1997، المعدل لقانون 1993، في عهد حكومة عبد الـسلام المجـالي. فقد توسع القانون المؤقت في المحظورات، وغلّظ العقوبـات، ونـص علـى زيـادة كـبيرة في رأسمال الصحف اليومية والأسبوعية، وتوقفت نتيجـة ذلـك 13 أسبوعية عـن الـصدور

دفعة واحدة. كما عطل القانون المؤقت ما نص عليه قانون 1993من تخفيض لحصة الصناديق الرسمية في رأسمال الصحف إلى ما لا يتجاوز 30 بالمئة.

وعند نظر محكمة العدل العليا، بدعوى الصحف الأسبوعية المتضررة،قررت وقف العمل بالقانون المعدّل من منطلق عدم دستوريته، بقرار عدل رقم 226/ 97.

لجأت عندئذ حكومة المجالي الثانية وهي الحكومة التي أصدرت القانون المؤقت،إلى تقديم قانون جديد للبرلمان يتضمن كل مثالب القانون الذي قضت المحكمة وقف العمل به.

ووفقا للمادة 19 من قانون المطبوعات رقم 10 لسنه 1993 فإنّ للحكومة أو مؤسساتها العامة الاحتفاظ بما لا يزيد عن 30٪ من مساهمتها في الصحف اليومية إلا أنّه تم إلغاء هذه المادة من قانون المطبوعات رقم 27 لسنه 1997 الذي تم الحكم بعدم دستوريته، ولم تنص القوانين اللاحقة على منع الحكومة من تملك أسهم في الصحف، وما تزال الحكومة تحتفظ بحوالي 56٪ من أسهم صحيفة الرأي وبحوالي 34٪ ثلث أسهم الدستور،وهما من أهم الصحف التي تصدر في الأردن، وواقع الحال أن الحكومة لا تمتلك هذه الأسهم مباشرة بل إنّ مؤسسة الضمان الاجتماعي هي المالكة لهذه الأسهم.

ويعتبر المراقبون أنّ الحكومة تسيطر على قرارات الضمان الاجتماعي حيث يرأس مجلس إدارة الضمان وزير العمل وهذا يعني القدرة على التحكم بمسار هذه الصحف بشكل غير مباشر.

قانون رقم 8 لسنة 1998

صدر القانون الجديد يحمل الرقم 8 لسنة 1998، ودخل حيز التطبيق في عهد حكومة فايز الطراونه التي وعدت أمام ضغط الرأي العام أن تكون مرنة في تطبيقه، حيث اتسمت مواده بتقييد هامش الحرية، وهو موقف سياسي يعتمد الأهواء ولا سند تشريعياً له.

وقد كان هذا القانون مماثلاً في نصوصه لقانون 1997 الذي ألغته محكمة العدل العليا.

قانون معدل رقم 30 لسنة 1999

تواصلت المطالبات بتعديل القانون في عهد حكومة الروابدة، فأمر الملك بتعديل القانون في لقاء مع الصحفيين، فأعدت الحكومة مشروع قانون معدّل رقم 30 لسنة 1999، لتخليص القانون من أكثر مواده المقيدة لحرية التعبير.

وتمثلت أبرز التعديلات بإلغاء مادة المحظورات الشهيرة المكونة من 14 بنداً، منها المس بالقضاء، تحقير الديانات والمذاهب، الإساءة للوحدة الوطنية، إهانة رؤساء الدول والبعثات الدبلوماسية، والتحريض على الإضراب والاعتصام.

وقد ألغى القانون المعدل لعام 1999 عدداً من القيود الواردة في قانون 1998، حيث قلل من الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الصحف الأسبوعية إلى 50 ألف دينار،وألغى نص المادة التي كانت تتيح وقف المطبوعة أثناء نظر الدعوى.

قانون معدل لسنة 2003

اقتصر تعديلات قانون المطبوعات في العام 2003 في عهد حكومة أبو الراغب على تعديل مادة واحدة استهدفت تحسين إجراءات التقاضي في قضايا المطبوعات

قانون معدّل رقم 27 لسنة 2007

أجريت تعديلات على قانون 1998 في عهد حكومة البخيت بددت فرصة إجراء نقلة نوعية في حرية الصحافة والإعلام، وإعادة هيكلة هذا القطاع، على الرغم أنّ هذه التعديلات التي جاءت في القانون المعدّل رقم 27 لسنة 2007، أدخلت تحسينات على بيئة حريات التعبير والصحافة.

وأفضت التعديلات إلى تغليظ العقوبات، بحيث زاد بعضها 30 ضعفاً، إضافة إلى استحداث عقوبات مالية جديدة تصل إلى 20 ألف دينار.

في كل التعديلات على قانون المطبوعات والنشر كانت الحكومات الأردنية المتعاقبة، هي التي تقود التعديلات على القانون وتقوم بإقناع النواب بها، إلى أن تغيرت قواعد اللعبة في العام 2007 حيث اصطدم النواب أكثر من مرة مع الصحافيين، وتم

الاعتداء عليهم بالضرب، إضافة إلى العديد من الانتهاكات والضغوطات والتجاذبات حول قانون المطبوعات والنشر وإحالة عدد من الصحافيين للقضاء وللمجالس التأديبية.

ومشروع القانون المعدّل لقانون المطبوعات والنشر 2007 يزيد الغرامات المالية حسب تعديل المادة(45) من القانون إلا صلي. وفرض التعديل غرامة مالية قدرها خمسة الاف دينار عوضاً عن 100 دينار على مالك المطبوعة الدورية، إذا تخلف عن تنفيذ أحكام الفقرة (ب) من المادة (20) القاضية بتزويد وزير الإعلام أو من ينوب عنه نسخة من ميزانيتها السنوية خلال الأشهر الأربع الأولى من السنة.

كما فرض المشروع غرامة مالية لا تقل عن 15 ألف دينار ولا تزيد عن 20 ألف دينار في حال مخالفة الفقرة (ج، د،هـ) من المادة (36) التي تحظر نشر أي تحقير أو ذم إحدى الديانات المكفول حريتها بالدستور، أو الإساءة لأرباب الشرائع من الأنبياء سواء بالرمز أو بالرسم أو بالصورة أو بأي وسيلة اخرى. أو ما يشكل إهانة للشعور أو المعتقد الديني، أو ما يثير النعرات المذهبية أو العنصرية أو زرع الأحقاد وبذر الكراهية والشقاق بين أفراد المجتمع.

وكانت ردود الأفعال في المجمل شاجبة لمشروع القانون المعدّل لقانون المطبوعات والنشر من قبل الأوساط الصحافية والحقوقية في الأردن، ونشطت نقابة الصحافيين الأردنيين على غير عادتها وعقدت عدة اجتماعات طارئة، سواء مع رئيس الوزراء معروف البخيت أو مع مجلس النواب.

مجلس النواب أبقى على عقوبة الحبس، وألغى عقوبة التوقيف في القضايا التي تتعلق في إبداء الرأي بالقول والكتابة، وغيرهما من وسائل التعبير وفق ما ورد في مشروع قانون المطبوعات والنشر. كما ألغى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وأصبحت المطبوعات تخضع لمتطلبات رأس المال المنصوص عليها في قانون الشركات،وحسب القانون فإنّ محكمة البداية هي صاحبة الاختصاص في إلغاء ترخيص المطبوعة في حال مخالفة الأخيرة لشروط الترخيص بعد إنذارها مرتين.

كما ألغى التعديل الرقابة المسبقة على الكتب قبل طباعتها شرط أن يودع ناشر الكتاب في الأردن نسخة منه لدى دائرة المطبوعات،وإذا تبين للمدير أن الكتاب يتضمن ما يخالف أحكام التشريعات النافذة فله بقرار من المحكمة مصادرته ومنعه من التداول.

وأبقى القانون على جواز تملك الحكومة الأسهم في الصحف الأمر الذي يعمل على تدخل الحكومة في السياسات التحريرية للصحف وخاصة التي تملك أسهماً فيها. وعلى الرغم من حماس الحكومة تجاه الخصخصة إلا أنها ما زالت تصر على الاحتفاظ بهذه النسب في أكبر صحيفتين يوميتين.

وتعامل المادة الصحفية المقتبسة معاملة المادة المؤلفة أو الأصلية. وبناء على ذلك فالصحفي مسؤول عما ينقله عن صحف أخرى سواء عربية أم مترجمة عن صحف أجنبية إذا تضمن النشر ما يخالف القوانين الأردنية.

انتهاكات حرية الصحافة

أ- الرقابة المسبقة على النشر:

مارست الحكومة الأردنية سياسة التضييق على بعض الصحف مثل (العرب اليوم،والمسائية، وArab Daily) حيث نشط كتاب الأعمدة في الصحف الأخرى في الاعتراض بشكل مباشر على هذه الممارسة، مما دفع الحكومة إلى حرمان الصحافة من بث وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، كما قطعت عنها الإعلانات الحكومية والاشتراكات، وعملت على محاباة تلك الصحف اقتصادياً ومعنوياً والحد من حرياتها الصحفية بذريعة أنها صحف مستقلة على حد تعبير بعض المسؤولين.

تعرضت العديد من الصحف للرقابة المسبقة منها صحيفة الوحدة والجد والجزيرة،بالعمل على منع صدور المطبوعة وملاحقة الصحفيين الذي يخرجون عن نطاق التوجهات الحكومية حيال العديد من المسائل الداخلية والإقليمية والدولية بإحالتهم على

المحاكم بذرائع واهية لا تستند إلى منطق العمل الصحفي الحر. وكذلك منعت طباعة خمسة كتب إبداعية فكرية من قبل دائرة المطبوعات والنشر.

ب- العقبات القانونية:

وجود بعض العقبات القانونية يحول دون إيجاد صحافة حرة ومن أمثلة ذلك: قانون العقوبات، قانون انتهاك حرية المحاكم، قانون مؤقت معدل لقانون الأحداث، قانون مؤقت لقانون العقوبات العسكري، قانون البلديات، القانون المؤقت للمرئي والمسموع الذي يردع محطات الإذاعة والتلفزة من تقديم برامج سياسية وإخبارية. وكان مركز حماية وحرية الصحفيين أعد تقريراً في العام 2004عن حالة الحريات الإعلامية في الأردن، واستطلع رأي الإعلاميين الأردنيين، حيث أشار إلى أن "غالبيتهم ما يزال غير راض عن حال الحريات الصحفية ."ووصف 62,5٪ حالة الإعلام في الأردن بأنها متدنية ومقبولة، في حين لم يجدها ممتازة سوى 3.1٪، واعتبرها جيدة 8.3٪ وأجاب 26٪ بأنها متوسطة .

وفي نيسان 2007 أعلن المجلس الأعلى للإعلام عن تقرير أعده حول الحريات الصحفية، أظهر أن نسبة هذه الحرية بلغت 20,49٪ خلال مرحلة القياس، النصف الثاني من العام 2004، وأنها تقع في مستوى "الحرية النسبية". وكانت صعوبة الحصول على المعلومات هي الأكثر تكراراً في إجابات الصحفيين بنسبة 12,40 ٪ .

جـ- الاعتقال والتهديد والاستدعاء من قبل الأجهزة الأمنية ومنع مزاولة المهنة:

وقد كشف تقرير المجلس الأعلى للإعلام أن 3.13٪ من الصحفيين تعرضوا لمضايقات التدخل في العمل و9.11٪ للتهديد و2.2٪ للاعتقال و4.7 %هددوا رسميا و8.5٪ تم استدعاؤهم من قبل الأجهزة الأمنية و22.1٪ منعوا من مزاولة المهنة. وصاغ المجلس الأعلى للإعلام مشروعي قانوني حفظ أسرار الدولة وحق الصحفي بالحصول على المعلومات، والحكومة كجهة تنفيذية عليها أن تبذل جهداً لوقف الانتهاكات ضد الحرية الصحفية." والحاجة تستدعي لإعادة النظر بقانون نقابة

الصحفيين لأنه بوضعه الحالي يخلط بين الصحفي ورب العمل. وهو موضوع ليس من مسؤولية نقابة الصحفيين فحسب.

د- منع صدور الصحف:

شكلت الرقابة على النشر جدلاً واسعاً بين الأوساط الصحفية ومنظمات حقوق الإنسان، فيما كانت الحكومة تبدي تبريرات واهية حيال منع نشرها موضوعات من شأنها أن تسيء لعلاقات الأردن مع الدول الأخرى، ومثال ذلك منع صحيفة المجد الأسبوعية من الصدور، حين امتنعت مطبعة جريدة الرأي المؤسسة الصحفية الأردنية ليلة الأحد 20 أيلول 2004عن طباعتها، حيث جاء ذلك بناء على طلب من مدعي عام محكمة أمن الدولة.

وأصدرت صحيفة المجد بياناً جاء فيه "أن المجد تأسف أشد الأسف لحجب عددها عن قرائها لهذا الأسبوع، وبما يترتب على ذلك من جهود وتكاليف ضائعة، إذ إنها تود تسليط الضوء على ظاهرة الرقابة المسبقة التي استفحلت مؤخراً رغم كل إنكار حكومي لها، وباتت تستحق المعالجة الجدية والموقف الحازم من لدن المجلس الأعلى للإعلام، ونقابة الصحفيين، وسائر مراكز حماية الصحفيين، وهيئات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني."

وتعتبر صحيفة "الهلال" أول صحيفة توقف عن الصدور بقرار من مدعي عام أمن الدولة على خلفية المادة (150) من قانون العقوبات المؤقت وذلك اعتباراً من 16/ 1/ 2003 لأنها نشرت مقالاً مخالفاً لآداب المهنة ومسيئا للمشاعر الدينية.

هـ - حبس الصحفيين:

أحدث الحكم القضائي الصادر في الأردن في العام 2006 بحبس خمسة صحفيين أردنيين شعوراً بالصدمة لدى الصحفيين، خاصة أن الحكم يأتي بعد إلغاء عقوبة الحبس من قانون المطبوعات والنشر.

وجاء في حيثيات الحكم الذي أصدرته محكمة بداية عمان حبس كل من رئيسي تحرير صحيفة العرب اليوم طاهر العدوان، ورئيس تحرير صحيفة الدستور السابق أسامة الشريف، إضافة لثلاثة من الصحفيين العاملين في الصحيفتين .

وصدر الحكم بناءً على دعوى رفعها المجلس القضائي اتهم فيها الصحفيين الخمسة بتحقير القضاء بعد أن نشرت الصحيفتان في العام 2006 خبراً يفيد بمطالبة مواطن بإحالة قضاة للمجلس التأديبي بعد أن أصدرت محكمة العدل العليا قرارين متناقضين، ما اعتبره المجلس القضائي مساً بهيبة القضاء .

وقال نقيب الصحفيين الأردنيين طارق المومني في بيان له نؤكد اعتزازنا بقضائنا العادل ونحترم قراراته وإننا في الوقت نفسه ننظر بقلق إلى صدور هذه الأحكام في قضايا الرأي بما ينعكس سلباً على حرية الصحافة ." .

اللافت أن حكم الحبس جاء بعد أشهر قليلة من صدور قانون المطبوعات الأردني الذي ألغى حبس الصحفيين، وهو ما أشادت به العديد من المنظمات المعنية بالحريات.

وصدر تقرير حول الحريات الصحفية من قبل لجنة حماية الصحفيين التي تتخذ من نيويورك مقراً لها بقوله "إن هامش الحريات التي تتمتع بها الصحافة العربية في العام 2006 قد تقلص مع التذكير بأن هذه التقارير تصدر وفق معايير مهنية وقانونية وأخلاقية بعيدة كل البعد عن مقاييس الربح والخسارة

واستنكرت الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب الخطوات التصعيدية التي تعيق حرية العمل الصحفي في الأردن حيث إنّ نقابة الصحفيين الأردنيين رفضت قرار مجلس النواب بالإبقاء على عقوبة الحبس في قضايا النشر مع ترحيبها في الوقت نفسه بعدم جواز توقيف الصحفي على خلفية إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير

لا تزال الحريات الصحافية في الأردن تتأرجح بين انفراجات وانتكاسات وقيود تحد من تقدمها، في ظل غياب تقارير رسمية معلنة عن مستوى الحرية في الأردن. ومع قرار إلغاء وزارة الإعلام عام 2003، وجدت المؤسسات الإعلامية والحريات المرتبطة بها

نفسها أمام مرجعيات متعددة، أعاقت أي تقدم أو انفراج ما دفع بالحكومة الأردنية للحديث عن إعادة هيكلية الإعلام بتفاصيل وملامح ما تزال مبهمة.

فالحريات الصحافية في الأردن تراوح مكانها، على الرغم من التشريعات والقوانين والنصوص الدستورية الواضحة، وذلك لأنها تصطدم بقرارات حكومية وعوامل مؤثرة تعيق تقدمها وتمنع خلق مناخ الحرية الملائم لتعزيز دور الصحافة باعتبارها السلطة الرابعة. وفي ما يتعلق بالقوانين والتشريعات الإعلامية التي تكفل وتصون الحريات الإعلامية في الأردن.

وكانت حكومة الذهبي قد وجهت تحذيراً في تعميم رسمي صدر بتاريخ 13/ 2/ 2008 إلى موظفي الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة من مغبة تسريب أية وثائق أو معلومات أو بيانات أو تصريحات للصحافة وخاصة "الصحافة الأسبوعية" وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

واقتصر تعميم الحكومة الذي حمل الرقم 13-11-1-2776 على منع تسريب الوثائق التي تتعلق بما سمي "التجاوزات الإدارية والمالية" التي تقع في الوزارات والمؤسسات والدوائر التابعة لها، حيث أشار لمحاذير استغلال هذه الوثائق من قبل بعض الجهات المناوئة لسياسات الدولة باتجاهات سلبية".

وتم الطلب من موظفي الوزارات والمؤسسات والدوائر باتخاذ أشد الإجراءات بحق من تثبت عليهم تهمة تسريب المعلومات إلى الصحافة حتى ولو كانت متعلقة بتجاوزات إدارية ومالية.

وتعد المواد (4، 5، 7) من قانون المطبوعات والنشر من أكثر المواد استعمالاً في مقاضاة الصحفيين، ففي الفترة من 2000 ولغاية 2006 تم تحريك حوالي 114 قضية ضد الصحفيين منها 92 على الصحف الأسبوعية و 22 على اليوميات. ومن هذه القضايا رفعت 80 قضية خلاف المواد (4، 5،7) من قانون المطبوعات والنشر الأردني، وهي المواد التي تتحدث عن أخلاقيات المهنة. (35)

نوع القضية	عدد القضايا	براءة	ادانة
مخالفة المادة 7	72	43	29
مخالفة المادة 5	67	37	30
مخالفة المادة 4	12	7	7

رقابة القضاء الأردني على دستورية قانون المطبوعات والنشر:

في دراسة أعدها وليد كناكرية في محور رقابة القضاء على دستورية قانون المطبوعات والنشر بين أنّ القوانين ونصوصها يجب أن تتفق مع الدستور وأحكامه، وعلى هذا الأساس تدخل القضاء الأردني وأعطى لنفسه الحق في ممارسة دور الرقابة على دستورية القوانين، وهذا الحق هو من صميم عمل القضاء، لأنّ من مهامه بمقتضى الدستور الفصل في المنازعات وتطبيق حكم القانون عليها، فإن وجد تعارضاً بين قانونين وجب عليه تغليب حكم القانون الذي يحتل المرتبة الأعلى في سلم التدرج الهرمي للقواعد القانونية.

وحيث إنّ الدستور هو مصدر السلطات جميعها فقد وزع السلطات الثلاث على هيئات ثلاث فصل فيما بينها، على أساس احترام كل منها للمبادئ التي قررها الدستور.

فإذا وضعت السلطة التشريعية تشريعاً غير دستوري، ينبغي على السلطة القضائية الامتناع عن تطبيقه، ولا تطبق المحكمة فيما يعرض عليها من القضايا أي تشريع يصدر من جهة غير مختصة، أو دون مراعاة لنص الدستور أو روحه، إذ إنّ المحكمة تلتزم في تطبيقها للتشريعات المتفاوته في القوة، ومن واجبها تطبيق التشريع الأعلى عند تعارضه مع تشريع أدنى منه.

إنّ طبيعة التشريع التي لا يجوز الخروج عنها فهي قاعدة عامة مجردة وإذا خرج التشريع عن طبيعته كان باطلاً، كما أنّ للمشرع في حدود الدستور سلطة التشريع،

وسلطته هي في الأصل تقديرية وسلطته المحددة هي الاستثناء وإذا جاوز المشرع سلطته التقديرية أو المقيدة في الدستور، كان التشريع باطلا لمخالفته الدستور.

وفي مجال المطبوعات والنشر اصدر القضاء الأردني قرارات مهمة وجريئة حول مدى صلاحية القضاء بالرقابة الدستورية على القوانين ومنها قانون المطبوعات والنشر، حيث سيتم التطرق إلى موقف محاكم التميز والعدل العليا والاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى ومن ثم موقف الفقه من دستورية قانون المطبوعات والنشر.

أ. موقف محكمة العدل العليا من دستورية قانون المطبوعات والنشر.

في حكم شهير أوقف القضاء الأردني العمل بقانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم 27 لسنة 1997 لمخالفته أحكام الدستور، وذلك على أثر الطعن به من خلال دعوى موضوعها الطعن بعدم دستورية القانون. فقد جاء في حكم محكمة العدل العليا ما يلي:

"يستفاد من المادة 94 من الدستور الأردني أنه منح السلطة التنفيذية صلاحية إصدار القوانين المؤقتة في حال توافر الشروط التالية:

1. أن يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحل.
2. وجود حالة ضرورية أي وجود أمور تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير.
3. أن لا تخالف القوانين المؤقتة الدستور.

ونظراً لأنّ مجلس الأمة حين إصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم 27 لسنة 1997 لم يكن منعقداً وأن حالة الضرورة المشار إليها في المادة أعلاه لم تكن متوافرة لأنّ معالجة أوضاع الصحافة ووضع شروط لتنظيم أوضاعها لا يعد خطراً جسيماً داهماً ولا وضعاً طارئاً ملحاً، وبما أن الأوضاع التي عالجها القانون المؤقت المذكور قائمة منذ شهور سابقة فيكون عنصر المفاجأة والمداهمة قد انتفى، وبالتالي انتفت حالة الضرورة، فتكون التعديلات التي وردت في القانون المؤقت لا تعني وجود خطر جسيم، والدليل على ذلك أنّ القانون المؤقت المذكور قد طلب من الصحف توفيق أوضاعها لتتلائم نصوص القانون المؤقت خلال ثلاثة أشهر، ومن ثم ثلاثة أشهر أخرى أي بعد ستة

أشهر، وهذا ينفي وجود حالة الاستعجال، مما يعني أنّ إصدار هذا القانون كان يمكن تأجيله إلى حين انعقاد مجلس الأمة وبذلك يكون مخالفاً للدستور والنتيجة قررت محكمة العدل العليا الحكم بوقف العمل في القانون لمخالفته أحكام الدستور"

ب) موقف محكمة البداية من دستورية قانون المطبوعات والنشر()

وفي تطور آخر تدخلت محكمة البداية من تلقاء نفسها وأعطت لنفسها حق الرقابة الدستورية على القانون دون الطعن به من أحد إذ اعتبرت أن الأمر يتعلق بالنظام العام ومن حقها إثارته من تلقاء نفسها، وبالنتيجة قررت امتناعها عن تطبيق نص المادة 41 من قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1998 التي تعتبر رئيس التحرير فاعلاً أصلياً في جرائم المطبوعات، حيث اعتبرت المحكمة أنّ المادة 41 من قانون المطبوعات والنشر تخالف أحكام المواد 74، 75 من قانون العقوبات التي عرّفت فاعل الجريمة بأنه من أبرز إلى حيز الوجود جميع العناصر التي تؤلف الجريمة أو ساهم مباشرة في تنفيذها"، وبأن لا يحكم على أحد بعقوبة ما لم يكن قد أقدم على الفعل عن وعي وإرادة".

وحيث إنّ قانون العقوبات من القوانين العامة للدولة وأنّ المادة 103 من الدستور الأردني قد أوجبت على المحاكم أن تمارس اختصاصها في القضاء الحقوقي والجزائي وفق أحكام القوانين فتكون المادة 41 من قانون المطبوعات والنشر تخالف الدستور.

كذلك فقد تضمن قرار المحكمة "إن الاختصاص المقرر دستورياً للسلطة التشريعية في مجال إنشاء الجرائم وتقرير عقوبتها لا يشمل تحديد الأشخاص فاعلي الجرائم إذ إنّ التحقيق في قيام أركان الجريمة وعناصرها وتحديد فاعل الجريمة هو أمر من اختصاص السلطة القضائية الأمر الذي يجعل مباشرة أي سلطة أخرى لمهام هي في الأصل من اختصاص سلطة أخرى مخالف للمبدأ الدستوري القائم على الفصل بين السلطات ومخالف للمادة 101 من الدستور التي اعتبرت المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها.

وبما يؤيد ما توصلت إليه محكمة البداية القرار الصادر عن المحكمة الدستورية العليا في مصر والذي قضى بعدم دستورية نص مماثل للمادة 41 من قانون المطبوعات الأردني.

ج) موقف محكمة الاستئناف من دستورية قانون المطبوعات والنشر

لم تأخذ محكمة الاستئناف بما توصلت إليه محكمة البداية الذي سبق الإشارة إليه ولم تجز لها فرض رقابتها على دستورية القانون وقد اعتبرت أنّ مجرد مرور القانون بمراحله الدستورية واقترانه بالإرادة السامية يجعله واجب التطبيق دون البحث في دستوريته، حيث جاء في القرار ما يلي: "إن هذا القانون مر بكافة المراحل الدستورية، ومصدق من مجلسي الأعيان والنواب وموشح بالإرادة الملكية السامية، وهو القانون الواجب التطبيق، وكان على محكمة الدرجة الأولى أن تعالج القضية وفق أحكام قانون المطبوعات والنشر".

قرار محكمة الاستئناف المذكور لا يمثل توجهاً مستقراً للقضاء الأردني لأنّ المحاكم العليا المتمثلة بالتمييز والعدل العليا قد أخذت بمبدأ رقابة القضاء على دستورية القوانين ويحق للمحاكم الامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور بعكس ما توصلت إليه محكمة الاستئناف، كما هو واضح من الأحكام المشار إليها في هذه الدراسة.

د) موقف محكمتي التمييز والعدل العليا من رقابة المحاكم على دستورية القوانين

لم يعرض أمر دستورية قانون المطبوعات والنشر على محكمة التمييز وكان ينبغي عرض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف رقم 60/ 2003 على محكمة التميز لمناقشة موضوع رقابة المحاكم على دستورية القوانين، لكن من استعراض أحكام محاكم الدرجة العليا يتضح أن هناك أحكاما صادرة عن محكمة التمييز والعدل العليا قد أعطت المحاكم الحق في بسط رقابتها على القوانين لتفحص دستوريتها وتشل اثر أي قانون مخالف للدستور.

ففي حكم لمحكمة التمييز جاء فيه: "للمحاكم أن تشل أثار قرار لجنة الأمن الاقتصادي ولا تعمل به استناداً لصلاحيتها في مراقبة دستورية القوانين ومن باب أولى مراقبة دستورية الأوامر العرفية".

وفي حكم آخر لمحكمة التمييز الأردنية جاء فيه : "أن أي نظام يصدر وفقاً لأحكام القوانين تعطى بموجبه أية محكمة اختصاصاً معيناً للفصل بأية قضية لا يجوز العمل بموجبه ذلك لأنّ مثل هذا النظام يعتبر مخالفاً لأحكام الدستور ومن حق المحكمة أن تمتنع عن تنفيذ أحكامه"

هـ) موقف الفقه من دستورية قانون المطبوعات والنشر

لاقت الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا ومحكمة البداية التي سبق الإشارة إليها والمتعلقة بقانون المطبوعات والنشر إشادة من مختلف الجهات المعنية التي اعتبرتها انتصاراً للشرعية الدستورية وضمانة لحرية الصحافة والإعلام حيث سارعت نقابة المحامين إلى الإشادة بقرار محكمة البداية رقم 876/ 2002 ونشره في مجلة النقابة باعتباره من الأحكام المهمة والجديرة بالنشر

وفي مقال بعنوان "تأكيد وترسيخ الرقابة الدستورية" وصف الكاتب القرار بأنه خطوة إلى الأمام في سبيل حماية حقوق الإنسان الأردني وحرياته والعمل على ترقيتها.

وفي دراسة تحليلية لقراري محكمة البداية ومحكمة الاستئناف المتعلقة بالمادة 41 مطبوعات فقد تمت "الإشادة في الأحكام القضائية السابقة الصادرة عن محكمتي الصلح والبداية في عمان لما تتسم به تلك الأحكام من جرأة وانتصار للشرعية الدستورية".

أما بالنسبة لقرار محكمة الاستئناف "يتضح من قرارها أنها لم تكلف نفسها عناء بحث دستورية القانون في الدعوى المعروضة عليها، واعتبرت أن مجرد صدور القانون بعد مروره بالمراحل الدستورية، فإنه يكون واجب التطبيق، وبالتالي على الجميع تطبيقه وتنفيذه حتى ولو كان مخالفاً للدستور، وهو اجتهاد ليس معروفاً سنده القانوني وقرارها يطرح تساؤلاً هل يجب تطبيق أي قانون بمجرد إصداره ومروره بالمراحل الدستورية ولو كان مخالفاً للدستور.

ولا زالت تلك الأحكام تتعرض للبحث والتحليل ففي دراسة تحليلية جديدة جرى تناول الأحكام التي سبق الإشارة إليها بالقول: "وقد عاد إلى الساحة القضائية ناقوس الشرعية الدستورية يدق في القضية البدائية الجزائية التي عرضت أمام محكمة بداية عمان في قضية تخص قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1998 حين قررت أنّ البحث في دستورية النص القانوني أمر يتعلق بالنظام العام وأنّ من واجب المحكمة الامتناع عن تطبيق النص القانوني المخالف للدستور، وفي ضوء جرأة هذا القضاء الذي أرسى مبدأ الشرعية الدستورية الذي قرر لنفسه حق الرقابة على دستورية القوانين عن طريق الامتناع عن تطبيق ما يخالف الدستور إضافة إلى ما يكرسه من ضمانة لسمو الدستور براً بقسمه أن لا يخالف القوانين

الصحافة الأردنية والعولمة:

إنّ الإعلام الأردني مطالب بالسعي الدائم لرفع سقوف الحرية الصحفية والإعلامية لكي يتمكن الصحفيون بشكل خاص والإعلاميون بشكل عام من القيام بواجبهم المهني في النقد البناء الهادف ومواكبة التطورات التي تحدث في العالم إضافة إلى عدم تعريض الصحفيين لما يضعف دورهم الرقابي، ومدهم بالمعلومات التي تعزز المصداقية والواقعية للقضايا التي يتطرقون إليها.

ويتوجب على الصحافة الأردنية أن تنهض بنشر ثقافة حقوق الإنسان في ظل توافر مجموعة من العوامل التي تؤكد الصلة بين الإنسان والإعلام، وتعمل على تعزيز الوعي بالديمقراطية وإتاحة المجال لضمان حرية التعبير التي هي من مستلزمات النظام الديمقراطي.

وقد أورد (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003) أن الخطاب الإعلامي للدول العربية هو تقليدي يتسم بالسلطوية ويشير في الوقت ذاته إلى أن هناك صراعاً

محتدماً بين الاستقلالية في الخطاب الإعلامي للقطاع الخاص والخطاب الذي ينطلق من القطاع العام.

وقد أورد (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003) أن الخطاب الإعلامي للدول العربية هو تقليدي يتسم بالسلطوية ويشير في الوقت ذاته إلى أن هناك صراعاً محتدماً بين الاستقلالية في الخطاب الإعلامي للقطاع الخاص والخطاب الذي ينطلق من القطاع العام.

في زمن العولمة والتكتلات الكبيرة وامتلاك القدرة حتى لدى بعض الدول النامية على إطلاق مجموعات الأقمار الصناعية التي تسهم في تطوير العمل الصحفي والبث التلفزيوني وغير التلفزيوني تبدو التحديات أنها تتم على مدار الساعة، وأنّ مواكبة التطور باتت تستلزم طليعة إعلامية لها القدرة على التناغم مع هذا التطور دون عقد مسبقة ودون الخضوع للنظريات المعلبة ولبعض المناهج الإعلامية النظرية التي لا تزال محكومة بعقدة الستينيات ولم تتمكن حتى الآن من الإفلات منها. وما تزال الدراسات الجامعية تنجذب لها.

ليس ثمة شيء مؤثر مثل وسائل الصحافة والإعلام المتنوعة في عصر العولمة، سواء كان ذلك صحيفة أو تلفازاً أو إذاعة أو كتاباً أو بريداً إلكترونياً أو إنترنت أو فيديو أو فضائية أو كاسيت أو غير ذلك.

لذا، فإنّ العصر الحاضر لا يحتاج إلى جهد كبير لتبليغ ما تريد إلى ملايين البشر في أصقاع شتى من العالم، إذ بضغطة زر واحدة ترسل رسالتك إلى الملايين (عن طريق البريد الإلكتروني)، كما يمكنك بالوقوف أمام عدسة صغيرة أن تؤثر في عشرات الملايين من البشر.

ومن يتأمل فعل النبي صلى الله عليه وسلم قديماً يجده قد استثمر وسائل الإعلام المتاحة في عصره، إذ كان يجلس في طريق القوافل الرافدة من الشام والعراق فيسمع منهم ويعرض عليهم دعوته، وكانت هذه بمنزلة وسائل الإعلام السريعة والمتنقلة في ذلك الزمان.

إنّ الناس كانوا قديماً على دين ملوكهم، أما اليوم فهم على دين إعلامهم، ولـذلك حرص الحكام أن يسيطروا على الإعلام وأن يسوّقوا أنفسهم من خلاله.

ويقول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز وهو يتحدث عـن الإعـلام وسطوته وتأثيره على العالم العربي: "لسنا نحن الـذين سـنغير العـالم العربـي، ولكـن هـذا الطبق الصغير هو الذي سيغير العرب"، يقصد ذلـك الطبـق الـذي يلـتقط محطـات البـث التلفازي من كل أنحاء الدنيا .

إن هذا السياسي اليهودي، وهو بالمناسبة من أكثـر قـادة اليهـود اهتمامـا بـالتخطيط الإستراتيجي بعيد المدى، قد قال في تصريح آخر: إنّ قوة الإعلام قد اصبحت أقـوى مـن قوة الجيوش، ولم يعد من الممكن تجاهل هذه القوة وإهمال تأثيراتها وسـطوتها، ذلك لأنّ حادثة واحدة يتم نقلها عبر الصحف المؤثرة وعلى الشاشات الصغيرة تحـدث دوياً هـائلاً يفوق في وقعه وإيلامه للعدو تأثير حرب كاملة بكل ما تعنيه الكلمة.

وإذا كان بيريز كما هو واضح يقصد واقعة اغتيال الطفـل الفلـسطيني محمـد الـدرة برصاص الجنود اليهود وهو في حـضن والـده، ومـا أحدثتـه تلـك الجريـة مـن صـدى في الشارع العربي والإسلامي، والزلزال المعنوي الـذي ألهـب مـشاعر النـاس في كـل مكـان بحيث فجر مشاعر من الغضب والسخط أزالت أمامها كـل مـا حـاول اليهـود تأسيـسه في العقل والضمير العربي والمسلم، فإنّ الداهية اليهودي لم يخطئ في تقديره للتأثيرات الهائلـة التي أحدثها هذا المشهد الذي اختزل مأساة الأمة كلها وشراسة عـدوها في بـضع دقـائق، كانت كافية تماما لكي يصحو العالم عليها وليعرف العرب والمسلمون أي عدو يواجهون

وعلى الرغم من التطورات التي رافقت الإعلام في عصر العولمة نظراً لإزالة القيـود ورفع الحواجز إلا أنّ الإعلام الأردني لم يواكب التطور الحاصل في الإعلام العـالمي. فقـد صنفت منظمة "فريدوم هاوس" بيت الحرية الأميركـي الأردن في تقريرهـا الـصادر في الأول من أيار العام الحالي ضمن خانة الدول غـير الحـرة في مجـال الحريـات الـصحفية وحريـة التعبير والتجمعات وذلك بسبب التضييق على حرية التعبير.

وتبع تقرير "بيت الحرية" تقريراً أصدره مركز حرية وحماية الصحفيين عن حالة الحريات الإعلامية في الأردن لعام 2008، وبحسب المركز فإن حرية الإعلام في الأردن تراوح مكانها أو "مكانك سر" على الرغم من التغيرات الإعلامية التي يشهدها العالم. وجاء في التقرير أن أغلب المستطلعين يؤكدون أن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن لم يكن لها تأثير على توسيع هامش حرية الإعلام، وأنّ 94 بالمئة من الصحفيين يخضعون أنفسهم لرقابة ذاتية.

إن الإعلام الأردني مطالب بالإسهام بدور فعّال ومؤثر على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية في عصر العولمة بعدما أصبحت وسائل الإعلام تمتلك الكثير مما يجعلها قادرة على النفاذ إلى حيث يمكن أن تغير الاتجاهات والقناعات بل أضحت اليوم فاعله في قمع وإقصاء ما هو خصوصي وإحلال معارف أخرى وكل هذا يتم بشكل علني، فلا بد للصحافة الأردنية أن تطور من أدائها بالاعتماد على التطور التقني وتدعيم العنصر البشري المؤهل ليؤثر على العقول والوجدان حتى يتمكن من جذب المتلقي في ظل وجود رسائل إعلامية تبث عبر صفحات الصحف الإقليمية والدولية،فالمتلقي يسعى دائماً إلى معرفة الحقيقة من وسائل الإعلام المختلفة مما ليس بمقدوره أن يحصل عليها بجهده الفردي.

تأثيرات العولمة على الصحافة الأردنية

تعد الصحافة والإعلام ونحن في بدايات الألفية الثالثة ثروة حقيقية وغير مألوفة، سواء بفعل اتساعها وسرعتها أو بحكم نفاذها وتأثيراتها على عمليات التطور والتغيير. وقد ارتبطت بهذه الثروة الهائلة وبضاعتها ثورات كبرى أسهم الإعلام بتسليط الضوء عليها كاشفاً أنواعها، ومحدداً خصائصها، ومبينا طرق استغلالها وتوظيفها.

وفي عهد العولمة لا يمكن تصور تنمية حقيقية دون تكنولوجيا الإعلام الحديثة والمعركة الإعلامية وربما الفكرية.

ترتكز التنمية في العالم العربي والبلدان النامية عموماً وربما في العالم اجمع على جبهتين: الأولى: التكنولوجيا التي حطمت الحدود والحواجز، فكيف يمكن نقلها وأي التخصيصات يمكن اعتمادها وكيف السبيل للاستفادة منها ضمن الظروف المحلية ؟ هذه أسئلة بحاجة إلى إجابات معمقة.

أما الثانية: حقوق الإنسان وكل ما له علاقة بحرية التعبير من صحافة وإعلام وإبداع وبحث وتجديد وتطوير لوسائل الاتصال، ويشمل ذلك التعبير عن الرأي والمعتقد والحق في التنظيم والمشاركة السياسية وتؤثر مسألة احترام حقوق الإنسان في عملية التنمية وامتلاك التكنولوجيا التي هي لازمة للتطور.

لقد أدت العولمة إلى تغييرات سريعة وهائلة في وسائل الاتصال وتقريب المسافات الجغرافية وتعزيز الشعور الإنساني بين المجتمعات والدول والمؤسسات والأفراد وانتقلت الأسواق من السياقات المحلية إلى الأطر العالمية الواسعة والشاملة، ونجم عن العولمة إضافة إلى ذلك الارتباط في وسائل الاتصال والثورة الإعلامية وشبكة المعلومات والانترنت لدرجة يعتبرها البعض أنها اخذت تمارس سلوكاً يومياً بحيث تغدو عملية مستمرة تنمو وتتطور على نحو حضاري وتسهم في تحويل العالم إلى قرية كبيرة تتلقى تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية على نحو لم يسبق له مثيل.

إنَّ فشل الإعلام العربي في تقديم صورة إيجابية للعالم عن القضايا والحقوق العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص، يعود إلى عدم معرفته في مفردات تكوّن العقل الأخر أو عدم استخدامها بشكل صحيح وبشكل خاص العقل الأوروبي أو الأمريكي التي هي بحاجة بعد المعرفة إلى فن وأساليب جديدة ومبتكرة خصوصاً وأن سيل الدعاية المعادية كبير، والموروث يكاد يهيمن على العقول في تصورات مسبقة يتم تغذيتها باستمرار

ما زال الإعلام العربي بشكل عام يعتمد على الشعارات الرنانة والنبرة الخطابية ذات الحماسة العالية التي تتوجه إلى مسلمات وعواطف بينما يأخذ الأخر الأمور بالعقل والتأمل والتفكير وبالطبع بحساب المصالح الحيوية والإستراتيجية.

وظل الخطاب العربي بشكل عام أحادياً، تبريرياً، يرفض التعددية ويتنكر لحقوق الإنسان تارة باسم الدين وتارة أخرى باسم القومية وثالثة باسم الدفاع عن مصالح الكادحين، وفي كل الأحوال لا تغيب لافتة الصراع العربي الإسرائيلي والعدو الذي يدق الأبواب من فوق الرؤوس

وبعد ما يزيد على 50 عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونحو مئة اتفاقية دولية هل سيبقى البحث جارياً في أعذار وظروف مخففة لحال حقوق الإنسان في العالم العربي بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص؟ حيث يتم تجاهل وازدراء الكثير من الحقوق الأساسية والحريات العامة والشخصية لدرجة زادت حدتها أحياناً على أيام المستعمر الأجنبي. فثمة معيار لأي تقدم حضاري حقيقي ولأية تنمية منشودة يتلخص باحترام حقوق الإنسان إذ إنّ الإنسان هو القيمة الأساسية العليا والهدف الأول لأية فلسفة أو نظام أودين أو نظرية اجتماعية.

كما أن تطبيق قيم الصحافة الحرة عنصر أساسي من عناصر أنظمة الحكم الديمقراطي ويمثل نقطة تحول في طريق تقدمها، فحرية الصحافة واحدة من أهم الوسائل لاكتشاف وتشكيل الرأي واتجاهات القادة السياسيين

ويعتبر تطبيق مبدأ سيادة القانون متطلباً مهماً لإيجاد التوازن بين القيم والمصالح المتناقضة في أي مجتمع، ويقصد بسيادة القانون ثقة الأفراد بحكم القانون، والتزام النظام بمعاملة منصفة لجميع الأطراف.

ويتحقق مبدأ سيادة القانون بوجود نصوص قانونية واضحة والتزام السلطات بحكم القانون إضافة إلى المساواة في تطبيق الإجراءات الإدارية والقضائية فضلاً عن وجود نظام قضائي مستقل وفعّال.

وهناك عناصر ضرورية لقيام حرية الصحافة لعل أبرزها يتمثل بحرية إصدار الصحف والمطبوعات، فمثلاً أصبحت معظم البلدان الديمقراطية تأخذ بنظام الإشعار دون الأخذ بنظام الترخيص المسبق للصحف والمطبوعات، فالولايات المتحدة وأوروبا واستراليا لا تطلب أي شكل من أشكال الموافقة الحكومية على إصدار الصحف، أما

فرنسا واسبانيا وبريطانيا تفرض شروطاً للتسجيل لكنها لا تملك حق رفض هذا التسجيل.

وأصبح حق الوصول إلى المعلومات الحجر الأساس في ضمان حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة،حيث لا يمكن إعمال حق حرية التعبير بدون حق الوصول إلى المعلومات. ومن المعلوم أن أغلب المعلومات موجودة عند السلطة التنفيذية ومؤسساتها، ولترجمة مبدأ الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار يجب التسهيل على الصحفي للحصول على المعلومات لنشرها وإيجاد سوق حرة لمناقشتها.

وينص قانون المطبوعات والنشر في الأردن على حق الصحفي في الحصول على المعلومات ولو بشكل غير فعّال فللصحفي الحق في الحصول على المعلومات ضمن آليات محددة وأكثر سرعة. كما يشكل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات ضمانة إضافية لإعمال حق الحصول على معلومات فنص القانون على الحق لكل أردني في الحصول على المعلومات وترك فترة 30 يوماً كحد أقصى للمسؤول للإجابة على طلب الحصول على المعلومات. وبإمكان الصحفي بصفته مواطناً تقديم طلب للمؤسسات الحكومية للحصول على معلومات.

ويعتبر الوصول إلى المعلومات في العصر الحديث أمراً مهماً لكونه يمكّن المواطن من إعمال كثير من حقوقه وخاصة حق التعبير والانتخاب والمشاركة في الشؤون العامة للدولة.

وعلى الرغم مما ورد في قانوني المطبوعات وضمان حق الحصول على المعلومات إلا أنّ تقريراً للمجلس الأعلى للإعلام حول الحريات الصحفية في الأردن لعام 2007 كشف أن المعيق الأكبر لحرية الصحافة في الأردن هو حجب المعلومة وصعوبة الحصول عليها بحسب ما ذكر 424 صحفياً من بين 580 تم استطلاع آرائهم. وكان التقرير الذي سبقه وصدر في العام 2005 قد أفاد أن المعيق الأكبر لحرية الصحافة يتمثل بصعوبة الحصول على المعلومات أيضاً.

المواقف المختلفة من أخطار العولمة على الصحافة الأردنية :

تختلف ردود الأفعال، بل تتباين، من التحديات التي تواجه الصحافة الأردنية، نتيجة لعولمة الثقافة الغربية. ومع غض النظر عن التفاصيل يمكن الإشارة إلى موقفين كبيرين متنافرين. الموقف الأول ينبني على أنّ العولمة شر خطير، يداهم الأمة الإسلامية، ويهدد وحدتها وكيانها واستمرارها، ويطالب بأن يغلق دونها الأبواب، لتحصين مجتمعاتنا بالدعوة للرجوع إلى أصول ثقافة الأمة، ومنها بصفة خاصة الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح، والعمل على إبعاد الشباب لحمايتهم من التعرض لوسائل العولمة الثقافية الغازية. والموقف الثاني ينبني على أن نهضة المسلمين لا تتحقق إلا من حيث تحققت نهضة الغرب وأنّ الثقافة تراث بشري، ليس خاصاً بقوم دون آخر، أو منطقة دون أخرى، أوجهة دون جهة، ويطال أصحاب هذا الموقف فتح الأبواب على مصارعها للثقافات الوافدة، من أجل أن يلحق المسلمون بالركب العالمي، وحتى تتلاقح الثقافات، ويتوحد العالم حول ثقافة واحدة، وهذا أدعى لتحقيق السلام، والتقدم العالمي. وهناك مواقف أخرى تقترب أو تبتعد عن هذين الموقفين.

والحق أنّ المسألة تصل إلى حد الإشكالية الصعبة، فلا الانغلاق – في عصر العولمة الجديد – عما يجري في العالم ممكن ومتاح لو تم اعتماده، وليس هو صحيحاً كل الصحة لو كان ممكناً. ولا الانفتاح التام بلا ضوابط على العولمة المعاصرة صحيح أيضاً. بل إنّ الأخطار الناجمة عن هذا التوجه لا تقل خطراً – إن لم تزد – عن التوجه الآخر بالانغلاق إذن الحل يكمن في الوسطية وإبراز المقومات الذاتية للأمة الإسلامية والاستفادة بما لا يعارض تراث الأمة الإسلامية.

إن نجاح الإعلام في عصر العولمة قضية مستمرة الفصول وذلك لان هذا الزمن تحكمه المنافسة والخصخصة ويجب أن توظف فيه كل عناصر القوة التي تجعل من الصحافة تمتلك القدرة على التأثير والتفاعل الأمر الذي يستوجب تطوير مضامين العمل الإخباري وإشراك الجمهور العام والنوعي والاهتمام بالجامعات وإشراك طلبتها في

التعبير ورصد أسماء القادرين على المداخلات وتقديم الحوافز للمثقفين والمفكرين بإيلاء الثقافة الجادة المكانة اللائقة بها.

لقد أصبح الشكل المألوف للصناعة الإعلامية بصورتها المبسطة جزءاً من الماضي لان طبيعة العمل الصحفي في وقتنا الحاضر يرتكز على قاعدة تقنية عالية ورغبة الصحف في دخول الأسواق الواسعة وتحقيق الرواج والتوزيع الكبير للصحيفة يجعل منه أمراً يتعارض مع مع المشاريع الصغيرة التي لا تستطيع الصمود أمام تحديات الإنتاج ومتطلبات الجمهور المستهلك للوسيلة الإعلامية والآفاق الواسعة التي صاحبت اجتياز الإعلام للحدود وإمكانية تلقي الرسائل الإعلامية من كل حدب وصوب بكل ما تتصف به الرسائل الإعلامية من مستويات فنية، وأفكار جديدة تفرض على الجمهور التعرض إليها والتفاعل معها.

فالمنشأة الإعلامية الصغيرة في عصر العولمة بات صعباً عليها بالعدد القليل من العاملين فيها في مجالات التحرير والإخراج الفني والإنتاج فضلاً عن قلة مواردها الإعلانية أن تصمد أمام المؤسسات الصحفية العملاقة التي تعمل على قاعدة الاحتكار والتنوع والتعدد في الإصدارات وامتداد ملكيتها إلى فروع الإنتاج الإعلامي المكتوب والمقروء والمسموع إضافة لما تمتلكه من منشآت صناعية وإنتاجية تتصل بالصناعة الإعلامية.

لذلك، فإن أبرز تحديات عصر العولمة الإعلامي محلياً وعربياً يتمثل بالاستمرار في تحديث تقنيات الإعلام وابتكار مفاهيم جديدة لتوطين هذه الصناعة في ظل ما هو قادم من منتجات ثقافية وإعلامية عالمية بدأت تؤثر فعلاً على الهوية العربية ما لم يتم التصدي لها بالعلم والمعرفة الإعلامية، إذ إن مثل هذا التصدي لا يأتي إلا بتحسين المنتج الإعلامي محلياً وعربياً سواء أكان مسموعاً أو مرئياً أو مطبوعاً والعمل على تطوير أدواته وآلياته بحيث نتعامل مع عصر العولمة إعلامياً بأساليب تفاعلية حوارية بما يسهم في تحصين جبهتنا الداخلية ويعزز من قدرة المجتمع على مواجهة تحدي الحرب الإعلامية التي

تشنها مؤسسات الإعلام الدولي بأساليب علمية ودعائية هادفة لإحداث التأثير الذي تسعى إليه داخل مجتمعاتنا.

أثر التقدم التقني على صناعة الإعلام في عصر العولمة

أسهمت التكنولوجيا الاتصالية الحديثة التي ظهرت من جراء تقدم تكنولوجيا الأقمار الصناعية، وتطور التقنيات الطباعية والحاسبات الالكترونية، وما أحدثه الإعلام المتعدد الوسائط من تفاعل بين الإعلام والمعلوماتية سمح بأدوار جديدة لأجهزة الإعلام والحاسبات وأنتج استخدامات جديدة لأجهزة الإعلام انعكست إيجاباً على العمل الإعلامي والوسائل الإعلامية.

في ضوء ما تقدم يمكن القول: إن من يملك وسائل الاتصال يستطيع أن يتحكم بالرسالة الاتصالية ويستطيع التأثير في المتلقي. ولذلك، فإن الصحافة الأردنية مطالبة بالمنافسة في عالم يشهد نمواً متسارعاً في هذا الميدان مع وجود شركات إعلامية متعددة الجنسيات تجعل من دول العالم ساحة لعملها من دون انتظار إذن من أنظمة هذه الدول للعبور إلى كل بيت ومخاطبة من فيه مهما اختلفت المذاهب الفكرية والسياسية والدينية.

ولعل أبرز التغيرات التي فرضتها التكنولوجيا على صناعة الإعلام تتمثل بما يلي:-

1- أصبح الإعلام صناعة تستوجب التأهيل العلمي الإعلامي والتدريب المستمر للإعلاميين في مجالات اختصاصهم وذلك للتمتع بالقدرات المهنية التي تسهم في صقل معارفهم وتحسين قدراتهم للنهوض بالعمل المهني على أفضل وجه ممكن.

2- وجود إدارات مؤسسية قادرة على تسيير العمل الإنتاجي داخل المؤسسات الإعلامية بحيث تراعي الطبيعة الخاصة لكل واحدة من الدوائر داخل المؤسسة الصحفية.

استقطاب الكفاءات وأصحاب القدرات والإمكانات الصحفية العالية لكي يتسنى للمؤسسة الصحفية إقناع المعلنين بجدارة المؤسسة الصحفية حتى تستأثر بحصة كبيرة من الإعلانات على اعتبار أنها من مقومات الصناعة الإعلامية.

3- تقوم الصناعة الإعلامية على التنوع في مجالات الاستثمار،فإلى جانب العمل الإعلاني تقوم بإجراء الدراسات واستطلاعات الرأي، وإعداد البحوث وأخذ الصور الأخبارية التي تؤمن دخلاً إضافياً للمؤسسة الإعلامية.

4- امتلاك التكنولوجيا المتطورة من معدات إرسال المعلومات واستقبالها ومطابع حديثة تمنح المؤسسة قدرات إنتاجية عالية تتفق مع متطلبات السوق وجودة المنتج.

ولمواكبة ما يستجد في العالم سعت صحيفة الراي الأردنية في العام 2007 بتجهيز الصحيفة بأحدث الآلات الخاصة بعمليات التصميم والطباعة والتحكم بجودة اللون والسرعة في إنجاز الصحيفة.

كما أن صحيفة الدستور الأردنية أدخلت أحدث المطابع تعد الأسرع في منطقة الشرق الأوسط، إذ بمقدورها أن تطبع (70) ألف نسخة في الساعة الواحدة. وعليه؛ فإن هذا الأمر يؤكد حقيقة مؤداها يقول: إن المؤسسات التي لا تطور من نفسها في هذا العصر لا يكتب لها البقاء.

الاهتمام بالعلاقات العامة للمؤسسة مع جمهورها وذلك لكونها تؤدي دوراً في غاية الأهمية في بناء علاقتها مع المجتمع ومنظماته المختلفة.

التغيرات التي أحدثتها العولمة في العمل الإعلامي

لقد أحدثت تكنولوجيا الاتصال المتطورة في عالم اليوم تغيرات جذرية في طبيعة عمل الوسائل الإعلامية أظهرت مفاهيم جديدة في العمل الإعلامي، ومن أبرز هذه التغيرات ما يلي:-

1. أعطت الجمهور حرية واسعة في اختيار الوسيلة الإعلامية التي يريد، والصحيفة التي يريد قراءتها، حيث أصبح للصحف مواقع على شبكة الانترنت، إضافة إلى وجود صحف الكترونية تتميز عن التقليدية بأنها تحمل سمات الخدمات الإذاعية والتلفزيونية بسبب قدرتها على تقديم الأخبار في أي وقت.
2. سمحت التكنولوجيا الحديثة للصحافة المطبوعة وكذلك وكالات الأنباء المحلية والدولية والشبكات الإذاعية والتلفزيونية بحضور الكتروني على شاشات الحاسب الآلي فأتاحت لجمهور الانترنت قراءة مواقعها الإخبارية بصورة جاذبة وقابلة للتحديث.
3. أسهمت تكنولوجيا الاتصال بإتاحة المعلومات من المصدر إلى المتلقي ولم يعد هناك أي مبرر للرقابة الإعلامية أو التعتيم على الأحداث طالما أن الجمهور بمقدوره أن يحصل على الأخبار من مصادر عديدة.
4. أحدثت الانترنت ثورة في النشر الالكتروني جعلت الصحيفة تتخطى الحدود الجغرافية وتعمل على تحديث أخبارها الالكترونية وأتاحت للقارىء أن يختار ما يشاء في الوقت الذي أصبح بمقدور المدونين والمحررين الاعتماد على هذه الشبكة لإثراء موضوعاتها وإغنائها بالمعلومات المنوعة.
5. أسهمت الانترنت بالتفاعل الحي وإجراء الحوارات المباشرة بين الجمهور ومحرري الصحف من خلال الأسئلة والاستفسارات والتعليق على المقالات الأمر الذي جعل الجمهور طرفاً متفاعلاً في العملية الاتصالية وليس متلقياً.

6. أتاحت التكنولوجيا الحديثة المتمثلة بالحاسبات الآلية اختصار المراحل المتمثلة بجمع الأخبار وصياغتها وتحريرها وإخراجها وتصحيحها وهي مراحل كانت تستغرق زمناً طويلاً في الوضع التقليدي السابق الأمر الذي أسهم في تعزيز شخصية الصحيفة إضافة إلى قيامها بتطوير أساليب الإخراج على نحو يتفق وسياساتها التحريرية.

الخاتمة:

في ضوء ما تم التوصل إليه في هذا يمكن القول: إنّ هناك شبه اتفاق أن الإعلام العربي بعامة والإعلام الأردني بخاصة ولاسيما الصحافة، يواجه العديد من المعيقات والصعوبات ناتجة عن ما يعرف بـ"عصر العولمة" ويجب القيام بخطوات مناسبة من أجل مواجهتها بهدف الاستمرار للتعامل بشكل مناسب في ميدان الإعلام حتى لا يفقد الإعلام الوطني بريقه ويتحول المواطنون إلى وسائل إعلام خارجية قد تكون موجهة وتحمل في رسائلها الإعلامية الكثير من الجوانب الدعائية التي تؤثر في فكر الجمهور وتوجهاته.

وفي هذا الإطار يجب "وضع خصوصية العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية عندما يتعلق الأمر بالأردن والوطن العربي فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية القومية ليس الآن فقط بل وعلى مدى الأجيال الصاعدة والقادمة.

إنّ الوسائل الإعلامية التي تحمل هذا الاختراق وتكرسه إنما تملكها وتستفيد منها فئة معينه هي النخبة العصرية وحواشيها، وهي التي تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الأجنبية بحكم التعليم القسري الذي تتلقاه - أما عموم الشعب وعلى رأسه النخبة التقليدية، فهو في شبه عزلة يجتر بصورة أو بأخرى ثقافة الجمود على التقليد والنتيجتين استمرار إعادة إنتاج متواصلة والمعاصرة في الثقافة والفكر والسلوك.

الحاجة تستدعي إلى تجديد الثقافة وإغناء الهوية الوطنية ومقاومة الغزو الكاسح الذي يمارس على مستوى عالمي إعلامياً وبالتالي أيديولوجياً وثقافياً من قبل المالكين للعلم والتقانة،وضرورة اكتساب الأسس والأدوات التي لابد منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والتقانه، دخول الذوات الفاعلة المستقلة وليس دخول الموضوعات المنفعلة الميسرة.

فالتحديث حاجة ملحة عن طريق الانخراط في عصر العلم والمعرفة ولكن في المقابل ينبغي مقاومة الاختراق لحماية الهوية القومية والثقافة الوطنية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس على العالم أجمع بوسائل العلم والتقانه.

يمكن القول:إنّ أبعاد العولمة ومعناها فيما بذلته الجهود في تحرير مفهومها وتعميمها واستمراره في المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية بكافة خصائصه وسماته وفي جانب آخر لا يستطيع أحد أن يدعي إمكانية أن يركن إلى الانعزال والانغلاق لأنّ أواصر التعاون والتآلف أوجبها الله سبحانه وتعالى وهي في الوقت نفسه حاجة بشرية.

ما تزال الحريات الصحافية في الأردن تراوح مكانها، على الرغم من التشريعات والقوانين والنصوص الدستورية الواضحة، وذلك لأنها تصطدم بقرارات حكومية وعوامل مؤثرة تعيق تقدمها وتمنع إيجاد مناخ الحرية الملائم لتعزيز دور الصحافة باعتبارها السلطة الرابعة. وفيما يتعلق بالقوانين والتشريعات الإعلامية التي تكفل وتصون الحريات الإعلامية في الأردن.

إنّ إيجاد نظام إعلامي "صحفي" مستقر وفعّال يتحقق فيه التوازن بين حرية الصحافة ومسؤولياتها يقتضي المزاوجة بين أكبر قدر من المهنية للعاملين بالصحافة من جهة، وإتاحة المجال أمام تفهم المجتمع بأسره لطبيعة المهنة الصحفية من جهة أخرى.

ولعل المشهد الحكومي هو المشهد الذي تتابعه الصحافة بشغف كبير محاولة دوماً إبراز تناقضاته ومشكلاته أكثر من انجازاته وتطلعاته،إلا أنه مع ذلك فإن العناصر المؤثرة في هذا المشهد من كلا الطرفين الحكومي والصحفي يمكنهما تحويل أوجه التناقض إلى ظروف للتوافق باستخدام الأساليب المهنية المتبعة والمتاحة في المجتمعات الديمقراطية.

فالإيجاز الحكومي اليومي للصحافة، والانفتاح الحقيقي على العاملين في صفوفها، والمصداقية والشفافية الواضحة في القول والعمل من جانب الحكومة يمكنها مجتمعة من إيجاد جو ينعكس آثاره بصورة إيجابية على الصحافة.

وبالمقابل يقتضي توفر شروط مهنية عالية لدى الطرف الصحفي، مما يستدعي من الجسم الإعلامي بأسره القيام بجهد استثنائي في هذه المرحلة لإعداد برامج للتأهيل والتدريب لأفراده حتى يتسنى لهم تأدية واجباتهم على أكمل وجه.

وللتخفيف من الوقوع في عقوبات المخالفات الصحفية المطلوب اتخاذ مبادرات وذلك بالانفتاح على الصحافة، وتشجيع الجسم الصحفي على تفعيل الآليات المتاحة له لعلاج بعض هذه الظواهر من خلال نقابة الصحفيين.

وعلى النقابة أن تقوم بواجبها كاملاً في إيجاد ظروف مناسبة بالتعاون مع الجامعات لتكثيف التدريب والتأهيل وإعداد العاملين في هذه المهنة والمقدمين عليها، فخير حماية لحرية الصحافة يكمن في تحلي العاملين فيها بأكبر قدر من المهنية وهو الواجب الأساسي للنقابة.

وعلى الحكومة تشجيع النقابة للقيام بهذه المهمة وتقديم أسباب الدعم خاصة بالنسبة لقضايا التدريب والتأهيل، وإيجاد حالة توافق مع الجسم الصحفي ضمن معطيات المجتمع الديمقراطي.

وتقع على عاتق الجمهور المهتم بالشؤون الصحفية أيضاً مسؤولية متابعة هذه القضية مع الطرفين الحكومي والصحفي للتوصل إلى أرضية تساعد الجميع على المضي قدماً في بناء المجتمع الديمقراطي.

الفصل الثانى

أثر التقدم العلمى والتكنولوجى فى تطوير أساليب الدعوة

الفصل الثانى

أثر التقدم العلمى والتكنولوجى فى تطوير أساليب الدعوة

توجد هجمة عارمة على العالم العربي و الإسلامي تساق فيها التهم المغلفة بعناوين ثقافية تدفعها تعقيدات سياسية متلاطمة الأمواج الأمر الذي جعلنا في موقع الدفاع عن هذا الإسلام العظيم فقد حاول العالم الشرقي والغربي منذ زمن بعيد فرض مفاهيمه الثقافية والفكرية على العالم الإسلامي لذا نجد أن الخطاب الديني اتهم بالعنصرية ومعاداة الساميّة، فالعروبة إرهاب والإسلام إرهاب والمسلمين إرهابيين هذه الكلمة أصبحت تطارد كل حر وشريف في العالم العربي والإسلامي والتبست معانيها عند كثير من الناس وزاد الأمر غموضا محاولات الغرب فلسفة معانيها لتتفق مع أفكاره ومصالحه وأصبحت المجتمعات العربية والإسلامية سوق استهلاكية تردد تهمة الإرهاب دون الوقوف على معانيها الحقيقية وكان من ثمار تلك السياسة أن أصبحنا نسمع عن الإرهاب الفلسطيني والإرهاب اللبناني والإرهاب العربي والإرهاب الإسلامي حتى إن رئيس معهد هدسون في أمريكا اتهم العرب جميعا وحمّلهم المسئولية عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأضاف قائلا: لذلك لا بد من محاربة العرب والمسلمين، ومن جانب آخر وجدنا الخلط الواضح في المفاهيم بين المقاومة المشروعة وتحرير الشعوب و الإرهاب، بحيث اتهمت تلك المقاومة بالإرهاب، وفي هذا البحث أودت أن أكشف عن براءة الخطاب الديني من هذه التهمة، وكذلك بيان وتأكيد أن الإسلام يحترم الإنسان بغض النظر عن عقيدته وقوميته ويحرم ويرفض الظلم بكل أشكاله بل ويحاربه لأن الإسلام دين الرحمة والتسامح والمحبة والسلام والتعاون والعلم والحضارة.

بين هذا البحث أن الخطاب الديني المعاصر يعتريه الضعف في مخاطبة المسلمين وغير المسلمين، أما ضعفه في مخاطبة المسلمين فانه يتمثل في عدم تأثيره على جماهير

المسلمين مباشرة نتيجة لعدم وجود الكفاءة العلمية، وكذلك الطريقة التقليدية لبعض العلماء في مخاطبتهم للمسلمين، وأما ضعفه في مخاطبته لغير المسلمين فقد ظهر واضحا في عدم تأهيل الدعاة المختصين بالعلم الشرعي وعدم معرفة عقلية وثقافة هؤلاء و كذلك غياب الأهداف الواضحة،وأيضا عدم الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في تطوير أساليب الدعوة في مخاطبتهم كاستعمال الإنترنت وغيره،لذلك على الداعية أن يدافع عن هذا الإسلام العظيم الذي شيد أعظم حضارة عرفها التاريخ، تلك الحضارة قائمة على التوحيد والتسامح والسلام والتعاون والمحبة والأخوة،و الذي اتهم بالإرهاب والتطرف والعنصرية، والإسلام من هذه التهم بريء، فالإسلام حجة على المسلمين جميعا بأحكامه وتشريعاته، فمن عرفه عرف الحق و من يعرف الحق يعرف رجاله فالأدعياء من المغرضين والمنحرفين لا علاقة للإسلام بهم وفي هذا البحث سأذكر تعريفا للخطاب الديني وأسسه وأهدافه و مبرراته وأزمته في الوقت الحاضر مع أبرز القضايا التي تواجه الأمة كاتهامه بالإرهاب،

أولا : تعريف الإرهاب لغة :

تشتق كلمة (إرهاب) من الفعل المزيد (أرهب) ويقال: ارهب فلانا:أي خوّفه، وفزّعه، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رهّب) أما الفعل المجرد من نفس المادة وهو (رَهِبَ) يَرْهَبُ، رَهْبَةً ورُهْبَاناً فيعني خاف، فيقال رَهِبَ الشيء رَهْبَاً ورهبةً أي خافه أما الفعل المزيد بالتاء وهو (تَرَهَّبَ) فيعني انقطع للعبادة في صومعته ويشتق منه الراهب والرهبة والرهبية والرهبانية.....

وكذلك يستعمل الفعل تَرَهَّبَ بمعنى توعد إذا كان متعديا فيقال تَرَهَّبَ فلانا: أي توعده.

وكذلك تستعمل اللغة العربية صيغة استفعل من نفس المادة فنقول استرهب فلاناً أي رَهَّبَهُ.

واسترهبه:أي استدعى رهبته حتى رهبه الناس وقال ابن الأثير:هي الحالة التي ترهب أي تُفزع وتُخوف.

لم يستعمل القرآن الكريم مصطلح الإرهاب بهذه الصيغة، وإنما اقتصر على استعمال صيغ مختلفة الاشتقاق من نفس المادة اللغوية، بعضها يدل على الإرهاب والخوف والفزع.

ثانيا: استعمال صيغ الإرهاب:

وردت مادة (رهب) وتكررت في القرآن الكريم اثنتي عشرة مرة بصيغة الفعل والمصدر واسم الفاعل:

ورد الفعل في خمسة مواضع هي:

1. قوله تعالى: ﴿ فَارْهَبُونِ ﴾ (البقرة: 40).
2. وكذلك وردت في قصة نبي الله موسى ﷺ مع السحرة يقول تعالى:﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴿١١٥﴾ قَالَ أَلْقُواْۖ فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴿١١٦﴾ ﴾ (الأعراف: 115- 116)
3. وردت في قصة الرسول – ﷺ – عندما التقى مع الله سبحانه وتعالى، يقول تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَۖ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ (الأعراف:154).
4. عندما أمر الله المؤمنين بإعداد القوة لإرهاب الأعداء يقول تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ (الأنفال: 60).

5. عندما جاء القرآن ليحذر من يتخذ إلهين اثنين قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ (النحل:51).

أما ذكر المصدر فجاء في أربعة مواضع وهي:

1. ذكر بعض صفات بعض المؤمنين يقول تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ﴾ (الأنبياء: 90).
2. عندما أرسل الله سبحانه وتعالى موسى ﷺ إلى فرعون وملئه قال تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ﴾ (القصص: 32).
3. ذكر القرآن بعض صفات اتباع عيسى ﷺ يقول تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ (الحديد: 27).
4. ذكر القرآن الكريم أن بني إسرائيل يخافون من المسلمين يقول تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ (الحشر: 13).

ورد اسم الفاعل في ثلاثة مواضع هي:

1. قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا﴾ (المائدة: 82). ذكر القرآن صفات اتباع عيسى ﷺ وقيامهم الليل.
2. ذكر القرآن الكريم أن اليهود والنصارى اتخذوا أحبارهم و رهبانهم آلهة من دون الله يقول تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ (التوبة: 3) وضح القرآن الكريم أن كثيرا من أحبار اليهود ورهبان النصارى يأكلون أموال الناس بالباطل يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ (التوبة: 34).

الملاحظ أن عدد هذه الألفاظ وردت في اثني عشر موضعاً.

والذي يهمنا في هذا البحث من هذه المواضع كلها ثلاثة مواضع هي:

1. الإرهاب بالسحر من قبل فرعون وسحرته تمثل ذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴾ (الأعراف: 116).

2. الإعداد للجهاد في سبيل الله لإرهاب الأعداء يقول تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ (الأنفال: 60).

3. وضح القرآن الكريم أن بني إسرائيل يخافون من المسلمين يقول تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ (الحشر: 13).

صيغ الإرهاب إجمالاً:

1. (يرهبون) يقول تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ (الأعراف: 154).

2. (فارهبون) يقول تعالى: ﴿ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ (النحل: 51).

3. (ترهبون) يقول تعالى: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ ﴾ (الأنفال: 60).

4. (استرهبوهم) يقول تعالى: ﴿وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴾ (الأعراف:116)

5. (رهبة) يقول تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم ﴾ (الحشر: 13)

6. (رهبا) يقول تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ (الأنبياء: 90).

بينما وردت مشتقات نفس المادة (رَهَبَ) خمس مرات في مواضع مختلفة لتدل على الرهبنة والتعبد.

أ- (الرهبان) يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾(التوبة: 34).

ب- (رهبانـــاً) يقــول تعـــالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنۡهُمۡ قِسِّيسِينَ وَرُهۡبَانٗا ﴾ (المائدة: 82)

ج- (رهبـانهم) يقـول تعـالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة: 31)

د- (رهبانيـة) يقـول تعالى: ﴿ وَجَعَلۡنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأۡفَةٗ وَرَحۡمَةٗ وَرَهۡبَانِيَّةً ﴾ (الحديد: 27).

ملاحظات على استعمال هذه الصيغ :

1. تبين الآية الأولى حينما تلقى الألواح متضمنة الهدى والرحمة لمن يرهب ربه جاء التعبير (يرهبون).

2. خطـاب الله لبني إسـرائيل يطـالبهم بالوفـاء لعهـدهم والرهبـة، لـذلك جـاء التعبير(فارهبون).

3. خطاب الله للمؤمنين أن يتخذوا أسباب القوة والمنعة مـن كـل مـصادرها، فحـدد لهم الهدف من ذلك وهو إرهاب عدوهم حتى لا يقدم العدو علـى حـربهم كـان التعبير (ترهبون).

4. يبين الله سبحانه وتعالى انـه حينمـا أراد الـسحرة إدخـال هـذه الرهبـة في صـدور الـذين جـاءوا ليـشاهدوا التحـدي بـين موسـى والـسحرة كـان التعـبير (استرهبوهم).

5. وضح القرآن الكـريم أن المـسلمين مرهوبـون مـن قبـل أعـدائهم وخاصـة أهـل الكتاب (اليهود) لذا جاء التعبير (رهبة).

6. بين النص القرآني أن الصالحين يسارعون في الخيرات ويدعون الله طمعـا وخوفـا حتى تتحصل لهم المغفرة ودخول الجنة لذا جاء التعبير (رهباً).

بناءً على هذه النصوص يتحدد معنى الإرهاب، وهو تحصيل سائر القوة لإحداث الرهبة في نفوس العدو فيمتنع عن إيقاد نار الحرب، وإذا حصّل المسلمون أسباب القوة فانهم لا يستخدمونها في العدوان على الآخرين لأنهم محكومون بأوامر الله، وبذلك يتحقق السلام العالمي المنشود، فلا عدوان من جانب أعداء الإسلام لخوفهم من قوة المسلمين ولا عدوان من جانب المسلمين طاعة لأوامر الله هذا هو الإرهاب المشروع، أما الإرهاب الممنوع فهو إرهاب الآمنين المسالمين من أي ملة كانوا والمسلمون مأمورون بعدم الاعتداء سواء كان الاعتداء على مسلم أم على غير مسلم.

ملاحظة هامة: إن الإرهاب بمفاهيمه المتعددة والمختلف فيها سيظل قائماً طالما وجد الظلم والطغيان على الأرض ولن يتوقف هذا الإرهاب أو يقلل منه إلا بالرجوع إلى العدل وإنصاف الإفراد والشعوب واحترام الأقوياء للضعفاء واحتكام الأفراد والدول إلى القوانين والشرائع العادلة التي تنظم طبيعة العلاقات بين المجتمع ولا يتحقق ذلك إلا بالإسلام.

ثالثا: أهداف الإرهاب:

الإرهاب هو كل عملية نفسية تهدف إلى هدم معنويات الخصم وإحداث اضطراب نفسي.

1. يسعى الإرهاب إلى ترويع الآمنين،والتهديد والفزع والهلع والذعر والفتنة والاضطراب العنيف.
2. يرمي الإرهاب إلى إشاعة الخوف من أجل السيطرة أو التسلط،وذلك لتحقيق أغراض سياسية [4].

سمات الإرهاب:

يرى بعض علماء الطب النفسي أن من السمات الشخصية للإرهابي أنه يتميز بالعدوانية و الميل للعدوان لأقل مؤثر وهو يحاول دائماً أن يكون ذلك البطل في قصة من صنعه هو او أنه هو الذي يريد إصلاح الكون بالعنف وهو صاحب الفلسفة وصاحب القنبلة أيضاً وهذا ما تحاول أن تفعله الدول الاستعمارية. وقد يكون الإرهابي ناضجا جسميا ولكن لم ينضج نفسياً وسلوكياً.

رابعا: أسباب الإرهاب العالمي:

1. السبب المباشر للإرهاب هو عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد الإسلامية،وذلك لأنه في تطبيق هذه الشريعة تحقيق القوة للمسلمين بحيث أن أعداء الإسلام لا يجرؤن على الاعتداء عليهم.
2. نزعة التسلط وشهوة وحب السيطرة على العالم بأسره،واعتبار أن هذه الدول الضعيفة يجب أن تكون خادمة للدول الإرهابية والاستعمارية.
3. الظلم وعدم وجود شرعية دولية قائمة على العدل، فهذا مجلس الأمن،والجمعية العامة والجمعية العمومية، والأمم المتحدة،فهذه المجالس ما هي إلا أدوات لاستعمار الدول الصغيرة والواقع المعاصر خير دليل على ذلك.
4. السيطرة على منابع الثروات وخاصة البترول، بحيث تعتبر أن تلك الدول المصدرة للنفط لا تحسن استغلال تلك الثروات.
5. سباق التسلح العالمي وخاصة من قبل أمريكا التي تحاول الهيمنة على العالم عن طريق تطوير أسلحتها في مختلف المجالات وتكوين الإمبراطورية الأمريكية العالمية.
6. إذعان بعض الدول العربية والإسلامية للضغوط الخارجية الأمريكية على حساب ثوابت الأمة مما جعل تلك الدول الإرهابية تستأسد على العالم كله.

7. تعاون بعض الأنظمة العربية والإسلامية مع أمريكا في حربها ضد بعض الدول العربية.
8. الخلافات بين الأنظمة العربية والإسلامية التي أدت إلى ضعف وتفكك العرب والمسلمين مما جعل أعدائهم يستبيحون بيضتهم.
9. كراهية العالم الغربي للإسلام والمسلمين هذا واضحاً من خلال كلام رئيس أمريكا بوش حيث أعلن الحرب على الإسلام وقال: هي حرب صليبية.
10. من أهم أسباب الإرهاب سيطرة الصهيونية والماسونية العالمية على وسائل إعلام في معظم البلاد الغربية،بحيث نجحت تلك الدعاية الصهيونية من تسويق فكرة الإرهاب وإلصاقها بالإسلام والمسلمين .
11. كشف كلارك مستشار الرئيس الأمريكي مؤخراً أن الحرب على الإرهاب كان غير صحيحاً، وأن الرئيس بوش كان يقصد من دعايته إسقاط نظام صدام حسين وكل تلك الدعاية لم تكن صحيحة.
12. الخلط الكبير بين الدفاع عن النفس والمقاومة الشرعية لدفاع عن الأرض والمال والعرض والدين وبين الإرهاب،بحيث أصبحت مقاومة الاحتلال إرهاباً وأصبح القاتل مقتولاً، والغادر مغدوراً به والقتل يطلب شفاعة القاتل، وراحت أمريكا والدول العظمى توجه ترسانتها العسكرية شرقاً وغرباً بدعوى محاربة الإرهاب، وتوزع الاتهامات على المقاومة المشروعة واتهامها بالإرهاب والتخلف والقتل، وهكذا اتهمت المقاومة في فلسطين، ويا ليت الأمر يقف عن هذا الحق حيث أوعزت أمريكا إلى هيئاتها التعليمية والثقافية أن تطلب من وزارات التعليم في الدول الإسلامية أن تنقي مفهوم الدين الإسلامي من مفاهيم القتل والإرهاب،وتلغي كل ما يمس بالعداوة لدولة إسرائيل،وفي النهاية تصب المصلحة الكبرى لصالح إسرائيل.
13. بل إن الأمر أبعد من ذلك فقد تنوي أمريكا رسم خريطة جديدة للعالم الإسلامي وتفرض عليه إصلاحات من وجهة نظرها تصب في مصلحتها ومصلحة إسرائيل، وقد رأينا بوادر ذلك التدخل.

المبحث الأول

الإرهاب في الفكر والثقافة الغربية

لقد سجلت القرون الوسطى أبشع صور البطش والعنف متمثلة في محاكم التفتيش التي نصبها البابا وات للانتقام من المارقين وكل من لا يدين بالولاء للكنيسة

إن اختلاف وجهات النظر حول تعريف الإرهاب يعود إلى طبيعة هذه الأعمال الإرهابية واختلاف نظرة الدول لمثل هذه الأعمال،مم يراه بعضهم إرهابا يراه الآخر عملاً مشروعاً، وذلك يرجع لمصلحة تلك الدول، حيث تطلق على الجهاد الذي أباحه الشرع محور الشر حسب تعبير الإدارة الأمريكية، حيث يتحول شعار مكافحة الإرهاب إلى أيدلوجيا يفرض القوي سياسته على الضعيف، لذلك يصبح شارون رجلاً محباً للسلام والشعب الفلسطيني إرهابياً لأنه يقاوم الاحتلال والاستيطان، ويصبح الإسلام بالتالي ثقافة تحض على الإرهاب لأنه يحض على المقاومة والجهاد ورفض الاستسلام والاستكانة للظلم، وبالتالي يسقط التمييز بين الإرهاب والمقاومة وتصبح السياسة: إما معنا أو مع الإرهاب،وتسقط حينئذٍ الأخلاق الديموقراطية وحقوق الإنسان والمساواة وحق التعبير عن الرأي وكل تلك الشعارات الجوفاء التي ليس لها معنى.

لذلك نجد أن بعض المؤلفين وضعوا تعاريف متعددة للإرهاب وهذا يؤكد مقولة أن محاربة الإرهاب أسهل من تعريفه.

تتكون كلمة الإرهاب في اللغة الإنجليزية بإضافة (ism) إلى الاسم Terror، بمعنى فزع ورعب وهول كما يستعمل منها الفعل Terrorize بمعنى يرهب ويفزع ويرجع استخدام Terrorism في الثقافة الغربية تاريخاً تعود إلى الثورة الفرنسية عام 1789م – 1799م، حين تبنى الثوريون الذين استولوا على السلطة في فرنسا بالعنف ضد أعدائهم،وقد عرفت فترة حكمهم باسم عهد الإرهاب ، وبعد ذلك توالت عمليات

الإرهاب ، فهذا الطفل الأمريكي الذي أطلق النار على رفاقه وأساتذته داخل الحرم الجامعي فقتل وجرح العديد وكذلك الرجل الذي أطلق النار على المصطافين على شاطئ البحر فقتل وجرح الكثير، وأيضاً عمليات الاغتصاب والقتل المنتشرة عن طريق المافيات المسلحة المنتشرة في أمريكا وغيرها من الدول التي تدعي التقدم والمدنية والحضارة،وهذه جملة من أقوال علمائهم ومفكريهم في الإرهاب:

1- جماعة كوكلوكس كلات: وهي جماعة أمريكية استخدمت العنف لإرهاب المواطنين السود والمتعاطفين معهم وعلى ذلك فإن مصدر الإرهاب في العصر الحديث هي أمريكا فمنذ عشرات السنين وهي تفرق بين البيض و السود الزنوج رغم انهم أصحاب البلاد الأصليين، فهناك أحياء للبيض وأخرى للزنوج، ومدارس للبيض و أخرى للزنوج ومطاعم للبيض وأخرى للزنوج وهذا بالإضافة إلى ذلك أنه توجد هناك أماكن لا يمكن للزنوج أن يدخلوها أبداً، وأيضاً تعرض الأمريكيون العرب لأكثر من 250 حادث اعتداء ضرب هذا بالإضافة إلى الفرقة العنصرية المنتشرة في أمريكا وانتشار الجماعات الإرهابية المنظمة المنتشرة في أنحاء أمريكا التي بلغت على ما يزيد عن (24) منظمة.

2- يقول راكاس كلاين: إن استخدام الإرهاب كتكتيك من أجل الإقلال بنظام متحضر في المجتمعات،يعد من الحقائق التي تكون ثابتة في الحياة الدولية وفي هذا العصر ولكن الإرهاب لا تعده الدول الديمقراطية حرباً تحت أي مسمى،ونادراً ما تتخذ ضده إجراءات مؤثرة إذا كان يخدم مصالحها.

3- أبرز المنظمات الإرهابية التي عرفت في العصر الحديث منظمة إيتا في أسبانيا، وجماعة الألوية الحمراء في إيطاليا والجيش الأحمر في اليابان والجيش الايرلندي في إنجلترا، وكذلك العصابات اليهودية التي اشتهرت قبيل استيلائها على فلسطين مثل الهاغانا، والأرجوان، وشتيرن وجبل الهيكل وغيرهم الكثير من المنظمات الإرهابية المنتشرة في العالم.

4- وقد تبنت بعض الدول الإرهاب كجزء من الخطة السياسية للدولة مثل حكم هتلر في ألمانيا وحكم ستالين في الاتحاد السوفيتي سابقاً وحكم موسوليني في إيطاليا،حيث تمت ممارسة إرهاب الدولة تحت غطاء أيدولوجي لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية.

5- إن دعم أمريكا المستمر لإسرائيل طوال الخمسين سنة الماضية دليل الإرهاب العالمي والدولي من جانب أمريكا وإسرائيل،هذا بالإضافة إلى استعمال أمريكا حق الفيتو الظالم ضد أي قرار يدين إسرائيل على المذابح والاغتيالات والتدمير والهدم والاجتياحات وبناء الجدار العنصري الفاصل على مدار السنوات السابقة واللاحقة.

6- إن ما تمارسه أمريكا في العراق وخاصة فضيحة سجن أبو غريب وما يحدث فيه من ممارسات غير أخلاقية يمثل وصمة عار في جبين الأمة الإسلامية ووصمة عار في جبين الحضارة الغربية التي تدعي المدنية والتقدم وما خفي أعظم، أيضاً ما يحدث في معتقل غوانتنامو في أفغانستان من وسائل تعذيب يفوق التصور، وأيضاً ما يحدث في سجون الاحتلال الإسرائيلي ضد المعتقلين الفلسطينيين هو الدليل على إرهاب الدولة المنظم.

7- أن ما تحاول أن تفرضه أمريكا من النظام العالمي الجديد،باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة على العالم كله ،وبذلك تتصرف وكأنها المسؤولة عن هذا العالم،هذا بالإضافة إلى تدخلها في الشؤون الداخلية للدول مباشراً وغير مباشر،وأن محاولتها لفرض هيمنتها على هذه الأمة عن طريق تغيير مناهج الدول العربية والإسلامية تبعا لمصلحتها.

المبحث الثاني

تعريف الإرهاب من وجه النظر الأمريكي

لقد حاولت أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان عدواً لها أن توجد لها عدوا آخر فكان الإسلام والمسلمون، ولأن هذا العدو لا يمثل القوة الحقيقية أما م أمريكا نظرا لضعفه الشديد واعتماده على غيره في معظم شؤون حياته، فكان لا بد من تشويه صورة هذا العدو حتى يعتبر العالم فناء هذا العدو تضحية في سبيل التقدم والرقي وانتعاش الحضارة الغربية، وعلى ذلك رأت المسيحية العالمية متمثلة في أمريكا وحلفائها وكل من يحاول المساس بالمصالح الغربية سواء بالدفاع المشروع عن النفس أو امتلاك وسائل القوة أو الحماية الفكرية الثقافية أو التمسك بالدين والعقيدة وتطبيق الشريعة هو إرهابي وهذا مما جعل أمريكا تضع معظم المنظمات الإسلامية في العالم على قائمة المنظمات الإرهابية مع أن هذه المنظمات تقوم بمساعدة أبناء العالم الإسلامي ولا علاقة لها بالإرهاب، فهذه منظمات إنسانية، مع هذا وصفت بالإرهابية لأنها لا تتفق مع الفكر الأمريكي ولا تسير في فلكه

توصلت المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) إلى بلورة التعريف التالي الذي اعتمدته الأمريكية: (الإرهاب هو التهديد باستعمال العنف أو استعماله لتحقيق أهداف سياسية من قبل أفراد أو جماعات سواء كانوا يعملون لمصلحة حكومية رسمية أم ضدها..، وتهدف هذه الأعمال لإحداث صدمة أو حالة من الذهول، أو التأثير على جهة تتجاوز ضحايا الإرهاب المباشرين، وقد مُورِسَ الإرهاب من قبل جماعات تسعى إلى الانقلاب على أنظمة حكم معينة، أو معالجة مظالم وطنية أو فئوية، أو إضعاف النظام الدولي باعتبار ذلك في ذاتها.

لعل خطيئة التعريف الأمريكي للإرهاب يمثل اخطر قضايا الحرب الأمريكية، لأن التعريف الأمريكي يخلط بين الكفاح المسلح المشروع للشعوب لا تـذاع حقهـا في تقرير المصير ذاتها، وهذا يفسر الموقف الأمريكي المتميز من إسرائيل، المتحيز للظلم والعدوان بدلاً من إنصاف الحق، لذلك نجد أنه لا يوجد تعريف واضح للإرهاب حظي بموافقة عالمية ولكن الرؤية الأمريكية تفرض مفهومها للإرهاب، واستطاعت أمريكا أن تسوق هذا المفهوم للعالم كله، بحيث اصبح يردد ما تقوله أمريكا وجاء في تعريفها للإرهاب في موضع آخر: (العنف المتعمد ذي الدوافع السياسية والذي يرتكب ضد غير المقاتلين، وعادة بنية التأثير على الجمهور حيث غير المقاتلين هم المدنيون إلى جانب العسكريين غير المسالمين، أو في غير مهامهم وقت تعرضهم للحادثة الإرهابية، أو حين لا توجد حالة حرب أو أعداء، أما الإرهاب الدولي فهو الإرهاب الذي يشترك فيه مواطنوا أو يتم على أرض أكثر من دولة واحدة .

وذكرت مجلة نيوزويك أن الأصولية فاشية هذا العصر، فقالت:

(... على الرغم من أن الإرهاب منتشر في العالم بأسره نتيجة لتباين الأيدلوجيات والدوافع السياسية قومية تارة، أو يسارية تارة أخرى أو يمينية أو دينية، ولكن صمايويل هانتجون حاول إلصاق الإرهاب بالمسلمين دون غيرهم حيث قال: أن العدو الحقيقي الإسلاميون الأصوليون اصبحوا فاشيي حاضرنا مثلما كتب فرانسوا فوكوياما .

المبحث الثالث

التشابه بين الإرهاب الأمريكي والصهيوني

هناك تشابه كبير يصل إلى حد التطابق بين ما تقوله أمريكا وإسرائيل عن الإرهاب، وسر هذا التشابه يعود إلى عدة أسباب تشترك فيهما كل من الدولتين منها:

1. أن أمريكا قامت على أنقاض الهنود الحمر الذين كانوا يعيشون على الأرض التي احتلها الأمريكان وإسرائيل قامت على أنقاض الفلسطينيين الذين عاشوا في ديارهم منذ آلاف السنين .
2. هؤلاء الأمريكان تجمعوا من مختلف دول أوروبا وتجمع اليهود وما يزالوا يتجمعون من شتى أنحاء العالم واتجهوا إلى فلسطين تدعمهم الدول الكبرى
3. ،وقد تجمع اليهود من شتى أنحاء العالم واتجهوا إلى فلسطين تدعمهم الدول الكبرى.
4. لقد مارس الأمريكان صنوف من الاضطهاد والتعذيب على الهنود الحمر، واليهود يمارسون أسوأ صنوف التعذيب ضد الفلسطينيين.
5. اتفقت أمريكا وإسرائيل على وصف المقاومة بالإرهاب تمثل ذلك في العراق وفلسطين وأفغانستان وكشمير.

العنف الأمريكي نموذج لإرهاب الدولة:

في إطار ما يسمى بـ (النظام العالمي الجديد) الثلاثي الأقطاب أمريكا،أوروبا واليابان والأحادي القطب عسكرياً: أمريكا تمثل إرهاب الدولة تحت ما يسمى بالشرعية الدولية، أو القانون الدولي القرار الدولي من خلال الأمم المتحدة،وبخاصة مجلس الأمن،

وذلك من خلال استصدار القرار الملائم لسياسة أمريكا وأخذ الغطاء الدولي لفعل ما تشاء دون حساب أو رقيب للعدوان والهيمنة وهناك أمثلة اذكر منها:

1- نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) جزء من تقرير لمجلس الأمن القومي، وكان هذا الجزء يستعرض كيف يتم التعامل مع ما اسماه (تهديدات العالم الثالث) وجاء فيه: (في الحالات التي تواجه فيها الولايات المتحدة الأمريكية أعداءً أضعف منها بكثير، فإن التحدي الذي يواجهنا لن يكون مجرد هزيمتهم، ولكن أن نهزمهم هزيمة نكراء قاطعة وبسرعة... إلى أن يقول التقرير: إن التهديد بالاستقلالية لا يمكن قبوله، فالولايات المتحدة الأمريكية ستؤيد اكثر الطغاة سفكاً للدماء ما دام يلعب على هواها وستعمل على إسقاط أي نظام في العالم الثالث إذا ما خرجوا عن أغراضها .

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف الإرهاب الدولي: بأنه استخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد أفراد، ويعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يودي بها أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد، لأغراض سياسية بهدف التأثير على موقف أو سلوك دولة أو منظمة أو مجموعة مستهدفة بغض النظر عن الضحايا المباشرين مع تعدي عواقبه حدود أكثر من دولة، وقد حصر ليمكن تعريفه للإرهاب الدولي بأنه (خلق حالة من الاضطرابات في العلاقات الدولية).

2- وقال د. أحمد جلال عز الدين بأن الإرهاب الدولي: هو أفعال القهر التي تمارسها النظم الاستعمارية،والمحتلون الأجانب،أو المسيطرون الأجانب على الأراضي والشعوب، وكذلك أعمال التفرقة العنصرية، وأفعال الدول المنحازة ضد الشعوب التي تناضل من أجل حريتها .

3- الدرس الأساسي للسياسة الأمريكية (للنظام العالمي الجديد) بحسب تعليق الكاتب الأمريكي تسوميسكي: (نحن السادة وأنتم تعلقون أحذيتنا) .

4- انتشار القواعد العسكرية في مختلف قارات العالم حيث بلغت أكثر من (2500) قاعدة عسكرية خارج الولايات المتحدة – وهذه القواعد تمثل قوة التدخل السريع

لأي دولة تخرج من منهج أمريكا لإسقاطه واحتلال بلاده،وهذا يمثل أكبر إرهاب في العالم، إرهاب الدولة

5- انتشار القواعد العسكرية في البلاد العربية والإسلامية واحتلال منابع النفط في الشرق الأوسط بشكل رئيسي.

6- كل الحروب العربية الصهيونية قامت بدعم كامل من أمريكا اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وكانت أول دولة تعترف بقيام دولة إسرائيل عام 1948م،وهي الحليف الاستراتيجي لأمريكا وعن طريق إسرائيل تم التغلغل في جميع دول العالم العربي والإسلامي.

7- المذابح التي مارستها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني مثل مذبحة دير ياسين وقبية وقانا وكذلك المذابح التي ترتكب ليل نهار في الوقت الحاضر في جميع مدن فلسطين بمباركة وتأييد من أمريكا.

8- إذا كانت هذه هي العقلية الأمريكية في التعامل مع العالم الثالث فيا ترى ما هو موقف زعماء العالم العربي والعربي والإسلامي؟.

الملاحظات على تعريف أمريكا للإرهاب:

1. إن هذا التعريف (فضفاض) يشمل كل أنواع الإرهاب، ولا يفرق بين المقاومة المشروعة التي يقاوم فيها الاحتلال.

2. هذا التعريف يلصق بالمسلمين زوراً وبهتاناً الإرهاب، ويجد المسلمون أنفسهم ضحية من ضحايا هذا الإرهاب الأمريكي.

3. هذا التعريف يؤدي إلى النتيجة التالية: إن الإرهابي هو عدونا الذي يقوم بعمليات إرهابية، أما صديقنا الإرهابي فليس إرهابيا ما دام إرهابه يمارس ضد خصومنا، وهذه النتيجة تنطبق تماماً مع واقعنا المعاصر حيث يقتل اليهود الفلسطينيين بمباركة وتأكيد مطلق من أمريكا، ولا تعتبر أمريكا ذلك القتل إرهابا، بل تعتبره دفاعاً عن النفس، ولكن عندما يقتل الفلسطيني يهودياً تتصارع الدول وخاصة أمريكا بالشجب والاستنكار.

4. إن ما تمارسه أمريكا في العالم وخاصـة في أفغانـستان والعـراق وفلـسطين يـسمى إرهاب الدولة المنظم.
5. إن مصطلح الإرهاب، لم يكن معروفاً بهذا المعنى في تاريخ المسلمين وحلفائهم.
6. أول من أطلق هذا المصطلح (الإرهاب) تاريخياً هم في أوروبا ولقد مارسوه علـى أرضية الواقع إبان الثـورة الفرنـسية و لكـن العـرب والمسلمون لم يعرفـوه بهـذا الاسم.
7. تاريخ هذا المصطلح سجل أن الإرهابيين ليـسوا مسلمين وليـسوا عرباً.

بناءً على ما سبق كيف يلصق الإرهاب بالإسلام والمـسلمين، ولكـنني أقـول لقـد لعبت الصهيونية العالمية والماسونية دوراً بـارزاً في تـرويج هـذه الفكـرة وإلـصاقها بالمسلمين ولعب الخطاب الإعلامي الأمريكـي المحكـوم والموجـه مـن الـصهيونية العالمية من تسويق هـذه الفكرة عالمياً حتى أن العالم الإسلامي أصبح يـردد نفـس الفكرة ونفس المفهوم إلا من رحم.

8. لذلك أرى أن مفهوم الإرهاب نـسبي متطـور يختلـف مـن مكـان إلى آخـر ومـن شخص إلى آخر ومـن عقيـدة أو فكـر إلى آخـر حـسب الظـروف المتغيرة، رغـم القواسم المشتركة، ولهـذا من الصعب تحديـد مفهـوم واحـد للإرهاب أو الجريمـة وذلك حسب وجهة نظر الغرب.

المبحث الرابع

وسائل الإرهاب في العصر الحديث: الإرهاب الإلكتروني:

1- المقصود بالإرهاب الإلكتروني: هو العدوان أو التخويف أو التهديد مادياً أو معنوياً باستخدام الوسائل الإلكترونية الصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان في دينه ونفسه أو عرضه،أو عقله،أو ماله،بغير حق بشتى صنوفه وصور الإفساد في الأرض.

2- خطر الإرهاب الإلكتروني: إن استخدام البريد الإلكتروني أصبح منتشراً انتشاراً واسعاً وهذا مما سهل نقل المعلومات بين الدول، ولكن نجد أن في الآونة الأخيرة إساءة استخدام هذا البريد حيث أصبح يمثل إرهاباً إلكترونيا عالمياً يهدد العالم بأسره، ويكمن خطر استخدام ذلك - سهولة استخدامه- فيقوم الإرهابي وهو في منزله أو مكتبه أو غرفة نومه سواء كان في بيته أو في فندقه أو في أخر مكان آخر.

أصبح الإرهاب الإلكتروني هاجساً يخيف العالم الذي أصبح عرضة لهجمات الإرهابيين عبر الإنترنت، الذين يمارسون نشاطهم التخريبي في أي مكان في العالم.

ويعتبر البريد الإلكتروني من أهم الوسائل في التواصل بين الإرهابيين وتبادل المعلومات لذلك يقوم الإرهابيون باستغلال البريد الإلكتروني في نشر أفكارهم والترويج لها والسعي لتكثير الاتباع والمتعاطفين معهم عبر المراسلات الإلكترونية [20] وما يقوم به الإرهابيون أيضاً من اختراق البريد الإلكتروني للآخرين،وهتك أسرارهم والاطّلاع على معلوماتهم وبياناتهم والتجسس عليها لمعرفة مراسلاتهم ومخاطباتهم والاستفادة منها في عملياتهم الإرهابية.

آثار الإرهاب:

1. إن أعمال الإرهاب عدوان على النفس والمال وقطع الطريق وترويع الآمنين،بل وعدوان على الدين،حيث يصور الإرهابيون أن الدين يستبيح الدماء والأموال، ويرفض الحوار كما يصورون المسلمين بأنهم دمويون ويشكلون خطرا على الأمن والسلم الدوليين وعلى القيم الحضارية،وحقوق الإنسان،وهذا يؤدي إلى أضرار ومفاسد تنعكس على مصالح الأمة وتضر بعلاقة المسلمين مع غيرهم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً مع غيرهم من الشعوب.
2. التضييق على الجاليات الإسلامية التي تقيم في دول غير إسلامية وتعزلهم عزلا تاماً عن المجتمع الذي يعيشون فيه مع مصادرة حقوقهم، هذا مع مطالبة الدول الإسلامية إعطاء كل الحقوق للأقليات غير الإسلامية التي تعيش فيها.
3. آثار الإرهاب الأمريكي القتل وسفك الدماء واحتلال البلاد كما حدث في أفغانستان والعراق وفلسطين،وكذلك نشر القواعد العسكرية في كل مكان لتهديد الدول إذا رفضت أن تتبع السياسة الأمريكية.
4. آثار الإرهاب الإسرائيلي على الفلسطينيين ومحاصرتهم في سجن كبير هذا بالإضافة إلى القتل والتشريد وهدم البيوت وتجريف الأراضي ومصادرتها واقتلاع الأشجار وبناء الجدار العنصري الفاصل وكذلك بناء المستوطنات هذا بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي الخانق والفقر المنتشر في المجتمع.
5. من أهم آثار الإرهاب العالمي وخاصة إرهاب الدولة عدم الاستقرار في العالم كله، فالإنسان لا يشعر بالأمن والسلام في أي مكان في العالم.
6. ينتج عن هذا الإرهاب الأمراض العصبية والنفسية والعضوية،وهذه الأمراض تؤثر مباشرة على تركيبة المجتمع وأخلاقه وسلوكه خاصة في الدول التي يمارس فيها الإرهاب بصورة واضحة.

7. ينتج عن هذا الإرهاب مقاومة مضادة حيث تشكل قوة تقف وتقاوم هذا الإرهاب بكل الوسائل المتاحة.

وبعد ذكر تعريف الإرهاب من وجهة نظر الغرب وكذلك أسباب الإرهاب في العالم، وكذلك آثار الإرهاب على العالم، يجدر بنا أن نعرف الخطاب الديني وأسسه ومقوماته.

تعريف الخطاب الديني وأسسه ومقوماته

تعريف الخطاب الديني عند علماء اللغة:

1. قال السمين الحلبي: أي ما ينفصل به الاقربين بين المتخاطبين في الخصام ونحوه، لان كلا من الخصمين يخاطب خصمه بما ينفعه، والخطب الأمر العظيم الذي يحتاج فيه إلى تخاطب.
2. قال الأصفهاني: خطب الخطب المخاطبة والتخاطب المراجعة في الكلام ومنه الخطبة بضم الخاء تختص بالموعظة، ويقال من الخطبة خاطب وخطيب والخطب الأمر العظيم الذي يكثر منه التخاطب قال تعالى: ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ ﴾ (طه: 95) وقال تعالى: ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ (الحجر: 57)،وقال تعالى: ﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴾ (الذاريات: 31): ما ينفصل به الأمر من الخطاب.
3. قال الزمخشري: خطب،خاطبه أحسن الخطاب،وهو المواجهة بالكلام.

تعريف الخطاب الديني اصطلاحاً:

فالمقصود بالخطاب الديني أن يوجه هذا الخطاب باسم الإسلام للناس جميعا سواء كانوا مسلمين أوغير مسلمين لتعريفهم بالإسلام، وقد يأخذ الخطاب شكل خطبة الجمعة والمحاضرة و المناقشة والرسالة والمقال والكتاب الحوار والمسرحية الهادفة والأعمال الدرامية المعبرة وغيرذلك

ويمكن القول أن المراد بالخطاب الديني في العصر الحديث هو إبراز الإعجاز اللغوي والعلمي والتشريعي والتربوي و السياسي والاقتصادي والعسكري و التاريخي والاجتماعي والنفسي، وذلك بأسلوب يتناسب مع مقتضيات العصر بأسلوب عصري يعتمد على الحوار والنقاش في طريق العرض، يقول تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: 125).

أسس الخطاب الديني ومقوماته:

يعتمد الخطاب الإسلامي على أسس لابد من مراعاتها عند مخاطبة الآخرين:

1. القرآن الكريم الذي يعتبر المصدر الأول من مصادر التشريع، وذلك لان القرآن دستور هذه الأمة إلى أن يرثَ اللهُ الأرضَ ومن عليها، وهو كتاب الهداية يقول تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾.
2. الاعتماد على السنة النبوية التي تعتبر المصدر الثاني من مصادر التشريع وهي شارحة للقرآن الكريم ويقول الرسول ﷺ:(وما آتاكم الرسول عنه فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) .
3. يعتمد الخطاب الديني على الفقه لذا يجب ألا يكون همه ذكر الماضي فقط، وإنما يجب أن يوظف الماضي في خدمة الحاضر و المستقبل ويواكب الأحداث التي نعيشها، ويبين الأحكام الشرعية في كل منها مؤكدا أن الخطاب الديني يجب أن يعتمد على فهم عقلية وثقافة ونفسية المخاطبين، قال علي "رضي الله عنه" (حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا مالا يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله).
4. الاجتهاد: يعتبر الاجتهاد من أهم المصادر التي بني عليها الخطاب الديني وذلك لأنه يواجه قضايا جديدة معاصرة تحتاج إلى رأي الشرع ذلك، وهذا الإجتهاد يجب أن يعتمد على ما سبق من الأسس الشرعية.

وقد ذكر علماء الفقه قاعدة جليلة تقول (الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والحال والبيئة) ، ومن هنا فالدعوة وخطابها اكثر قابلية للتغير، ويقول ابن مسعود: (ما أنت حدثت قوما بحديث لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة)

تعريف الإرهاب من وجهة نظر وزراء الداخلية العرب:

إن مفهوم الإرهاب لم يعرف في تاريخ المسلمين،و لكن ظهر في تاريخ أوروبا الحديث حيث أن حوادث الإرهاب في العالم كثيرة وقد رصدها بعض الباحثين مبيناً أن ثلثها تحدث في أوروبا،ونصفها في أمريكا والباقي توزع في أنحاء العالم،وقد عرف وزراء الداخلية العرب (الإرهاب أنه العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان في دينه ودمه وعقله وماله وعرضه،وشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد،والقتل بغير حق،وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق،وكل فعل من أفعال الخوف أو التهديد يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي،ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم وتعرض حرياتهم أو أمنهم أو أصولهم للخطر)، وقد وقع العرب اتفاقية لمكافحة الإرهاب في القاهرة 22 أبريل 1998م.ومضمونه)هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر).

بناءً على ما سبق يمكن أن نعرّف الإرهاب بأنه:

هو إيقاع الأذى المادي أو المعنوي بالآخرين ورفض الاستماع إليهم أو التحاور معهم، ويبدأ الأذى بالتكذيب والتشهير، وينتهي بحرب الإبادة والتصفية الجماعية وبين هاتين المرحلتين مراحل كثيرة من العدوان الإعلامي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، وينطلق الإرهاب من فكرة رفض التعايش مع الآخر، وينتهي بالتصفية

الجسدية ومحاولة الاستئصال الدموي لذلك الآخر، وهذا ما فعله الغرب وعلى رأسه أمريكا، فالحرب ليس على الإرهاب وإنما على الإسلام والمسلمين، واستحدث الغرب مصطلح الحرب على الإرهاب بدل مصطلح الحرب على الإسلام وذلك من أجل التغرير بالمسلمين وخداعهم والدليل على ذلك ما حدث في فرنسا من افتعال لمسألة الحجاب، فهل محاربة الحجاب هي محاربة للإرهاب أم للإسلام، وما حصل في البرلمان التركي للنائبة (قاوقجي) عندما منعت من ممارسة عملها لأنها محجبة ثم إصدار قرار بطردها من البرلمان...؟!

ولعلي أتساءل ما هو الإرهاب الذي قدمه الشعب الفلسطيني لدول الغرب وخاصة أمريكا حتى يذبح ويقتل ويسجن ويشرد وتهدم بيوته ويحارب في مقدراته ورزقه ؟!

موقف الإسلام من الإرهاب

إن هذا الإسلام العظيم الذي تنتمي إليه بني أعظم حضارة شهد لها التاريخ قائمة على التوحيد والعدل والمساواة والتسامح وحرية الرأي والفكر والتعبير، ولكننا وجدنا في الآونة الأخيرة من يتهم هذا الإسلام بالإرهاب و الأصولية والعنصرية دون أن يكون هناك دليل على ذلك، بل إن الإسلام يرفض الظلم والعدوان ويقاوم من أجل تحرير الشعوب من العبودية لغير الله و تخليصها من التبعية المطلقة لشهواتها، هذا الإسلام جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، فهذه الأمة ميزها الله في عقيدتها وتشريعاتها وأخلاقها وسلوكها حتى أصبحت أفضل الأمم، يقول تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (آل عمران: 110) وهذا البحث محاولة لرد هذه التهم التي بريء الله منها و كتابه ورسوله ثم المؤمنون، بل إن كثيراً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدل على أن سماحة الإسلام وأنه دين يحارب الإرهاب

والتطرف،ويدعو إلى العلم والتقدم و الرقي و التعاون بين الحضارات وعمارة الأرض و إصلاحها وعدم الإفساد فيها كل من أجل تحقيق الرفاهية و السعادة للإنسان.

أولاً: نصوص من القرآن الكريم:

1- نهت الشريعة عن التجسس لأنه مفسدة للفرد و المجتمع و الأمة، فقال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ (الحجرات: 12)، و يقول الرسول ﷺ "إنك إن اتبعت عورات المسلمين أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم" واختراق البريد الإلكتروني هو خرق لخصوصية الآخرين وهتك لحرماتهم وتجسس على معلوماتهم وبياناتهم التي لا يرغبون أن يطّلع عليها غيرهم، يقول النبي ﷺ يقول "ولا تجسسوا ولا تحسسوا"،فالشريعة الإسلامية كفلت حفظ الحقوق الشخصية للإنسان وحرمت الاعتداء عليها بغير حق، فهؤلاء الذين يتجسسون آثمون شرعاً لمخالفة أمر الله ومستحقون للعذاب الرادع لهم، لذلك يجوز اختراق البريد الإلكتروني للمجرمين والمفسدين في الأرض واللصوص وقطاع الطرق، لتتبعهم ومعرفة خططهم و أماكن وجودهم لقطع شرهم ودفع ضررهم عن المسلمين وهذا الموافق للشريعة الإسلامية.

2- جاءت الأدلة من القرآن الكريم تنهى عن الفساد يقول تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (الأعراف: 85)،ويقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ﴾ (القصص:77) ويقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الشعراء: 183) وانظر (البقرة: 60) و(الأعراف:74) و(هود: 85)، فمحور هذه الآيات وهدفها الأساسي أن الله سبحانه وتعالى أصلح الأرض بما أنزل فيها من كتب سماوية تدعو إلى الاستقامة وعدم

الإفساد في الأرض وأرسل الرسل ليكونوا القدوة الحسنة في عقيدتهم وفكرهم وسلوكهم.

3- توجد نصوص قرآنية تحرم القتل وسفك الدماء، لأن القتل يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار في المجتمع، يقول تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (الإسراء: 33)، ويقول تعالى: ﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ (المائدة: 32) ويقول تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (الأنعام:151)، وقد توعد القرآن الكريم من يقتل النفس البريئة بعدة عقوبات منها الخلود في جهنم و اللعنة والغضب من الله والعذاب العظيم، يقول تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ﴾ (النساء: 92).

4- اعتبر القرآن الكريم أن الذين يدخلون الرعب في قلوب الناس يحادّون الله ورسوله فعقوبة هؤلاء القتل والصلب وقطع أيديهم و أرجلهم من خلاف والنفي من الأرض والخزي في الدنيا وفي الآخرة العذاب العظيم يقول تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ (المائدة: 33).

5- حرم القرآن الكريم الاعتداء على الذين لم يقاتلوا المسلمين، ولم يخرجوهم من ديارهم، وأجاز قتال من قاتل المسلمين في الدين وأخرجوهم من ديارهم وحرم موالاة هؤلاء المعتدين، وذكر أن من والاهم من الظالمين،وبذلك حددت العلاقة بين المؤمنين وغيرهم، يقول تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ اللَّهُ ﴾ (الممتحنة:8-9)

6- أن القرآن الكريم يدعو أهل الكتاب إلى الحوار الهادئ الهادف والى الكلمة السواء،يقول تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَٰبِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ ﴾ (آل عمران: 64).

7- يحث القرآن الكريم على دعوة الناس جميعاً بالحكمة والموعظة الحسنة يقول تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ (النحل: 125).

8- إن الله خلق هذه الأمم والشعوب للتعارف وليس للتصارع والقتال يقول تعالى:

﴿إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ﴾ (الحجرات: 13).

9- هذا الإسلام العظيم الذي أنزله للبشرية جعاء دين السلام و الرحمة والتسامح و الأخوة يقول تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء: 107) وهو بذلك دين الرأفة بالناس وبالمخلوقات جميعا في هذا الكون.

10- القرآن يدعو المسلمين إذا جنح الناس للسلام فعلى المسلمين أن يلتزموا بهذا السلام يقول تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ (الأنفال:61)

11- إن مبدأ القصاص في الإسلام هو القيمة العليا التي تجسد دعوة الإسلام إلى العدل بين الناس جميعاً دون تفريق ودون النظر إلى عقائدهم، وقد قرر الإسلام أنه لا فرق لعربي على أعجمي إلا التقوى، وان الجميع سواسية كأسنان المشط أمام الأحكام الشرعية يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾ (النحل: 90)،وجعل الإسلام القصاص للرد على المعتدي وهذه قمة العدالة يقول تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾ (المائدة: 45) وفي تطبيق القصاص لضمان الأمن الاجتماعي و السياسي والاقتصادي و الأمني، وحتى لا يصل المجتمع إلى الفوضى والانفلات الأمني بحيث يقتل القوي الضعيف ويصبح الإنسان غير أمين على نفسه وما يملك وتهتك الحرمات وتؤكل الحقوق.

12- جعل القرآن الكريم أن من قتل نفساً بريئة كأنما قتل الناس،ومن أحياها فقد أحيا الناس جميعاً يقول تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: 32).

13- لقد قرر القرآن الكريم أن المؤمنين أخوة، يقول تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (الحجرات: 10).

14- ينهى القرآن الكريم عن إكراه الناس في الدخول في الدين تاركاً لهم الحرية في الاختيار دون إكراه أو قهر يقول تعالى: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ﴾ (البقرة: 256). ويقول تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾ (يونس: 99)، ويقول تعالى: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴾ (الكافرون: 6).

15- الإسلام هو دين الإنسانية،والكرامة والحرية والقوة لذا نجد أن القرآن الكريم يلفت انتباه المؤمنين بالإعداد وحسب الإمكانات المتاحة حتى يخشاهم عدوهم وبذلك يتحقق السلام العالمي يقول تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ (الأنفال:60).

ويتحقق هذا السلام الحقيقي بإدخال الرعب في قلوب أعدائهم لأن المسلمين يمتلكون القوة الحقيقية على الأعداء وبذلك يحفظ للمسلمين عزهم وكرامتهم فلا يعتدي عليهم وبذلك تصبح هذه الأمة مهيبة الجانب،و تصبح المعادلة متساوية،ولكن عندما ترك المسلمون الإعداد ووجدنا منهم هذا التخاذل والهوان على أنفسهم وعلى غيرهم،بحيث أصبحت بيضهم مستباحة وأراضيهم مغتصبة وأعراضهم منتهكة، وما ضياع فلسطين وغيرها من بلاد المسلمين إلا نتيجة لهذا التخاذل والضعف.فمن حق المسلمين أن يمتلكوا كل أسباب القوة لرد العدوان عنهم كما هو حق غيرهم، ومن جانب آخر أمر القرآن المسلمين بعدم الاعتداء على الغير يقول تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ (البقرة:190).

حدد التشريع الإسلامي موضع استخدام القوة في الدفاع عن النفس والمال والعرض والوطن والسيادة حتى إذا قتل المسلم فهو في سبيل ذلك فهو شهيد يقول الرسول ﷺ: (من قتل دون ماله فهو شهيد).

ثانياً: نصوص من السنة المشرفة:

1. جاءت السنة الشريفة تبين أن الإسلام يحث على مكارم الأخلاق يقول الرسول ﷺ: (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)
2. حرمت السنة أن تنتهك عرض المسلم لأخيه المسلم يقول الرسول ﷺ: (كل المسلم على المسلم حرام).
3. حرمت السنة ترويع المسلم لأخيه المسلم يقول الرسول ﷺ: (لا يحل لمسلم أو لمؤمن أن يروّع مؤمناً).
4. حذرت السنة أن من يحمل السلاح على المؤمنين خرج من الإسلام يقول الرسول ﷺ: (من حمل علينا السلاح فليس منا) .
5. جعل الإسلام دم الذمي كدم المسلم تماماً في الحرمة في العرض وأمنه وأمانه في عنق كل مسلم يقول الرسول ﷺ:(من آذى ذمياً فأنا خصيمه يوم القيامة) .
6. الإسلام دين العدالة والسلام يقول الرسول ﷺ:(من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفسه فأنا حجيجه يوم القيامة).
7. الإسلام دين الرحمة بأهل الذمة يقول الرسول (لا يظلموا ولا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم).
8. أوضحت السنة أن الرحمة من أهم الأسس التي قام عليها هذا الدين الحنيف يقول الرسول ﷺ: (من لا يرحم الناس لا يرحمه الله).
9. ويقول ﷺ:(ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء).
10. حذرت السنة من الحقد والكراهية التي تؤدي إلى قتال المؤمنين بعضهم بعضاً يقول الرسول ﷺ:(لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض).
11. قال ﷺ: (من جرد ظهر مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان).

12. الإسلام يدعو إلى الرحمة بالحيوان، يقول الرسول ﷺ (دخلت المرأة النار في هرة.......).
13. قمة التسامح أن أعرابياً جاء ليقتل الرسول ﷺ: فقال: يا محمد ما يمنعك مني ؟فقال الرسول ﷺ: (الله) فسقط السيف من يد الإعرابي.
14. حذر الرسول الكريم من شتم المسلم وقتاله، قال ﷺ: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر).

ثالثاً: شواهد تاريخية تدلل على رحمة الإسلام:

1. الرسول ﷺ:عندما فتح مكة لم ينتقم لنفسه ويكفي قولته المشهورة (اذهبوا فأنتم الطلقاء) هذا مع أن كفار مكة ناصبوه العداء وعذبوه وآذوه وأخرجوه من مكة ولكن سماحة الإسلام تمثلت في شخص الرسول والأمة الإسلامية فيما بعد.
2. وعندما اشتد تعذيب كفار قريش بالرسول ﷺ، وبعد أن رجع من الطائف جاءه ملك الجبال فقال:يا محمد إن أردت أن أطبق عليهم الأخشبين لفعلت،فقال نبي الرحمة ﷺ: (عسى الله أن يخرج من أصلابهم من يقيم هذا الدين) .
3. عاش اليهود في بلاد المسلمين وكذلك عاش المسيحيون في البلاد الإسلامية وخاصة في فلسطين معززين لا يعتدي عليهم أحد أبل أخذوا حقوقهم بالكامل،ولعل العهدة العمرية دليل على ذلك،وكذلك عندما هاجر الرسول للمدينة كتب الوثيقة التي تحدد العلاقة بين المؤمنين وغيرهم وخاصة اليهود وقد ذكرت سابقاً كثيراً من الأحاديث.
4. قال لوبون في حديثه عن نتائج الحروب الصليبية:(ولم يشأ صلاح الدين أن يفعل في الصليبيين مثل ما فعله الصليبيون الأولون في ضروب التوحش، فيبيد النصارى عن بكرة أبيهم، فقد اكتفى بفرض جزية طفيفة عليهم مانعا سلب شيء منهم هذا على الرغم أن الصليبيين ذبحوا من المسلمين ما يقارب السبعين ألفا داخل المسجد الأقصى بحيث غاصت أرجل خيولهم في دماء المسلمين)، ويقول لوبون أيضاً: لم يكتف الفرسان الصليبيون الأتقياء بقتل سبعين ألفاً من

العلماء والعباد والزهاد من المسلمين، ولكنهم عقدوا مؤتمرا أجمعوا فيه على إبادة جميع سكان القدس من المسلمين، وكان عددهم ستين ألفا فأفنوهم عن بكرة أبيهم في ثمانية أيام،ولم يستثنوا منهم امرأة ولا ولداً ولا شيخا وأراد الصليبيون أن يستريحوا من عناء تذبيح أهل القدس قاطبة فانهمكوا بكل ما يستنفذه الإنسان من صنوف السكر والعربدة.

5. إن الإسلام كفل لأهل الذمة دمائهم وأموالهم وأوجب حمايتهم بل فرض لهم عمر ابن الخطاب فريضة من بيت مال المسلمين.
6. كذلك أباح الإسلام لأهل الذمة الحرية الشخصية في البيع والشراء والتعامل مع المسلمين والسكنى بين المسلمين فقد كان الرسول يجاوره يهودي كان و ذلك اليهودي يؤذي الرسول حيث كان يضع القمامة كل يوم أمام منزل الرسول وفي يوم لم يجد الرسول تلك القمامة فسأل الرسول فقيل أن اليهودي مريضا فذهب الرسول لعيادته فهذا هو الإسلام المتسامح حتى مع من يؤذيه.
7. الإسلام دين المحبة والسلام حيث لخص الرسول ﷺ ذلك الإسلام دين التسامح والرحمة حيث أوجز القرآن مهمة الرسول ﷺ بقوله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء 107) وهو بذلك دين الرأفة بالناس والرأفة بالمخلوقات الأخرى والطبيعة، فالإسلام يعتبر أن المخلوقات الأخرى مكملة لما في الكون.
8. الإسلام دين التعارف بين الشعوب وربط أواصر الوفاق والوئام معها،حيث يقول الله تبارك و تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ (الحجرات13).
9. الإسلام دين العلم ويحث عليه يقول ﷺ(طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) باعتبار العلماء هم أكثر خشية لله ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ ﴾ (فاطر 38).
10. من جانب آخر بُنيت الحضارة الإسلامية على أركان وأسس العقيدة الإسلامية عقيدة التوحيد وقد استطاعت على مدى أكثر من ألف عام أن تكون الحضارة العالمية الأولى حيث أثرت على مسيرة الحضارة الإنسانية،و قامت بدور فريد في

تقدم البشرية وتواصلها الفكري والمعرفي في شتى الميادين. بهذه القوة الدافعة للإسلام انتشر الإسلام في العالم من تخوم إندونيسيا على شواطئ المحيط الأطلسي،والمحيط الهندي جنوبا على تخوم الصين وأواسط روسيا شمالاً.

11. إن الجهاد في سبيل الله ابتداً شرع دفاعاً عن المسلمين وغيرهم حيث جاء ليحرر الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام.

12. أن أعداء الإسلام هم الإرهابيون الحقيقيون حيث دمروا الإنسان وأخلاقه والأرض والشجر والحجر،ولم يبقوا شيئاً يقول تعالى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمًا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ ﴾ (التوبة:13).

13. أن الجهاد في الإسلام محكوم بضوابط وأخلاق فلا يجوز تدمير البيئة ولا يجوز ترويع الشيوخ والنساء والأطفال ولا الرهبان في الأديرة و الكنائس بعكس أعداء الإسلام الذين يستأصلون ويدمرون كل شيء قال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ ﴾ (غافر:26)، ويقول تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (النساء:76).

14. أيضاً انزل الله تبارك وتعالى القران محققاً مقاصد عظيمة يجب أن يتعلمها كل مسلم ومسلمة هي حفظ الضرورات الخمس، والتي يسميها العلماء مقاصد الشريعة حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ العرض وحفظ المال، لذلك بذل العلماء جهودهم لبيان هذه المقاصد العظيمة، ولكن عندما غاب العلم وتفشى الجهل والهوى وكثرت الشبهات، ظهرت الفتن والقتل، دون مراعاة لهذه المقاصد،لذلك فإن كل عمل تخريبي يستهدف الآمنين مخالف لأحكام هذه الشريعة التي جاءت بعصمة دماء المسلمين والمعاهدين، لذلك عقد الرسول الكريم صلح الحديبية مع قريش، عندما تبين له أن في ذلك مصلحة المسلمين

وهذا من الأدلة على حرص النبي - ﷺ - على إيصال الهداية إلى الناس، وتفضيل الجانب السلمي الآمن لنشر دعوته.

15. حث القرآن الكريم على العدل بين المستأمنين وعدم التعدي عليهم في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم،بل ولا يجوز ترويعهم وإخافتهم، ويعاملون بالعدل والقسط يقول تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (المائدة:8).

16. يحذر الرسول الكريم من يظلم أهل الذمة قال ﷺ "ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة".

17. كان عمر - ﷺ - يسأل الوافدين عليه من الأقاليم عن حال أهل الذمة والمعاهدين، خشية أن يكون أحد من المسلمين قد أفضى إليهم بأذى فيقولون له: (ما نعلم إلا وفاء) .

18. الإحسان على المحتاج من أهل الكتاب يقول تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ (الممتحنة:8).

19. الإسلام دين الرحمة، فالراحمون يرحمهم الله والرسول - ﷺ - يدعو إلى الرحمة "ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء" ورحمته - ﷺ - امتدت لتشمل الحيوان والنبات،وكل شؤون الحياة ولقد أشار الرسول - ﷺ - إلى رجل دخل الجنة في كلب سقاه وامرأة دخلت النار في هرة حبستها لا هي أطعمتها، ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض.

20. يدعو الرسول - ﷺ - إلى عمارة الكون وإحياء الموات من الأرض وهذا دليل واضح على أن الإسلام دين البناء والتعمير يقول - ﷺ - "من أحيا أرضاً ميتة فهي له".

ويقول – ﷺ - "من عمّر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها" وقال – ﷺ -: "من أحيا أرضاً فله فيها أجر، وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة".

21. هذه الأحاديث تؤكد حرص الإسلام على عمارة الكون، ودعوته المتجددة إلى بعث الحياة ونشر العمران في كافة بقاع الأرض، فهذا منهج الإسلام دين التعمير والبناء،ودين يعاقب من يسعى لإفساد الأرض ويحارب كل من ينشر الرعب والخوف في المجتمع حرصا على استقرار الأمن والأمان في المجتمعات الإسلامية وغيرها بدون تمييز بين البشر، أو ديانته لأنه خاتم الأديان، و يحمل لواء السلام ليحقق الأمن والأمان لكل الناس،في كافة ربوع الأرض.

22. الشريعة تلتزم بمأكل وملبس للأسرى وهذا يدل على أنه دين رحمة ودين إنسانية جعل الرفق بالأسارى والرحمة بهم والعناية بشأنهم.،ولكن نجد أن القانون الوضعي لا يوفر الرحمة من مسكن وملبس ومأكل مناسب.

23. وعندما وقع ثمامة بن أثال في قبضة المسلمين ، فجاءوا به إلى النبي – ﷺ – فقال "أحسنوه إحسان، وقال – ﷺ – "اجمعوا ما عندكم من طعام فابعثوا به إليه، وكانوا يقدمون له لبن ناقة حلوب ، فأسر الأمير ووضعه في مكان ليس لتعذيبه وإنما خشية الهرب،ولكن الذي نراه اليوم من اتباع الأساليب الوحشية واللاإنسانية في تعذيب المساجين (في سجن أبو غريب –وغوانتنامو– وفي سجون الاحتلال الصهيوني وغيرها باسم محاربة الإرهاب).

24. حرم القرآن الكريم قتل النساء والأطفال والشيوخ أثناء الحروب و لقد كان الخليفة يودع ويوصي قائد الجيش بعدم قتل النساء والأطفال وعدم قطع الأشجار؛ أما نراه اليوم أثناء الحروب من قتل وتدمير للبيوت وقلع للأشجار وتجريف للأراضي و مصادرتها، فأين حقوق الإنسان ؛ الرسول رأى امرأة مقتولة في إحدى الغزوات فأنكر ذلك وقال (ما بالها قتلت وهي لا تقاتل))

25. روي عن علي بن أبي طالب – ﷺ – قال: "لا تتبعوا مدبراً ولا تقتلوا ولا تدفقوا على جريح ولا يكشف ستر ولا يؤخذ مال"

26. حرمة المؤمن عند الله أعظم من الدنيا، يقول الرسول – ﷺ – "لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم".

27. يقول الرسول – ﷺ – "لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله و إني رسول الله إلا بإحدى ثلاث، النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين المفارق للجماعة".

بعد هذا العرض الموجز يتأكد تماما براءة الخطاب القرآني من كل التهم التي روّج أعداء الله كالإرهاب وغيره،لأنه دين يحمي الحياة الإنسانية، ويعلي من كرامة الإنسان في كل زمان ومكان بغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو لغته، فالإرهاب الحقيقي هو ما صنعه الاستعمار والاستكبار العالمي الذي يريد أن يبني الإمبراطورية الحديثة على حساب الشعوب الضعيفة لذا فهو يعمل جاهدا على تمزيق العلاقات الإنسانية بين الشعوب بكل الوسائل،واستخدام أفتك الأسلحة لإذلالها وقهرها،ثم هاهو يتهجم على الدين الحق ونبيه الكريم ظلما وعدواناً.

الفصل الثالث

تعزيز الحوار بين مهنيي الإعلام في مناطق النزاع

الفصل الثالث

تعزيز الحوار بين مهنيي الإعلام في مناطق النزاع

مدخل:

كيف نستطيع أن نبقي الماضي حيا دون أن نقع أسرى له؟ كيف يمكن أن ننساه دون أن نخاطر بتكراره في المستقبل؟. هذا تساؤل في لب وجوهر الموضوع منسوب لأريال دورفمان. ويضرب مثالا لجمهوريات يوغسلافيا السابقة، فالماضي صار جزءا من الحاضر بشكل يبدو ألا فكاك منه، وكأن تلك البلاد لا تعيش في مراحل زمنية متعاقبة، لكن تتعاصر فيها الأزمان، الماضي والحاضر، معا وفي وقت واحد، بحيث يعاد إنتاج الأحداث بشكل متكرر.

من الواضح أن قول هوفمان يمكن أن ينطبق على الوضع بين دولتي السودان وجنوب السودان، خاصة فيما يتعلق بالوقوع في أسر الماضي، وعدم الرغبة في الفكاك منه. تعيش الدولتان وضع ما بعد النزاع، رجوعا لمرحلة اتفاقية السلام والوضع الانتقالي الذي انتهى بانفصال جنوب السودان، لكن ما تزال هناك نزاعات مستمرة بين البلدين حول قضايا كثيرة، تجعلهما في حالة انتاج مستمر للأزمات والنزاعات.

مجتمعات ما بعد النزاع Post Conflict Societies

يقع تصنيف السودان وجنوب السودان ضمن الدول التي تقع تحت تعريف مجتمعات ما بعد النزاع Post Conflict Society عند البعض، بينما في نظر البعض الآخر فإن الدولتين لا تزالان ضمن المجتمعات التي تعيش مرحلة النزاع. وتتفاوت التعريفات بحسب زاوية النظر، فالذين تعاملوا مع الحرب الأهلية الثانية في السودان (1983-2005) باعتبارها هي النزاع الأساسي في البلاد، اعتبروا توقيع اتفاق السلام الشامل والوقف

الكامل لإطلاق النار في الجنوب والدخول في المرحلة الانتقالية بترتيباتها الكثيرة وما ترتب عليها من نتائج، يعني تلقائيا أن البلدين انتقلا من مرحلة المجتمعات تحت النزاع إلى مجتمعات ما بعد النزاع. بينما هناك من يحيل تظوه لأبعد من ذلك ويعتبر أن النزاع في دارفور ومناطق أخرى من كردفان، والصراعات المسلحة في الجنوب، بجانب النزاع بين البلدين، يجعل البلدان واقعين، حتى الآن، في إطار مجتمعات تحت النزاع.

وقد يرى البعض، بحكم أن البلاد عاشت فترة انتقالية بترتيبات معينة أدت لحل سلمي للنزاع، بغض النظر عن النتائج التي كانت كلها ضمن الخيارات المتاحة، أن البلدين يقعان تحت تعريف مجتمعات ما بعد النزاع، مع وجود مناطق داخلهما، وبينهما، ما تزال في مرحلة نزاع.

هذه الحيرة والازدواجية في التعامل لا تواجه الباحثين الأكاديميين ولا صناع القرار داخل البلدين، وحدهم، لكن للمجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة نصيب وافر منها، وينعكس ذلك في شكل وتصنيف ونوع المساعدات المادية والفنية التي تقدم والبرامج التي تقع في إطارها.

ولكل تعريف من هذه التعريفات وتوصيفاته مآلات ونتائج مباشرة على الوصفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي تقدم من قبل الخبراء المحليين والدوليين للتعامل مع المشاكل والتعقيدات التي يعيشها المجتمع والدولة وتوفير الحلول لها.

طبيعة مجتمعات ما بعد النزاع

هناك اتفاق بأن مجتمعات دول ما بعد النزاع يجب أن تعامل مثلما يعامل المريض في مرحلة النقاهة، فهي قد تجاوزت مرحلة الخطر وخرجت من غرفة الإنعاش، لكنها لم تشف تماما من المرض، وإذا لم تجد الرعاية والعناية التمريضية اللازمة يمكن أن تنتكس.

إنها مجتمعات تتعايش فيها مشاعر ورغبات واتجاهات شتى، تتراوح بين الرغبة في نسيان الماضي والعيش فيه، سيادة مشاعر التسامح والرغبة في الانتقام، الثقة في

المستقبل والشك فيه، القبول والرفض للمساومة التاريخية التي تمت، الإقدام على عملية الإصلاح الشامل والرفض أو التلكؤ فيها....الخ

وغالباً ما يثور الجدل حول أسباب النزاعات العنيفة ودوافعها، انطلاقا من أن حل النزاع لايمكن أن يتم دون فهم مسبباته. وتتراوح أسباب النزاعات بين الأسباب الثقافية والإثنية (لها علاقة بالهويّة)، والأسباب الاقتصادية (الندرة البيئية / لعنة الموارد ومن بينها النفط/ الفقر/ انعدام المساواة/ والجشع الاقتصادي)، والأسباب السياسية (خلافات الحدود، والمؤسّسات الضعيفة أو التصميم المؤسّسي غير المناسب)، بالإضافة إلى العوامل الخارجية، لا سيّما التدخّل الخارجي و انعكاسات العيش في بيئة إقليمية سيّئة وما إلى هنالك.

ومن المواصفات المعروفة لهذه المجتمعات:

- هشاشة المؤسسات،
- ضعف الثقة بين الأطراف السياسية والاجتماعية المكونة للمجتمع وبين الدول،
- القابلية للتوتر واللجوء للعنف،
- تردد الممارسات السياسية والتنفيذية بين النهج الشمولي والديمقراطي،
- ضعف آليات وتقاليد الحوار والتفاوض، أو غيابها

وتحتاج هذه المجتمعات طوال فترة الانتقال/ النقاهة إلى حزمة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية والإعلامية تتواكب مع خطوات الانتقال، وتعمل على تسريع العملية السياسية والدبلوماسية كأدوات لحل المشاكل وتحفيز كل القوى الاجتماعية والسياسية للمساهمة والاشتراك عبر تمليكها آليات الحوار والتفاوض وتوفير البيئة المناسبة له. ومن أهم المبادرات المطلوبة عمليات المصالحة الداخلية/ عبر الحدودية/ الخارجية التي خاضتها عدة دول بطرق مختلفة ونجحت في تضميد الجراح ومداواة الآلام ونقل البلاد والمجتمعات إلى مرحلة جديدة.

دور الإعلام في مجتمعات ما بعد النزاع

أولت كثير من الدراسات والبحوث الدولية، وبرامج الدعم المصاحبة للمساعدات الدولية لمجتمعات ما بعد النزاع والديمقراطيات الجديدة والمستعادة، اهتماما كبيرا بدور الإعلام في هذه المجتمعات.

وتقوم اليونسكو منذ سنوات عديدة بدعم وسائل الإعلام المستقلة في أوضاع النزاع وما بعد النزاع لتمكينها من جمع المعلومات الموضوعية وتوزيعها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المساعدة المقدمة إلى وسائل الإعلام المستقلة في دول جنوب شرق أوروبا، وأنغولا، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، والشرق الأوسط، وتيمور - ليشتي، وأفغانستان، أسهمت في بناء السلام وفي عمليات المصالحة. وتشمل الأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو في هذا المجال تعزيز الحوار بين مهنيي الإعلام في مناطق النزاع وفي العالم الخارجي، وإسداء المشورة إلى سلطات البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاع بشأن سن تشريعات جديدة خاصة بوسائل الإعلام، مما يتيح تعزيز حرية التعبير. ويحظى عمل اليونسكو في مجال تعزيز استقلالية وسائل الإعلام في أوضاع النزاع باعتراف المجتمع الدولي.

وينبع هذا الاهتمام من الاعتراف بالدور الكبير الذي لعبه ويمكن أن يلعبه الإعلام في هذه المجتمعات، سلبا وإيجابا. فالاتصال هو الآلية التي تساعد على تطور العلاقات الإنسانية. كما أن أجهزة الإعلام تلعب الدور الأساسي في تشكيل الصور الذهنية ونقلها عبر الزمان والمكان، وتكوين صورة الآخر عند الذات وبالعكس، وذلك لأنها الأداة التي يتم عبرها نقل المعلومات والأفكار والمواقف المختلفة، وهي التي تعيد صياغة قلوب وعقول الناس.

ولأن أجهزة الإعلام لا تستطيع الإفلات من النظام السياسي الموجود فإنها وفي حالات الحرب والنزاع يتم استخدامها للتحريض والتعبئة والتجنيد والاستنفار، وهي لكي تلعب هذا الدور لا بد أن تميل لرسم صورة ذهنية سالبة للآخر، تبدأ من صورة المختلف، المستبد، المستغل، الظالم، المستعلي، الشرير، الحاقد، وتنتهي بأبعد صورة ذهنية

سالبة يتجسد فيها كل الشر. وغالبا ما يتم استخدام الرموز الدينية والثقافية والاجتماعية والأيدلوجية لترسيخ هذه الصور. والهدف النهائي هو خلق مشروعية كاملة لحالة محاربة الآخر وهزيمته. ولا يتم خلق هذه الصورة بين يوم وليلة، لكنها تمر بمراحل بناء متدرجة، لهذا يصعب بعد ذلك هدمها في ليلة.

إلى جانب ذلك تعمل أجهزة الإعلام في مرحلة النزاع والحرب على تقديم المعلومات الإيجابية عن الطرف الذي تؤيده أو يملكها، وتخفي المعلومات السلبية، وتعمل عكس ذلك مع أخبار ومعلومات الطرف الآخر، كما قد تعمل على تشويه مواقفه.

ويرفض بعض الخبراء اتهام الإعلام بأنه وراء اندلاع حرب أو حتى تأجيج صراع، وهم يرون أن الإعلام بوسائله كافة عبارة عن أداة توصيل للمعلومة بين مصدر ومتلق.. "فلا الصحافة والإعلام أو القنوات الفضائية تخطط لشن حروب أو لاختراق حدود أو غزو بلدان ولا دور مفترضاً لها في هذه التحضيرات فهذه مهمة أركان الجيوش والقيادات السياسية في مناطق النزاع وتقتصر مهمة وسائل الإعلام على نقل أخبار التحضيرات والاستعدادات وتحاول تقديم تحليلات سياقية للحدث او للحرب المتوقعة وفي بعض الأحيان تحاول وضع سيناريوهات للمعارك ودراسات افتراضية لما يمكن أن يحدث على أرض المعركة أو في كواليس المفاوضات التي تسبق أو تعقب أو تواكب الحروب".

ويقول يحدث أن يكون للوسائل الإعلامية العاملة في مناطق النزاع أو الموجهة لها دور في تأجيج الصراع الدائر فيها بعد اندلاعه أو حتى قبله حين تحاول الالتصاق بتوجهات الرأي العام في مناطقها واسترضاءً له ولقرائها فترفع مبيعاتها عبر مداعبة عواطف دفينة في اللاشعور الوطني في المحيط المباشر للنزاع أو عبر التشديد على المصالح المباشرة الاقتصادية أو السياسية للرأي العام الذي يشكل رأس مالها، وغالبا ما تكون وراء هذه المواقف قوى سياسية واجتماعية دافعة لها.

بالمقابل فإن الإعلام يمكن أن يلعب دورا كبيرا في نقل هذه المجتمعات والدول إلى موقف أكثر تقدما، تنفتح فيه الأبواب وتبدأ عملية حوار واسع لمداواة الجروح وتجاوز مشاعر الألم، ثم تهيئة الأرض والناس لتجارب سياسية واجتماعية جديدة. ومثلما كانت أجهزة الإعلام أداة أساسية في زمن الحرب للتعبئة والتجييش يمكن أن تصبح أداة أساسية في بناء مجتمعات ما بعد النزاعات.

لكن بالتأكيد فإن جهود الإعلام يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع جهود ومبادرات العمل السياسي والتفاوضي لتجسير الهوة بين الدول والمجتمعات وتطوير النقاش السياسي.

ومعلوم أن بناء السلام والمصالحات، يعني فيما يعني، بناء الثقة، وإذا لم يثق الناس في أجهزة الإعلام ويؤمنوا بمصداقيتها فهم لن يثقوا ببعضهم البعض، لهذا تصبح المصداقية في الأداء، واقتناع الناس بها شرطا لازما لثقة الناس في الإعلام وفي بعضهم البعض.

الإعلام في البلدين والدور المنتظر

تقع على عاتق الإعلام في دولتي السودان وجنوب السودان، مع تعدد أشكاله وأنماط ملكيته، مسؤوليات كبيرة في المرحلة الحالية من أجل المساعدة في عملية بناء السلام والمصالحة وتجاوز خلافات الماضي. وتتوزع هذه المسؤوليات في:

- الحرص على أن يكون السلام والمصالحة هو جوهر الرسالة الإعلامية
- تقديم المعلومات والأخبار والحقائق للجمهور بمهنية عالية، وبحرص ومعرفة على أن هذه هي المهمة الأساسية لأجهزة الإعلام، وأن الحقيقة لا تضر.
- إشاعة روح السلام والتآلف عبر تقديم النماذج الإيجابية للتعايش المشترك ونبذ العنف.
- العمل على تغيير الصور الذهنية السالبة عن الآخر، وتقديمه كإنسان مثله مثل الآخرين.

- التركيز على التنوع والتعدد الثقافي والسياسي في هذه المجتمعات باعتباره مصدر غنى محتمل بدلا من كونه سبب النزاع.
- تشجيع الحوار بين المكونات الاجتماعية والسياسية المختلفة في البلدين وتوفير المنابر الملائمة له.
- احترام معتقدات وثقافات وممارسات كل المجتمعات، وعكس ذلك في الممارسات اليومية للإعلام، والانتباه إلى احتمال تحول الإعلام لمنتهك لحقوق الإنسان عبر انتهاكه حقوق الآخرين.
- البعد عن التحزب الضيق والتحيز الأعمى الذي يضر بالحقيقة ويبعد عن الموضوعية.
- التعامل مع الأخبار والمعلومات بروح المسؤولية الاجتماعية.
- البعد عن الإثارة والتهييج ونشر الكراهية في المجتمع ومكوناته المختلفة، وبين الدول.
- تذكير الناس بآثار ومآلات الحرب والاقتتال على المجتمع ككل.
- نشر وبث المعلومات حول سبل درء وإيقاف النزاعات
- تقديم تجارب الشعوب الأخرى في بناء السلام والمصالحات، مثل تجارب دول المحور والحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، الشيك والسلوفاك، دول البحيرات، دول الاتحاد السوفيتي السابقة.
- نشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع وعكسها في أشكال متعددة ومتنوعة.

ولكي تلعب أجهزة الإعلام هذا الدور الإيجابي تحتاج لإيجاد إطار عمل وبيئة ممارسة مناسبة تمكنها من دعم مثل هذا المحيط العام في دول مجتمعات ما بعد النزاعات والديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. فلا يمكن لإعلام فقير مهنيا وماديا ومقيد ومكبل بقوانين وممارسات سلطوية أن يعمل على تعميق قيم الحوار والمصالحة والديمقراطية، لان فاقد الشيء لا يعطيه. حيث يحتاج إلى عدد من الإجراءات والخطوات ومنها:

- إعادة النظر في دور الثقافة والصحافة والإعلام في المجتمع (سياسات وبرامج جديدة)
- توفير إطار عمل قانوني وسياسي مناسب للمرحلة الجديدة (إصلاح القوانين- توفير الحريات- احترام حرية التعبير وحق الحصول على المعلومات)
- تأسيس جهاز تنظيمي مستقل يتابع ويقيم أداء الإعلام (مجالس الصحافة في التجارب العالمية)
- تسهيل عملية تأسيس وسائل إعلام متعددة ومتنوعة قادرة على تولي مسئولياتها الديمقراطية توفير إطار عمل للبث الخاص (تيسير شروط منح الترخيص- توفير الدعم والإعفاءات عبر إجراءات تشجيعية)
- إعادة هيكلة وسائل الإعلام الحكومية و إصلاح خدمة البث العامة (تحويلها لأجهزة خدمة عامة Public Broadcasting Service، تأكيد استقلاليتها، رفع السيطرة الحزبية، إعادة صياغة سياستها التحريرية والبرامجية وفق أسس جديدة)
- تقديم الدعم الاقتصادي حيث تدعو الحاجة (إصلاح البنيات الأساسية، توفير المدخلات، المساعدات الدولية)
- دعم وتوفير فرص التدريب وبناء القدرات للكوادر الإعلامية لرفع مستوى الأداء المهني للصحفيين.
- تشجيع إقامة مؤسسات نقابية مستقلة تدافع عن حرية الإعلام والإعلاميين في البلدين.

الفصل الرابع

ترخيص مزاولة أنشطة النشر الإلكتروني

الفصل الرابع

ترخيص مزاولة أنشطة النشر الإلكتروني

المادة الأولى: التعريفات

تدل المصطلحات الآتية حيثما وردت في هذه اللائحة على المعاني المبينة قرينها:

1- **النشر الإلكتروني**: استخدام وسائل التقنية الحديثة في بث، أو إرسال، أو استقبال، أو نقل المعلومات المكتوبة، والمرئية، والمسموعة؛ سواء كانت نصوصاً، أو مشاهد، أو أصوات، أو صوراً ثابتة أو متحركة؛ لغرض التداول.

2- **الصحيفة الإلكترونية**: موقع إلكتروني له عنوان ثابت، يقدم خدمات النشر الصحفي على الشبكة (المواقع التي تنشر الأخبار، والتقارير، والتحقيقات، والمقالات...إلخ) تصدر في مواعيد منتظمة، أو غير منتظمة.

3- **المنتدى**: موقع الكتروني يسمح لأعضائه بطرح مواضيع متنوعة، والتفاعل فيما بينهم من خلال إجراءات يحددها المسئول عنه.

4- **المدونة**: تطبيق من تطبيقات الانترنت، تتألف من مذكرات ومقالات ويوميات وتجارب شخصية، أو وصف لأحداث وغيرها، من خلال النص، أو الصوت، أو الصورة، مع إمكانية التفاعل مع ما يكتب من خلال التعليق.

5- **موقع عرض المواد المرئية والمسموعة**: بث المواد المرئية، والمواد المسموعة على الموقع.

6- **الإعلان الإلكتروني**: تقديم خدمات النشر الإعلاني عبر مختلف الوسائل الإلكترونية.

7- **البث عبر الهاتف المحمول** (رسائل- أخبار- إعلانات- صور... إلخ): البث على الهاتف الجوال للرسائل القصيرة عبر خدمتي (SMS) و (MMS) وغيرهما، سواء كانت أخباراً، أو إعلانات، أو صوراً، أو غير ذلك.

8- **الموقع الشخصي**: موقع ينشئه شخص لعرض سيرته الذاتية، واهتماماته، ولتمكينه من التواصل مع أصدقائه وذوي الاهتمام المشترك.

9- **المجموعات البريدية**: موقع يقدم خدمة تواصل عبر البريد الإلكتروني (الإيميل) بين مجموعة من الأفراد؛ بهدف نشر معلومات، والتفاعل فيما بينهم في ذلك.

10- **الأرشيف الإلكتروني**: المواقع التي تقدم المعلومات التوثيقية.

11- **غرف الحوارات**: تطبيق من تطبيقات الانترنت يسمح بالتواصل بين شخصين أو أكثر عبر النص، أو الصوت، أو الصورة، أو بها جميعاً.

12- **الشخص**: أي مستخدم ذي صفة طبيعية أو اعتبارية.

13- **العنوان الإلكتروني**: الأحرف والأرقام والرموز التي تستخدم للدلالة على موقع في شبكة الانترنت، وتمكن المتصفح من الوصول إليه.

14- **وكالة الأنباء الالكترونية**: موقع الكتروني له عنوان ثابت، يقدم خدمات النشر الصحفي المقروءة والمسموعة والمرئية على الشبكة، ويخصص جميع صفحاته، أو بعضها للمتصفحين المشتركين فيه من المؤسسات والأفراد، برسوم مالية شهرية، أو سنوية محددة، دون أن يتمكن غير المشتركين من مشاهدة نفس الصفحات التي تم تخصيصها للمشتركين.

15- **دار النشر الإلكتروني**: هو من يتولى إصدار أي إنتاج علمي أو ثقافي أو فني بصيغة إلكترونية بغرض التداول.

16- **اللجنة**: لجنة النظر في مخالفات نظام المطبوعات والنشر.

17- **الإدارة المعنية**: إدارة الإعلام الإلكتروني.

18- **النظام**: نظام المطبوعات والنشر.

19- **اللائحة**: اللائحة التنفيذية لنشاط النشر الإلكتروني (ملحق بلائحة نظام المطبوعات والنشر).

20- **الوزارة**: وزارة الثقافة والإعلام.

21- **الوزير**: وزير الثقافة والإعلام.

المادة الثانية: أشكال النشر الإلكتروني

تشمل أشكال النشر الإلكتروني الخاضعة لأحكام النظام، وهذه اللائحة، ما يلي:

1- الصحافة الالكترونية.

2- وكالة الأنباء الالكترونية.

3- دار النشر الإلكتروني.

4- مواقع وسائل الإعلام التقليدية (التلفزيون- الإذاعة- الصحف- المجلات... إلخ).

5- المنتديات.

6- المدونات.

7- مواقع عرض المواد المرئية والمسموعة.

8- الإعلانات الالكترونية.

9- البث عبر الهاتف المحمول (رسائل- أخبار- إعلانات- صور...الخ).

10- البث عبر وسائل الكترونية أخرى (رسائل- أخبار- إعلانات- صور...الخ).

11- المواقع الشخصية.

12- المجموعات البريدية.

13- الأرشيف الإلكتروني.

14- غرف الحوارات.

15- أي شكل من أشكال النشر الإلكتروني ترى الوزارة إضافته.

المادة الثالثة:

يخضع نشاط النشر الإلكتروني المحدد في المادة الثانية لأحكام النظام، وهذه اللائحة.

المادة الرابعة: أهداف لائحة النشر الإلكتروني

مما تهدف له هذه اللائحة تحقيق ما يلي:

1- دعم الإعلام الإلكتروني الهادف بتأصيل القيم المهنية.

2- تنظيم مزاولة نشاط النشر الإلكتروني في المملكة.

3- حماية المجتمع من الممارسات الخاطئة في النشر الإلكتروني.

4- بيان حقوق وواجبات العاملين في النشر الإلكتروني.

5- حفظ حقوق الأشخاص في إنشاء وتسجيل أي شكل من أشكال النشر الإلكتروني.

6- حفظ حقوق الأشخاص في الدعوى لدى الإدارة المعنية في حال الشكوى.

7- دعم ورعاية الوزارة للمواقع الإلكترونية والعاملين فيها؛ بتقديم تسهيلات تساعدهم على القيام بعملهم.

8- دعم ثقافة الحوار والتنوع، وتكريس ثقافة حقوق الإنسان؛ المتمثلة في حرية التعبير المكفولة للجميع وفق أحكام النظام.

9- نشر ثقافة الإعلام الجديد ووسائله في المجتمع

المادة الخامسة: أشكال النشر الإلكتروني التي يُرخّص لها

1- الصحافة الإلكترونية.

2- وكالة الأنباء الإلكترونية.

3- دار النشر الإلكتروني.

4- المواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام التقليدية (التلفزيون- الإذاعة- الصحف- المجلات ... الخ).

5- البث عبر الهاتف المحمول (رسائل- أخبار- إعلانات- صور...الخ).

6- البث عبر وسائل إلكترونية أخرى (رسائل- أخبار- إعلانات- صور...الخ

المادة السادسة: أشكال النشر الإلكتروني التي يمكن تسجيلها

1- المنتديات.

2- المدونات.

3- مواقع الإعلانات التجارية.

4- مواقع المواد المرئية والمسموعة.

5- المواقع الشخصية.

6- المجموعات البريدية.

7- الأرشيف الإلكتروني.

8- غرف الحوارات.

9- مواقع الجهات الحكومية، والمؤسسات التعليمية، والبحثية، والجمعيات العلمية، والأندية الأدبية، والثقافية، والرياضية، معنية بتسجيل مواقعها لدى الوزارة.

المادة السابعة: الترخيص

أولاً: شروط الترخيص

يشترط فيمن يرغب الحصول على ترخيص مزاولة أنشطة النشر الإلكتروني الواردة في المادة الخامسة من هذه اللائحة ما يلي:

1- أن يكون سعودي الجنسية.

2- أن يكون حاصلا على مؤهل دراسي لا يقل عن الثانوية العامة، أو ما يعادلها.

3- أن يكون لطالب الترخيص عنواناً بريدياً محدداً على نفس اسم النطاق.

4- تحديد العنوان الإلكتروني لطالب الترخيص.

5- تقديم ما يثبت ملكية النطاق.

6- تعرُّف الصحف الإلكترونية عند طلب الترخيص رئيس التحرير المسئول.

7- تحدد وكالات الأنباء، ودور النشر الإلكترونية المدير المسئول عن النشاط عند طلب الترخيص.

8- يلتزم صاحب الترخيص بوضع اسم لموقعه الإلكتروني لا يؤدي إلى الالتباس مع اسم، أو موقع آخر.

ثانياً: مدة الترخيص

مدة ترخيص مزاولة أنشطة النشر الإلكتروني الواردة في المادة الخامسة من هذه اللائحة هي خمس سنوات، قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يتم إخطار صاحب الترخيص بخلاف ذلك بخطاب رسمي عبر البريد الإلكتروني..

ثالثاً: تصدر تراخيص مزاولة أنشطة النشر الإلكتروني الواردة في المادة الخامسة من هذه اللائحة من إدارة الإعلام الإلكتروني.

المادة الثامنة: التسجيل

أولاً: شروط التسجيل

يشترط فيمن يرغب تسجيل موقعه الإلكتروني مما ورد في المادة السادسة من هذه اللائحة ما يلي:

1- أن يكون سعودي الجنسية، أو مقيماً في المملكة بطريقة نظامية.

2- أن يكون لطالب التسجيل عنواناً بريدياً محدداً على نفس اسم النطاق.

3- تحديد العنوان الإلكتروني لطالب التسجيل.

4- أن يكون الموقع المراد تسجيله قائماً.

ثانياً: يتم تسجيل مواقع النشر الإلكتروني الواردة في المادة السادسة من هذه اللائحة في إدارة الإعلام الإلكتروني.

المادة التاسعة: تحديث بيانات الترخيص أو التسجيل

يلتزم صاحب الترخيص، أو من قام بتسجيل موقعه الإلكتروني بتحديث معلوماته في حال إيقاف نشاطه، أو دمجه، أو إضافة نشاط جديد، أو تغيير عنوانه، أو اسم موقعه لدى الإدارة المعنية، خلال شهرين من ذلك الإجراء.

المادة العاشرة: التنازل عن الترخيص أو التسجيل

يجوز للشخص الممنوح له الترخيص، أو التسجيل أن يتنازل عنه لغيره، وفق الشروط التالية:

1- تقديم طلب بذلك للوزارة.
2- تعبئة النماذج الخاصة بذلك لدى الإدارة المعنية.
3- توفر شروط الترخيص، أو التسجيل، الواردة في المادة السابعة، والمادة الثامنة من هذه اللائحة في الشخص المتنازل له.

المادة الحادية عشرة: وفاة صاحب الترخيص، أو التسجيل

إذا توفي صاحب الترخيص، أو التسجيل يجوز أن ينتقل الترخيص، أو التسجيل للورثة، وفق الشروط التالية:

1- أن يتقدم الورثة بطلب بذلك للإدارة المعنية خلال ستة أشهر من تاريخ وفاة صاحب الترخيص، أو التسجيل.
2- إذا تجاوز تقديم الطلب عن ستة أشهر من تاريخ الوفاة يكون الترخيص، أو التسجيل عرضة للشطب؛ ما لم يقدم الورثة عذراً مقنعاً تقبله الوزارة.
3- أن يكون الترخيص، أو التسجيل باسم من تتوفر فيه الشروط الواردة في المادة السابعة، والمادة الثامنة من هذه اللائحة.

المادة الثانية عشرة: إلغاء الترخيص أو التسجيل

يجوز إلغاء الترخيص، أو التسجيل في أي من الحالات التالية:-

1- إذا طلب صاحب الترخيص، أو التسجيل ذلك.

2- إذا سافر طالب التسجيل من المقيمين سفراً نهائياً خارج البلاد.

3- إذا توفي صاحب الترخيص، أو التسجيل، ولم يكن له وارث، أو كان له وارث ولم يتقدم بطلب نقل الترخيص، أو التسجيل باسمه، بعد وفاة مورِّثه بأكثر من ستة أشهر، ما لم يقدم عذراً مقنعاً تقبله الوزارة.

4- إذا صدر قرار بذلك من اللجنة.

5- إذا صدر حكم يقضي بذلك.

المادة الثالثة عشرة: رقابة النشر الإلكتروني

لا يخضع النشر الإلكتروني بكافة أشكاله للرقابة من قبل الإدارة المعنية، دون الإخلال بالمسئولية لما يتم نشره.

المادة الرابعة عشرة: مسئولية المحتوى في النشر الإلكتروني

1- رئيس تحرير الصحيفة الإلكترونية، أو من يقوم مقامه في حال غيابه، يعتبر مسئولاً عن المحتوى المنشور.

2- المدير المسئول لوكالة الأنباء، أو دار النشر الإلكترونية يعتبر مسئولاً عن المحتوى المنشور.

3- مع عدم الإخلال بمسئولية رئيس تحرير الصحيفة الإلكترونية، أو المدير المسئول عن وكالة الأنباء الإلكترونية، أو من يقوم مقامهما في حال غيابهما، يعتبر كاتب النص مسئولاً عما يرد فيه.

4- المشرف على أي من أشكال النشر الإلكتروني للجهات الحكومية، والمؤسسات التعليمية، والبحثية، والجمعيات العلمية، والأندية الأدبية، والثقافية، والرياضية،

ومدير الجهة التي تصدر عنها مسئولان عما ينشر فيها بموجب أحكام النظام وهذه اللائحة.

5- يعتبر المتنازل عن الترخيص، أو التسجيل، مسئولاً عن المحتوى المنشور عن الفترة السابقة للتنازل.

المادة الخامسة عشرة:

الوزارة هي الجهة المنوط بها التحقيق والمساءلة في مخالفات وشكاوى النشر الإلكتروني وبما لا يتعارض مع الأنظمة التي تشرف على تطبيقها جهات حكومية أخرى.

المادة السادسة عشرة:

للمخالف الاكتفاء بأقواله في محضر التحقيق، أو بإفادته، أو رده على لائحة الدعوى المقدمة ضده، وله الحق أو من ينيبه في طلب المثول أمام اللجنة.

المادة السابعة عشرة: المخالفات

تقوم لجنة النظر في مخالفات نظام المطبوعات والنشر بالإطلاع على ما يحال إليها من شكاوى النشر الإلكتروني، وبعد التحري والتأكد، ومساءلة جميع الأطراف ذات الصلة يتم إصدار قرار المخالفة وفقا للمواد رقم (35،36،38،39،41)، من نظام المطبوعات والنشر.

المادة الثامنة عشرة: أحكام عامة

1- تسجيل الأسماء للمواقع الإلكترونية تكون لأصحابها المزاولين لنشاطهم الإلكتروني بأسمائهم الشخصية، وفي حال رغبتهم في استخدام اسم كسمة تجارية للموقع فعليهم إحضار ما يثبت امتلاكهم لهذا الاسم من الجهة المختصة.

2- تسري أحكام النظام وهذه اللائحة على مالكي وسائل النشر الالكتروني من السعوديين والمقيمين التي تعمل من داخل المملكة.

3- تسري أحكام النظام وهذه اللائحة على المواقع الإلكترونية الأجنبية التي تتم استضافتها في النطاق السعودي.

4- يلتزم صاحب الترخيص، أو التسجيل بتحديد المستضيف، وتحديث بياناته إذا طرأ عليها أي تغيير.

5- يخضع العاملون في الإعلام الإلكتروني في تعاقداتهم، والمنازعات المتعلقة بتلك العقود لأحكام الأنظمة المعمول بها في المملكة.

6- الإدارة المعنية بالإعلام الداخلي تقوم باستقبال شكاوى النشر الالكتروني واستكمال كافة التحقيقات، والمحاضر، والأوراق والمستندات المطلوبة، ومن ثم رفعها للجنة للنظر فيها وإصدار القرار المناسب بشأنها.

7- لا يحق تقديم الشكوى ضد مواقع نشاط النشر الإلكتروني المعرفة في هذه اللائحة إلا ممن وقع عليه الضرر مباشرة، أو وكيله، أو ممثله، أو من ينوب عنه.

8- عدم الترخيص أو التسجيل لوسائل النشر الإلكتروني لا يُعفي صاحبه من المسئولية حيال ما تم نشره إلكترونياً.

9- مخالفات النشر الإلكتروني مما يوصف بكونه جريمة، وورد بنصه في نظام (مكافحة الجرائم المعلوماتية) تقدم الشكوى فيه لدى الجهات المختصة بنظر تطبيق هذا النظام.

10- على جميع أصحاب الأنشطة الإلكترونية الواردة في المادة الخامسة من هذه اللائحة العمل على تصحيح أوضاعهم خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذه اللائحة.

11- من لم يبادر إلى تصحيح وضعه خلال المدة المقررة يعد مخالفاً لأحكام النظام وهذه اللائحة.

12- يراعي في أي محتوى ينشر عبر وسائط النشر الإلكتروني الأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

المادة التاسعة عشرة: نشر اللائحة.

تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية، ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها.

الفصل الخامس

الإنترنت والعولمة

الفصل الخامس

الإنترنت والعولمة

خلصنا سابقا أن العولمة استعمار جديد بصورة جديدة تُريد السيطرة على العقول والقلوب والاقتصاد والسياسات والأوطان، ولا تُريد ترك شيء، فهي جَشِعة نَهِمة...

ونأتي في هذه الحلقة إلى بيت القصيد، وهو علاقة الإنترنت بالعولمة، وهل الإنترنت وسيلة من وسائل عولمة الدول والناس؟

والجواب على ذلك في نقاط:

ما الإنترنت؟ وما تعريفها؟ الإنترنت (Internet) هي اختصار أو نحت لكلمتين هما: (International) ومعناها: العالمية، و(Network) ومعناها: الشبكة، فالترجمة لمزج كلمتين في كلمة (INTERNET) هي: (الشبكة العالمية). ويُطلق عليها: (النت The net). ويُطلق على أهم خدماتها (الويب) أي الشبكة العنكبوتية وهي ترجمة للكلمات: (world wide web). وتختصر بكلمة الويب (The web) أو(www). والويب هو جزء من الإنترنت وأحد خدماتها ولكن يُطلق على الإنترنت من باب إطلاق اسم الجزء الأهم (الويب The web) على الكل وهو (الإنترنت INTERNET).

واختلف في تعريفها لضخامتها واتساعها وتعدد جوانبها ولهذا يذكر ريتشارد سميث ومارك جيبس: أن تعريف الإنترنت يعتمد على عمل الشخص الذي يريد تعريفها تعريفاً يختلف عن ذلك التعريف الذي يُقدّمه باحث آخر في مجال مهني معين.

فخبراء الإنترنت ليسوا متفقين فيما بينهم على تعريف جامع مانع لها، إلا أن معظم المشاركين فيها متفقون على أنها شبكة عالمية للآلاف من الحواسيب الآلية المترابطة التي تُمرر المعلومات.

وقد تم تعريف الإنترنت في الكتاب الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عام 1994م أنها: (شبكة اتصالات دولية، تتألف من مجموعة من شبكات الحواسيب تربط بين أكثر من (35) ألف شبكة من مختلف شبكات الحاسوب في العالم، وتُؤمِّن الاشتراك فيها لحوالي (33) مليون مستخدم من الجماميع أو الزمر، وهنالك أكثر من (100) دولة في العالم لديها نوعٌ ما من الارتباطِ وإمكانية الوصول إلى الشبكة).

وهذا تعريف قديم إذ لا شك أن الأعداد التي يحويها قد زادت زيادة عظيمة ففي السنوات الأخيرة وبخاصة بعد سنة (1996م) حدثت طفرة في (الإنترنت) وفي انتشارها بصورة أذهلت الخبراء ويكفي أن تعريف الأمم المتحدة يذكر أن (100) دولة فقط هي المتصلة بالإنترنت، والآن ليس هناك دولة غير متصلة بالإنترنت! ويعجبني تعريفٌ للإنترنت من الناحية المعلوماتية والثقافية -وهو موضوع كلامنا- هو: (الإنترنت: عبارة عن دائرة معارف عملاقة، يُمكن للمشتركين فيها الحصولُ على المعلومات حول أيِّ موضوعٍ معين في شكل نص مكتوب أو مرسوم أو خرائط أو التراسل عن طريق البريد الإلكتروني، لأنها تضم ملايين من أجهزة الحاسوب، تتبادل المعلومات فيما بينها، وتستخدم الحواسيب المرتبطة بالشبكة فيما يُعرف تقنياً بالبروتوكول (Protocol) للنقل والسيطرة ولغرض تأمين الاتصالات الشبكية).

ويُطلق على الإنترنت: شبكة الشبكات، ومنتدى عالمي، والطريق الإلكتروني السريع للمعلومات، بالإضافة لما ذكرته من إطلاق (النت)، و(الويب) و(الشبكة المعلوماتية)، و(الشبكة العنكبوتية) وغير ذلك.

خطورة الإنترنت وقوتها:

تتميز الإنترنت بميزات جعلتها من أقوى وسائل الثقافة والعولمة، ومن هذه المميزات:

1- حوت الإنترنت أكبر مكتبة عرفتها البشرية: وقد كان يُضرب المثل بضخامة مكتبة الكونجرس، فإذ بمكتبة الكونجرس واحدة من ملايين المكتبات على

الإنترنت، فهذا الفيضان المعلوماتي ليس له نظير ولا تستطيع هيئة أو دولة أن تجمعه في مكان، فمكتبة الإنترنت شاركت فيها البشريةُ كُلُّها، فأصبحت غاية في الضخامة، ويُقدِّرها بعض الخبراء بثمانية مليارات صفحة ويُقدِّر بعضُ الخبراء أن هذه المليارات هي قمة جبل الثلج وأن قاعدته لا يعلم حجمها إلا الله، وتسمى (الإنترنت الخفي) (Invisible internet).

2- شمول واحتواء الإنترنت لكل وسائل الثقافة والإعلام: فأنت تجد في الإنترنت الكتاب والشريط والفيديو والصحف والتلفاز والمذياع، فأصبحت الإنترنت تحوي آلاف الصحف والمجلات بل ملايين الصحف والمجلات وآلاف المحطات وملايين الكتب والمؤلفات وملايين الصور وغير ذلك.

فالإنترنت هي التي ستحقق -إن شاء الله- قاعدة (الكل في واحد)، فهي التي ستجمع كل وسائل الإعلام في جهاز صغير ربما سيكون هو (المحمول أو الجوال) (Mobile) في يوم من الأيام، فالتقنية التي تعد الآن تهيئ أن يدخل الناس بواسطة المحمول إلى الإنترنت، وهي وإن كانت قاصرة على بعض الخدمات الآن إلا أن التطور القادم سيجعل كل الخدمات ممكنة وما أحق الإنترنت بالمثل العربي المشهور (كل الصيد في جوف الفرا).

والفرا هو الحمار الوحشي، وأصل هذا المثل أن ثلاثة خرجوا للصيد، فاصطاد أحدهم أرنباً، واصطاد الثاني غزالاً، واصطاد الثالث حماراً وحشياً (الفرا)، وأخذ صاحب الأرنب وصاحب الغزال يفتخران، فقال لهما صاحب الحمار الوحشي: (كل الصيد في جوف الفرا) فسكتا وصارت مثلاً، ومعناه أن كل ما صدتموه إنما هو شيء ضئيل بالنسبة لما صدته وأن كل ما صدتموه يسعه جوف الحمار الذي صدته (راجع في ذلك: "مجمع الأمثال" للميداني. واقرأ معي هذا الخبر الذي نقلته لك من موقع "المختصر" www.almokhtsar.com بعنوان:

"يعد الأول من نوعه: كمبيوتر شخصي متكامل في حجم الكف (التاريخ 4/ 12/ 1424هـ)" وفيه: (تعتزم إحدى الشركات الأمريكية الكبرى تطوير جهاز جديد،

يعد الأول من نوعه حيث يضم كل وظائف الكمبيوتر الشخصي في وحدة صغيرة لا تزيد عن كف اليد، ويمكن وضعها في جيب السترة الصغير. ويحمل الكمبيوتر الجديد اسم(MCC)، ولا تزيد أبعاده على (67 ×127 × 19) مم، ويمكن استخدامه مع أي شاشة كمبيوتر ولوحة مفاتيح، كما يمكن تحويله إلى كمبيوتر دفتري، إذا ما تم تركيب شاشة تعمل باللمس. وفي داخل الكمبيوتر يوجد معالج قوي بسرعة (1) جيجاهيرتز وقرص صلب بسعة (256) ميجابايت، ويعمل الكمبيوتر بنسخة كاملة من نظام تشغيل (ويندوزXP) ويستخدم الجهاز شرائح إليكترونية تتميز باستهلاك طاقة أقل، وهو يعمل ببطارية قابلة للشحن أو يمكن توصيله بمصدر مباشر للطاقة الكهربائية. ويضم جهاز (MCC)العديد من المنافذ الضرورية مثل منافذ توصيل بلوحة مفاتيح وفأرة وسماعات خارجية وغيرها. كما أطلقت إحدى الشركات الأمريكية المتخصصة في عالم الإلكترونيات جهازا جديدا يجمع بين الهاتف المحمول وكمبيوتر كفي ومحدد للمواقع عبر الأقمار الصناعية وقارىء للشفرات أيضا، على غرار إنتاج جهاز كفي شامل يجمع بين وظائف أجهزة الهاتف والكمبيوتر المحمول. ويتميز الجهاز الجديد الذي يحمل اسم (Gotive H41)بصغر حجمه ورقة سمكه رغم إمكانياته الكبيرة المتعددة، فيعمل على شبكات (GSM)بتردداتها المختلفة، كما أنه متوافق مع تكنولوجيا (GPRS) للاتصال السريع بالإنترنت، كما أنه مهيأ للتعامل مع تطبيقات الوسائط المتعددة خاصة الرسائل القصيرة بأنواعها، كما أنه يسجل الصوت الرقمي، ويضم الجهاز شاشة بللورية ملونة كبيرة تعرض أيضا لوحة مفاتيح كاملة يمكن التحكم بها بأصابع اليد، وهي مجهزة لاستقبال صفحات الإنترنت كاملة بلغة (HTML)أما درجة تباينها فتصل إلى (640×240) بيكسل. ويعمل الجهاز بنظام تشغيل(ويندوز CE) من ميكروسوفت، كما أنه يضم العديد من البرامج التي تشغل الفيديو وملفات الصوت وتعالج الصور الرقمية مثل بوكيت وورد وبوكيت إنترنت أكسبلورر وإيندكس، كما يحتوي الجهاز علي معالج قوي من إنتل طراز سترونج أرم، بالإضافة إلى وجود منفذ لإدخال بطاقة الذاكرة. وفي هذا الصدد، كشفت شركة كومباك النقاب عن كمبيوتر كفي جديد يضم تقنية بلوتوث

اللاسلكية بصورة مدمجة مسبقا، كما يمكن استخدامه كهاتف محمول، بالإضافة إلى أنه يضم إصدارات مصغرة من تطبيقات مايكروسوفت. والكمبيوتر الذي يطلق عليه "Compaq IPAQ H3870" مزود بمعالج إنتل سترونج آرم بسرعة 206 ميجاهيرتز وذاكرة بحجم 64 ميجابايت. وعلى صعيد آخر، وفي إطار كل ما هو جديد في عالم أجهزة الكمبيوتر المحمولة، كشف شركة آي بي إم النقاب عن طراز جديد من أجهزة الكمبيوتر المحمولة يطلق عليه آر32 ثينك باد" يتميز بشكله الفريد ودقته العالية في الأداء، وسعة تخزين عالية، بالإضافة إلى سرعة في تنفيذ الأوامر، ومتانته وتحمله للأعمال الكثيرة. كما كشفت شركة إيسر Acer" النقاب عن جهاز جديد لكمبيوتر محمول يحتوي على شاشة خارجية للعرض. ويمكن الاستفادة من هذه الشاشة في أغراض العرض المختلفة في المحاضرات والندوات. ويشار إلى أن وزن الجهاز يصل إلى ثلاثة أرطال، ويمكن لبطاريته العمل لمدة ثلاثة ساعات. ومن جانب آخر، أعلنت شركة إن تي تي دوكومو" أنها ستطرح كمبيوتر محمول ذو شاشة تصل إلى ثلاثة ونصف بوصة في اليابان خلال الخريف القادم. وسيتيح الجهاز الجديد الدخول على شبكة الإنترنت، بما في ذلك الخدمات الموسيقية وصور الفيديو. وسيدار الجهاز بنظام التشغيل(بوكيت بي سي 2002). كما سيتضمن تطبيقات(ويندوز) الخاصة بتسجيل وتخزين صفحات الويب، حتى يمكن تصفحها دون الدخول على الشبكة. كما طورت إحدى الشركات الأمريكية كمبيوتر محمول جديد خفيف الوزن وصغير الحجم أطلقت عليه اسم "جو بوك GoBook"، وهو كمبيوتر لا يتأثر بالصدمات، ويتحمل درجة الحرارة المرتفعة، ودرجات البرودة التي تصل إلى تحت الصفر، كما أن مواصفاته ككمبيوتر محمول تتفوق على منافسيه في الأسواق. وطرحت شركة يابانية كمبيوتر محمول قابل للطي، بحيث يمكن توجيه شاشته في أي اتجاه، فإذا تم طيه يتحول إلى دفتري يتأتى للجميع حمله بسهولة، هذا بالإضافة إلى إمكانية الكتابة على شاشته بقلم إليكتروني، ويعمل بنظام التشغيل(ويندوز 2000) وفي كوريا أطلقت شركة (سامسونج) الكورية كمبيوتر كفي لاسلكي جديد يمكن مستخدميه من استعراض الإنترنت والتحكم بكافة الأجهزة المنزلية المختلفة، وذلك لاحتوائه على شاشة

بلورية سائلة بقياس 1.5 بوصة توفر صور عالية النقاء قادرة على استعراض البيانات بنقاء يماثل نقاء العرض في أجهزة الكمبيوتر الشخصية) اهـ.

والآن وإن كان بعض الناس يجدون صعوبة وبطئاً في تنزيل الملفات الصوتية، والفيديوية، فإن هناك تطويراً كبيراً في المعامل والجامعات والشركات لتطوير ما يسمى (إنترنت2 internet2) وهذه الأخيرة فائقة السرعة.

يقول الدكتور مالك بن إبراهيم الأحمد في مقال له تحت عنوان العولمة.. مقاومة وتفاعل، العولمة في الإعلام: أما الإنترنت فالشبكة القادمة والتي بدأ تطبيقها في بعض الجامعات الأمريكية ستصل سرعتها إلى (1000) ميجا بيت (2000) ضعف الشبكة الحالية، و(10000) ميجا بيت في غضون بضع سنوات.. هذا يعني بثاً حياً عالي النقاوة للصورة المتحركة أو الصوت (تلفاز رقمي) أما المواد المقروءة فيمكن نقلها في غضون بضع ثوان بدلاً من الدقائق حالياً.. بمعنى أن الإنسان سيمكنه مشاهدة مئات القنوات التلفزيونية بنقاوة معقولة وهو قابع في مكتبه أمام الكمبيوتر مع العلم أن هناك تجارب لبث تلفزيوني خاص بالإنترنت (ما زالت بصيغة متخلفة عن التلفاز العادي) علماً أن الإنترنت هي مولود أمريكي ويرعاه الأمريكان والسيطرة فيه للشركات الأمريكية (خصوصاً الكبيرة منها والتي أصلاً لها وجود إعلامي نافذ دولياً)..

بل وصلت الولايات المتحدة إلى ما يسمى إنترنت 6 وهو الجيل التالي للإنترنت، وهذا خبر أنقله لك من موقع قناة الجزيرة www.aljazeera.net بتاريخ 14/ 4/ 1424هـ على النحو التالي: البنتاغون ينتقل للجيل التالي للإنترنت: قررت وزارة الدفاع الأمريكية إجراء تغييرات شاملة لنظام تشغيل شبكة المعلومات الدولية الإنترنت بالوزارة والمستخدم منذ حوالي 30 عاما. وأعلن جون ستينبت مسؤول المعلومات بالبنتاغون أن خطة التطوير تهدف لربط الأسلحة الأميركية العالية التقنية وأجهزة الاستشعار الميدانية وأنظمة الاتصالات الأخرى بنظام إنترنت حديث في غضون السنوات الخمس القادمة. وأقر ستينبت بأن النظام الحالي لا يفي باحتياجات القوات الأمريكية وليس آمنا بما فيه الكفاية حيث إنه عرضة لكشف المعلومات المستخدمة في بعض الاتصالات مثل مؤتمرات

الفيديو. وأضاف أن هناك عيبا آخر في نظام الإنترنت بالبنتاغون يتمثل في نظام الترقيم الشبيه بالهاتف. وقال المسؤول إن النظام الجديد الذي سيعرف باسم "بروتوكول الإنترنت 6" سيقوم بربط المكونات الرئيسية لما يعرف بشبكة المعلومات العالمية لوزارة الدفاع الأمريكية والتي تتضمن أجهزة استشعار وأسلحة وطائرات وأنظمة اتصالات وقوات متصلة رقميا. وأوضح أنه يجب أن يوضع في الاعتبار الانتقال للنظام الجديد عند إتمام أي عمليات شراء بدءا من الأول من أكتوبر القادم".

التفاعلية في الإنترنت:

من أسباب فتنة الإنترنت ما فيها من تفاعلية مفتقدة في وسائل الإعلام الأخرى، فأنت في الإنترنت تستطيع التفاعل مع المواقع التي تدخلها، وتستطيع التحاور والإدلاء برأيك وفي غرف الحاورات الصوتية والمرئية تستطيع أن تتخاطب مع من تشاء في أي وقت تشاء بأي لغة تشاء. ونتج عن هذا هروب بعض الناس من مجتمعاتهم والانتماء إلى الإنترنت مما نتج عنه مرض (إدمان الإنترنت).

والمستخدم كان إذا جلس أمام التلفاز والفضائيات والمذياع والصحف، فهو أمام وسائل إعلام غير متفاعلة، لا تستطيع أن تبدي لها رأيك أو أن تنتقد وإنما أنت متلق فقط تتقبل المادة التي تعرض لك بدون خيار، فإن لم تُردها لا تملك إلا تركها فقط، دون تغييرها أو إبداء اعتراض..!

الاستمرارية في الإنترنت ليلاً ونهاراً:

من خطورة الإنترنت وجذبها أنها بين يديك في أي وقت وتستطيع أن تستعيد أي مادة مكتوبة أو صوتية أو فيديوية أو غيرها في أي وقت من ليل أو نهار إلا أن يرفعها صاحبها أو واضعها؛ فالتلفاز أو المذياع إذا عرض لك مادة ثم انتهت لا تستطيع استعادتها إلا أن تكون قد سجلتها أثناء إذاعتها أو بثها أو يكون القائمون على المحطة قد

قرروا إعادة المادة، ولو أعادوها مرة أو اثنتين على الأكثر ثم لا تستطيع الحصول عليها ولا بذل ما تستطيع من جهد، فالإنترنت بجميع مادتها واقفة في انتظارك في اللحظة التي تجود فيها عليها بنظرة، فهي فاتحة ذراعيها تقول: (شُبّيك لُبّيك أنا بين يديك)!

ضخامة عدد جمهور الإنترنت وازدياده بصفة مستمرة:

ويكفي في التدليل على هذا الكلام أن أنقل لك هذا الخبر من موقع الجزيرة نت
(الأربعاء 9/ 6/ 1422هـ الموافق 29/ 8/ 2001م، 459 مليون من مستخدمي الإنترنت في العالم:

أفادت دراسة أميركية أن عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في العالم زاد 30 مليون شخص في الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بالربع الأول. وأوضحت الدراسة أن عدد المستخدمين ارتفع إلى 459 مليون شخص. وذكرت الدراسة التي صدرت عن مؤسسة نلسون لأبحاث الإنترنت أن نسبة عدد المستخدمين من الولايات المتحدة وكندا بلغت 40٪ بين زوار الإنترنت في العالم، إذ انخفضت بنسبة 1٪ عن الربع الأول. وأضافت أن نسبة المستخدمين في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ظلت ثابتة عند 27٪، تليها منطقة آسيا والباسيفيك بنسبة 22٪ بزيادة قدرها 2٪ عن الربع الأول، ثم تأتي منطقة أميركا اللاتينية بنسبة 4٪. وكانت مؤسسة نلسن قد ذكرت في تقرير لها في مايو/ أيار الماضي أن كوريا الجنوبية تأتي في مقدمة الدول من حيث عدد متصفحي الإنترنت حيث أمضى الزوار هناك قرابة 42 دقيقة على الشبكة في كل جلسة تصفح على أجهزة الكمبيوتر المنزلية الخاصة بهم في أبريل/ نيسان الماضي).

وهذا خبر آخر من موقع الجزيرة نت أيضا يزيد كلامي تأكيدا: (الخميس 23/ 12/ 1422هـ الموافق 7/ 3/ 2002م، نصف مليار مستخدم للإنترنت من المنازل نهاية العام الماضي:

وصل عدد الأشخاص الذين لديهم القدرة على استخدام شبكة الإنترنت من منازلهم في أنحاء العالم إلى نحو نصف مليار مع حلول نهاية العام الماضي. وأشار تقرير لمؤسسة تعنى بقياسات الإنترنت اليوم إلى أن عدد متصفحي الإنترنت من المنازل قفز بنسبة 5.1٪ بالمقارنة مع الفترة من يوليو/ تموز حتى سبتمبر/ أيلول الماضيين. وذكرت مؤسسة نلسن/ نتريتنغز أن حوالي 498 مليون شخص كان بإمكانهم تصفح الإنترنت من المنازل مع نهاية عام 2001. وأوضحت المؤسسة أن أكبر معدلات الزيادة تحققت في آسيا حيث ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت من المنازل بنسبة 5.6٪ في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام 2001 مقارنة مع الربع السابق من العام. وقد جاء الأوروبيون في المركز الثاني بمعدل 4.9٪ يليهم الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية بنسبة زيادة بلغت 3.5٪ و3.3٪ على التوالي، في حين احتفظت أميركا الشمالية بمكانتها كصاحبة أكبر حصة من مستخدمي الإنترنت في العالم بنسبة بلغت 40٪، وبلغت نسبة الاستخدام في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا معا 27٪ وآسيا 22٪. ومن بين البلدان الثمانية التي تراقبها نلسن/ نتريتنغز في آسيا حققت سنغافورة أعلى معدل لتصفح الإنترنت حيث يمكن لحوالي 60٪ من الأسر في الدولة التي يبلغ عدد سكانها أربعة ملايين نسمة الدخول إلى الشبكة العالمية. وحلت كوريا الجنوبية وهونغ كونغ في المركزين الثاني والثالث بنسبة 58٪ و56٪ على التوالي. وجاءت الهند في المركز الأخير بنسبة 7٪ فقط إذ لا يزيد عدد مشتركي الإنترنت في الهند بسرعة بسبب القلة النسبية لعدد من يمكنهم شراء أجهزة الكمبيوتر الشخصي، كما أن تكاليف الدخول للشبكة يمكن أن تكون مرتفعة بالنسبة للكثيرين).

والآن وقد تعرفنا على العولمة، وكذلك على الإنترنت، فما العلاقة بين العولمة والإنترنت، ولماذا وكيف كانت الإنترنت أداة ضخمة من أدوات العولمة؟

لا يستطيع أحد أن ينكر أن الإنترنت أداة من أدوات العولمة، ومَعْلم من معالم العولمة، فهي ثمرة العولمة، وهي داعمة العولمة وسبب الجزم بهذه المقولات هو:

- **أولاً**: أن الإنترنت نشأت في أحضان داعية العولمة الولايات المتحدة، بل في أحضان مخابراتها وكانت من ضمن الأسلحة التي تعدها الولايات المتحدة هروباً من أن يوجه إليها الاتحاد السوفيتي السابق (لا رحمه الله!) ضربة نووية، فقد نشأت الإنترنت في ظل التحوطات الإستراتيجية التي اتخذتها القيادة العسكرية الأمريكية، ممثلة بوزارة الدفاع إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وذلك تحسباً من احتمال تدمير أي مركز من مراكز الاتصال الحاسوبي، المعتمدة بضربة صاروخية سوفيتية، مما سيؤدي بالتالي إلى شلل الشبكة الحاسوبية بكاملها، وحرمان القيادة العسكرية الأمريكية من الإسناد المعلوماتي.

والحقيقة أن العلاقة بين المخابرات الأمريكية والجيش والحكومة من ناحية والجامعات والأكاديميات والشركات من ناحية أخرى علاقة غريبة وغير معتادة في عالمنا العربي وهذه العلاقة أنتجت اكتشافات كبيرة وعظيمة أفادت الدولة الأمريكية، فالهيئات الأكاديمية كالجامعات والمراكز العلمية والبحثية لديها الخبراء والمختصون وأجهزة الدولة والمخابرات لديها الأموال، فهذه الأبحاث تتكلف المليارات من الدولارات ولذلك لا تستطيع أن تقوم بها كلية أو جامعة أو مركز بحث فضلاً عن الشركات الخاصة والأفراد وإنما لا بد أن تدعمها دولة، وهذا ما تقوم به الحكومة في الولايات المتحدة، وهذه العلاقة جديرة بدراسة جادة تكشف أبعادها!

- **ثانياً**: السيطرة الاقتصادية والتقنية (التكنولوجية) للولايات المتحدة على الإنترنت:

وهذا ناتج من الذي قبله ومن الثقل الاقتصادي والتقني للولايات المتحدة، فمن الأمور المسلمة أن أمريكا هي الدولة الأولى من دون منازع في السيطرة على الجانب الاقتصادي في الإنترنت من ناحيتي حجم النشاط والتقدم التقني ويعتبر جميع الخبراء أن تكنولوجيا المعلومات تلعب اليوم الدور الأساسي في الاقتصاد الأمريكي واستناداً إلى إحصائيات وزارة التجارة الأمريكية فإن حصة الاستثمارات في مجال معدات التكنولوجيا الرفيعة التي تقوم بها الشركات والمستهلكون من إجمالي النمو الاقتصادي في أمريكا بلغت (38٪) منذ عام (1990م) وهي لا شك في تزايد مستمر.

وهناك دور للأجهزة العسكرية والمخابرات المركزية الأمريكية في تعزيز البحث والتطوير في الإلكترونيات وعلوم الحاسوب، ويذكر شيللر في عام (1992م) الإنفاق العسكري الضخم في هذا المجال ويتوجيه من الأجهزة العسكرية عبر مختبرات الشركات والجامعات والمختبرات الحكومية وأن (70٪) من الأبحاث الأكاديمية ممولة من وزارة الدفاع.

ومن أهم المؤسسات الأمريكية المعنية بالعلم والتكنولوجيا والمعتمدة على التمويل العسكري الأمريكي: مكتب البحث البحري، وشركة رند، ومؤسسة العلوم الوطنية، ولجنة الطاقة الذرية. ويكفيك أن أكبر الشركات المنتجة لبرامج الحاسوب والإنترنت وكذلك لأجهزتها هي أمريكية، ومنها على سبيل المثال:

- ميكروسوفت (Microsoft) عملاق البرمجيات، وكلنا يعرف الدوز والويندوز بنسخه المتعددة وبأنواعه الشخصي والشبكي ومتصفح الإنترنت (Internet Explorer) والمجموعة المكتبية من الورد والإكسل والبوربوينت والإكسس والفرونت باج.. (word, Excel, PowerPoint, access, Frontpage,..) وغيرها من البرامج فكل هذا وغيره من إنتاج هذه الشركة.
- آي بي إم: إن كانت ميكروسوفت هي الشركة الأولى في إنتاج البرامج (Softwore)، فشركة (I.B.M) هي الأولى في إنتاج معدات الحواسيب والإنترنت (Hardware) بل هي أول شركة أنتجت الحاسوب الشخصي المسمى (PC) فأصبح الحاسوب في يد الناس بعد أن كان لا تمتلكه إلا الشركات، وكان كبير الحجم ويحتاج إلى طاقة كبيرة وأجهزة تبريد، فاختراعها هذا ثورة في عالم الحواسيب!
- ديجيتال (Digital)- كومباك (Compaq)- ماكينتوش (Machintosh)- ديل: (Dell)- إنتل: (Intell)- إتش بي (HP)، وغير ذلك من الشركات التي يعسر إحصاؤها أو جمعها في مثل هذا المقال!

- **ثالثاً**: لغة الإنترنت الأساسية هي الإنجليزية، وهي بالطبع لغة الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا كانت (الأرض بتتكلم عربي) كما في الأغنية المصرية لسيد درويش، فالإنترنت تتكلم الإنجليزية كما في الأغنية التكنولوجية لبيل جيتس وغيره. ويكفي أن نعرف أنه ظهر في إحصاء: أن (88٪) من معطيات الإنترنت تُبث باللغة الإنجليزية، مقابل (9٪) بالألمانية، و(2٪) بالفرنسية، و(1٪) يُوزَّع على بقية لغات المساكين ومنها العربية! ولا يخفى عليك أن اللغة هي أحد عناصر الثقافة والعولمة، وأن لغة العولمة هي الإنجليزية، ويتجه أصحاب العولمة إلى جعل الإنجليزية لغة العالم.
- رابعاً: محتوى الإنترنت، ولا شك أن النتيجة واضحة إذا كانت السيطرة على الوجه المتقدم، فمن المتوقع أن تحشى الإنترنت بثقافة العولمة بدءاً من تعظيم الثقافة الأمريكية والحياة الأمريكية، والرجل الأمريكي والأنماط الأمريكية في الحياة تدرجاً إلى الدخول معهم ومشاركتهم، وكذلك فجور هذه الحضارة فهو أبرز ما أظهرته على الإنترنت فإن صفحات العري والخزي والدعارة بصورة لا يصدقها العقل ولا تخطر ببال الصالحين، فإن الإنترنت تعد مسرحاً لهذا، ولغيره من الأفكار والأطروحات الزائفة بدءاً من الدعوة إلى عبادة الشيطان ووصولاً إلى عبادة الفروج فصورة الحياة الأمريكية والأفكار الأمريكية بما فيها من الخرافات وزيغ وبعد شديد عن الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وبما فيها من فسق وفجور وعبادة اللذات وبما فيها من خمور ومخدرات وعصابات المافيا وضياع ومتاهات تُذهل العاقل، فقد أصبحت الإنترنت مكاناً لعرض هذه البضاعة بل والإغراء بها والحث على المشاركة العملية فيها، فبالله عليك كم من إنسان مسكين أضاعوه وأفسدوا فطرته وعقله وحياته، ولم يرحموا حتى براءة الأطفال فتاجروا بهم وانتهكوا أعراضهم وعرضوهم كما تُعرض البضائع وإن النساء الذين يزعمون أنهم يدافعون عنهن، استخدموهم كما تُستخدم أخس السلع وعرضوهم كما يعرض الجزار ذبيحته، فيالله كم من أعراض تنتهك، وكم من مسكينة كانت تود أن

يجمعها بيت مع زوج تحبه وتحترمه فأصبحت تُقلّب من يد إلى يد، كما تُقلب أحقر البضاعة، وماذا أقول؟ إن ما يفعلونه يندى له جبين البشرية، فوالله لا أملك إلا أن أقول: (إن هم إلا كالأنعام، بل هم أضل) فوالله إن الأنعام لأشرف من هؤلاء الذين وصلوا إلى هذا الدرك السحيق مما لا تُسعف اللغة على وصفه..!

قال الدكتور مشعل بن عبدالله القدهي في بحثه المعنون بـ (المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت وأثرها على الفرد والمجتمع): (انتقال الداء إلى الإنترنت وتوغله في المنازل: إن حجم الإقبال على شبكة الإنترنت يتضاعف تقريبا كل مائة يوم. حيث صرحت وزارة التجارة الأمريكية بأن عدد الصفحات في النسيج العالمي بلغ 200 مليون صفحة في نهاية عام 1997م و440 مليون صفحة في نهاية عام 1998م وأن عدد رواد النسيج بلغوا 140 مليون في عام 1998م. ولقد أقر هذا العدد شركة جنيرال ماجيك ومجلة تايم. ولكن هنالك من يرى أن هذا العدد فيه تحفظ وأن العدد الحقيقي للصفحات في عام 1998م قد بلغ 650 مليون صفحة. ويتوقع لهذا العدد أن يزداد إلى 8 مليار في عام 2002م. وعدد الصفحات الإباحية في الإنترنت تقدر بنحو 2.3٪ من حجم الصفحات الكلية في الإنترنت. وهذا العدد يُعدُّ صغيرا نسبيا إلا أنه لا يعطي الصورة الحقيقية لحجم المشكلة. وكمثال على ذلك يمكن أن يكون في مدينة واحدة مائة سوق ولكن أكثر الناس مقبلون على سوق واحد بين هذه المائة. وبالفعل نجد الأرقام تعضد هذه النظرية. فشركة (Playboy) الإباحية مثلا تزعم بأن 4.7 مليون زائر يزور صفحاتهم في الأسبوع الواحد. وقامت بعض الشركات بدراسة عدد الزوار لصفحات الدعارة والإباحية في الإنترنت فوجدت شركة (WebSide Story) أن بعض هذه الصفحات الإباحية يزورها 2.80034 زائر في اليوم الواحد وهنالك أكثر من مائة صفحة مشابهة تستقبل أكثر من 20.000 زائر يوميا وأكثر من 2.000 صفحة مشابهة تستقبل أكثر من 1.400 زائر يوميا. وإن صفحة واحدة فقط من هذه الصفحات قد استقبلت خلال سنتين 43.613.508 زائر. وإن واحدة من هذه الجهات تزعم أن لديها أكثر من ثلاثمائة ألف صورة خليعة تم توزيعها أكثر من مليار مرة. ولقد قام باحثون في جامعة

كارنيجي ميلون بإجراء دراسة إحصائية على 917.410 صورة استرجعت 8.5 مليون مرة من 2.000 مدينة في 40 دولة فوجدوا أن نصف الصور المستعادة من الإنترنت هي صور إباحية وأن 83.5٪ من الصور المتداولة في المجموعات الإخبارية هي صورٌ إباحية. وفي عملية إحصاء أجرتها مؤسسة زوجبي (Zogby) في مارس عام 2000م وجد أن أكثر من 20٪ من سكان أمريكا يزورون الصفحات الإباحية. ويقول الباحث ستيف واترز أنه غالبا ما تبدأ هذه العملية بفضول بريء ثم تتطور بعد ذلك إلى إدمان مع عواقب وخيمة كإفساد العلاقات الزوجية أو تبعات شرٍ من ذلك. وقد وجد التجار صعوبة فائقة في جمع الأموال عن طريق صفحات النسيج العالمي إلا في شريحة واحدة وهي شريحة صفحات الدعارة فإنها تجارة مربحة جدا ويقبل الناس عليها بكثرة ولو اضطروا لدفع الأموال الطائلة مقابل الحصول على هذه الخدمة. وفي سنة 1999م بلغ مجموع مشتريات مواد الدعارة في الإنترنت 8٪ من التجارة الإلكترونية والبالغ دخلها 18 مليار دولار كما بلغ مجموع الأموال المنفقة على الدخول على الصفحات الإباحية 970 مليون دولارا ويتوقع أن ترتفع إلى 3 مليارات دولار في عام 2003م. وهذه الصفحات تتكاثر بشكل مهول تبلغ مئات الصفحات الإباحية الجديدة في الأسبوع الواحد، كثير منها تؤمن هذه الخدمة مجانا. ولقد صرحت وزارة العدل الأمريكية قائلة: لم يسبق في فترة من تاريخ وسائل الإعلام بأمريكا أن تفش مثل هذا العدد الهائل الحالي من مواد الدعارة أمام هذه الكثرة من الأطفال في هذه الكثرة من البيوت من غير أي قيود.كما تفيد الإحصاءات بأن 63٪ من المراهقين الذين يرتادون صفحات وصور الدعارة لا يدري أولياء أمورهم طبيعة ما يتصفحونه على الإنترنت علما بأن الدراسات تفيد أن أكثر مستخدمي المواد الإباحية تتراوح أعمارهم ما بين 12 و17 سنة والصفحات الإباحية تمثل بلا منافس أكثر فئات صفحات الإنترنت بحثا وطلبا)ا.هـ. نقلا من موقع "الإيمان".

الحرية التي تغوص وتغرق فيها الإنترنت:

كسرت الإنترنت حاجز الرقابة التي تفرضها الدول على وسائل الإعلام كالتلفاز والمذياع والصحف وغيرها، فإذا اردت أن تنشئ موقعاً أو ألف موقع على الإنترنت، فلن

تحتاج إلى تصريح ولن تمر على مائة موظف لتحصل على تواقيعهم المباركة! كل ما في الأمر احجز مساحة في أي خادم (Server) في الدنيا، ثم بث ما تشاء ويستطيع أن يستقبل بثك كل الناس. صحيح أن بعض الدول مازال لديها ما يسمى بالبروكسي أو التصفية (أو الفلترة) (Filter) ولكن هي في الغالب ضعيفة، ويستطيع المستخدم المتمرس للإنترنت أن يتجاوزها، ثم إن هذه التصفية (أو الفلترة) سيتم الضغط على الدول التي تقوم بها من قبل أصحاب العولمة حتى تلغيها بحجة حرية الشعوب أو تحرير الاقتصاد أو... أو... أو حتى بحجة اعتراض الحمير وقيامهم بمظاهرة في جمهورية موزمبيق الغربية أو في القطب الشمالي أو في بلاد تستخدم الأفيال..!

وبسبب الحرية التي تتمتع أو تعاني منها الإنترنت أضحت حياة الناس الشخصية ناهيك عن العامة عرضة للانتهاك والاقتحام على الإنترنت فيمكن بالإنترنت الكشف عن أسرار الناس على نحو لم يسبق له مثيل، مثل حساباتهم وحالتهم الصحية وحياتهم الخاصة، وهكذا طُرحت حرية الإنسان في إطار جديد، واختلطت العلاقة بين الأشياء الخاصة للإنسان والأمور العامة، وهناك مخاطر أخلاقية للإنترنت من حيث وجود أخبار ومعلومات وأفلام خليعة أو إرهابية أو متصلة بالمخدرات أو البغاء وهناك قضايا وحوادث وجرائم كثيرة حدثت خلال الفترة الماضية بالإنترنت، فمثلاً قام مجموعة من الأشخاص أطلقوا على أنفسهم أعضاء (طائفة بوابة السماء) في مدينة كاليفورنيا الأمريكية عام 1997م بارتكاب عملية انتحار جماعية، أدت إلى وفاة (39) عضواً من خلال موقع قاموا ببنائه بالإنترنت تحت اسم (Heaven Gate) أي: بوابة السماء - بزعمهم - للتواصل مع جماعات أخرى متشابهة، واستغل زعيم الطائفة الإنترنت لغسل دماغ أتباعه. ومنها: تعرضت شركة (ميموري إكسبريس) البريطانية المتخصصة في بيع شرائح ذاكرة الكمبيوتر لحادثة اختلاس بالإنترنت، عندما تلقت طلباً لشراء شرائح من شركة تقيم موقعاً لها بالإنترنت، لتكتشف بعد ذلك أن الشيكات التي تم بموجبها تسديد ثمن السلع من دون رصيد وخسرت بذلك نحو 45.000 دولار أمريكي. وهذه الجرائم تستطيع أن تطالع منها المزيد بصفة مستمرة في مجلات الحاسوب والإنترنت مثل مجلة (لغة

العصر) المصرية، ومجلة (إنترنت العالم العربي) الإماراتية، فقد كُتب في الأخيرة مقالات باسم (عالم إنترنت السفلي) (جرائم إنترنت) وغير ذلك من المجلات، وكانت وما زالت مجلة (لغة العصر) تقدم قصة جريمة من جرائم الإنترنت في كل عدد (شهرياً).

ولقد كانت هناك قضيتان، وهما قضية (الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران) وأنه حكم فرنسا مدة 14 عاماً وهو مصاب بالسرطان وأن له ابنة من الزنا تسمى (مازارين)، وقضية (الرئيس الأمريكي كلينتون وعلاقته مع مونيكا) هاتان القضيتان تكتّم عليهما الإعلام في البداية، بل في قضية ميتران كان هناك حكم من المحكمة بمنع النشر، ولكن لم يمر أسبوع حتى كانت القضية معروضة على الإنترنت، ولم تستطع المحاكم أن تطبق عليها قرار المنع وقد اعتبر نشر تقرير المحقق (كينث ستار) في الإنترنت (وهو التقرير الخاص بفضيحة كلينتون) اعتبر ذلك بأنه اللحظة الفاصلة لبلوغ الإنترنت المدى في الحرية وأنها سوف تكشف للعالم كل الوقائع بلا تزييف وبلغ عدد الأمريكيين الذين تابعوا تقرير المحقق (ستار) على الإنترنت عشرين مليوناً من الأمريكيين. ولا شك أن هذه الحرية على ما فيها من المفاسد إلا أنها كسرت احتكار الوكالات اليهودية لبث الأخبار ويمكن أن تخدم هذه الحريةُ الدعوة إلى الدين الحق (الإسلام)، وهو ما سنتعرض له فيما بعد إن شاء الله!.

استخدام الإنترنت في الأعمال التجارية، إن مما لا شك فيه أن العولمة الاقتصادية هي من أقوى أجنحة العولمة، والإنترنت تعتبر دعامة من دعامات العولمة الاقتصادية، ولذلك نشطت التجارة الإلكترونية وأصبحت الإنترنت من وسائل التبادل التجاري والترويج للسلع المختلفة، متخطية الحواجز والرقابة المفروضة من قبل بعض الدول وتقدر الأرقام التجارية التي تحققت عام 1997م بواسطة الإنترنت بنحو 875 مليون دولار، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 175 مليار دولار في عام 2002م.

ولذلك حرصت كل شركة على تواجدها على الإنترنت، بل بعض الشركات لا وجود مادي لها في الحقيقة، إلا أنها موجود في الفضاء السيبري (Cyper space) أي على الإنترنت، ولقد حققت بعض الشركات مليارات الدولارات على الإنترنت مثل شركة

أمازون وشركة ياهو، وجوجل، وشركة إي باي وغيرها من الشركات التي استفادت من الإنترنت.

إضعاف الإنترنت سيطرة الحكومات على شعوبها:

من الأهداف المتأخرة للعولمة إنشاء حكومة أو دولة عالمية واحدة أو بمعنى آخر إضعاف بنية الدولة الحديثة في مختلف أنحاء العالم حتى تستطيع الدولة رائدة العولمة أن تتحكم في أحوال الدول الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بل والعسكرية، يقول الدناني في (الوظيفة الإعلامية للإنترنت،ص120): (... يمكن أن تضعف -أي الإنترنت- الأنظمة الحاكمة في دول العالم، وقد فسر ذلك المفكر الأمريكي من أصل ياباني (فرنسيس) من خلال تسريب معلومات سرية عنهم، وهذا من أبرز نتائج ثورة الاتصالات الحديثة)، ومن أمثلة ذلك مجلة عرب تايمز على الإنترنت فإنها متخصصة في الكلام على الحكومات والرؤساء والوزراء والأمراء وغيرهم من علية القوم وفيها ما هو صدق وما هو كذب..اويقصد بالمفكر الأمريكي فرنسيس فوكاياما صاحب كتاب (نهاية العالم والإنسان الأخير) والذي بشر بالعولمة وزعم أنها هي التطور الأخير الذي كانت تسعى إليه البشرية جمعاء على مدار الأزمنة وأن الرأسمالية أصلح وأفضل ونهاية الأدوار!.

الفصل السادس

تقنيات الفضائية واستخدامها

الفصل السادس

تقنيات الفضائية واستخدامها

لقد أصبح للإعلام دور أساسي في نهوض الأمم وتقدم الشعوب نحو تحقيق أهدافها في التحرر والبناء والتطوير في مختلف مواقع الحياة والمجتمع. ووصل الأمر بالإعلام الحديث إلى مستوى دقيق وخطير بحيث أصبح الفاعل والمؤثر الأقوى في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية على وجه العموم، ويظهر ذلك من خلال التأثير الحاسم للمادة الإعلامية المعاصرة على حياة الإنسان، ومجريات واقعه الاجتماعي والثقافي في سياق شبكة الإنتاج الصناعي والسياسي والثقافي الراهن.

ويبدو لنا أن المستفيد الأكبر من هذا التوسع الإعلامي الحديث هو الإعلام السياسي الرسمي والخاص الذي يعمل على ترسيخ مقولات وأفكار، وانتهاج أساليب عمل سياسية وفكرية معينة تخص هذا الطرف أو ذاك بما يؤدي إلى رفع شأن هذا الموقع أو النظام السياسي، أو إسقاط ذاك النظام من وعي الجماهير من خلال قوة التأثير الدعائي المضاد، وزيادة كمية الضخ الإعلامي المبهر.

وإذا كان للإعلام السياسي -في الأنظمة الديمقراطية التعددية- الدور الأكبر في دعم مسيرة حقوق الإنسانوخدمة قيم التعددية، وحرية التفكير والاجتماع والنقد، وإظهار التنمية السياسية والاجتماعية الحقيقية، وتكريس معاني الوعي والمسؤولية، والحوار، والانفتاح، والاعتراف بالآخر، فإن الدور الذي يؤديه الإعلام السياسي -في بيئتنا السياسية والفكرية العربية والإسلامية- يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنظم السياسية التقليدية المهيمنة فقط، في دعوة الناس قسرياً إلى فكرها الجامد، وعقائدها الوهمية، وسياساتها المتخبطة، وشعاراتها الرنانة الزائفة، سواء تم ذلك عن طريق صناعة أواختلاق الأحداث بما يتناسب مع الرغبة الجامحة لدى هذه النظم في المحافظة على مواقع نفوذها

وتسلطها على البلاد والعباد، أو عن طريق تحوير الحقائق التاريخية والثقافية، أو اختلاق أحداث وأفكار جديدة للضغط على الوعي العام، وتضليله إعلامياً بما يخدم التوجهات المعلنة والمخفية الخاصة بهذا الطرف أو ذاك.

إن كل ذلك يقودنا إلى حقيقة مأساوية وهي أن إعلامنا العربي (الرسمي والخاص) يعيش مازقاً خطيراً باعتباره إعلاماً مليئاً بالضوابط، والقيود السياسية، والخطوط الحمراء والسوداء، والدوافع الخاصة التي تراعي توازنات سياسية وحكومية رسمية وتقليدية اجتماعية تجعل أي نقاش سياسي أو فكري أو اجتماعي –خارج الدائرة الضيقة لهذا الإعلام التضليلي– نوعاً من المروق على القانون أو العُرف المقدس؟!، لذلك فالمطلوب –على خلفية هذا التصور– هو حجب أي كلام أو جدال خارج المألوف والعرف الخاص بنظام المجتمع والأمة ككل حتى لو كان يهدف إلى تصحيح مسار خاطئ، أو توجيه موقع منحرف، أو تغيير توازنات معينة مخلة بالنظام العام.

من هنا تأتي هذه المساهمة الفكرية لتعمل على إبراز حقيقة الوضع العام للإعلام العربي المعاصر الذي تسيطر عليه نخبة سياسية فاشلة ومريضة، وغير مؤهلة –علمياً وسياسياً– لممارسة الدور الإعلامي الحقيقي المنوط بها.. وقد كشفت الأحداث السياسية والعسكرية الأخيرة التي انطلقت مفاعيلها وتأثيراتها في العراق صحة ذلك، وأثبتت أن الإعلام العربي ليس جديراً بحمل مسؤولية إحداث تغيير جوهري في داخل البنية المعرفية والاجتماعية العربية والإسلامية، لأنه إعلام يقوم على الكذب الصارخ والتضليل السافر، وتجييش المشاعر المتدفقة والعواطف الملتهبة، ويمارس سياسية استغباء المشاهدين، وحصر اهتماماتهم بقضايا وشؤون أبعد ما تكون عن الحكمة والمنطق والعقل، وبناء أسس التفكير السليم القادر على بناء مستقبل مشرق زاهر.

لقد عملت وسائل إعلامنا العربي (والإسلامي أيضاً) –طيلة الفترة السابقة– على تكريس الوجود السياسي والاجتماعي للأنظمة المغلقة والبائدة بأساليب وطرق ملتوية كثيرة، كان من أبرزها صبغ الإعلام بصبغتها السياسية الخاصة، ومنع الآخر من استخدام منابر وسائل الإعلام المختلفة الموجودة للتعبير عن آرائها واعتقاداتها، وحريتها في ممارسة

النقد والتوجيه والترشيد، وإظهار الأخطاء، ومواجهة عناصر ومواقع الخلل والاهتراء الواسعة الموجودة في داخل بنى وهياكل الأمة.

بناءً على ذلك سأحاول مقاربة هذا الموضوع الشائك من زاويتين رئيسيتين، تتعلق الأولى منهما بالمشهد الإعلامي العربي المعاصر، أما الثانية فتتعلق بالبحث عن طبيعة الأسس والمرتكزات الفكرية والنفسية والعملية التي تقوم عليها سياسة التضليل الإعلامي وتزييف الوعي المتبعة حالياً على أوسع نطاق في داخل مشهدنا الإعلامي العربي الراهن.

أولاً: إطلالة عامة على المشهد الإعلامي العربي المعاصر شهد العالم العربي في السنوات القليلة الماضية تطوراً ملحوظاً في مجال وسائط الاتصال والإعلام الحديثة، وقد دخل العرب في هذا العصر الإعلامي الجديد عن طريق استيراد التقنية والتكنولوجيا دون المشاركة في إنتاجها وإبداعها، والاكتفاء بشراء واستهلاك منتجاتها وسلعها، الأمر الذي أدى إلى بروز وانتشار القنوات والفضائيات العربية، خصوصاً بعد شيوع تقنيات علمية حديثة تمكن الإنسان من استقبال بث القنوات المختلفة من دول متعددة، دون وجود أية قدرة لدى أجهزة الرقابة المحلية العربية على القيام بإجراءات المنع أو التحكم بقنوات البث الإعلامي المختلفة.

وهذا التطور الإعلامي الكبير هو الذي دفع أجهزة الإعلام الرسمية إلى استخدام التقيات الفضائية واستغلالها، بحيث لا يصبح الإنسان العربي هدفاً للمحطات الأخرى، بل من أجل أن يبقى في دائرة الموالاة العمياء لبيت الطاعة الداخلي، مما يوحي بأن كل ما فعله العرب في مجال الاتصالات والإعلام الحديث لا يخلو -في حقيقته- من الأبعاد السياسية المرتبطة مباشرة بفكرة سيطرة النخب السياسية الحاكمة على عقل (ووعي وإرادة) المشاهد العربي، ومنعه من التحليق إلى عوالم أخرى قد يجد فيها -كما قد يخيل له- مرتعاً خصباً لنمو أحلامه، وأفكاره، وتصوراته في العيش الحر الكريم بعيداً عن التطبيل والتزمير والتضليل.

ويُلاحظ فعلياً -في هذا المجال- أنه على الرغم من امتلاك الدول العربية كلها لقنوات بث إعلامية فضائية فإن البرامج المشاهَدة بكثرة، والتي يتابعها ويقبل عليها

المشاهد العربي بشغف تكاد تنحصر بمحطة أو محطتين على الأكثر، أو ربما يعزف -هذا المشاهد- نهائياً عن متابعة كل تلك القنوات ليشاهد القنوات الأخرى الأجنبية غير الرسمية.

إننا نعتقد أن إحجام الجمهور الأوسع في عالمنا العربي عن متابعة إعلام الدولة الحكومي -كمشهد بارز من مشاهد الإعلام العربي المعاصر- يعود في جانب منه إلى طبيعة السياسات الإعلامية المطبقة في وزارات الإعلام الرسمية التي لا تخاطب العقول الواعية، والقلوب المنفتحة، ولكنها تظهر في الواقع وكأنها تخاطب كائنات جامدة، وكتل بشرية خالية من المشاعر والأحاسيس، وكأن الناس مجرد آلات ميكانيكية تتحرك "بالريموت كونترول". وكذلك نلاحظ أن السبب في كثرة المشاهدين العرب الذين يتابعون القنوات الفضائية الأخرى (غير الرسمية محلياً ودولياً) يعود إلى وجود مساحة واسعة من الحرية السياسية والفكرية في التعبير عن الرأي، وحرية ممارسة النقد والمحاسبة، وعرض مختلف الآراء والطروحات. أي أنها (تلك المحطات) قادرة على أن تتعامل بحرية كبيرة جداً مع قضايا الاختلاف، ووجهات النظر المتعددة (وهي كثيرة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية) إضافة إلى الرغبة الفطرية الملحة للإنسان في تذوقه الطبيعي لطرق جديدة في التعبير والبحث عن ما هو جديد في الخبر والمعلومة والمشهد.

أما الإعلام العربي الرسمي والخاص فلا يزال يعاني من مرض خطير مزمن، لم يستطع أن يبرأ منه حتى الآن، وهو مرض "الحساسية المفرطة" (الخوف والرعب الشديدين) تجاه الوافد الجديد،أياً كان هذا الجديد، وذلك بالرغم من كل الادعاءات والمزاعم التي يطلقها المسؤولون عن هذا الإعلام بأن إعلامنا منفتح، وحضاري، وواسع الانتشار.. الخ. لكن الواضح أن كل تلك الأقاويل هي مجرد أوهام، وأكاذيب لا أساس لها من الصحة في الواقع العملي.

فالجماهير العربية استنكفت -بدرجة كبيرة جداً- عن التعامل مع إعلامها الرسمي خصوصاً في المجال السياسي والثقافي، بسبب شعورها بأن هذا الإعلام لا يمثلها، ولا يعبرعن مشاكلها واهتماماتها و طموحاتها، الأمر الذي دفعها (مكرهة) للارتماء في

أحضان الإعلام الآخر، الذي بدأت قنواته الفضائية -المنتشرة بكثرة هنا وهناك- تملأ الفراغ الكبير الذي أحدثه الإعلام الحكومي.

والذي يظهر أمامنا الآن أن هذا الإعلام لا يزال مصراً -بالرغم من تحول الأرض كلها إلى قرية اتصالية وشبكة معلومات عنكبوتية واحدة- على اتباع سياسة المنع، والحجب، والإخفاء. ويبدو أن هذه السياسة الإعلامية التلفيقية المتبعة لا تزال تفعل فعلها في تزييف وتحريف وعي وسلوك أفراد مجتمعاتنا خصوصاً عندما يتعمد مسؤولو الإعلام استخدام أساليب غير لائقة بالمعنى الحضاري والإنساني. وذلك عن طريق الادعاء بالحرص على الكرامة العامة، وأمن واستقلال الأمة، ووحدة المجتمع، وضرورة تحصينه في مواجهة الغزو الإعلامي والثقافي.. الخ. لكننا نجد -بالمحصلة العامة- أن هذه المعطيات (التي قد تبدو للوهلة الأولى وكأنها مهمات حضارية ورسالية خاصة بالإعلام الرسمي وحده) هي مجرد حجج واهية وذرائع مزيفة تلعب على وتر العاطفة عند المشاهد، وتدغدغ مشاعره النفسية، لكنها لا تعبر -في العمق- عن حقائق الأمور وثوابتها. فنحن أصبحنا نعيش -كما ذكرنا- في عصر الإعلام السريع، وثورة المعلومات والاتصالات الفائقة في تقنيتها وتطورها، ولذلك فإننا نجد أن ما يحافظ على وحدة المجتمع، وأمن البلدان، واستقرار الدول، ونهضة الأمة وتقدمها، يتمحور حول نقطة وحيدة أساسية وهي ضرورة فتح المجال الواسع أمام الشعب كله ليرى الأمور والوقائع كما هي، أي ليتنفس الهواء الطلق، ويرى أنوار الحقيقة، كما يرى الشمس الساطعة في كبد السماء. وإشعار المواطن بحقيقة (وأهمية) وجوده الحر الكريم، وضرورة احترام فكره، وحريته في ممارسة حقوقه المواطنية كاملة، والمشاركة في تصويب ونقد الواقع القائم، وبناء الدولة الحديثة العادلة والحكم الصالح.

وإذا كانت بعض (أو ربما كثير من) حكوماتنا العربية تضيق ذرعاً ببرنامج حواري قد يظهر على إحدى القنوات الفضائية العربية الخاصة، وتستنفر كل طاقاتها الإعلامية والسياسية لمواجهته بقوة. أي أنها تقوم قائمتها تجاه أي كلمة ناقدة وحرة تطلق من هنا وهناك بدعوى الحرص على الوطن والمواطن (الذي لا يتحمل -في نظرهم- أي خضات

سياسية وإعلامية جديدة)، فكيف يمكن –والحال هذه– أن نتفاءل بمستقبل أمتنا العربية والإسلامية على طريق مواجهتها للتحديات المصيرية الماثلة (التي هي حقيقةً داخلية قبل أن تكون خارجية، لأن المرض والعلة فينا قبل أن يكون من غيرنا) التي تواجهها الآن وفي المستقبل؟!.

من هذا المنطلق يحتاج إعلامنا العربي إلى إعادة نظر في هياكله ومفاصله وتوجهاته الخاصة والعامة كلها،من أجل أن يمارس الرسالة الإعلامية الحضارية بمسؤولية وصدق وإنسانية.. يقدم المعلومات الصحيحة للناس جميعاً (حتى لو تعارض ذلك مع ما نعتقد أونؤمن.. لأننا معارفنا أوأفكارنا التي نختزنها ليست دائماً صحيحة، كما أنها قد لا تعبر عن الحقيقة والصدق والواقعية)، ويتسم خطابه بالشفافية، والحس الوطني والأخلاقي الملتزم بخيارات الأمة والجماهير الواسعة بعيداً عن المزاودة، والنفاق، والتدجيل، والتضليل.

وكم تبدو الحاجة ماسة حالياً إلى ضرورة أن يقوم المسؤولون عن الملفات الإعلامية عندنا بإعادة دراسة، وتقييم، ونقد تجربة هذا الإعلام الأرضي والفضائي، وتنقيته من المظاهر المرضية، والسلبيات الكثيرة التي علقت به، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منه، ولعل ظاهرة المركزية الإعلامية الفجة هي من أخطر هذه الظواهر، وأكثرها استفحالاً وتجذراً في بيئتنا الإعلامية والسياسية.

إن الإعلام قيمة كبيرة تنتمي إلى دائرة المخاطبة الإنسانية بالدرجة الأولى. أي أنها تخاطب العقل والنفس الإنسانية. وهذا –بحد ذاته– معيار أخلاقي عالي المستوى، يدخل دخولاً عضوياً في نظام القيم والمبادئ الحضارية العليا على المستوى الإنساني كله. وهو – بهذا المعنى– سلطة معرفية وأخلاقية كاملة، تدعو إنسان إلى شيء، وتمنعه عن ممارسة شيء آخر. ولكن السؤال المطروح –في هذا السياق– من يحدد أخلاقية الدعوة، وسلوكية المنع المفروضة؟!.

في الحقيقة يمكن بناء نظام إعلامي عربي حضاري في دعوته وقيمه، ولكن لا بد أن يرتبط بشكل مباشر مع ضرورة تشييد نظام قيم إنساني عالمي هادف، يقوم بطبيعته على توازن معين -في القيمة والممارسة- في مجالات السياسية، والأمن، والاقتصاد، والاجتماع الإنساني. أي توازن حركة الدول الكبرى من خلال نظام قيم راسخ يضبط مسارات قوى المجتمع الدولي، وأقطابه، وعوالمه المتعددة.

وقد يستغرب البعض سبب طرحي للسؤال السابق في إطار حديثي عن المشهد الإعلامي العربي في حالته الراهنة، وآفاقه المستقبلية.. ولكني أحببت أن أتحدث عن طبيعة التأثيرات الإعلامية الدولية، وأنظمتها القيمية والمعرفية التي تحاول -مواقع الإعلام القوية- فرضها على المجتمعات الأخرى التي تتميز بمبادئ وقيم أخلاقية، وأنماط وتقاليد سلوكية مختلفة عنها فكرياً وعملياً، خصوصاً وأننا نعيش حالياً تحت تأثير واقع إعلامي عربي جديد متعثر ومتخبط وفوضوي، يبدو فيه التسابق نحو تعميق معايير السيطرة -وأسس الهيمنة والتحكم والضبط- هو السمة الغالبة التي تطبعه، وتلونه بلونها الخاص.

وقد ساهمت الاشكالية الاعلامية في فقدان الإعلام العربي لتمايزه، وخصوصيته، وكثير من مفرداته المستمدة من واقعه الحيوي الروحي والمفاهيمي، وذلك كنتيجة طبيعية لمحاولات أصحاب العولمة الثقافية الإعلامية الضاغطة في سياق ما حدث من تطور وتفوق إعلامي هائل للدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كما ذكرنا. وقد قاد ذلك إعلامنا الحكومي إلى الوقوع في أحضان التبعية لمناهج المدرسة الغربية، وتحليلاتها، ودراساتها، ونظرياتها الإعلامية، الأمر الذي تسبب -في جانب كبير منه- في تعطيل المسيرة الإعلامية العربية في بدايات حركتها. والواضح أن هذه التبعية شبه الكاملة، والانسياق الأعمى وراء سلبيات الإعلام الغربي، وترك إيجابياته الكثيرة، حولت الإعلام العربي -كما يحدث حالياً- إلى مجرد تجارة سلعية رابحة، ليس لها من غاية سوى تحقيق المداخيل المادية السريعة والكبيرة للشركات الإعلامية العربية الخاصة والعامة التي تحتكر-بالتعاون والتنسيق مع الشركات الكبرى- الأسواق الإعلامية المحلية كلها،

وتسيطر على ملفاتها، بقطع النظر عن الوسائل التي يتم اعتمادها من قبلهم في سبيل الوصول إلى الثروة والشهرة.

ونحن عندما ندقق في حركة هذا الإعلام الرسمي الخاص نجده يتحرك على المسار السابق نفسه الذي يمكن وصفه بالقشرية والسطحية والابتذال إلى درجة فجة ومستفزة للمشاعر والقيم الإنسانية، بحيث أن معظم البرامج المستوردة -أو المصنوعة كلية على النمط الغربي- تعمل على تحطيم الوعي والذوق العام، من خلال تعميم ثقافة السلعة، وأجواء التهتك الاجتماعي والتفكك الأسري في داخل مجتمعاتنا التي يكفيها ما تعانيه من إعلامنا الرسمي المتردد والساكن القائم، الذي لا يستطيع أن يتحمل المسؤولية، ويفتقد الدقة، والموضوعية،وعنصر الشخصية المسؤولة والمتوازنة.

مقومات التضليل الإعلامي العربي (نقد وتصويب) إن المتابع للسياسات والممارسات التي ينتهجها إعلامنا الخاص والعام -في ظل التغيرات الإعلامية والسياسية الدولية الراهنة- يمكن أن يصل بسهولة إلى نتيجة خطيرة تبعث على الحزن والأسى، وهي عدم قدرة هذا الإعلام حتى الآن على الخروج من الدائرة السلطوية المغلقة التي حبس نفسه في داخلها. لذلك كان من الطبيعي أن يقع (هذا الإعلام) في فخ الوهم، والتضليل، والكذب، والابتعاد عن الشفافية، والحقيقة، والوعي، وتحوير الوقائع، وتحويل الهزائم الكثيرة إلى انتصارات وهمية. أي باتت مهمته الأساسية محصورة في تقديم فروض وطقوس الطاعة للقائمين بالأمر، واتباع مختلف أساليب الضغط النفسي والسلوكي والعنف الرمزي (كالتطبيل والتزمير..) للتأثير على مشاعر وعواطف وعقول الناس، وتسهيل عملية انقيادهم الأعمى وراء الاتجاهات والمسارات التي يريدها لهم هذا الموقع أو ذاك.

إننا نعتقد إن إعلاماً يمارس تلك السياسات الزائفة لا بد له من أسس ومقومات ومظاهر عامة يرتكز عليها في سياق حركته المحلية والدولية. ويمكننا أن نسجل هنا بعض أهم هذه المرتكزات:

1- تعميق النظرة المحدودة والقريبة المدى، وعدم السعي نحو المكاسب والمصالح بروح واعية وثابة، ونفس طويل بعيد عن الكسب الفوري واللحظي. ويبدو ذلك جلياً من خلال اتباع سياسة تضخيم الشعارات والغايات التي تجاوزها الواقع واستهلكتها الأيام، وأثبت الزمن والتجارب عقمها وفشلها، وعجزها عن بناء الحياة والإنسان الفاعل، والواعي، والقادر على المساهمة المنتجة في عملية الاستثمار والبناء الحضاري على صعيد أمته ومجتمعه.

ويظهر ذلك أيضاً -وبشكل أوضح وأعمق- من خلال سلوكية الإعلام العربي الراهن في تكراره لتلك الشعارات، وإعادة اجترارها وانتاجها بصور وأنماط شكلية جديدة فضفاضة، تتسع لأكثر من معنى. و لا يتردد مسؤولو الإعلام الخاص والعام عندنا لحظةً واحدةً عن تقديم ثقافة جماهيرية سطحية تتشكل من الفن الهابط الخلاعي، والموسيقى الجنونية الصاخبة والمبتذلة، والأدب الركيك الغرائزي الفارغ من الأهداف العليا في الحياة، طالما أن الغاية هي حجب الحقائق عن المجتمع، وتزييف وعي الناس، وتخدير عقولهم، وتسطيح أهدافهم وتطلعاتهم، وتعميم ثقافة الخنوع واللاتمرد. أي بناء الإنسان المختزل ذي البعد الواحد، والمجتمع ذي البعد الواحد الذي يعجز أبناءه عن التفكير إلا ضمن الخطط والتوجهات المرسومة لهم مسبقاً، ولا تتفتح في عقولهم إلا ما زرعوا فيها من مفاهيم ورؤى وأفكار عقيمة وغير مجدية.

2-التغطية الإعلامية المستمرة على عناصر ومواقع الخلل والفساد والإفساد الحاصلة -على قدم وساق- في جميع مواقع وهياكل المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم مقاربة الحقيقة في كل ذلك، وذلك بدعوى الحرص على بناء الوطن (أي وطن!)، وعدم إطلاع الآخرين على سلبياته وأمراضه، كونه يعيش في حالة (مواجهة حضارية!!) مستمرة لإثبات وجوده المهدد بالضياع في عالم اليوم. لكننا نعتقد أن تلك المزاعم -المغطاة بأفكار أيديولوجية استهلكتها الأيام والسنين- لا تشكل إطاراً سليماً لبناء وطن أو مجتمع متقدم وحضاري.. لأن بناء الأوطان

القوية والحصينة لا يكتمل إلا ببناء المواقع الداخلية المتعددة (ومنها الإعلام الواضح والصريح والحر) على أسس متينة وقواعد صلبة من الصدق، والمسؤولية، والوعي، والشفافية في التعامل، وتطبيق القانون، واحترام الإنسان، وملاحقة الفاسدين، وانتهاج طريق مكافحة الهدر والإسراف، وتحقيق العدل، وبناء دولة المؤسسات المدنية.

إن الوطن الأكثر قدرة على مواجهة تحديات ودسائس وهموم الواقع الخارجي هو الوطن الأكثر قدرة على التزام جانب الحق والوعي والمسؤولية، وقوة التزام المسؤولين فيه (قبل المواطن العادي) بقيم العدل، والأخلاق، والحرية، والنقد، والمحاسبة، وسيادة القانون والنظام العام. وبذلك لا يمكن للوطن المريض أن يقف قوياً ليواجه الأخطار والمؤامرات الخارجية (والداخلية) إلا بعد أن يتماثل للشفاء، ويعود نشيطاً وسليماً ومعافى، ومتحرراً من أمراضه وقيوده الداخلية قبل الخارجية.

3- منع الشعب والأمة كلها من الإطلاع على خفايا الواقع، وبواطن الأمور والحقائق التي من المفترض أن يكون المجتمع كله مطلعاً عليها، باعتبارها تمس حاجاته الحقيقية في العيش، والأمن، وتطبيق القوانين. والحجة الأساسية في سياسة المنع التي يتبعها إعلامنا العربي الرسمي والخاص في تعامله مع شؤون وقضايا الوطن و المواطن، تعزف دائماً على نغمة الحفاظ على أمن الأمة وأسرار الوطن، وضرورة عدم إطلاع الرأي العام عليها. لأن ذلك يمكن أن يفتح المجال لوقوعها في أيدي أعداء الأمة الذين يتربصون بنا الدوائر، وبالتالي سيكون الفشل هو النتيجة الطبيعية لتلك السياسات والخطط السرية الخاصة ببناء الدولة والمجتمع.

وربما يبدو لنا هذا الكلام -من الخارج- صحيحاً وواقعياً، ولكن التدقيق في معطياته الذاتية، وملاحقة خفاياه الداخلية ستقودنا إلى حقيقة فكرية وثقافية يمكن أن تكون هي السبب الأساسي وراء سياسة المنع والحجب الإعلامي والسياسي المذكورة سابقاً، وهي حقيقة سيطرة ثقافة العصبية والاستبدادية على العقول

والأفئدة والسياسات كلها في الوطن العربي منذ البدايات الأولى لتاريخنا الإسلامي وحتى الآن. هذه الثقافة التي لا تزال تُرْهِنُ مفاصل الأمة لصالح نزعات غرائزية تتوسل كل الوسائل -المشروعة وغير المشروعة- في سبيل الاحتفاظ الجائر بمصالحها ومواقعها ونفوذها.

إن ادعاء الحرص والغيرية وواجب مكافحة الأفكار الهدامة للقانون والمجتمع، والحفاظ على أسرار الوطن وخطط الدولة -خصوصاً ما يتعلق منها بالخطط التنموية التي ترتبط بحاجة المواطن في مأكله، ومشربه، ومعيشته الضرورية- لا يعني مطلقاً أن يبقى هذا المواطن (الذي يعتبر وجوده السليم والمعافى روحياً ومادياً أساس بناء الأوطان) جاهلاً بسياسات حكوماته، بل لا بد من مكاشفته ومصارحته بأساسيات العمل والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة والعامة، كي يبقى على صلة واطلاع دائم بمشاريع حكوماته، يقف معها عند الأزمات، ويعطيها الفرص المناسبة لبناء المجتمع والنهوض بالأمة، ويبرر لها الفشل أحياناً عند تعرضها لمضايقات وتحديات فوق العادة.

أما بالنسبة لإعلام تلك الحكومات فنجد أنه لا يقوم -أو قد لا يسمح له- بأداء وظائفه، بل على العكس من ذلك إنه يتبع سياسة التعمية والحجر على العقول والوعي، والسكوت عن النواقص والعيوب، ويعتبر أن عدم إظهار سلبيات المجتمع -بما فيها التستر على الفساد العريض المستشري داخل المجتمع، والتغطية الإعلامية الخطيرة على أعمال تخريب وتقويض دعائم أمن وطمأنينة ومعيشة أبناء الوطن والأمة- هو نوع من السياسة الإعلامية الخاصة والضرورية للحفاظ على توازن المجتمع وأسرار الأمة، في زمن اللا أسرار طبعاً.

4- تعزيز ودعم ممارسة النظرة الأحادية الرسمية في فهم معنى الوطنية والانتماء للدولة والمجتمع، وحصر ذلك في نطاقات ضيقة ومحدودة، تجعل من انتماء المجتمع إلى الدولة (وخدمتها، وإطاعتها طاعة عمياء، وعدم نقدها، والخضوع المطلق وغير المشروط لها-يعني الخضوع المطلق والتسليم النهائي لأولي الأمر السياسيين

والدينيين) هو المقياس الأوحد الذي يعبر عن هذه الوطنية، ويحققها. أما انتماء الدولة للمجتمع، وتمثيلها له، وخدمتها لأفراده، وبناؤها لمؤسساتها المدنية، وخضوعها لمبدأ المحاسبة والنقد، ومداورة السلطة، وقيام الحكم الصالح، فليس شرطاً ضرورياً لبناء مفهوم حضاري للوطنية والمواطنة الحقيقية، يمكن أن يجعل الدولة شرعية ووطنية في نظر أفرادها.

و قد دفع هذا الإخفاق -الذي دعت إليه ومارسته معظم وسائل إعلامنا العربية الرسمية والخاصة في تحديد الشروط الأولية للمواطنية المعنوية والمادية، والمعنى الحقيقي للانتماء الوطني وفق رؤية الدولة القاهرة والمستبدة- إلى انهيارمشروعية السلطة والحكم، وتشويه الصورة الحقيقية للدولة في مجتمعاتنا. وليس لهذا الفشل من سبب -كما نعتقد- سوى التعلق (والتمركز) الأعمى والشديد بالسلطة السياسية، والتفرد المطلق باتخاذ القرارات، الأمر الذي قاد أمتنا من هزيمة إلى أخرى، ومن واقع مظلم إلى آخر، باستثناء بعض المواقع والمحطات القليلة المضيئة هنا وهناك.

من هنا اعتقادنا الجازم بأنه لا يمكن أن نبني الدولة العربية الحديثة -والحكم العادل الصالح- في كل مجتمعاتنا العربية ولجعلها تستمر في حراكها الاجتماعي والسياسي الراهن، وحسن أدائها لوظائفها المدنية والحضارية المحلية والدولية، إلا بتأسيس علاقات إنسانية جديدة تقوم على أنقاض السياسات القائمة نفسها، وبعد إلغاء المفهوم السائد حالياً عن "الوطنية" و "المواطنية"، وإكسابه معنى وروحاً وشرعية جديدة.

5- المساهمة الإعلامية الواضحة في تغييب الحس النقدي، وهدم ركائز المحاسبة والنقد في كل مواقع العمل في الأمة، والاهتمام البالغ بالخطابات العاطفية اللاعقلانية المليئة بالانفعالات الساذجة والطارئة على ساحة المشاعر والأحاسيس.

إن تركيز إعلامنا العربي الخاص والعام على الجانب الوجداني الحماسي في استثارته للعواطف الإنسانية -في سياق حديثه عن ضرورة الذود عن حياض

الأمة والكرامة الوطنية، والأمجاد المستعادة كما حدث خلال أزمة العراق الأخيرة- يساهم مساهمة فعالة في إقصاء خطاب الحاكمة العقلية عن العمل والتفكير، وتغييب عملية البناء الضروري لقواعد صحيحة لمعنى ودور النقد وأهميته الحيوية في المجتمعات العربية والإسلامية، ويعطي الإنسانية العربية (التي ملت الوعود والعهود والمواثيق والتصريحات، والتي جعلتها الانتكاسات المتكررة يائسة من كل جديد، وفاقدة لأي أفق متغير) جرعة مخدر إضافية يمكن أن تحلم من خلالها بحياة جديدة، وأمل آخر جديد.

إن هذه السياسة الإعلامية المتبعة -التي تتجلى كما ألمحنا في وجود عرض إعلامي زائف بعيد عن الواقعية والنزاهة والحيادية والصراحة.. ولا يمكن اعتباره إلا استمرارية لنفس العقلية الإعلامية التي تحاصر الإنسان العربي، وتريد أن تسيّره على هواها- تصب حتماً في مصلحة مواقع النفوذ الكبرى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال تحويل أنظار الناس عن الواقع القائم، وإعطائه روحاً مطلقة، ومثلاً أعلى جديداً يهدف إلى منع الأمة من التفتيش عن واقع وموقع وفكر آخر ربما ينقلها -على حد زعمها- من الحاضر إلى المستقبل بوعي وثقة وثبات.

ولذلك إذا أراد الإعلام العربي -والإرادة هنا مشروطة بالانفصال التام عن المسبقات الأيديولوجية والعقائدية الرسمية وغير الرسمية- أن يساهم فعلياً في بناء الأمة الحصينة والحضارية، فما عليه سوى فتح المجال الواسع أمام سلوك طريق المبدئية النقدية للواقع الثقافي والنظام السياسي القائم، ونقد أسس المجتمع السياسي التقليدية القائمة التي أدت إلى فشل عمليات النهوض ومشاريع التحديث برمتها.

إن هذا الوعي النقدي الحاسم يجب أن يستكمل بفتح النقاش والحوار المسؤول في كل الملفات العالقة والقضايا الساخنة، وعدم تجاهل أي عنصر فيها. ومن ثم التزام مواقف عملية، والإسراع إلى نصرتها وتقويتها، والصبر على شدائدها وتحدياتها. إننا نعتقد أن هذه المسؤوليات النقدية الجسيمة الملقاة على عاتق المثقفين وحملة الإعلام

الهادف في ظل عالم متغير ومعولم في سياسته وثقافته وإعلامه واقتصاده، لا تكتمل إلا بنقد ومواجهة العوامل المعنوية والمادية المهيئة لنشوء سياسة التضليل الإعلامي في واقعنا العربي، والتي تكاد علتها الحقيقية محصورة -كما ذكرنا- في ثقافة العصبية العمياء الاجتماعية والسياسية ذاتها من حيث كونها استراتيجية كبرى تلتزمها الكثير من النخب السياسية التقليدية في ممارستها للحكم والسلطة، وتعمل على استحداث مكونات جديدة لها بتعابير متعددة، وبما يتناسب مع مصالحها وحجومها.

إن هذه الثقافة العصبية -التي تشكل أهم مصدر من مصادر حركة و(قوة!) إعلامنا العربي- لا يمكن المبادرة إلى تقويمها ونقدها في حالتها الراهنة، من دون أن ننزع عنها قيم السكون، والجبرية، والحتمية، والاتكالية، والاسترخاء، والإيمان بالخرافات. وبهذه العقلية والروحية الشفافة فقط يمكننا تطوير الأداء العام لإعلامنا، واستلام زمام المبادرة في بناء إعلام عربي إنساني وعالمي منفتح يمارس فيه الإنسان العربي حريته المشروعة في تداول المعارف والأفكار، ونقد أساليب عمل الدولة وطرائق ثقافة وتفكير المجتمع، والمواجهة الصريحة لسياسة الأمر الواقع التي تريد لمجتمعاتنا العربية والإسلامية أن تبقى رازحة تحت ظل واقع جامد وغير متطور، يقودنا باستمرار إلى أنفاق مظلمة، ويعمل على تكريس صيغ وأوضاع جديدة لحالته التقليدية الرثة في المحافظة على الأمر الراهن كما هو، والخنوع لمنطق الكسل والجمود. بحيث تتحول تلك المجتمعات -ذات السياسة الإعلامية الرسمية المحافظة- تدريجياً إلى مادة قابلة للانفجار في أي لحظة. لقد وجدنا -بعد متابعتنا للأحداث السياسية المتلاحقة الأخيرة- أن معظم وسائل الإعلام العربية العامة والخاصة والتابعة لدول العالم الثالث عموماً لا تزال بعيدة جداً عن التعامل العقلاني والمنطقي مع التحولات الكبيرة التي يمر بها عالمنا العربي والإسلامي.. فالحقيقة مغيبة وضائعة، وإعلامنا مستغرق في التحليق والسباحة في فضاء السرابيات والخيال والأحلام الوردية والتطبيل الإعلامي المضلل عن عمد وقصد، بهدف تغييب الصورة الصحيحة للواقع بما يخدم مصالح قوى فئوية وأنظمة سلطوية مشبوهة، بل ويمرر مختلف أشواط التآمر السافر الذي غدا مكشوفاً ودون حياء أو حرج.. وأما جماهيرنا

العربية الكبيرة والواسعة فهي لا تزال ساكنة وجالسة باسترخاء في موقع الضحية التي تتلقى ببلادة مشاهد الكوارث من حولها ومن دون أن تحرك ساكناً في أي اتجاه.

من هنا وحتى نتجنب هذا الطريق الوعر الذي بدأنا نسير عليه فعلياً يجب علينا –وبخاصة في سياستنا الإعلامية– تعميق الخط المعرفي الناقد القائم على التعصب للأخلاق العملية والمبادئ العليا –التي تضع الإنسان، وحقوقه، ومطالبه، وحراكه الاجتماعي والسياسي الحر القائم على حرية التعبير والنقد والمساءلة (أي الديمقراطية والتداول السلمي للحكم وممارسة السياسة اليومية) فوق كل اعتبار– دون المصالح الدنيوية والمنافع الجزئية الآنية. وبذلك قد يستطيع إعلامنا العربي (الحر) المساهمة في تقدّم مجتمعاتنا على مستوى استجابتها الفاعلة وتمثلها الايجابي المتوازن للتطورات الجديدة، واستيعابها لمكتسبات الحضارة الحديثة، والانتقال بالمواطن العربي المفقر والمستضعف من حالة الدونية والهامشية الحضارية إلى حالة المشاركة الفعالة في بناء وإنتاج حضارة الإنسان المستقبلية العادلة، بل والإضافة إليها أيضاً.

الفصل السابع

الإعلام ودورة فى حل قضايا المعاقين

الفصل السابع

الإعلام ودورة في حل قضايا المعاقين

وسائل الإعلام في أي مجتمع هي المسؤولة عن صياغة و نشر و توزيع الأخبار و المعلومات و الأفكار و الآراء، و بالتالي تصبح من أهم الوسائل الفاعلة في أي مجتمع لتغيير القيم و الأتجاهات و لتعزيز أي سلوك إيجابي و تكريسه، و تهميش أي سلوك سلبي في نفس المجتمع.

و لذا تعتمد الحكومات و المؤسسات الحكومية و الخاصة و مؤسسات المجتمع المدني و الجمعيات و الهيئات ذات الصلة بالمجتمع و شرائحه، تعتمد على وسائل الإعلام الجماهيرية (صحافة، إذاعة، تلفزيون، سينما) في الوصول إلى الجمهور المستهدف و تحقيق الأهداف المتوخاة من ذلك الإتصال.

و المجتمع- أي مجتمع- ليس شيئاً واحداً أو كلاً متشابهاً في طبيعته و صفاته و دوره، بل يشمل المجتمع شرائح كثيرة متباينة الصفات و الأوضاع و الأهداف و الأفكار و القيم و الإتجاهات. و لذا كان لزاماً على وسائل الإعلام أن تغير من نظرتها للمجتمع ككتلة واحدة إلى مجتمع متشابك و معقد، و بالتالي ينبغي صياغة رسائل إعلامية مناسبة لكل شريحة مستهدفة بحيث يتم صياغة تلك الرسائل بما يتناسب و اتجاهات و أفكار و سمات تلك الشريحة المستهدفة.

في هذه الورقة القصيرة سنحاول القيام باستعراض وتقييم واقع وسائل الإعلام ودورها في خدمة قضايا الأشخاص المعاقين، حيث لاحظنا وجود ثلاث أساليب تتعامل من خلالها وسائل الإعلام مع قضايا الإعاقة و الأشخاص المعاقين و هي:التعتيم (اللا مبالاة و عدم الاهتمام)، التشويه، إعلام المناسبات. و سنقوم بتفصيل مختصر لكل

أسلوب و كيفية التعامل معه لكي تقوم وسائل الإعلام بدورها في خدمة قضايا الأشخاص المعاقين.

و ستكون معالجتنا بطريقة شمولية و بنظرة تبتعد عن الدخول في تفاصيل دقيقة، يمكن تناولها في حلقات نقاشية أكثر تخصصية. لنحاول هنا أن ننظر إلى واقع الممارسة لوسائل الإعلام العربية و الخليجية بشكل عام، ثم نعرج على مقترحات عملية لكي يمارس الإعلام دوره في خدمة قضايا الأشخاص المعاقين.

و لعله من نافلة القول التأكيد على أن وسائل الإعلام و المؤسسات الإعلامية لا يمكن لها أن تحقق أي شيء يذكر في تغيير النظرة السلبية للمعاقين في المجتمع دون أن تتظافر جميع مؤسسات الدولة العامة و الخاصة بجهودها في هذه المسألة، فدور الإعلام هو دور مكمل لباقي الجهود، و لا يمكن النظر له بمعزل عن باقي العوامل و المتغيرات التي تؤثر بالمجتمع.

علاقة وسائل الإعلام با لمجتمع

"هل تدرك السمكة أنها مبتلة بالماء؟" هذا السؤال طرحه عالم الاتصال الكندي المعروف مارشال ماكلوهان (صاحب نظرية القرية العالمية)، الجواب طبعاً "لا"، فالسمكة لا تدرك أنها مبللة بالماء لأن البيئة التي تعيش فيها السمكة مغلفة بالماء (بيئة مائية) إلى درجة أنها لا تشعر بالماء إلا في حالة فقدان الماء أو غيابه!

هكذا الحال تماماً في علاقة أفراد الجمهور بوسائل الإعلام الجماهيرية. إن وسائل الإعلام تتدخل تقريباً في كل مجالات حياتنا اليومية و واقعنا إلى درجة أننا لا نشعر بوجودها، ناهيك عن تأثيرها علينا و على حياتنا، إننا - كالسمك في الماء- محاطين بوسائل الإعلام الجماهيرية من كل جانب، إن وسائل الإعلام تزودنا بالمعلومة، تسلينا و ترفه عنا، تسعدنا، تحزننا، تضايقنا، تحرك مشاعرنا، تتحدى ذكائنا، و أحياناً تحاول

استغفالنا. إن هذه الوسائل تساعدنا على التعرف على أنفسنا، كما أنها تشكل واقعنا و حياتنا.

الاتصال (Communication) مأخوذة من (Common) أي مشترك و عام. فالاتصال كعملية يتضمن المشاركة حول شيء أو فكرة أو إحساس أو اتجاه أو سلوك أو فعل ما. فنحن عندما نتصل بالناس في حياتنا اليومية إنما نشترك معهم في تبادل الأفكار و المعلومات. [1]

الاتصال، في أبسط صوره، هو "إرسال رسالة من مصدر إلى مستقبل بغرض إحداث تأثير" الإنسان منذ بدء الخليقة يعيش في تجمعات بشرية. و لكي يتفاعل الإنسان مع مجتمعه لابد عليه من أن يتصل بمن حوله حتى يستطيع أن يتبادل الأخبار، المعلومات، الآراء، المشاعر و التي تؤثر في حياته اليومية. لذا يتميز المجتمع الإنساني بأنه مجتمع اتصالي لأن الناس تحتاج إلى الاتصال بالآخرين لتسهيل أمور حياتهم.

عندما نتحدث عن علاقة الإعلام بالإعاقة و نصفها بأنها علاقة تفاعلية و مسؤولية متبادلة، فإن ذلك يعني أننا بدأنا ندرك و نعي أهمية توظيف وسائل الإعلام في إثارة قضايا الأشخاص المعاقين في المجتمع، و استغلالها في التوعية الشاملة لكل أفراد المجتمع بالنسبة فيما يتعلق بمفهوم الإعاقة و بضرورة دمج المعاق في مجتمعه لكي يكون عضواً فاعلاً كبقية أفراد المجتمع.

إن لوسائل الإعلام وظائف متنوعة في المجتمع- أي مجتمع- و من خلال الوظائف تؤثر وسائل الإعلام في أفراد المجتمع و في قيمه و آرائه و اتجاهاته، و تساهم بالتغيير الاجتماعي للمجتمع.

و من خلال استعراض ما ذكرته الأدبيات الإعلامية حول أهداف و وظائف الاتصال، فإننا نخلص إلى بعض الوظائف المهمة و التي تخدمنا في موضوع علاقة الإعلام بالإعاقة و بالأشخاص المعاقين و قضاياهم:

---

[1] صلاح الدين جوهر (1980) علم الاتصال: مفاهيمه، نظرياته، مجالاته، (القاهرة، مكتبة عين شمس)، ص 5.

- وظيفة الأخبار و التزويد بالمعلومات و الأخبار عن ما يحدث في بيئتنا أو من حولنا.
- وظيفة الإعلام و التعليم.
- وظيفة ترابط المجتمع و نقل تراثه، حيث يتم نقل القيم و العادات و التقاليد و اللغة إلى أفراد المجتمع.
- وظيفة الترفيه: و هي وظيفة أساسية لتحقيق بعض الإشباعات النفسية و الاجتماعية.
- وظيفة الرقابة: و هي تعنى بحماية المجتمع و صيانته من الفساد و المخالفات و إساءة استخدام السلطة.
- وظيفة الإعلان و الترويج و التسويق.
- وظيفة تكوين الآراء و الاتجاهات لدى الجمهور.

و لقد تم التوصل إلى عدة نظريات إعلامية لتفسير العلاقة بين وسائل الإعلام و بين المجتمع، و سنسلط الضوء على نظريتين إعلاميتين تشرحان كيف يمكن استخدام وسائل الإعلام للتأثير على أفراد الجمهور في تبني القضايا و الاتجاهات و الأفكار التي يريدها القائم بالاتصال، و هذه النظريتين هما: نظرية ترتيب الأوليات، نظرية الغرس الثقافي.

1. نظرية ترتيب الأوليات (تحديد الأجندة)

بسبب اعتماد أفراد الجمهور على وسائل الإعلام، أصبحت وسائل الإعلام الجماهيرية و بالذات التلفزيون أهم الوسائل الإعلامية تأثيراً في تشكيل أفكار و آراء الجمهور، و بالتالي تؤثر حتى في تحديد أولويات الجمهور و فيما يظنه مهم أو غير مهم، و ذلك بالتركيز على موضوعات معينة أو التعتيم على موضوعات أخرى، مما يجعل الجمهور يتفاعل مع القضايا المثارة إعلامياً و يتناسى أو ينسى القضايا غير المثارة إعلامياً.

و هذا ما أثار اهتمام الباحث الإعلامي لازرفيلد في عام 1944 عندما بحث في قدرة قدرة وسائل الإعلام الجماهيرية على صياغة و تشكيل أولويات الناس تجاه القضايا

المختلفة في المجتمع، بحيث أنه إذا تم التركيز على قضية معينة في الإعلام، فإنها ستحظى بنفس الإهتمام لدى الجمهور، و العكس صحيح.

بمعنى أنه إذا ركزت وسائل الإعلام على قضية معينة وأبرزتها فإن هذه القضية تكتسب نفس الأهمية لدى الجمهور، و هذا ما يعرف بنظرية تحديد الأوليات" أو نظرية تحديد الأجندة" Agenda Setting Theory و التي أثارها الباحثان الإعلاميان مكومبس، وشو.

و نظرية ترتيب الأوليات- تحديد الأجندة، كما يقول صالح خليل ابو اصبع (1999) تفيد بوجود علاقة إيجابية بين ما تؤكده وسائل الإعلام في رسائلها، و بين ما يراه الجمهور هاماً. أي أن دور وسائل الإعلام يسهم في ترتيب الأولويات عند الجمهور. و من ثم فإن وسائل الإعلام بهذا المعنى تقوم بمهمة تعليمية".

لقد أصبحت وسائل الإعلام الجماهيرية الرئيسة (الإذاعة، التلفزيون، الصحافة) هي الوسيط بين الأحداث و بين أفراد الجمهور، فهي تنقل الأخبار و المعلومات و الرأي و التفسير و التحليل، و هي بذلك تساهم في خلق "واقع اجتماعي" يعيش فيه أفراد الجمهور، و لذلك تبدو أي عملية تغيير في المنظومة الفكرية و الثقافية لدى الفرد غير ناجعة إذا لم توظف وسائل الإعلام التوظيف الصحيح.

فكرة النظرية أنه مثلما يحدد جدول الأعمال في أي لقاء ترتيب الموضوعات التي سوف تُناقش بناءً على أهميتها، و لذا فإن وسائل الإعلام لها جدول أعمالها الخاص التي تحدد الأهم و الأقل أهمية من الموضوعات و الأحداث.

الناس تتحدث في حياتها اليومية عن الموضوعات أو الأحداث التي تظهر في الوسائل الإعلامية، و بمجرد اختفاء هذه الأحداث من واجهة الصحف، مثلاً، فإن الناس سوف تنساها تدريجياً.

هذه النظرية تهتم بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام و الجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تهم المجتمع. كما تفترض النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع تغطية جميع

الموضوعات، لذا يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة و التحكم في طبيعتها و محتواها. و هذه الموضوعات تثير إهتمامات الناس تدريجياً، و تجعلهم يدركونها، و يفكرون فيها، و يقلقون بشأنها. و بالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبياً من الموضوعات الأخرى التي لا تطرحها وسائل الإعلام.

وسائل الإعلام هي التي توجه الاهتمام نحو قضايا بعينها، فهي التي تطرح الموضوعات، و تقترح ما الذي ينبغي أن يفكر فيه الأفراد باعتبارهم أعضاء في الحشد، و ما الذي ينبغي أن يعرفوه، و ما الذي ينبغي أن يشعروه به.

حين تقرر وسائل الإعلام تخصيص معظم الوقت و المساحة في التغطية الإخبارية لقضية ما، فإن هذه القضية سوف تكتسب أهمية قصوى لدى الجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل.

و إذا ما أردنا أن نسقط هذه النظرية أو أن نوظفها في موضوع الإعاقة و قضايا الأشخاص المعاقين فإننا نستطيع القول بأن الاهتمام الزمني (في الإذاعي و التلفزيوني) أو المساحة (الصحف و المطبوعات) الذي توليه وسائل الإعلام في المجتمع لقضايا الإعاقة، فإنها ستجعل بقية أفراد المجتمع تهتم بهذا الموضوع و تتحدث عنه. و العكس صحيح أيضاً، فإنه عندما تهمل وسائل الإعلام إثارة قضايا المعاقين، أو لا تعطيها مساحة زمنية أو مكانية كافية، فإن اهتمام الجمهور يتلاشى و يختفي لقضايا المعاقين، و هذا ما يحدث في الواقع، حيث لا تهتم وسائل الإعلام كثيراً في قضايا المعاقين إلا عندما تكون هناك مناسبة معينة كيوم الإعاقة العالمي أو العربي، أو يكون هناك نشاط معين (كمؤتمر أو ملتقى حول الإعاقة)، و بالتالي لا نستغرب كثيراً عندما نرى عزوف أفراد المجتمع عن الاهتمام بقضايا المعاقين.

2. نظرية الغرس (الإنماء) الثقافي Cultivation Theory

و هناك نظرية إعلامية أخرى تبدو مفيدة و نحن نتحدث هنا عن العلاقة بين الإعلام و الإعاقة، و هذه النظرية هي نظرية الغرس الثقافي Cultivation Theory و هي

نظرية قدمها .Gerbner et. al كمنظور لدراسة أثر وسائل الإعلام. بدأ هذه النظرية الباحث الأمريكي جورج جربنر من خلال مشروعه الخاص بالمؤشرات الثقافية التي اهتمت بحوث المؤشرات الثقافية بثلاث قضايا متداخلة هي دراسة الهياكل و العمليات التي تؤثر على إنتاج الرسائل الإعلامية، و دراسة الرسائل و القيم و الصور الذهنية التي تعكسها وسائل الإعلام، و دراسة الإسهام المستقل للرسائل الجماهيرية على إدراك الجمهور للواقع الاجتماعي.

تنص النظرية على أن مداومة التعرض للتلفزيون – ولفترات طويلة و منتظمة- تنمي لدى المشاهد اعتقاداً بأن العالم الذي يراه على شاشة التلفزيون، إنما هو صورة من العالم الواقعي الذي يحياه.

و تفترض النظرية أن الأشخاص الذين يشاهدون كميات ضخمة من البرامج التلفزيونية (كثيفو المشاهدة) يختلفون في إدراكهم للواقع الاجتماعي عن أولئك الذين يشاهدون كميات قليلة من البرامج أو لا يشاهدون (قليلو المشاهدة)، ذلك أن كثيفي المشاهدة سيكون لديهم قدرة أكبر على إدراك الواقع المعاش بطريقة متسقة مع الصور الذهنية التي ينقلها عالم التلفزيون. و يرى واضعو النظرية أن وسائل الاتصال الجماهيرية تحدث آثاراً قوية على إدراك الناس للعالم الخارجي، خاصة هؤلاء الذين يتعرضون لتلك الوسائل لفترات طويلة و منتظمة.

و خلصت النظرية إلى أن الذين يشاهدون التلفزيون بكثافة Heavy Viewers فإنهم يعتقدون أن ما يشاهدونه من خلال التلفزيون من واقع و أحداث و شخصيات فإنها تكون مطابقة لما يحدث في الحقيقة و في الحياة.

نظرية الغرس الثقافي تفيد بأن الأفراد كثيفي المشاهدة بانتظام يميلون إلى رؤية العالم كما يصوره التلفزيون مقارنة بغيرهم ممن هم قليلي المشاهدة، فالعرض المتكرر يشكل الآراء و يبني المواقف. كذلك المشاهدة المتكررة تخلق ثقافة موحدة للحقيقة و الاعتقادات التي توجد عليها الأشياء في العالم.

و إذا أردنا أن نسقط هذه النظرية على الإعاقة و الأشخاص المعاقين، فإن الصور الذهنية و الواقع الاجتماعي التي تقدمه وسائل الإعلام (و خصوصاً التلفزيون) عن المعاقين، تجعل الجمهور سوف يؤمن بأن هذا هو الواقع الفعلي للمعاقين. فمثلاً، إذا كانت صورة المعاقين التي تعرضها الدراما العربية و الخليجية هي صورة سلبية و مشوهة بحيث يبدو المعاق كأنه عالة على غيره و لا يستطيع أن يفعل شيئاً و هو شخص منعزل عن الحياة، فإن مشاهدي التلفزيون عندما يشاهدون شخصاً معاقاً أمامهم في الحياة العامة فإنهم سوف يستحضرون تلك الصور الذهنية السلبية التي شاهدوها في التلفزيون و يبدءون يتعاملون مع هذا الشخص المعاق على هذا الأساس. و من تبدو مسألة توظيف الصور الإيجابية للأشخاص المعاقين مهمة لأنها تساهم في غرس صورة إيجابية لدى جمهور وسائل الإعلام و خاصة التلفزيون، و بالتالي يبدأ الجمهور يغير من نظرته السلبية للمعاق.

علاقة وسائل الإعلام بالإعاقة و المعاقين

و بناء على ما تم توضيحه من قدرة وسائل الإعلام على التأثير على ما يؤمن به أفراد الجمهور عن طريق صياغة الرسائل الإعلامية و بثها عبر وسائل الإعلام المتنوعة بأكثر من قالب إعلامي، و بالنظر إلى طريقة تعامل وسائل الإعلام مع قضايا الإعاقة و المعاقين، نستطيع أن نخرج بمجموعة من الملاحظات التي نراها مهمة و يجب تسليط الضوء عليها لكي يتم معالجتها، هذا ما أردنا فعلاً أن نفعل العلاقة الإيجابية بين الإعلام و بين الأشخاص المعاقين في المجتمع.

إن طريقة تعامل وسائل الإعلام العربية- بشكل عام- مع قضايا الإعاقة و المعاقين أو أسلوب تناولها لقضايا ذوي الإحتياجات الخاصة سواء في برامجها الجادة (البرامج الحوارية في الإذاعة أو التلزفوين أو المقابلات و التحقيقات الصحفية) أو من خلال البرامج الترفيهية (المسلسلات و المسرحيات و الأفلام) لا يخرج عن ثلاث طرق

للتعامل: التعتيم (اللامبالاة)، التشويه، إعلام المناسبات، و فيما يلي تفصيل لكيفية تعامل وسائل الإعلام لقضايا ذوي الإحتياجات الخاصة، كما يراها الباحث:

الأسلوب الأول: التعتيم (اللامبالاة)

و نقصد بهذا الأسلوب هو أن تقوم وسائل الإعلام بالامتناع (أو اللامبالاة و عدم الاهتمام) عن التغطية الإخبارية أو المعلوماتية لقضايا الإعاقة و المعاقين، و عدم تسليطها الضوء على ما يحتاجه المعاقون في مجتمعاتنا من إثارة لموضوعاتهم و قضاياهم أو إعطائهم المساحة الزمنية (إذاعة و تلفزيون) أو المكانية (الصحف و المطبوعات) لكي يبرزوا قضاياهم من توعية لمفهوم الإعاقة و المعاقين، و للدور الذي يمكنه أن يقوم بها المعاقون لخدمة بلدهم و أسرهم و أنفسهم، أو عدم إثارة لمشكلاتهم التي يعانون منها سواء على المستوى الطبي أو بإنشاء مؤسسات و جمعيات تهتم بهم و تنمي مواهبهم و تحتضن طاقاتهم، و تبرزها بالشكل المفيد و التنموي لهم و لمجتمعاتهم، كما أنها قد لا تساهم في قضية دمج المعاقين في مجتمعاتهم و رعايتهم و تأهيلهم.

و أسلوب التعتيم (أو اللامبالاة و عدم الاهتمام) قد لا يكون واضحاً في أداء وسائل الإعلام العربية لأن أغلبها تتبع أسلوب إعلام المناسبات، إلا أن بعضها –كما يرى الباحث– قد تنحو هذا المنحى حين لا تجعل قضايا الإعاقة و المعاقين من ضمن أولياتها الإعلامية، و بالتالي لا تعطيه التغطية الإعلامية التي يستحقها.

و هناك أسباب عديدة لاتباع وسائل الإعلام لأسلوب التعتيم بالنسبة لقضايا الإعاقة و المعاقين، و نذكر منها:

1. **الجهل المعرفي لمفهوم الإعاقة و المعاقين** إذ أن أغلب أفراد المجتمع قد يجهلون المفهوم العلمي للمعاق و كيفية التعامل معه و ضرورة النظر إليه على أن شخص يمكن أن يساهم بجهده في المجتمع! إن النظرة السائدة للمعاق لدى أفراد المجتمع أن شخص مريض و سلبي و عالة على اسرته و يستحق التعاطف

و الشفقة، و هذا النظرة القاصرة انتلقت – بطبيعة الحال- إلى وسائل الإعلام و الإعلاميين، ذلكم أن افعلامين هم في النهاية أفراداً في المجتمع و يتفاعلون مع أفراده و مؤسساته و قضايا كما يتفاعل اي شخص آخر.

2. **قصور جيعات النفع العام ذات الصلة بالمعاقين:** حيث يرى الباحث بأن جمعيات المعاقين أو ذوي الإحتياجات الخاصة ليس لديها ذلك الحس الإعلامي اللذي يمكنها من استغلال وسائل الإعلام ابلصورة الأمثل و التي تعود بالنفع على المعاقين. بل إن بعض مسؤولي الإعلام في المجتمع يرى أن التقصير ليس تابعاً من وسائل الإعلام بل من الجمعيات المهتمة بالمعاقين، إذ أنهم لا يمدون وسائل الإعلام (صحافة، إذاعة، تلفزيون) بما يكفي من مواد إعلامية حول قضايا الإعاقة و المعاقين. أو أن أنهم لا يتواصلون بشكل متواصل و مستمر مع وسائل الإعلام التي تهتم بأمور أخرى كثيرة.

و هذا الكلام صحيح بشكل عام لأن موضوع الإعاقة و المعاقين موضوع متخصص و دقيق و بالتالي ليس كل صحفي أو اعلامي لديه المعرفة العلمية الكافية حول مفهوم الإعاقة أو قضايا المعاقين، و هنا يأتي دور جمعيات النفع العام ذات الصلة بالمعاقين لكي تقوم بعمل دورات أو حلقات نقاشية لتوعية الصحيفيين و الإعلاميين بكل ما يتعلق بالإعاقة، كما أن عليها تزويد و إمداد وسائل الإعلام ليس بالأخبار و الأنشطة، بل بمواد إعلامية متكاملة تساهم بالتوعية و بإثارة قضايا تهم المعاقين في مجتمعاتنا.

قالت جيني موريس في البرنامج الوثائقي "الكرامة في مواجهة التمييز" الذي عرضته القناة الرابعة في بريطانيا عام 1991 "إننا جميعاً كمعاقين نتعرض لكثير من الظلم بسبب إنكار حقيقتنا، وإذا لم نعكس حقيقة واقعنا من خلال الثقافة العامة كيف لنا أن نطالب بحقوقنا أو نثبتها؟ وإذا اختار الشخص غير المعاق أن يعترف بإعاقاتنا على طريقته أو اعترف بأنواع معينة منها فقط فكيف يستطيع أن يتفهم نظرتنا إلى أجسادنا؟ وإذا لم نظهر في الأفلام كبشر يحتاجون كغيرهم للحب، والعاطفة والصداقة وحق المعيشة بشكل كريم يليق بالبشر كيف يستطيع غير المعاق أن يمنح لحياتنا أي معنى؟".

الأسلوب الثاني: التشويه في عرض صورة الأشخاص المعاقين

و نقصد بالتشويه هنا هو أن يتم عرض صورة غير حقيقية أو مشوهة أو ناقصة عن شخصية المعاق بحيث تبدو هذه الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام (و تحديداً التلفزيون و السينما) هي المرجعية في تعامل الناس الأصحاء في المجتمع مع المعاقين في المجتمع.

إن الأعمال الدرامية العربية و الخليجية (تمثيليات، مسلسلات، مسرحيات، أفلام) في أغلبها تغذي أذهان المشاهدين و تزودهم بصورة نمطية سلبية مشوهة عن الشخص المعاق بحيث يبدو المعاق في نهاية المطاف شخصاً سلبياً لا يقدم شيئاً لنفسه أو أسرته أو مجتمعه، بل هو عالة على غيره و لا يستطيع فعل شيء لوحده. بل بعضهم قد يتخذ الشخص المعاق مادة للتندر و الاستهزاء أو لاستجداء الضحك.

و في هذا الصدد ينتقد مدير مركز التأهيل الشامل للمعاقين في جدة حسين خليل مغربل أداء الإعلام عند تعاطي قضايا المعاقين حين قال "للأسف، وسائل الإعلام لها تأثير سلبي في نقل صورة شديدي الإعاقة، فهي تقدمهم للمجتمع بصورة غير حقيقية، تتمثل في أشخاص يصرخون معظم الأوقات، وتبين أنهم ذوو طاقة زائدة يعمدون لإيذاء أنفسهم والآخرين.

و يتفق معه الدكتور شعيب الغباشي – أستاذ الصحافة الإسلامية بجامعة الأزهر اذ يقول "إذا قيمنا دور وسائل الإعلام فى خدمة المعوقين نجدها تركز على فئات مجتمعية معينة، وتغفل وتتغافل، وتهمش فئات أخرى، وهذا لون من الضعف وقلة التوازن فى تناول هذه الوسائل، ومن هذه الطوائف المهشمة فئات ذوى الاحتياجات الخاصة، فلا نكاد نراهم فى وسائل الإعلام. وإن حدث فإنهم يظهرون بصورة مشوهة وسلبية تقزز المشاهد، وتدفعه إلى عدم الاكتراث بهم، ومثال ذلك ما تم عرضه فى فيلم يقدم قصة رجل كفيف غير مستقيم الأخلاق، وغير منضبط التصرفات، ويمارس الفاحشة، ويقترف ما يتناقض مع ما يتوهم البعض أنه عليه من دين أو علم شرعي.

إن كتاب السيناريو و الفنانين و شركات الإنتاج الدرامي يجب أن تهتم بشريحة المعاقين و قضاياهم لأنها مغيبة أو تكاد عن الأعمال الدراما العربية و الخليجية، و إذا ما ظهرت شخصية للمعاق فإنها تكون في الغالب شخصية سلبية غير منتجة.

يجب أن يكون للفن والدراما دور أكبر في تناول هذه القضايا الشائكة، فقد تناولت الدراما الخليجية مشاكل الشباب والمخدرات وعقوق الوالدين والتفكك الأسري والمشاكل العاطفية بشكل كبير، إلا أنه لم يتم إلى اليوم تنفيذ عمل درامي يتناول مشاكل المعاقين، بحيث يكون بطل العمل معاقاً استطاع أن يتغلب على إعاقته، والسبب في هذا التأخير الرقابة ومدى فهمها لهذا النوع من الأعمال.

و يفسر حمزة ذلك بأن فكر العديد من الكتاب والمؤلفين يفوق فكر الرقيب، وهذا يمثل خطراً في حد ذاته، مما أدى إلى وجود 80٪ من الأعمال الدرامية التجارية التي لا تقدم هموم المجتمع بالشكل الحقيقي.

بل غالباً ما كانت الطريقة التي عرضت من خلالها السينما العالمية شخصية المعاق مشوهة. منذ عروض السينما الصامتة وحتى هذه اللحظة والسينما تعرض المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة على أنهم إما موضوعاً للسخرية، أو محوراً للشر، أو مثاراً للشفقة ونادراً ما تجرأ أحد في هذا المجال لخوض تجربة إنتاج فيلم كوميدي أو تراجيدي هادف متوازن يلعب فيه المعاق دوراً لا يثير الحساسية لأن معظم الناس أصبحوا يتوقعون أن شخصية المعاق كئيبة وجادة، غاضبة، وفاقدة للمقدرة بشكل مطلق.

و يطالب الدكتور محمود حماد – أستاذ الإذاعة والتليفزيون بقسم الصحافة والإعلام جامعة الأزهر كل أجهزة الإعلام في الدولة أن تقدم الصورة الإيجابية لذوي الاحتياجات الخاصة، باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من كيان المجتمع، فهؤلاء الناس يمكن أن يكونوا عباقرة ومبدعين، وقد حدث ذلك بالفعل؛ إذ قامت إحدى عالمات النفس الاجتماعي حول احتياجات المعاقون، وكيفية تنمية المهارات عندهم، وتمكنت بالفعل من إخراج مبدعين في مجالات عديدة من خلال بعض النماذج التي انتقتها، وأعدت لها برامج تدريب ورعاية وتأهيل جيدة.

و يستعرض الكاتب اقبال التميمي – في مقال طويل و عميق– موضوع الصورة التي تعرضها الدراما العالمية و العربية لشخصية المعاق مع إيراده أمثلة كثيرة لأفلام و مسلسلات ظهرت لكي تشوه صورة المعاق بصورة أو بأخرى، إلا أنه يستثني من ذلك وجود بعض الأفلام الإيجابية التي أظهرت شخصية المعاق بشكل إيجابي، و يقول التميمي "هناك استثناءات لما ذكرنا من تأثير سلبي على صورة المعاق من خلال الأفلام، مثلاً فيلم أربعة أعراس وجنازة (1994 مايك نيويل، بريطانيا) هو كوميديا لعب فيها المعاق دوراً رئيسياً كشخصية متوازنة وليست مجرد نموذج، كذلك في فيلم الأخ الأطرش لهيو غرانت، و فيلم المجيء إلى المنزل (1978 هال آشبي، أمريكا) والذي تم تصويره من مقعد متحرك لتشرح وجهة نظر إنسان معاق يجلس على كرسي متحرك، إضافة إلى فيلم فريدا (2002 جولي تيمور، أمريكي/ كندي) حيث الشخصية الرئيسية هي فنانة تعيش حياتها وتعبّر عن نفسها رغم إعاقتها حيث كانت الإعاقة جزء من شخصيتها ومن تعبيرها الفني، ويمكن القول أن الفيلم العربي قاهر الظلام الذي كان شبه سيرة ذاتية عن حياة طه حسين عميد الأدب العربي الذي مثل دوره محمود ياسين كان ضمن الأفلام الجيدة التي عرضت الشخصية بشكل متوازن وقريبة من الواقع.

رغم هذه النماذج الجيدة إلا أن الغالبية العظمى من الأفلام التي قدمت شخصية ذوي الاحتياجات الخاصة استخدمت شخصياتهم بكل بساطة من أجل حبكة الفيلم أي لخدمة المحتوى فقط، فكان وجود شخصية المعاق من أجل تفسير موقف، أو تحليل شخصية، أو تبرير فعل، أو استثارة عاطفة وغالباً ما كان تأثيرها مؤكداً ومقوياً لنماذج سلبية. فكانت النتائج مدمرة بشكل واسع النطاق ولا يمكن تخيل مقدار الضرر الذي أحدثته في حياة ذوي الاحتياجات الخاصة.

و هناك بعض الأفلام العربية التي تناولت المعاق بشكل أو بآخر، لكنها اتفقت على عرض شخصية المعاق بصور سلبية نمطية مكررة:

- فيلم الصرخة الذي لعب بطولته نور الشريف ومعالي زايد: حيث عرض شخصية الأصم الأبكم الذي نقم على المجتمع الذي لم ينصفه إلى درجة تحويل

نقمته عليهم بتعويضهم إلى ما يجعلهم مثله تماماً يعانون نفس الإعاقة حيث جمع كل من أساؤوا إليه وإلى زملاءه في الإعاقة في غرفة فحص السمع المعزولة تماماً وعرضهم إلى تيار ذبذبات صوتية لا تحتمل مما أفقدهم حاسة السمع.

- فيلم الخرساء الذي مثلته سميرة أحمد: حيث نلاحظ استجداء العاطفة تجاه تلك المرأة المعاقة التي يتم اغتصابها حيث لم تستطع الدفاع عن نفسها أو الإفصاح عن شخصية الجاني.
- فيلم الأسطى حسن إخراج صلاح أبو سيف بطولة فريد شوقي وحسين رياض: حيث لعب حسين رياض دور الرجل المشلول الذي يتعاطف معه المشاهد لأنه تعرض لخيانة زوجته وهذا التعاطف يبدو مؤثراً رغم قيامه بقتل زوجته في النهاية حيث تستطيع أن تلمس وتتفهم كمشاهد شعوره بالقهر.
- فيلم الأخرس من بطولة محمود ياسين الذي مثل دور مهندس تعرض صديقه لحادث أليم ففقد حاسة النطق ولخدمة حبكة الفيلم يقع في حب امرأة ويتزوجها وأثناء ولادة زوجته لا يستطيع استخدام الهاتف أو الاستغاثة بأحد نتيجة إعاقته مما يجعل المشاهد يتعاطف مع إحباطه الشديد.
- فيلم رد قلبي بطولة حسين رياض الذي لعب دور الأخرس الذي تعرض للشلل نتيجة موقف صدمه أثناء ذهابه لخطبة ابنة البرنس لابنه حيث يتعرض هناك للمهانة ويتهم بالجنون فتؤدي الصدمة بشلله.
- فيلم الحرام من إخراج بركات وبطولة فاتن حمامه حيث الشخصية المعاقة هي شخصية دميان عبيط القرية الشاب المتخلف الذي "فيه شيء لله" حيث تم الربط بين البلاهة أو التخلف العقلي والقدرات الروحية حيث يصبح الأبله هو الرجل المبروك الذي "فيه شيء لله" على حد تعبيرهم.
- فيلم توت توت بطولة نبيلة عبيد وإخراج عاطف سالم ربط بين تخلف البنت العقلي والاعتداء عليها وضعف شخصيتها وسلبيتها.

إننا عندما نذكر هذه الأمثلة و غيرها من المسلسلات العربية و الخليجية التي ظهرت فيها شخصية المعاق بدور البطولة أو كدور مساعد، نريد أن نوضح أن المشاهد العادي يشاهد هذه الأفلام فإنه يشاهدها ليس كترفيه فقط، بل إنها تؤثر في المنظومة الفكرية و تؤثر كذلك في آرائه و في نظرته لفئات المعاقين بحيث – كما ذكرنا عند حديثنا عن نظرية الغرس الثقافي- تبدأ تتكون لديه قناعات بأن هذا هو المعاق في الوقائع الحقيقي، و لذا يبدأ يتعامل معه على هذا الأساس.

و هذه القناعات هي ضرورية للسلوك، و لذا نحن نتصرف على أساس معتقداتنا و قيمنا التي نؤمن بها. "كثيراً ما نرى أن الصور المشوهة التي تصف حياة المعاقين يتم اجترارها مراراً وتكراراً ويعاد تدويرها من خلال الإعلام وبذلك تعزز وجود توجه سلبي يؤدي في النهاية إلى المزيد من التمييز ضد المعاق. مثال على ذلك الفيلم الذي أنتجته والت ديزني أحدب نوتردام، بعد ستة أشهر من عرضه في بريطانيا تقدم المعاقون بشكوى تفيد بأن كلمة أحدب التي كانت قد اختفت من قاموس المفردات المستخدمة منذ زمن عادت لتطفو على السطح على شكل إهانة حيث استخدمها الناس للإشارة إليهم بهذه الصفة المؤلمة. وتقدمت جمعية المرضى بداء السكوليوسيز البريطانية إلى وزير المعاقين نيكولاس سكوت متذمرة من أنه منذ عرض الفيلم تعرض أكثر من مائة معاق مصاب بداء السكوليوسيز للاعتداء بينما خلال فترة الستة شهور السابقة لم يتم التبليغ ولا عن حالة واحدة."

في الختام، إن وسائل الإعلام بشكل عام تعرض صورة سلبية و مشوهة لشخصية الإنسان المعاق، مما يؤثر (عبير التراكمات و التكرار) على نظرة أفراد المجتمع لفئة المعاقين، الأمر يؤثر سلباً على كيفية تعامل أفراد المجتمع مع فئة المعاقين.

الأسلوب الثالث: إعلام المناسبات

و نقصد بأسلوب "إعلام المناسبات" هو أن تتعامل وسائل الإعلام في المجتمع مع قضايا الإعاقة و الأشخاص المعاقين بحسب المناسبات التي يتم عقدها أو الأنشطة التي يقوم بها الجمعيات ذات الصلة بالمعاقين و التي تحدث بشكل متفرق على مدار العام. فمثلاً، نلاحظ أن وسائل الإعلام تهتم بالأشخاص المعاقين فقط عندما يأتي يوم الإعاقة العالمي، أو عندما يتم عقد ملتقى للمعاقين أو عند وجود دورة الأولمبياد لذوي الاحتياجات الخاصة. كما نلاحظ أن دور وسائل الإعلام يصبح مجرد ناقل للخبر لكنه لا يهتم بالتوعية أو التوجيه أو تغيير القيم و القناعات لدى أفراد المجتمع.

إن أسلوب المناسبات هو جهد لا بأس به إذ أنه يهتم بالتغطية الخبرية لأنشطة و فعاليات الأشخاص المعاقين و الجمعيات و المؤسسات التي يتبعونها، و لكنه جهد قاصر له تأثير إيجابي على المدى القريب حيث تتفاعل المؤسسات الإعلامية مع المعاقين فقط في مناسبات دولية أو إقليمية أو محلية، و كناقل للخبر و مغطي له من الناحية الخبرية و الإعلامية كحدث إخباري بحت و ليس كثقافة إيجابية ينبغي تكريسها في المجتمع.

إن وسائل الإعلام لكي تقوم بدورها الطبيعي و المنطقي مع فئة المعاقين، ينبغي عليها أن تتعامل قضية الإعاقة كقضية اجتماعية متشابكة و معقدة و ليس كمشكلة طبية صرفة. إننا بحاجة (كمسؤولين عن قضايا الإعاقة) إلى حضور إعلامي مناسب و مستمر و متواصل في وسائل الإعلام بحيث يكون بشكل دوري و كثيف حتى نستطيع أن نجعل قضايا الأشخاص المعاقين حاضرة و بقوة في توجهات الرأي العام و لدى صناع القرار في المجتمع، و هذا لا يتأتى إلا بحضور كثيف و مستمر و شامل في كل وسائل الإعلام في المجتمع، و ليس فقط عبر أسلوب "إعلام المناسبات".

الدور المأمول لوسائل الإعلام في تعاملها مع قضايا الأشخاص المعاقين

في هذا القسم سنتحدث عن الدور المأمول لوسائل الإعلام لكي تنهض و تقوم بدورها بفعالية حين تتناول قضايا الإعاقة و المعاقين، و سيتم ذكر عدة أدوار لوسائل الإعلام يمكنها القيام بها لكي تتواصل وسائل الإعلام مع الأشخاص المعاقين في المجتمع:

قيام الجمعيات ذات الصلة بالمعاقين بدورها في التوعية المجتمعية:

و هذا ما ذكرناه في النقطة السابقة من أن دور جمعيات النفع العام ذات الصلة بالمعاقين يجب أن يتجاوز مجرد القيام بأنشطة متنوعة للأشخاص المعاقين أو بنشر بعض الأخبار في وسائل الإعلام (مع أهمية هذه الجهود)، بل يجب أن تفكر الجمعيات ذات الصلة بالمعاقين بالقيام دورها في التوعية المجتمعية لكل أفراد المجتمع و ذلك بالتعاون مع المؤسسات الحكومية و الخاصة و بالتعاون كذلك مع وسائل الإعلام.

ومن جهته يؤكد الفنان لؤي محمد حمزة على وجود فراغ وتغييب لمشاكل ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام في الدراما الخليجية، مشيراً إلى أن السبب الرئيسي هو عدم وجود خبرة بسبب بعدنا عن هذه الفئة التي لابد من أن نكون على علم ومعرفة بحالاتهم واحتياجاتهم والمشاكل التي يواجهونها في المجتمع.

إننا بحاجة إلى تحرك رسمي و شعبي كبير بحيث يتناول مناهج التعليم و الحركة الثقافية و الاجتماعية في البلد، و قد تكون كذلك من خلال القيام بسلسلة حملات إعلامية و مجتمعية طويلة الأمد أو على مراحل، تستهدف تغيير القناعات و القيم و الأفكار بالنسبة للإعاقة أو المعاقين. و يُعرف هذا النوع من الحملات في الأدبيات الإعلامية بحملات التغيير الاجتماعي Social Change و التسويق الاجتماعي Social Marketing و حملات الإقناع و التأثير. و كمثال على تلك الحملات، سنشرح النوع الأول فقط للتدليل على أهمية القيام بتوعية مجتمعية شاملة لمفهوم المعاق و المعاقين.

التغيير الإجتماعي

مفهوم حملة التغيير الإجتماعي

الحملة الاجتماعية هي عبارة عن جهد منظم يهدف إلى إقناع مجموعة مستهدفة بقبول أو تعديل أو الابتعاد عن بعض الأفكار و السلوك أو الاتجاهات، و تقوم بهذا

الجهد جماعة من الجماعات الموجودة في المجتمع أو الجهة التي ترغب في إحداث التغيير. و غالباً ما تهدف هذه الجهة أو الجماعة إلى تغيير سلوك الجمهور المستهدف.

و استخدام حملات التغيير الاجتماعي أمر ليس جديداً، بل يتم استخدامه في كل المجتمعات و ذلك بهدف نشر الأفكار و القيم و الاتجاهات التي من شأنها أن تنفع الصالح العام (احترام القانون، حب العمل، الحفاظ على البيئة، التطعيم...الخ)، كما تهدف بالمقابل على القضاء أو الحد من بعض الظواهر السلبية في المجتمع و ذلك لتقليل الضرر على المجموع العام (محاربة التدخين، مكافحة ظاهرة الإدمان، مكافحة ظاهرة التدخين...الخ).

أنواع حملات التغيير الاجتماعي:

بسبب تنوع القضايا الاجتماعية و تعقدها، و بسبب تغير أهداف حملات التغيير الاجتماعي من قضية لأخرى، يتضح أن هناك أربع أنواع من الحملات التغيير الاجتماعي، نذكرها باختصار:

1. التغيير المعرفي Cognitive Change.

و هي من أسهل أنواع الحملات، حيث تهدف هذا النوع من الحملات إلى إمداد و تزويد أفراد المجتمع أو الجمهور المستهدف بمعلومات و حقائق حول قضية معينة تؤدي إلى زيادة وعيهم و إدراكهم لهذه القضية، و بالتالي يحدث التغيير المعرفي لدى الجمهور المستهدف حول هذه القضية محل الاهتمام (مثال زيادة وعي الجمهور بأهمية التبرع بالدم).

و يحدث أحياناً الا تصل المعلومات إلى الجمهور المستهدف أو تشبع حاجته المعرفية، أو قد يكون هناك سوء اختيار للوسيلة الإعلامية المناسبة.

2. التغيير في الفعل (العمل) Change in Action

و يهدف هذا النوع إلى إقناع أكبر عدد ممكن من الأفراد للقيام بعمل معين خلال وقت محدد (مثال، أن يقوم الفرد بالذهاب فعلاً إلى بنك الدم للتبرع). و هنا يبدو الأمر أصعب من النوع السابق لأنه يستلزم قيام الجمهور بفعل شيء ما، و هذا أن الجمهور

سيبذل جهداً أو وقتاً أو مالاً، مما لا يشجعه البعض على القيام بالفعل المستهدف، و لـذا يجب أن ينتبه القائمون على مثل هذه الحملات بضرورة توفير الوسائل المعينة و المشجعة للقيام بالفعل المرغوب.

3. التغيير السلوكي Behavioral Change

و هذا النوع من الحملات يهدف إلى تشجيع الأفراد على تغيير بعض أنماط السلوك (مثال، الامتناع عن التدخين). و هذا النوع أصعب مما سبقه لأنه يستلزم تغيير بعض السلوكيات و العادات التي كان يقوم بها الأفراد منذ مدة طويلة، و لذا قد لا تكفي وسائل الإعلام الجماهيرية هنا في إحداث الأثر المطلوب، بل لا بد من وسائل أخرى مساعدة كالاتصال الشخصي و المحاضرات و الندوات المتخصصة و المطبوعات.

4. التغيير في القيم Change in Values

و هي الحملات التي ترمي إلى تغيير القيم و المعتقدات، و هذه من أصعب الأنواع على الإطلاق لأنه يتعرض إلى المنظومة الفكرية و الثقافية لدى الجمهور المستهدف، و بالتالي يستلزم جهداً إضافياً، قد يطال حتى التشريعات و القوانين التي ترغم الأفراد على أداء سلوك معين، يعين بالتالي على تغيير القيمة المستهدفة. مثال، هناك قيمة احترام آداب المرور و القيادة، و لكن قد يكون من الصعب جعل الناس يحترمون القانون كقيمة دفعة واحدة، و لذا نقوم بسن قوانين و تشريعات كقانون حزام الأمان و غيره من القوانين، و عندما يتغير السلوك يصبح من السهل نوعاً ما تغيير القيمة.

تخصيص وسائل الإعلام مساحة زمانية و مكانية بشكل دوري لقضايا المعاقين:

مما لا شك فيه أن حجم و مدة التغطية الإعلامية التي تحصل عليها قضية ما، سوف يؤثر على مدى اهتمام الجمهور بها، و هذا ما أكدناه عند حديثنا حول تأثير الإعلام بالمجتمع، و بالتحديد عند تناولنا لنظرية "ترتيب الأولويات- تحديد الأجندة".

و دعا السيد عبدالله بن ناصر آل خليفة الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة في حفل افتتاح أعمال ورشة الصحافة الخليجية و ذوي الاحتياجات الخاصة إلى

أين؟ التي عقدها المجلس الأعلى للأسرة لدولة قطر مع اتحاد الصحافة الخليجية، حيث دعا السيد عبدالله بن ناصر آل خليفة كل صحيفة إلي تبني قضية المعاق كقضية إنسانية رئيسية والي إدراج قضايا الإعاقة علي قائمة أولويات النشر والتثقيف الصحفي لتسهم في تغيير أنماط تفكير وسلوك مجتمع خليجي عاني كثيرا من مشكلة الخجل الاجتماعي تجاه المعاق مما عطل الإفصاح عنه وحرمه الكثير من الفرص التي توفرها الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

و عليه نؤكد أنه ينبغي لوسائل الإعلام أن تعطي قضايا الأشخاص المعاقين المساحة الزمنية و المكانية المناسبة بحيث تكون التغطية إخبارية (عرض الأخبار عن المعاقين و ما يهمهم من أنشطة و فعاليات مجتمعية)، و تكون التغطية توعوية (عرض برامج حوارية و نقاشية في وسائل الإعلام حول الإعاقة و المعاقين لكي تسهم بتوعية المجتمع بكل أفراده و مؤسساته بقضايا الأشخاص المعاقين)، و تكون التغطية صحيحة و كاملة (من خلال عرض شخصيات المعاقين في المسلسلات و الأعمال الدرامية بشكل إيجابي و بناء و ليس بشكل سلبي و منفر كما هو حاصل الآن).

التأهيل الإعلامي للمعاقين المهتمين بالمجال الإعلامي:

و نقصد بالتأهيل الإعلامي للمعاقين هو أن يشارك الأشخاص المعاقون في صياغة الرسائل الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام، بدلاً من الاعتماد على وسائل الإعلام نفسها لكي تقوم بالتغطية الإعلامية لقضايا المعاقين. ينبغي أن ينتقل الأشخاص المعاقون من موقع المستقبل- المتلقي للرسائل الإعلامية كجمهور إلى موقع المرسل الإعلامي لأنهم الأقدر على فهم معاناة المعاقين و الأقدر كذلك على طرح القضايا التي تهمهم و تسليط الضوء الإعلامي على ما كل ما يحتاجه الأشخاص المعاقون و الجمعيات ذات الصلة بالمعاقين.

و هذا ما أكده السيد ناصر محمد العثمان الأمين العام لاتحاد الصحافة الخليجية حين أوصى الصحافة الخليجية بأن لابد للصحافة أن تجتذب ذوي الاحتياجات الخاصة إليها من خلال مساهماتهم في العمل الصحفي سواء بتخصيص صفحات أسبوعية أو

ملاحق يكون المعاقون هم المحور الأساسي في المادة التحريرية لأنهم هم الأقدر على التعبير عن أنفسهم وواقعهم بكل صدق.

بإمكان الأشخاص المعاقين أن يصبحوا محررين في الصحف اليومية و المجلات الأسبوعية، كما أن بإمكانهم أن يصبحوا معدي أو مقدمي برامج إذاعية و تلفزيونية، و بالتالي يستطيعوا أن يتحكموا بصورة أو بأخرى في تشكيل الرسالة الإعلامية التي تناقش قضاياهم و موضوعاتهم.

و يحصل التأهيل إلى انتقاء بعض الأشخاص المعاقين ممن لديهم حب العمل الإعلامي و القدرة عليه، و يتم تزويدهم بالمعرفة و المهارات اللازمة للعمل الحرفي لوسائل الإعلام من خلال انخراطهم في دورات تقيمها الجمعيات ذات الصلة بالمعاقين أو من خلال دمجهم في وسائل الإعلام المحلية (صحافة، إذاعة، تلفزيون) لكي يتم صقل مواهبهم في مواقع حقيقية حتى تقوى مهاراتهم الإعلامية.

التنويع في الشكل و المضمون للرسائل الإعلامية المتعلقة بالأشخاص المعاقين:

في حالة الرغبة في التوسع الشامل لمخاطبة كافة أفراد المجتمع يكون من المناسب أن يتم توجيه الرسالة بأساليب متعددة وفي أشكال مختلفة، ذلك أن الجمهور – كما أشرنا آنفاً – ذو اتجاهات وميول مختلفة لا تمكنهم من استقبال الرسائل بمستوىً متشابه من خلال قناة أو مادة ذات شكل واحد، أي وبمعنى أكثر تفصيلاً، قد يصبح من الخطأ أن نعتقد بأن الحديث في ندوة تلفزيونية من خلال الإلقاء المباشر قادر على إحداث تأثير كافٍ في الجمهور للاهتمام بالأشخاص المعاقين. [2]

و لا شك أن وسائل الإعلام (و خاصة الإذاعة و التلفزيون) تستطيع أن تساهم في توعية المجتمع بقضايا الأشخاص المعاقين و ذلك بمخاطبة الجمهور المتلقي من خلال رسائل إعلامية مهدفة و موجهة. و لا شك أن الخطاب الإعلامي لكي يحقق أهداف

[2] السيد عبدالحميد عطيه و سلمى محمود جمعه (2001) الخدمة الاجتماعية و ذوي الاحتياجات الخاصة، (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث).

المتوخاة منه، عليه أن تكون الرسالة مصاغة بشكل و معدة بشكل جيد و منتجة بشكل جيد كذلك.

و تستخدم الإذاعة و التلفزيون قوالب متنوعة و متعددة يتم من خلالها صياغة الرسالة الإعلامية الموجهة نحو الجمهور، مثل الحديث المباشر، البرنامج الحواري، الأخبار و التعليقات و التحليلات، البرامج الوثائقية، المسلسلات و الأفلام، و غيرها من الأشكال الإعلامية المتعارف عليها في الصناعة الإعلامية.

و يرى بعض الباحثين أن لوسائل الاتصال تأثيرات قوية إذا ما تم استخدام هذه الوسائل حسب المبادئ الأساسية للاتصال:

1. إعادة الرسالة الإعلامية على مدى زمني معين (تكرار المضمون و القالب أو الشكل).
2. إعادة مضمون الرسالة الإعلامية عبر وضعها في قوالب متنوعة (تكرار المضمون عبر أشكال و قوالب متعددة).
3. التركيز على جمهور معين تستهدفه الرسالة الإعلامية.
4. تحديد أهداف الإتصال بعناية لكي يقوم القائم بالاتصال بإنتاج رسائل منسجمة مع هذه الأهداف.

و لكي تقوم الإذاعة و التلفزيون بالدور المنوط بهما، فينبغي تحقيق المعادلة الصعبة في الإنتاج الإعلامي و هي المضمون الهادف و العرض الجذاب المبهر. و لكن ما نلاحظه أن الإعلام يقوم باستخدام قوالب فنية جامدة و يتم إخراجه بطريقة جامدة أيضاً مما يضعف الرسالة الإعلامية، و يحد من انتشارها و تأثيرها.

فمثلاً، يتم توظيف قالب البرامج الحوارية في التوعية بقضايا الأشخاص المعاقين، و هذا شيء لا بأس به، و لكن الذي يحدث حالياً أنك تجد بعض البرامج حوارية تضم ضيوف متخصصين في الإعاقة و في التربية و علم النفس يجتمعون حول مائدة مستديرة، و يبدأ مقدم البرنامج بطرح أسئلته المتفق عليها مسبقا بطريقة آلية، و يجيب الحضور عليها

بطريقة آلية، فيصبح كأنه برنامج حديث مباشر و ليس برنامج حواري يمكن إخراجه بطريقة أفضل.

الأسلوب المباشر أو الجامد لا يمكن أن يؤثر بالجمهور المتلقي، خصوصاً الشباب منهم، و الذي تجذبه عناصر الإبهار في الصورة التلفزيونية. إن ما نحتاجه إليه الآن هو أن ننظر إلى العملية الإعلامية على أنها إبداع و فن، و بالتالي تحتاج إلى جهود خاصة و متميزة في إعداد و صياغة الرسائل الإعلامية لكي تحقق الأثر المطلوب منها.

نحن مطالبون الآن أكثر من أي وقت مضى على توظيف فنون الإعداد و الإخراج الإذاعي و التلفزيوني بالشكل الصحيح و المحترف لكي نجعل الخطاب الإعلامي أكثر تأثيراً و جاذبية و قوة! فحتى الإذاعة يمكن أن تشارك بالكثير لو أطلقنا خيالنا في إنتاج البرامج الإذاعية (الدرامية منها أو غير ذلك) بحيث نتخلص من أسلوب المعتاد في إنتاج البرامج الإذاعية حيث يتحدث مذيع ثم فاصل موسيقي ثم عودة إلى المذيع و هكذا دواليك!

بإمكاننا أن ننتج مسلسلاً إذاعياً باللهجة المحلية و نعالج من خلاله الكثير من القضايا الخاصة بالأشخاص المعاقين و نساهم بتوعية بقية أفراد المجتمع بطريقة غير مباشرة و عفوية و ليس فيها تكلف أو صنع، وهو ما يسمى بالرسالة الخفية Hidden Message، و لكن ما يحدث حالياً هو العمل بروح الهواة لا المحترفين، و هذا ما يجعل خطابنا الإعلامي غير مؤثر.

الفلاشات الإذاعية و التلفزيونية السريعة من القوالب التي يمكن أن يكون لها دورها في التوعية بقضايا الأشخاص المعاقين لأنه يتم عرضها بين البرامج الإذاعية و التلفزيونية المعتادة، كما أنها لا تستهلك وقتاً طويلة من البث اليومي. بالإضافة إلى أن تلك الفلاشات تحمل المعاني التي نريد توصيلها، و لكن يجب أن تكون هذه الفلاشات غير تقليدية، و أن يكون الخطاب غير مباشر، و أني تم اختيار وقت البث بعناية بحيث نضمن تواجد الشريحة التي نستهدفها.

الاهتمام بالدراما لأهميتها وتأثيرها

و هناك قوالب إعلامية مؤثرة بشكل كبير على الشباب و المراهقين، كما بينت الدراسات العلمية في هذا المجال، منها المسلسلات و الأفلام. و لا شك أن الدراما (المسلسلات و الأفلام) هي من أهم و أخطر القوالب الإعلامية لأن لها جاذبية و انتشاراً بين المشاهدين و المستمعين كما بينت الدراسات الإعلامية حول عادات المشاهدة و الاستماع لدى المشاهدين العرب.

و لعل من أهم مميزات الدراما أنها قصصاً و أشخاصاً يمكن للمشاهد أن يشعر معهم بالانتماء و القرب لأنها قصص درامية تستخدم اللهجة المحلية و تستند على ذات الثقافة التي يحملها المشاهد و المستمع، مما يوفر لها بيئة مناسبة لكي تربط المشاهد و المستمع معها على مدى عدة حلقات أو من خلال فيلم سينمائي.

كما يؤكد الدكتور عدلي سيد محمد رضا حين يقول "و تجدر الإشارة هنا إلى أن الأشكال الدرامية التي يقدمها الراديو و التلفزيون مثل التمثيليات و المسلسلات و الأفلام و المسرحيات قد تقوم بدور هام في عملية تكوين السلوك الفردي و الاجتماعي في المجتمع الذي أنتجت فيه، أي أنها تسعى إلى ترسيخ أو إلغاء أو تعديل بعض القيم و المفاهيم الخاصة في المجتمع.

و كما أوضحنا في الورقة، فإن الملاحظ لطريقة تناول الدراما العربية لموضوع المعاقين سيلحظ أن هناك قصوراً كبيراً في الجانب بحيث نشاهد عدداً من المسلسلات و الأفلام العربية التي فشلت في مناقشة تلك القضية الحساسة و عرضها ضمن سياقها الثقافي و الاجتماعي في المجتمعات العربية.

و كتابة نص درامي متميز مسألة ليست متاحة لكل شخص لأن كتابة القصة الدرامية عملية إبداعية و فكرية و فنية معقدة، تحتاج إلى تحضير مسبق و إعداد متكامل حتى يخرج إلينا عمل يستطيع أن يؤثر في الجمهور المتلقي. و لعل هذا ما كان يقصده الدكتور عدلي رضا حين قال "لقد أظهرت الدراسات و التجارب العديدة التي أجريت في ميدان الاتصال أن الراديو و التلفزيون لهما تأثير واضح على أفكار و اتجاهات و

سلوك الجماهير إذا ما استخدمتا استخداماً رشيداً. و لا يقتصر دور هذه الوسائل على مجرد عرض الآراء و الأفكار بل تعداه إلى التأثير إلى التأثير في الاتجاهات بتدعيمها أو تبديلها. و هذا بطبيعة الحال أمر يخص طبيعة المضمون من ناحية صياغته و أسلوب إعداده و تقديمه، و إلى أي حد يعتمد مثل هذا المضمون على منطق و سيكولوجية الاستدراج بالإقناع، و لابد من الإشارة هنا إلى أن الاقتناع بالمضمون أمر أساسي، و عليه يتوقف تغيير الاتجاهات، و من هذين الجانبين معا يتكون الدافع الأساسي لتغيير السلوك.

و من خلال الأعمال الدرامية الأخيرة التي ظهرت على الشاشة العربية، نستطيع أن نجمل عدة ملاحظات على المسلسلات و الأفلام العربية التي تناولت الإعاقة و الأشخاص المعاقين، و نرمي من خلال إيراد هذه الملاحظات هو لكي نحاول صياغة عمل درامي (إذاعي أو تلفزيوني) يستطيع أن يتناول الإعاقة و المعاقين في المجتمعات العربية تناولاً يخاطب العقل و القلب، و يحاول أن يكون موضوعياً في خطابه الإعلامي:

1. التسطيح و أحياناً السذاجة و البساطة في سيناريو العمل الدرامي الذي يناقش موضوع الأشخاص المعاقين. فمثلاً، لا زال أغلب كتاب السيناريو الذي يتناولن المعاقين في أعمالهم الدرامية، لا زالوا يرون أن المعاقين إعاقة عقلية أو ذهنية بأنها لها ارتباط بالبلاهة و الغباء!
2. عدم نضج القصة الدرامية، بمعنى أن الخط الدرامي للقصة قد تم كتابته بصورة مستعجلة و سريعة، و لا تأخذ مشكلة الأشخاص المعاقين بأبعادها الكاملة أو تعطيها التحليل الصحيح للأحداث، كأنما الهدف هو في إنتاج عمل درامي دون النظر إلى مستواه!
3. أسلوب الوعظ و النصح و الحديث المباشر في القصص الدرامية مما أفقدها الجاذبية المطلوبة لإحداث التأثير المطلوب.
4. النمطية المفرطة في عرض الرجل المعاق في المسلسلات و الأفلام العربية التي تصوره على أنه شخص سلبي و منعزل و عاجز و ينظر للحياة بسوداوية أو أنه يتصف بالبلاهة و الغباء، و بالتالي يمكن استغلاله.

5. عدم عرض نموذج المعاق الإيجابي الذي يفيد نفسه و أسرته و مجتمعه و ينظر للحياة بتفاؤل و له انجازات شخصية أو رياضية أو علمية أو اقتصادية أو سياسية، الخ.
6. غياب الشعور بالمسؤولية الأخلاقية و المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية الوطنية لدى بعض كتاب و منتجي المسلسلات و الأفلام العربية التي تناولت ظاهرة الإعاقة و الأشخاص المعاقين.

الفصل الثامن

جرائم شبكات الإنترنت

الفصل الثامن

جرائم شبكات الإنترنت

لم يكن هناك قلق مع بدايات شبكة الإنترنت تجاه جرائم يمكن أن تنتهك على الشبكة، وذلك نظراً لمحدودية مستخدميها علاوة على كونها مقصورة على فئة معينة من المستخدمين وهم الباحثين ومنسوبي الجامعات. لهذا فالشبكة ليست آمنة في تصميمها وبناءها. لكن مع توسع استخدام الشبكة ودخول جميع فئات المجتمع إلى قائمة المستخدمين بدأت تظهر جرائم على الشبكة ازدادت مع الوقت وتعددت صورها وأشكالها.

إن شبكة الإنترنت كشبكة معلوماتية ينطبق عليها النموذج المعروف لأمن المعلومات ذو الأبعاد الثلاثة وهي:

- **سرية المعلومات**: وذلك يعني ضمان حفظ المعلومات المخزنة في أجهزة الحاسبات أو المنقولة عبر الشبكة وعدم الإطلاع عليها إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.
- **سلامة المعلومات**: يتمثل ذلك في ضمان عدم تغيير المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسب أو المنقولة عبر الشبكة إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.
- **وجود المعلومات**: وذلك يتمثل في عدم حذف المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسب إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.
- إن جرائم الإنترنت ليست محصورة في هذا النموذج، بل ظهرت جرائم لها صور أخرى متعددة تختلف باختلاف الهدف المباشر في الجريمة. إن أهم الأهداف المقصودة في تلك الجرائم هي كالتالي:

1. **المعلومات:** يشمل ذلك سرقة أو تغير أو حذف المعلومات، ويرتبط هذا الهدف بشكل مباشر بالنموذج الذي سبق ذكره.
2. **الأجهزة:** ويشمل ذلك تعطيلها أو تخريبها.
3. **الأشخاص أو الجهات:** تهدف فئة كبيرة من الجرائم على شبكة الإنترنت اشخاص أو جهات بشكل مباشر كالتهديد أو الابتزاز.علماً بأن الجرائم التي تكون أهدافها المباشرة هي المعلومات أو الأجهزة تهدف بشكل غير مباشر إلى الأشخاص المعنيين أو الجهات المعنية بتلك المعلومات أو الأجهزة.

بقي أن نذكر أن هناك جرائم متعلقة بالإنترنت تشترك في طبيعتها مع جرائم التخريب أو السرقة التقليدية، كأن يقوم المجرمون بسرقة أجهزة الحاسب المرتبطة بالإنترنت أو تدميرها مباشرة أو تدمير وسائل الاتصال كالأسلاك والأطباق الفضائية وغيرها. حيث يستخدم المجرمون أسلحةً تقليديةً ابتداء من المشارط والسكاكين وحتى عبوات متفجرة، وكمثال لهذا الصنف من الجرائم قام مشغل أجهزة في إحدى الشركات الأمريكية بصب بنزين على أجهزة شركة منافسة وذلك لإحراقها حيث دمر مركز الحاسب الآلي الخاص بتلك الشركة المنافسة برمته. وفيما يلي استعراض لعدد من جرائم الإنترنت.

- **أولا:صناعة ونشر الفيروسات:** وهي أكثر جرائم الإنترنت انتشارا وتأثيرا. إن الفيروسات كما هو معلوم ليست وليدة الإنترنت فقد أشار إلى مفهوم فيروس الحاسب العالم الرياضي المعروف فون نيومن في منتصف الأربعينات الميلادية. لم تكن الإنترنت الوسيلة الأكثر استخداما في نشر وتوزيع الفيروسات إلا في السنوات الخمس الأخيرة، حيث أصبحت الإنترنت وسيلة فعالة وسريعة في نشر الفيروسات. ولا يخفي على الكثير سرعة توغل ما يسمى بالدودة الحمراء حيث استطاعت خلال أقل من تسع ساعات اقتحام ما يقرب من ربع مليون جهاز في 19 يوليو 2001م. إن الهدف المباشر للفيروسات هي المعلومات المخزنة على

الأجهزة المقتحمة حيث تقوم بتغييرها أو حذفها أو سرقتها ونقلها إلى أجهزة أخرى.

- **ثانيا: الاختراقات**: تتمثل في الدخول غير المصرح به إلى أجهزة أو شبكات حاسب آلي. إن جل عمليات الاختراقات(أو محاولات الاختراقات) تتم من خلال برامج متوفرة على الإنترنت يمكن لمن له خبرات تقنية متواضعة أن يستخدمها لشن هجماته على أجهزة الغير، وهنا تكمن الخطورة.

تختلف الأهداف المباشرة للاختراقات، فقد تكون المعلومات هي الهدف المباشر حيث يسعى المخترق لتغيير أو سرقة أو إزالة معلومات معينة. وقد تكون الجهاز هو الهدف المباشر بغض النظر عن المعلومات المخزنة عليه، كأن يقوم المخترق بعمليته بقصد إبراز قدراته 'الإختراقية' أو لإثبات وجود ثغرات في الجهاز المخترق.

من أكثر الأجهزة المستهدفة في هذا النوع من الجرائم هي تلك التي تستضيف المواقع على الإنترنت، حيث يتم تحريف المعلومات الموجودة على الموقع أو ما يسمى بتغيير وجه الموقع (Defacing). إن استهداف هذا النوع من الأجهزة يعود إلى عدة أسباب من أهمها كثرة وجود هذه الأجهزة على الشبكة، وسرعة انتشار الخبر حول اختراق ذلك الجهاز خاصة إذا كان يضم مواقع معروفة.

جميع الجرائم التي ذكرناها تستهدف بشكل مباشر معلومات أو أجهزة وشبكات حاسبات. أما جرائم الإنترنت التي تستهدف جهات سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، ففيما يلي عرض لبعضها:

- **ثالثاً: انتحال الشخصية**: هي جريمة الألفية الجديدة كما سماها بعض المختصين في أمن المعلومات وذلك نظراً لسرعة انتشار ارتكابها خاصة في الأوساط التجارية. تتمثل هذه الجريمة في استخدام هوية شخصية أخرى بطرقة غير شرعية. وتهدف إما لغرض الاستفادة من مكانه تلك الهوية(أي هوية الضحية) أو لإخفاء هوية شخصية المجرم لتسهيل ارتكابه جرائم أخرى. إن ارتكاب هذه الجريمة على شبكة الإنترنت أمر سهل وهذه من أكبر سلبيات الإنترنت الأمنية. وللتغلب على هذه

المشكلة، فقد بدأت كثير من المعاملات الحساسة على شبكة الإنترنت كالتجارية في الاعتماد على وسائل متينة لتوثيق الهوية كالتوقيع الرقمي والتي تجعل من الصعب ارتكاب هذه الجريمة.

- رابعاً: **التشهير وتشويه السمعة:** يقوم المجرم بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة أو مغلوطة عن ضحيته، والذي قد يكون فرداً أو مجتمع أو دين أو مؤسسة تجارية أو سياسية. تتعدد الوسائل المستخدمة في هذا النوع من الجرائم، لكن في مقدمة هذه الوسائل إنشاء موقع على الشبكة يحوي المعلومات المطلوبة نشرها أو إرسال هذه المعلومات عبر القوائم البريدية إلى أعداد كبيرة من المستخدمين.

- خامساً: **صناعة ونشر الإباحية:** لقد وفرت شبكة الإنترنت أكثر الوسائل فعالية وجاذبية لصناعة ونشر الإباحية. إن الإنترنت جعلت الإباحية وسائل عرضها من صور وفيديو وحوارات في متناول الجميع، ولعل هذا يعد أكبر الجوانب السلبية للإنترنت خاصة في مجتمع محافظ على دينه وتقاليده كمجتمعنا.إن صناعة ونشر الإباحية تعد جريمة في كثير من دول العالم خاصة تلك التي تستهدف أو تستخدم الأطفال. لقد تمت إدانة مجرمين في أكثر من مائتي جريمة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة أربع سنوات والتي انتهت في ديسمبر 1998م، تتعلق هذه الجرائم بتغرير الأطفال في أعمال إباحية أو نشر مواقع تعرض مشاهد إباحية لأطفال.

- سادساً: **النصب والاحتيال:** أصبحت الإنترنت مجالاً رحباً لمن له سلع أو خدمات يريد أن يقدمها، وبوسائل غير مسبوقة كاستخدام البريد الإلكتروني أو عرضها على موقع على الشبكة أو عن طريق ساحات الحوار. ومن الطبيعي أن يساء استخدام هذه الوسائل في عمليات نصب واحتيال. ولعل القارئ الكريم الذي يستخدم البريد الإلكتروني بشكل مستمر تصله رسائل بريدية من هذا النوع. إن كثيراً من صور النصب والاحتيال التي يتعرض لها الناس في حياتهم اليومية لها مثيل على شبكة الإنترنت مثل بيع سلع أو خدمات وهمية، أو المساهمة في

مشاريع استثمارية وهمية أو سرقة معلومات البطاقات الائتمانية. إن ما يميز عمليات النصب والاحتيال على الانترنت عن مثيلاتها في الحياة اليومية هي سرعة قدرة مرتكبها على الاختفاء والتلاشي.

بعد هذا العرض لعدد من أنواع جرائم الإنترنت، أجد نفسي أمام سؤال مهم يطرح نفسه بقوة ألا وهو: هل من المهم إحداث أنظمة ولوائح تعطي السلطات الأمنية والقضائية الحق في تجريم هذه الأعمال وبالتالي تطبيق عقوبات جزائية على مرتكبيها، أو يمكن استخدام الأنظمة الموجودة والمستخدمة في تجريم ومعاقبة جرائم السرقة والتعدي والنصب والاحتيال وغيرها من الجرائم التقليدية. في الحقيقة لا يوجد إجماع بين أهل الاختصاص على هذا الرأي أو ذاك، لكن نظراً لأن الأنظمة الخاصة بالجرائم التقليدية قد لا تغطي جميع جوانب جرائم الإنترنت لذا فإن من المهم وجود نظام يجرم الأعمال غير المشروعة على الإنترنت ويعاقب مرتكبيها.

ولأهم من ذلك هو توعية أفراد السلطات الأمنية والقضائية المعنية بهذه الأنواع من الجرائم على كيفية التعامل معها وتدريبهم على دراسة وتحليل الأدلة، فلاشك أن طبيعة هذه الجرائم تختلف عن الجرائم التقليدية ولذلك فإن يتعين على من يتعامل معها أن يمتلك قدرات تقنية ملائمة.

من الصعوبة تماماً حصر الجريمة الالكترونية حيث إن أشكالها متعددة متنوعة وهي تزداد تنوعاً وتعداداً كلما أوغل العالم في استخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنت ويمكن تقسيم أنواع الجريمة الالكترونية إلى أربع مجموعات:

- **المجموعة الأولى**: وتشمل الجرائم التي تتمثل في استغلال البيانات المخزنة على الكمبيوتر بشكل غير قانوني.
- **المجموعة الثانية**: وتشمل الجرائم التي يتم من خلالها اختراق الكمبيوتر لتدمير البرامج والبيانات الموجودة في الملفات المخزنة عليه، وتدخل ضمن الفيروسات الالكترونية.

- **المجموعة الثالثة:** تشمل الجرائم التي فيها استخدام الكمبيوتر لارتكاب جريمة معينة أو التخطيط لها.
- **المجموعة الرابعة:** وتشمل الجرائم التي يتم فيها استخدام الكمبيوتر بشكل غير قانوني من قبل الأفراد المرخص لهم باستعماله.

ويمكن أيضاً تصنيف المجرم الالكتروني في أربع مجموعات رئيسية وهي:

- **المجموعة الأولى:** الموظفون العاملون بمراكز الكمبيوتر وهم يمثلون الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم الالكترونية وذلك بحكم سهولة اتصالهم بالحاسب ومعرفتهم بتفاصيله الفنية.
- **المجموعة الثانية:** الموظفون الساخطون على مؤسساتهم أو شركاتهم والذين يستغلون معرفتهم بأنظمة الحاسب الآلي في شركاتهم وسيلة لإيقاع الضرر بهم عبر نشر البيانات أو استعمالها أو مسحها.
- **المجموعة الثالثة:** فئة العابثين مثل الهاكرز(HACKERS) أو الكراكرز،(crackers) وهم الذين يستغلون الكمبيوتر من أجل التسلية في أمور غير قانونية وليس بغرض التخريب.
- **المجموعة الرابعة:** الأفراد الذين يعملون في مجال الجريمة المنظمة عبر استخدام الكمبيوتر.

وتحدث الجريمة الالكترونية في إحدى ثلاث مراحل هي:

- المرحلة الأولى: مرحلة إدخال البيانات، ومن ذلك على سبيل المثال قيام المجرم الالكتروني بتغيير أو تزوير البيانات مثل التسلل الالكتروني إلى البيانات المتعلقة بفاتورة الهاتف قبل طبعها في شكلها النهائي بحيث يتمكن من حذف بعض المكالمات من الفاتورة قبل طباعتها وإرسالها، ومثل قيام أحد الطلاب بتغيير درجاته المسجلة على الكمبيوتر في مادة معينة أو تغيير تقديره الفصلي أو العام.

- المرحلة الثانية: مرحلة تشغيل البيانات، ومن ذلك على سبيل المثال قيام المجرم الالكتروني بتغيير أو تعديل البرامج الجاهزة (soft wear) التي تقوم بتشغيل البيانات للوصول إلى نتائج محددة أو مقصودة بطريق غير شرعي من قبل الجاني، ومن ذلك مثلاً برنامج معين لتقريب الأرقام المتعلقة بالعمولات البنكية على حساب أحد الأشخاص، أو تجميع الفروق بين الأرقام المقربة والأرقام الفعلية وإضافتها لحساب سري آخر لنفس العميل.. وقد تبدو هذه الفروق بسيطة ولكنها ستكون كبيرة إذا تمت إضافتها خلال عدة سنوات.
- المرحلة الثالثة: مرحلة إخراج البيانات، ومثل ذلك سرقة البيانات الالكترونية أو المعلومات الآلية المتعلقة بمراقبة مخزون إحدى الشركات، أو إفشاء معلومة متعلقة بإحدى الشركات، أو إفشاء معلومة متعلقة بأحد العملاء.

الانترنت تتحدى العالم:

لم يشهد العالم في العصر الحديث تطورا تكنولوجيا غاص في اعماق المجتمع و حمل معه بوادر تغيير اجتماعي و تطور حضاري و غزو ثقافي مثل الانترنت. و لا يزال العالم يعيش مرحلة ما قبل الاستقرار بشأن هذه الظاهرة التكنولوجية الإعلامية الجديدة. و لعل إيجابياتها المتعاظمة و مخاطرها الواضحة خلقت ردود افعال متباينة إزاءها فالدولة مثل الفرد يصعب عليها ان تتخذ موقفا إزاء ظاهرة لم تتخذ معالمها بعد.

و السؤال هو هل تسيطر التكنولوجيا على المجتمع ؟ ام ان المجتمع يوظف التكنولوجيا لصالحه ؟ بعبارة أخرى هل يصبح المجتمع ضحية التكنولوجيا ؟ على أية حال فإن الانترنت مثل أي مستحدث تكنولوجي له دورة حياةلن تتخطاها فقد تجاوزت مرحلة دخول السوق الدولي منذ أوائل التسعينات من هذا القرن حينما بدأت الدول القائدة و قادة الرأي في هذه الدول في استخدام الانترنت و مع ظهور جدواها على

المستوى العلمي و الثقافي و الاقتصادي و التقني انتقلت الى مرحلة النمو. إذ يشهد كل يوم جديد مستخدمين جدد لهذه الوسيلة التكنولوجية الفكرية الجديدة.

و ستظل هذه المرحلة ما دام هناك توسع في الاقبال على هذه الخدمة سواء من قبل مقدمي المعلومات أو المستفيدين منها الى ان يتشبع المجتمع الدولي و يصل الى مرحلة الاستقرار و النضج و لسوف تهيمن الانترنت على سوق المعلومات في عالم اليوم الى ان يظهر بديلاً جديداً يهدد بقائها و تبدأ في الانزواء ليحل محلها عملاقاً جديداً اكثر قدرة على اشباع احتياجات البشر و ايسر في الاستخدام و اقل تكلفة و لكن الى ان يأتي هذا اليوم ستظل الانترنت تتحدى العالم.

تحديات خلقها الانترنت:

- لايستطيع منصف ايا كان انتماؤه الثقافي و الديني ان ينكر الايجابيات التي اتت بها الانترنت و من جهة نظر اسلامية بحتة تمثل هذه الوسيلة اداة لتحقيق اردة الله في تعريف شعوب العالم بعضهم بالبعض الآخر "يا أيها الناس أنا خلقناكم شعوباً و قبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم" و لكن الكارثة يمكن ان تقع اذا تعرفنا نحن عليهم و لم ننجح نحن في تعريفهم بنا. هنا نقع في اشكالية الغزو الثقافي فالتعارف الذي نصت عليه الآية يحمل معنى التفاعل و التبادل المشترك للافكار و الثقافات. فهل نحن قادرون على ذلك ؟ هذا هو التحدي الأول و يعني ان كم و نوع المعلومات و المعارف التي نتلقاها اكبر آلاف المرات من كم ونوع المعلومات التي نقدمها عبر هذه الوسيلة وهنا نقع فريسة للآخر الذي يمكن ان يمحو اي شيء بما في ذلك اللغة و الثقافة و القيم و نمط الحياة و الشخصية. و منذ سنوات قليلة مضت كان العالم منقسما الى شمال و جنوب و في ظل حركة عدم الانحياز طالبت دول الجنوب بتدفق اعلامي و معلوماتي متوازن فيما عرف باسم النظام الاعلامي الدولي الجديد و لكن مع انهيار الكتلة الشرقية و افول نجم حركة عد الانحياز و سيادة نموذج القطب الواحد لم تعد هذه الدعوى قائمة على الرغم

من ازدياد حدة الخلل ليس فقط بين الشمال و الجنوب و لكن بين الشمال و الشمال نفسه.

اما التحدي الثاني اذي لايقل اهمية فهو تهديد الامن القومي و قد عبرت دول المجموعة الاوروبية ذاتها عن تعرض سيادتها لتهديد محتمل نتيجة لاستخدام الانترنت في نشر المعلومات الخاصة بالجماعات الارهابية و تجارة المخدرات و صناعة المفرقعات و غيرها من الانشطة التي تهدد امن و استقرار الدولة.

تهديد الاستقرار الاقتصادي للدول من خلال نشر الموضوعات الدعائية المغرضة و اساءة استخدام بطاقات الائتمان.

الاساءة الى سمعة الدول و الشركات و الافراد و الماركات التجارية من من خلال الاعلانات الهدامة التي تنشر و تذاع مستهدفة الماركات المنافسة او الدول المنافسة.

اساءة التعامل مع حقوق الملكية الفكرية للاعمال الفنية و المؤلفات العلمية و قواعد المعلومات الموسوعات و غيرها من المصنفات الفنية.

الاساءة لكرامة الانسان خاصة الاقليات و استخدام الانترنت كوسيلة للتمييز العنصري.

و ليس اقل اهمية مما سبق استخدامها لبث معلومات و موضوعا ت و صور ذات مضامين جنسية مثيرة مما يؤثر سلبا على الشباب في بقاع مختلفة من المعمورة.

و نتيجة لعموم الشكوى و عدم اقتصارها على ثقافة دون اخرى

او دولة دون سواها اتجهت دول العالم وان كان بشكل فردي لاحتواء التحديات التي ولدتها هذه التكنولوجيا متعددة الابعاد. ولما كانت نظرة كل دولة وتقييمها لهذه الظاهرة مرتبطة بثقافتها ورؤيتها لايجابيات وسلبيات الظاهرة جاءت استجابات مختلفة.

تحديات التشريع:

في الوقت الذي بدأت فيه الكثير من دول العالم وضع تشريع يحكم مضمون الانترنت ويضبط حركة استخدامها لم تكن المشكلة في الهدف من التشريع ولكن لاي من الظواهر نشرع ؟بعبارة اخرى لم تتفق وجهات نظر الحكومات بشأن توصيف ظاهرة الانترنت هل سيتم التعامل معها مثل وسائل البريد باعتبارها وسيلة بريد الكتروني ؟ ام تخضع لنفس تشريعات المنظمة لوسائل الاتصال اللاسلكي يحكم استخدامها كوسيلة اتصال ؟

هل ظهور الصحافة المطبوعة عبر هذه الوسيلة يجعلها اقرب الى تشريعات الصحافة ام ان الانسب هو تطبيق التشريعات الاذاعية والتلفزيونية على الانترنت بعد دخولها عالم الاذاعة والتلفزيون؟هل نتجاهل كل ذلك وننظر الى هذه الظاهرة الجديدة من منظور اعلاني تجاري بعد دخول المعلنين ها العلم الالكتروني الجديد؟

وقد ناقش Peng Hwa Ang الاستاذ بالجامعة التكنولوجية

بسنغافورة في دراسة مهمة بعنوان اساليب الدول للانترنت المناهج التي تبعتها بعض الدول للاقتراب من هذه الظاهرة المتعددة الابعاد وكانت اهم نتائج دراسته مايلي:

1. اختلاف استجابات الدول للتحديات التي خلقتها الانترنت وان كان الباعث الاساسي ثقافي في الدرجة الاولى فكل دولة تسعى لحماية هويتها.
2. تحديات الانترنت لا تهدد الدول الضعيفة فقط ولكن القوى العظمى كذلك

تعاملت معظم الدول مع الانترنت باعتبارها وسائل اعلام الكترونية (اذاعية وتلفزيونية) اكثر من كونها اي شيء اخر ومن ثم فان التشريعات التي تحكم عمل الاذاعة والتلفزيون هي الاقرب للتطبيق مع الانترنت.

ومن اهم التشريعات التي اتخذتها الدول للرقابة على الانترنت مايلي:

1. في الولايات المتحدة صاحبة اكبر تجربة في حرية الاعلام المسموع والمرئي صدر قانون يعاقب بالسجن اي مرسل او متلقي للمواد الجنسية عبر الانترنت وفي خلال الاعوام الثلاثة الماضية اجرى مكتب التحقيقات الفيدرالية 200 تحقيقا اثمر على 66 حكماً والقبض على 88 مجرماً.
2. في فرنسا ظهرت محاولة شديدة التزمت من قبل الدولة تعطي البوليس الحق في مراقبة مضمون انترنت وفي عام 1996 انشأت لجنة لهذا الغرض اوصت بضرورة التعاون الدولي لمراقبة المضمون وتعظيم التواجد الفرنسي ودعم اللغة والثقافة الفرنسية وطالبت اللجنة بوضع ميثاق شرف دولي لاستخدام الانترنت.
3. اصدرت سنغافورة تشريعاً لمراقبة بعض فئات مضمون الانترنت خاصة مايتعلق بالدين او العنصر او السياسة ويعطي الحكومة الحق في منع المواقع التي تهدد عالامن القومي وتضم هذه المواقع مائة موقع اطلقت عليها اسم القائمة السوداء تحقق لها ذلك من خلال نظام- بروكسي.
4. تتعامل الصين بكل حزم مع اي مواد سياسية اودينية او ثقافية ويتدرج عقاب متنهكي التشريع الصيني من الانذار الى الغرامة التي تبلغ 15000 ين) (مايعادل أجر عامل صيني لمدة عام كامل).
5. في كوريا الجهنوبية يحق لوزير الاعلام ان يصدر اوامره بحذف او مصادرة اي مضمون يشتبه في اسائته للجمهور او تعارضه مع السياسة العامة للدولة خاصة مايتعلق بالدعاية المضادة او المواد التي تبدي تعاطفاً مع كوريا الشمالية.وفي ضوء هذا القانون تم مصادرة 220.000 رسالة قدمتها احدى الجهات العاملة في تقديم المعلومات خلال الاشهر الثمانية الاولى من عام 1996.

6. اصدرت المانيا حديثا قانون الوسائط المتعددة التي يحظر الدعاية المضادة كما يحظر الاستخدام الجنسي للانترنت ويرفض اي مادة تتعلق بالمولى كوست.

وينبغي لنا ان نتساءل ان نحن من هذه الظاهرة ؟ ان اخوف مانخافه هو الاتجاه الى احكام الرقابة على واحد من اهم مصادر المعلومات والتطوير العلمي والتقني في عالم اليوم تحت دعاوى الامن القومي او ما شابه مما يحيل هذه المجتمعات اى جزر منعزلة عن التفاعل الايجابي العالمي وعلى الجانب الاخر فان شيوع استخدام وتبني هذه الوسيلة الاعلامية الجديدة دون قيد او شرط سوف يحمل في طياته احتمال فوضى اجتماعية يمكن ان تهدد الهوية الثقافية لمجتمعاتنا وتصبح المعادلة الصعبة هي كيف نتعامل مع الانترنت لتحقيق اقصى فائدة ممكنة في ظل الخسائر المتوقعة ؟ ولن نصل الى ذلك مالم نخضع تحديات الظاهرة للبحث الجاد حتى نحافظ على ثقافة الاسلام والعرب لنكون بحق خير امة اخرجت للناس؟

الفصل التاسع

رؤى القوى القومية واليسارية العربية لحقوق الإنسان

الفصل التاسع

رؤى القوى القومية واليسارية العربية لحقوق الإنسان

مقدمة:

تمتد الحركات اليسارية العربية بجذورها إلى أواخر القرن التاسع عشر ومنها الحركة الشيوعية المصرية التى بدأت إرهاصاتها فى عام 1894 وتبلورت بتأسيس الحزب الاشتراكي المصرى الأول في 28 أغسطس 1921. وقد تأثرت واقترنت القوى اليسارية في ذلك الوقت بحركات التحرر الوطني من الاستعمار، ثم بالمد القومى العربى فى فترة لاحقة.

وقد مثل اندلاع الثورة الروسية فى مارس 1917 ثم سيطرة البلاشفة على السلطة فى أكتوبر من العام نفسه وإقامة النظام الشيوعى الماركسى فى روسيا دفعة قوية للتيارات اليسارية في الدول العربية شيوعية كانت أو اشتراكية. وظل الاتحاد السوفيتي الراعى الأساسى والنموذج الأمثل والمبهر لهذه التيارات على مدى العقود التالية.

ومن ثم كان انهيار النظم الشيوعية فى أوربا الشرقية أواخر الثمانينات واختفاء ألمانيا الشرقية الاشتراكية لصالح الوحدة القومية بين الألمانيتين، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي ذاته فى ديسمبر 1991 والمد الليبرالى الذى طال معاقل الشيوعية بمثابة الصدمة فيما عُرف بأزمة اليسار، التى دفعت الكثيرين منهم إلى طرح فكرة التجديد والانفتاح على قوى جديدة ومنطلقات فكرية جديدة لتوسيع قاعدتها الجماهيرية وإكسابها قدرة على الاستمرار. الأمر الذى أحدث تحولاً كبيراً في التيارات اليسارية على مستوى الفكر والحركة معاً ليس فقط فى العالم العربى بل والعالم أجمع.

ولعل الملمح الأساسي في هذا التحول كان اتجاه بعض القوى اليسارية إلى القبول بما اسماه د. بطرس غالي "الديمقراطية الملتزمة"، وهي تلك التي تسمح بوجود تعددية حزبية ولكن في إطار الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية التي تشكل ما يمكن تسميته "بالنظام العام" في المجتمع.

وتحاول هذه الورقة الوقوف على مدى هذا التحول فيما يتعلق برؤى القوى اليسارية العربية لحقوق الإنسان على مستوى الفكر والممارسة العملية. وقد تم اختيار حالتين للدراسة أولهما تمثل أحدى قوى المعارضة في مصر، وهو حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، أحد أبرز وأقدم الأحزاب اليسارية المصرية الحديثة. لقد تأسس الحزب في البداية كمنبر لليسار بقيادة خالد محي الدين، أحد المنابر الثلاث التي قامت عام 1976 في إطار الاتحاد الاشتراكي الذي كان يمثل الحزب السياسي الوحيد في مصر، ثم أصبح حزباً سياسياً عام 1977 مع حل الاتحاد الاشتراكي العربي وصدور قانون الأحزاب السياسية في مصر رقم 40 لعام 1977.

ويضم الحزب مختلف التوجهات اليسارية ويعتبر بحق منبر اليسار المصري: الاشتراكيون والشيوعيون والماركسيون والناصريون والقوميون. وهو أحد الأحزاب السياسية القليلة الممثلة في البرلمان المصري حيث حصل الحزب على 6 مقاعد في انتخابات مجلس الشعب عام 2000 وعلى مقعدين في انتخابات عام 2005. ويرأسه الدكتور محمد رفعت السعيد ويقدر عدد أعضاءه بـ22 ألف عضو. وقد أنشق عنه عدد من الأحزاب اليسارية الأخرى الأحدث في نشأتها ومنها الحزب الناصري وحزب الوفاق القومي.

أما الحالة الثانية للدراسة فهي حزب البعث العربي الإشتراكي الحاكم في سوريا. وقد تأسس حزب البعث بصورة رسمية مع انعقاد مؤتمره الأول في دمشق في 7 ابريل 1947، بهدف مواجهة التدخل الفرنسي في شؤون المنطقة العربية وتوطيد القومية العربية. وأصبح له دور فعال في الحكم في سوريا بعد الاستقلال سنة 1946. كما امتد في بعض البلدان العربية كالعراق، ولبنان، والأردن. وفي عام 1953، اندمج حزب البعث مع

الحزب العربي الإشتراكي الذي كان يرأسه أكرم الحوراني في حزب واحد هو حزب البعث العربي الإشتراكي كحزب قومي علماني يسعى لخلق جيل عربي جديد مؤمن بوحدة أمته.

ووصل حزب البعث العربي الاشتراكي، إلى السلطة فى سوريا منذ انقلاب (أو ثورة) الثامن من مارس عام 1963. ويشكل حزب البعث والأحزاب الموالية له منذ عام 1973 تآلفاً يسمى الجبهة الوطنية التقدمية التى تحتكر ثلثي المقاعد في البرلمان السوري المسمى مجلس الشعب، وتنص المادة (8) من الدستور السورى على أن حزب البعث هو الحزب القائد الوحيد للدولة والمجتمع، ومن ثم فإن الأحزاب الأخرى تدور فى فُلك حزب البعث وليس لها فعالية أو دور حقيقى فى النظام السياسى السورى.

وسوف تتناول الدراسة بالتحليل رؤى حزب التجمع المصرى وحزب البعث السورى لحقوق الإنسان بهدف التعرف عليها من منظور مقارن يسعى إلى مقارنة خطابها الرسمى بممارساتها الفعلية فى مجال حقوق الإنسان من ناحية، واستنتاج القواسم المشتركة التى تمثل ما يمكن أن يطلق عليه التوجهات الأساسية لرؤى القوى القومية واليسارية لحقوق الإنسان، وكذلك بيان الاختلافات القائمة على صعيد الفكر والممارسة بين القوى فى المعارضة وتلك التى تحتكر السلطة، من ناحية أخرى.

انطلاقاً مما سبق قُسمت الورقة إلى ثلاث محاور أساسية، هى:

أولاً: رؤى القوى القومية واليسارية لحقوق الإنسان على صعيد الخطاب الرسمى

ثانياً: الممارسة الفعلية للقوى القومية واليسارية فى مجال حقوق الإنسان

ثالثاً: القواسم المشتركة والاختلافات

أولاً: رؤى القوى القومية واليسارية لحقوق الإنسان على صعيد الخطاب الرسمي:

حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي – مصر:

تضمنت وثائق المؤتمر العام السادس 2007 لحزب التجمع إشارة واضحة إلى احترام حقوق الإنسان والتمسك بالمواثيق والعهود والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان كركن أساسي لتحقيق الاصلاح السياسي والدستوري الديمقراطي في مصر، والذي كان بدوره أحد محاور سبعة تضمنتها رؤية الحزب للمستقبل ولمهام المرحلة القادمة (2007 – 2011). وقد لوحظ من خلال وثائق الحزب وبرنامجه العام وكذلك محتوى جريدة الأهالي، الجريدة الناطقة باسم الحزب، ما يلي:

أ. التركيز الواضح على مجموعة الحقوق الأساسية للفرد (الاجتماعية والاقتصادية):

فقد تضمن البرنامج العام للحزب وكذلك الوثائق الصادرة عنه تأكيداً واضحاً على ضرورة الدفاع عن حقوق المواطنين في التعليم والعمل والسكن والعلاج. وضرورة وضع خطة جادة للقضاء على الفقر، ورفع الحد الأدنى للأجور وربطها بالأسعار، ومحاربة البطالة وخلق فرص عمل جديدة، ومواجهة التدهور في خدمات التعليم والصحة، ومشاكل السكن في المدن والريف، والاهتمام بقضية المياه، ورفض خصخصة الخدمات وبيع البنوك وشركات النقل الجوي والسكك الحديدية وغيرها. وهو ما يعني أن الدولة، من وجهة نظر الحزب، منوط بها حماية هذه الحقوق وتوفير الخدمات اللازمة للتمتع بها.

ب. التركيز الواضح على مبدأ العدالة الاجتماعية:

- والحد من الفوارق بين الطبقات، وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء، ودور الدولة كفاعل رئيسي في تحقيق مثل هذه العدالة.

- وتعبير التقدمي في اسم حزب التجمع هو تجسيد للطابع الاشتراكي له، ولهدفه الجوهري في ضرورة إقامة العدل الاجتماعي كأساس لأي تقدم، وكأساس لأي استقلال وطني. فالتقدمية بالنسبة للحزب "لا تأتي من باب العطف على الطبقات الدنيا أو المحرومة، بل انطلاقاً من حق القوى الشعبية المنتجة في قطف ثمار ما تنتجه من خيرات، وحقها في التوزيع العادل للثروة، وحقها في تكافؤ الفرص كأساس للمساواة، وحقها في السكن وفي العمل وفي التعليم والتدريب وفي العلاج وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن العدل الاجتماعي والمساواة وتكافؤ الفرص وتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للقوى الشعبية المنتجة هو أساس أي تقدم، وأساس أي تنمية" من وجهة نظر الحزب.

جـ- اهتمام واضح بحقوق الطبقات الدنيا والفئات المهمشة فى المجتمع:

- تشير لائحة النظام الداخلى لحزب التجمع (المادة 3) إلى إن الحزب "يناضل من أجل تحالف قوى الشعب العاملة دفاعاً عن مصالح العمال والفلاحين والحرفيين والرأسمالية الوطنية المنتجة والشباب والمرأة.
- كما يدعو برنامجه إلى الوقوف ضد "محاولات الردة عن المكتسبات الاجتماعية للعمال والفقراء ومتوسطي الدخل والفلاحين".
- وكان هناك إشارة واضحة واهتمام كبير فى وثائق المؤتمر السادس للحزب على "تدنى الأحوال المعيشية للفلاحين المصريين بمختلف فئاتهم وعلى جميع محاور حياتهم.. وإهدار حياة الملايين من المستأجرين وأسرهم، سواء بطردهم القسرى من الأرض وفقاً للقانون 86 لسنة 1992، أو بإلزامهم بقيمة إيجارية شديدة المغالاة وفقاً لعقود الإذعان التى فرضت عليهم مقابل بقائهم فى الأرض".
- كما تم التأكيد على استقلال الحركة العمالية وتحريرها من كل القيود الإدارية والأمنية، وأن "تنامى تلك الحركة وتطورها وتزايد وعيها الطبقى مفتاحاً أساسياً لعملية التغيير الاجتماعى فى مصر".

- يؤكد برنامج الحزب ووثائقه كذلك على تحقيق المساواة الفعلية بين الرجال والنساء، وتمكين المرأة بالحصول على حقوقها وتحقيق المساواة القانونية والواقعية. حيث يرى الحزب أن مكانة المرأة قد تراجعت في ظل السياسات الاقتصادية الحكومية وأن البطالة قد زادت في صفوف النساء وتدهور تمثيلهم السياسي. ومن ثم فقد تبنى الحزب موقف الدفاع عن حقوق المرأة وأيضاً الطفل والشباب.
- هذا إلى جانب موقفاً واضحاً ضد الطائفية وتأييد لحق المواطنة للجميع، تحت شعار مصر لكل المصريين، مسلمين وأقباطاً، وأن الدين لله والوطن للجميع، وتأكيد مبدأ أولوية المواطنة، وسمو حق وحرية الانتماء الديني، دون إكراه أو ازدراء من أحد ضد الآخر.

د. اهتمام واضح بمجموعة الحقوق والحريات الثقافية:

ويتضمن ذلك الدفاع عن حرية الثقافة والإبداع الفني والأدبي، ورفع القيود المفروضة على الإعلام المملوك للدولة ومحاربة ما أسماه الحزب "الفكر الخرافي" الذي يشوه وعي الجماهير.

هـ. دعوة لتقييد الحريات الاقتصادية المطلقة:

- فقد وقف حزب التجمع ضد الانفتاح الاقتصادي في السبعينات حماية للاقتصاد المصري والمجتمع المصري من وجهة نظر الحزب، كما يعارض الحزب بشدة الخصخصة وبيع شركات القطاع العام من منطلق حماية ثروة مصر من التبديد، وحماية حقوق المصريين من الضياع.
- وعقد الحزب مؤتمره الثاني تحت شعار: إنقاذ مصر من التبعية والطفيلية والفساد، مطالباً بالحد من نمو الاحتكارات الكبرى في مصر لما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة.

و. رؤية خاصة للحقوق والحريات السياسية:

يطرح الحزب مبدأين أساسيين حاكمين للحقوق والحريات السياسية، هما:

- **المشاركة الشعبية:**

تعتبر الديمقراطية السياسية أحد أركان أربع يقوم عليها مجتمع المشاركة الشعبية كما أشار إليها البرنامج العام للحزب، حيث يرى هذا البرنامج ضرورة بناء مجتمع المشاركة الشعبية، كضرورة لمواجهة الأزمات والعقبات والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكضرورة لتحديث مصر وبناء قواعد أساسية للعلم والتكنولوجيا. وأساس هذا المجتمع الجديد هو نمو الدور النشط للإنسان المصري واتساع نطاق المشاركة الشعبية في كافة المجالات، وفقا لمبدأ المشاركة في إصدار القرار والمشاركة في التنمية والمشاركة في توزيع عادل لثمار التنمية.

- **أولوية الديمقراطية:**

يتبنى حزب التجمع منذ نشأته مبدأ أولوية الديمقراطية وأولوية الإصلاح السياسي والديمقراطي لتحديث وتطوير المجتمع المصري، ويؤمن بأهمية التطوير والتغيير السلمي الديمقراطي. ويعتقد الحزب في أهمية الديمقراطية البرلمانية، إلا إنه يرى أهمية إضافة أدوات جديدة تكفل فرص المشاركة الشعبية في صنع القرارات واتخاذها، وتكفل إمكانية مراقبة الحكومة بمختلف مستوياتها في أداء مسئوليتها، بما يتطلبه ذلك من ضرورة إحداث تغيير جذري في ثقافة المجتمع، باتجاه دعم الثقافة الديمقراطية والسلوك الديمقراطي. فالحزب يطرح ديمقراطية المشاركة ليس فقط كنظام للحكم، بل أيضاً نظاماً للحياة يشمل مختلف جوانب المجتمع وشئونه.

وتستهدف ديمقراطية المشاركة من وجهة نظر الحزب احترام التعددية، وقيام مجتمع مدني قوي، وتأمين حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يكون أساساً للتكافؤ في القدرة السياسية، وإقرار الحقوق والحريات السياسية والمدنية، وتنمية ثقافة ديمقراطية تقوم على قيم الاعتراف بالآخر والحوار الموضوعي والتسامح، وتأكيد الوحدة الوطنية كقيمة مجتمعية تكفل حقوق المواطنة المتكافئة لجميع المواطنين، وإقامة حكم محلي شعبي حقيقي يكون بمثابة البنية التحتية الصلبة للنظام الديمقراطي على المستوي القومي.

ى. الديمقراطية الداخلية:

تضمنت المادة (6) من لائحة النظام الداخلى لحزب التجمع النص صراحة على ضمان مبدأ الديمقراطية الداخلية لأعضاء الحزب وذلك من خلال:

1. إن الانتخاب بالاقتراع السرى المباشر هو الآلية الأساسية لتولى المناصب القيادية المختلفة داخل الحزب بما فيها منصب رئيس الحزب ذاته. كما إن الانتخاب هو الآلية الأساسية لتشكيل المستويات المختلفة (أمانة الوحدة، أمانة القسم، أمانة المحافظة، الأمانة المركزية، المكتب السياسى)، وينتخب المؤتمر العام اللجنة المركزية ورئيس الحزب ويحاسبهما.
2. تفعيل مبدأ تداول السلطة داخل الحزب حيث لا يجوز تولى أى منصب قيادى لأكثر من دورتين متتاليتين.
3. دورة اتخاذ القرار (المناقشة فى الأمانة النوعية ثم الأمانة المركزية ثم المكتب السياسى فالأمانة العامة) وتتخذ القرارات بالتوافق أو بالأغلبية بعد مناقشات حرة ومستفيضة.
4. حرية الحوار والمناقشة التى قد تصل إلى انتقادات واضحة وصريحة لأداء الحزب ومواقفه وذلك من خلال المستويات التنظيمية المختلفة ودائرة الحوار الحزبى والأندية السياسية بالمحافظات. كما يتم نشر حصيلة الحوار فى نشرة الحوار الداخلى لأعضاء حزب التجمع والمعنونة "دائرة الحوار".
5. حزب البعث العربي الاشتراكي – سوريا:

من واقع دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، الذى يعد أهم وثيقة أساسية صدرت عن الحزب والموجه لاتخاذ القرارات الحزبية على مختلف المستويات القيادية والضابط لآلية عمل الحزب لتحقيق أهدافه، والذى لم تعدل أية مادة فيه منذ إقراره في المؤتمر التأسيسي المنعقد في دمشق خلال الفترة من 4 ـ 6 أبريل 1947، يتضح أن الخطاب الرسمى لحزب البعث العربى الاشتراكى السورى لا يختلف كثيراً عن نظيره لحزب التجمع المصرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان، على النحو التالى:

أ. التركيز الواضح على مجموعة الحقوق الأساسية للفرد:

فقد تضمن دستور البعث النص على مسئولية الدولة فى توفير الخدمات المرتبطة بالحقوق الأساسية للمواطنين (الحق فى الحياة والرعاية الصحية، الحق فى التعليم، حق العمل،...)، وذلك على النحو التالي:

- تنشئ الدولة على نفقتها مؤسسات الطب الوقائي والمصحات والمستشفيات التي تفي بحاجات المواطنين كلهم على الوجه الأكمل وتضمن لهم المعالجة المجانية (مادة 39).
- التعليم بكل مراحله مجاني للمواطنين جميعاً، وإلزامي في مراحله الابتدائية والثانوية (مادة 46).
- العمل إلزامي على كل من يستطيعه وعلى الدولة أن تضمن عملاً فكرياً أو يدوياً لكل مواطن. ويجب أن يكفل مورد العمل لعامله على الأقل مستوى لائقاً من الحياة. (مادة 40 و41).

ب. التركيز الواضح على مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص:

فقد تضمن دستور حزب البعث التأكيد على ما يلي:

- إن الحزب يناضل في صف الطبقات الكادحة المضطهدة من المجتمع حتى يزول هذا التفاوت والتمايز ويستعيد المواطنون جميعاً قيمتهم الإنسانية كاملة وتتاح لهم الحياة في ظل نظام اجتماعي عادل لا ميزة فيه لمواطن على آخر سوى كفاءة الفكر ومهارة اليد (مادة 41).
- أهمية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والحياة الاقتصادية كي يظهر المواطنون في جميع مجالات النشاط الإنساني كفاءاتهم على وجهها الحقيقي وفي حدودها القصوى (مادة 13).
- أن المواطنون جميعاً متساوون بالقيمة الإنسانية (مادة 28).
- إن التوزيع الراهن للثروات في الوطن العربي غير عادل ولذلك يعاد النظر في أمرها وتوزع بين المواطنين توزيعاً عادلاً (مادة 27).

جـ. اهتمام واضح بحقوق الطبقات الدنيا والفئات المهمشة فى المجتمع:

فقد تضمن دستور الحزب النص على ما يلي:

- أهمية تأليف نقابات حرة للعمال والفلاحين وتشجيعها لتصبح أداة صالحة للدفاع عن حقوقهم ورفع مستواهم وكفاءاتهم وزيادة الفرص الممنوحة لهم وخلق روح التضامن بينهم وتمثيلهم في محاكم العمل العليا (مادة 40).
- أن الحزب يناضل في سبيل تحضر البدو ومنحهم الأراضي وإلغاء النظم العشائرية وتطبيق قوانين الدولة عليهم (مادة 43).
- تتمتع المرأة العربية بحقوق المواطن كاملة، وأن الحزب يناضل في رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق (مادة 12).

د. قيود على حق الملكية وحرية ممارسة النشاط الاقتصادى:

- رغم أن الإعلان العالمى لحقوق الانسان (مادة 17) أكد أن "لكل شخص الحق فى التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره" وإنه "لا يجوز تجريد أحد من ملكيته تعسفاً" فإن دستور البعث قد وضع قيود على الحق فى التملك حيث تضمن النص على أن "التملك والإرث حقان طبيعيان ومصونان في حدود المصلحة القومية" (مادة 34). وأن ملكية العقارات المبنية مباحة للمواطنين جميعاً على أن لا يحق لهم إيجارها واستثمارها على حساب الآخرين، وأن تضمن الدولة حداً أدنى من التملك العقاري للمواطنين جميعاً.(مادة 33)
- كما وضع قيوداً على ممارسة النشاط الاقتصادى حيث نص على أن "تشرف الدولة إشرافاً مباشراً على التجارتين الداخلية والخارجية لإلغاء الاستثمار بين المنتج والمستهلك وحمايتهما وحماية الإنتاج القومي من مزاحمة الإنتاج الأجنبي وتأمين التوازن بين الصادر والوارد" (مادة 36).

هـ. حقوق وحريات سياسية "مقيدة":

رغم إن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان كفل حرية الرأى والتعبير (مادة 19)، والحق فى التجمع السلمى وحق إنشاء الروابط والجمعيات (مادة 2)، والحق فى المشاركة

السياسية، وأن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم وتتجلى من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام (مادة 21)، فإن دستور البعث ضمن الحقوق والحريات السياسية ولكن في إطار عام مقيد لممارستها وهو حدود المصلحة القومية أو الفكرة القومية العربية وهي في واقع الأمر مفاهيم واسعة ومطاطة لا يمكن تحديد ملامحها بدقة ويمكن إدراج أى شئ في إطارها، ومن ذلك:

- الدولة مسئولة عن صيانة حرية القول والنشر والاجتماع والاحتجاج والصحافة، في حدود المصلحة القومية العربية العليا وتقديم كل الوسائل والإمكانيات التي تحقق هذه الحرية.
- فسح المجال في حدود الفكرة القومية العربية لتأسيس النوادي وتأليف الجمعيات والأحزاب ومنظمات الشباب ومؤسسات السياحة والاستفادة من السينما والإذاعة والتلفزة وكل وسائل المدنية الحديثة في تعميم الثقافة القومية وترفيه الشعب (مادة 41).
- إن حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لا يمكن لسلطة أن تنتقصه (المبدأ الثاني من المبادئ الأساسية).

ثانياً: الممارسة الفعلية للقوى القومية واليسارية في مجال حقوق الإنسان:

أوضح تتبع المواقف والممارسة الفعلية للحزبين في مجال حقوق الإنسان تبايناً واضحاً بينهما، يمكن تفسيره في ضوء كون أحدهما، وهو حزب التجمع، حزباً معارضاً في نظام يأخذ باقتصاد السوق وليبرالية اقتصادية واجتماعية، في حين أن حزب البعث يحتكر السلطة في إطار نظام مركزي شمولي. الأمر الذى أدى إلى تباين واضح ليس فقط مع الخطاب الرسمي لذات الحزب كما تضمنته الوثائق الرسمية لكليهما؛ وإنما، وبدرجة أكبر، فيما بينهما خاصة في مجال الحقوق والحريات السياسية، وذلك على النحو التالي:

(1) القوى في المعارضة (حزب التجمع المصري):

أوضح تتبع المواقف المختلفة التى اتخذها حزب التجمع منذ مطلع الألفية ما يلي:

أ. اهتمام أكبر بمجموعة الحقوق السياسية:

على حين ركز الخطاب الرسمى لحزب التجمع المصرى على مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للفرد، فإنه أبدى اهتماماً كبيراً بمجموعة الحقوق والحريات السياسية على صعيد الممارسة الفعلية. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء تصاعد حدة الصراع السياسى ومطالب الاصلاح السياسى والدستورى فى مصر منذ مطلع الألفية، وتعاقب العديد من الأحداث السياسية الكبرى لاسيما منذ عام 2005 (التعديلات الدستورية 2005 و2007، انتخابات مجلس الشعب2000، و2005، انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى، الانتخابات المحلية 2002، و2008). وتضمن ذلك ما يلى:

- قام حزب التجمع بالتوقيع على برنامجاً للاصلاح السياسى والدستورى مع عدد من الأحزاب السياسية المعارضة الأخرى (الوفد، الناصرى، العمل) فى مايو 2003، تضمن التأكيد على إطلاق الحقوق السياسية وإلغاء حالة الطوارئ المقيدة للحريات، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإطلاق حرية تأسيس الأحزاب، ورفع القيود عن العمل السياسى الجماهيرى، وكفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، وإطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الاعلام، إلى جانب انتخاب رئيس الجمهورية ونائباً له بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح، وتقليص السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية.
- طرح حزب التجمع فى 10 أبريل 2004 برنامجاً للتغيير الوطنى نحو تحقيق الديمقراطية واحترام الحريات العامة وضمان حقوق الإنسان، والذى اعتبر ضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق والعهود الدولية أحد شروط أربعة أساسية يتعين توفيرها لتحقيق الديمقراطية. وقام الحزب بإرسال البرنامج إلى كافة الأحزاب والقوى السياسية كما تم إعلانه فى مؤتمر صحفى عقده رئيس الحزب فى 17 مايو 2004.
- أسس الحزب فى سبتمبر 2004 مع 13 حزباً سياسياً (منها الوفد، الناصرى، الجيل، مصر 2000، الوفاق القومى، مصر العربى الاشتراكى، وأحزاب

أخرى) التوافق الوطني للإصلاح السياسي بهدف دفع الاصلاح السياسي والدستوري في مصر، والذي عقد جلسة حوار مع الحزب الوطني الحاكم في 31 يناير 2005.

- تكرار دعوة الحزب المواطنين لمقاطعة مجموعة من اجراءات الاصلاح السياسي والدستوري التي اتخذها الحزب الوطني الحاكم واعتبرها حزب التجمع شكلية ومنها الاستفتاء العام حول تعديل المادة 76 من الدستور الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية والذي عُقد في 25 مايو 2005، ثم مقاطعة الانتخابات الرئاسية ترشيحاً وتصويتاً في عام 2005. كما دعى الحزب إلى مقاطعة الاستفتاء العام لتعديل 34 مادة من الدستور في مارس 2007، وعقد الحزب مؤتمراً صحفياً في مقره قبل الاستفتاء بـ 48 ساعة لتأكيد قراره بمقاطعة الاستفتاء ودعوة المواطنين لمقاطعته، وأعقب المؤتمر وقفة احتجاجية بميدان طلعت حرب بالقاهرة وتوزيع بيان الحزب "قاطعوا الاستفتاء على تعديل الدستور".

- في هذا الإطار ندد حزب التجمع في أكثر من مناسبة بانتهاك الحزب الحاكم والنظام لحقوق الإنسان ومصادرة العديد من الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان وحقوق المواطنة، خاصة حقوق التنظيم والاجتماع والتظاهر والإضراب وعقد الاجتماعات العامة وتوزيع البيانات، مع تركيز خاص على انتهاك الحقوق والحريات السياسية، ومن ذلك ما تضمنته وثائق المؤتمر العام السادس للحزب 2007 من إشارة واضحة إلى تزوير انتخابات المجالس المحلية وانتخابات مجلس الشعب والاستفتاءات العامة كافة. وتعرض مؤسسات المجتمع المدني – خاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان- لسلسلة من الحملات، وصدور قانون جديد للجمعيات الأهلية يعطي الجهة الإدارية والأمن الحق في التدخل في أنشطتها. وتواصل الضغوط على حرية الصحافة، وتوجيه ضربات موجعة للطبقة العاملة بإصدار قانون العمل الموحد الجديد.

- على صعيد آخر نظمت أمانة الحريات بحزب التجمع المؤتمر العلمي الأول للحريات في أبريل 2005 تحت عنوان "الطوارئ وأزمة الحريات في مصر" والمؤتمر العلمي الثاني في نوفمبر 2006 حول "الاصلاح الدستوري في مصر" وشارك في المؤتمرين ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان، وتم التأكيد على أهمية احترام الحريات ومناهضة التعذيب بالتعاون مع اللجنة المصرية لمناهضة التعذيب التي يشارك فيها الحزب مع مجموعة من منظمات حقوق الإنسان.
- تقدم نواب التجمع في مجلس الشعب بمشروع قانون مباشرة الحقوق الانتخابية، ووضع ضمانات منع التزوير، انطلاقاً من رؤية الحزب للإصلاح السياسي والتي تقوم على قاعدة أساسية هي ضرورة اختيار قيادات المجتمع والدولة بالانتخاب الحر المباشر من بين أكثر من مرشح، بما تتطلبه هذه القاعدة من ضرورة وجود نظام للانتخابات يضمن حريتها ونزاهتها وعدم تزويرها.
- أعلن الحزب تأييده لانتفاضة القضاة المصريين، من أجل استقلال القضاء المصري، ورفض تدخل السلطة التنفيذية ممثلة في وزير العدل ورئيس الجمهورية في شئون القضاء والقضاة.
- كما شارك الحزب من خلال أعضاءه الصحفيين في احتجاجات الصحفيين المطالبة باستقلال نقابة الصحفيين وإطلاق حرية الصحافة وإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر.
- أيد الحزب حق المواطنين في الإضراب والتظاهر السلمي كحق دستوري تضمنه المواثيق والعهود الدولية التي وقعت عليها مصر وذلك تعليقا على استخدام الشرطة ضد المتظاهرين في مدينة المحلة الكبرى احتجاجا على موجة الغلاء.

ب. اهتمام فعلى أقل بمجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

- فقد شارك الحزب فيما يسمى بالحملة الشعبية للأجر العادل و أكد في بيان له بعنوان "أجر عادل لحياة كريمة" على ضرورة أن يغطي الحد الأدنى للأجر المزمع إقراره الضرورات المعيشية لأسرة مكونة من أربع أفراد وطالب أيضا بزيادة الحد الأدنى للأجر طبقاً للنسبة المئوية للزيادة السنوية لأسعار سلة السلع في الأول من يوليو من كل عام".
- وفى بيان له فى 29 أبريل 2008 وجه الحزب الدعوة الى أحزاب الائتلاف الوطنى للمناقشة والحوار حول "الأوضاع المتردية في مصر سياسيا واقتصاديا، وتدهور مستوى معيشة الأغلبية العظمى من شعب مصر تمهيدا لاجتماع عام يضم كافة المعنيين بمستقبل مصر، للخروج بإجماع عام حول رؤية واضحة للأولويات التى يمكن أن تساعد على تحقيق الحد الأدنى من مطالب وطموحات الشعب المصرى".

جـ. تأييد واضح لمطالب العمال:

- تضمنت بيانات حزب التجمع الصادرة فى29 مارس و5 أبريل و19 أبريل 2008 التأكيد على تضامنه الكامل مع حقوق العمال المشروعة من "أجور عادلة تتناسب مع الأسعار وتزيد سنوياً بنفس نسبة الزيادة فى الأسعار. ودعوة العمال للتحرك بكافة الطرق المشروعة للحصول على حقوقهم، وتنظيم أنفسهم بالشكل الذي يدعم وحدتهم وقدراتهم الجماعية على التفاوض، وعدم التفريط فى استقلاليتهم والديمقراطية العمالية التى تجمعهم لتنظيم مطالبتهم بحقوقهم دون تراجع عن تحقيق أهدافهم النهائية فى العيش اللائق والكريم". وأكد الحزب تأييده لكافة أشكال الاحتجاج السلمي دفاعا عن المصالح والحقوق، ودعى الجماهير المصرية لأن تنظم نفسها داخل الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية دفاعا عن تلك المصالح.

- كذلك، أصدر حزب التجمع بيانا مساء الأحد 6 إبريل 2008 يدين استخدام الشرطة للعنف ضد المواطنين والعمال المتظاهرين فى مدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية، ويعيد التأكد على حق المواطنين، عمالا وموظفين ومهنين وغيرهم، في الإضراب والتظاهر السلمي كحق دستوري، أكد عليه الدستور المصري والمواثيق والعهود الدولية التي وقعت عليها مصر، واعتبر البيان أن الإضراب كان سلمي ومعلن التوقيت ومعلن الأهداف، وأن رجال الشرطة هم من دفعوا إلى انفجار العنف.

د. دفع نسبى للمرشحات من النساء:

- فى حنين تحجم الأحزاب السياسية المصرية عامة عن ترشيح السيدات ومساندتهن لخوض الانتخابات بما فى ذلك الحزب الوطنى الحاكم الذى اكتفى بترشح 6 سيدات فقط فى انتخابات مجلس الشعب لعام 2005 من بين 444 مرشحاً أى ما يعادل 1,3٪ من إجمالى مرشحيه، وغابت المرأة عن مرشحى الأحزاب الأخرى؛ فإن حزب التجمع قام بترشيح عدد 5 سيدات من إجمالى 56 مرشحاً أى ما يعادل حوالى 9٪ من إجمالى مرشحيه.
- وفى الانتخابات المحلية التى عُقدت فى 8 أبريل 2008، دفع الحزب بـ 16 مرشحة من إجمالى 415 مرشحاً أى بنسبة حوالى 4٪.

(2) القوى فى السلطة (حزب البعث السورى):

- انضمت سوريا تحت قيادة حزب البعث إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع المعنية بحقوق الإنسان، مع بعض التحفظات، وهي: العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1969)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري(1969)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2003)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2004)، واتفاقية حقوق الطفل (1993)، واتفاقية حماية العمال المهاجرين

وأفراد أسرهم" (2005). وانضمت إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل" بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبيع الأطفال، واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2003).

- كما انضمت سوريا إلى إتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني المعنية بحقوق الإنسان وهي: "الاتفاقيتان (87) و(98) المعنيتان بحرية التجمع والمفاوضة الجماعية 1960 و1957، و"الاتفاقيتان (29) و(105) المعنيتان بالقضاء على السخرة والعمل الإجباري" (1960 و 1958على التوالي)، و"الاتفاقيتان (100) و(111) المعنيتان بالقضاء على التمييز في شغل الوظائف" (1957، 1960على التوالي) و"الاتفاقيتان (138) و(182) المعنيتان بمنع استخدام الأطفال والقاصرين" (2001، 2003على التوالي).

- كما يوجد في سوريا عدد محدود من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان تعمل معظمها دون ترخيص رسمي لممارسة نشاطها، ومنها: "المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا" (2004)، ولجان الدفاع عن حقوق الإنسان (2000)، وجمعية حقوق الإنسان (2001).

- كذلك، أفتتح في دمشق في يناير 2006 أول مركز لتدريب أفراد المجتمع المدني على حقوق الإنسان في إطار "المبادرة الأوروبية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان" التي أطلقت عام 1995. ويتضمن المشروع، الذي يتم تنفيذه بدعم من منظمة إيفياس، تدريباً شاملاً لمنظمات نسائية وصحفيين ومحامين وجماعات المجتمع المدني عموماً، وتأمين استشارات قانونية مجانية. وكان الاتحاد الأوروبي قد خص سوريا بستة مشاريع في إطار المبادرة، تم إطلاق أولها والذي يركز على حقوق الأطفال في يناير 2006، وتشمل المشاريع الأخرى تأسيس مركز للرعاية في القامشلي لمساعدة الأطفال المشردين وبرامج تدريبية حول حقوق المعوقين.

- تشهد سوريا كذلك نمواً مطرداً في إصدارات حقوق الإنسان بفضل تزايد عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وإن كان غالبيتها غير مرخص له كما سبقت الإشارة، حيث يُصدر عدد من هذه المنظمات تقارير سنوية ونشرات ودراسات حول بعض القضايا، ومن ذلك: تصدر المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا تقريراً سنوياً، ومجلة بعنوان "صوت الإنسان"، كما تصدر نشرة بعنوان "أطياف". كما تصدر جمعية حقوق الإنسان في سوريا تقريراً سنوياً ونشرة إلكترونية بعنوان "المرصد" ودراسات حول بعض القضايا. وتصدر اللجنة السورية لحقوق الإنسان تقارير ودراسات، وتتوافر هذه المواد على موقعها على شبكة الإنترنت. كما تصدر المنظمة السورية لحقوق الإنسان "سواسية" تقارير متنوعة، وتصدر اللجنة العربية لحقوق الإنسان العديد من الكتب تتناول مختلف القضايا. كما تصدر لجان الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا العديد من الإصدارات. ويصدر مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية مطبوعات متنوعة من بينها دورية "مقاربات"، ودراسات متنوعة. كما تصدر جمعية نساء سوريات دراسات قانونية عديدة حول قوانين الأحوال الشخصية وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل والتمييز والأسرة.
- كذلك، شهد مطلع الألفية مجموعة من التطورات الإيجابية التي اتخذتها حكومة البعث في مجال حقوق الإنسان عقب تولي الرئيس بشار الأسد السلطة في يونيو 2000، كان من بينها إطلاق سراح حوالي 600 من السجناء السياسيين بموجب عفو رئاسي عام في نوفمبر 2000، وإطلاق سراح نزار نيوف في مايو 2001، الذي كان آنئذ آخر المسجونين من دعاة حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، خففت الحكومة مبدئياً بعض الضوابط المفروضة على الصحافة. وفي أواخر نوفمبر 2001، تم الإفراج عن 113 سجيناً سياسياً بموجب عفو رئاسي، كان بعضهم قد سُجن لمدة تصل إلى 22 عاماً، ومنهم أعضاء في جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة والجناح العراقي "لحزب البعث"،

وحزب العمال الشيوعي السوري. وفي 11 أغسطس 2002، أطلق سراح هيثم نعال الذي كان في حالةٍ صحيةٍ سيئةٍ بعد أن أمضى 27 عاماً من مدة الحكم الصادر ضده بالسجن مدى الحياة. وكان هو ومجموعة من أعضاء المنظمة الشيوعية العربية قد اعتقلوا عام 1975 وحوكموا بسبب ما زُعم من ضلوعهم في أعمال تفجيرات. وأفرجت الحكومة في عام 2004 عما يزيد على مائة من السجناء السياسيين، وفي مارس 2005 صدر أمر بالإفراج عن نحو 312 سجيناً سياسياً ليصل عدد من تم الإفراج عنهم منذ عام 2000 ما يزيد عن 1000 سجين.

إلا إن هذا كان بالتوازى مع استمرار نهج حكومة البعث لتقييد الحريات، والذى تضمن:

- استمرار إعلان حالة الطوارئ منذ 8 مارس 1963 أي لأكثر من 45 سنة متتالية، وما تؤدي إليه من انتقاص الضمانات التي يكفلها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتساع دور القضاء الاستثنائي، متمثلاً في محكمة أمن الدولة العليا التي تعمل بقانون الطوارئ ومحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، والتى لا تتوافر فيها الضمانات اللازمة للمتهمين.
- القبض فى أغسطس/ سبتمبر 2001 على عدد من دعاة الاصلاح السياسى منهم أعضاء فى البرلمان مثل مأمون الحمصي ورياض السيف العضوان المستقلان والذين حكمت عليهما محكمة الجنايات بدمشق بالسجن خمس سنوات عام 2002، كذلك سياسين بارزين منهم رياض الترك رئيس المكتب السياسي للحزب الشيوعي غير المعترف به والبالغ من العمر 72 عاماً. وكان اثنان من بين المقبوض عليهم، وهما حبيب عيسى والطبيب وليد البني، ضمن من شاركوا في الاجتماع التأسيسي لجمعية حقوق الإنسان المستقلة بسوريا فى 2 يوليو 2001، والطبيب كمال لبواني العضو في مجلس إدارة لجان الدفاع عن حقوق الإنسان.

في أبريل عام 2004 ألقت السلطات القبض على أكثم نعيسة رئيس "لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا"، بعد أن نظم مظاهرة سلمية أمام مبنى البرلمان للمطالبة بإنهاء لحالة الطوارئ. وأفرج عنه بكفالة في منتصف أغسطس وسُمح له بالسفر للخارج. وفى عام 2005 تم القبض على عدد من النشطاء فى مجال حقوق الإنسان ومنهم نزار رستناوي، وهو من مؤسسي "المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا"، ومحمد رعدون، رئيس "المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا" بسبب تصريحات أدلى بها عن وضع حقوق الإنسان في سوريا.

وتفيد "اللجنة السورية لحقوق الإنسان" بأن عدد السجناء السياسيين فى سوريا عام 2004 يُقدر بنحو أربعة آلاف سجين. فى حين ترفض السلطات السورية الكشف عن أي معلومات بخصوص أعداد أو أسماء المحتجزين بتهم سياسية أو أمنية.

- يضاف إلى ذلك مجموعة القوانين المقيد للحقوق والحريات السياسية خاصة حرية التجمع وإنشاء المنظمات الأهلية. ففي 29 يناير 2001 قال وزير الإعلام السورى عدنان عمران محذراً إن المناقشات المتعلقة بالإصلاح يجب أن تكون مسئولة، واستهجن مصطلح "المجتمع المدني" واصفاً إياه بأنه "تعبير أمريكي". كما أشار الرئيس بشار الأسد إلى ذلك في حوار نشرته صحيفة "الشرق الأوسط" اليومية العربية في 8 فبراير 2001، قال فيه إن المنظمات المدنية يجب أن تكون مكملة لمؤسسات الدولة ومُعتمدة عليها، وألا تنهض على أنقاضها"، وإن تطور مؤسسات المجتمع المدني في سوريا يجب أن يأتي في مرحلة تالية، ومن ثم فإن هذه المنظمات ليست من بين أولوياتنا". وفي منتصف الشهر نفسه فرضت الحكومة قيوداً على المنتديات المدنية المستقلة، تنتقص من حرية التجمع. فتم حظر الاجتماعات بدون موافقة مسبقة من الحكومة، وتقديم قائمة بالمشاركين فيها، ونسخة من كلمات المتحدثين فيها.

وذلك اتساقاً مع نهجها السابق المقيد لنشاط الجمعيات التي تهتم بالثقافة وحقوق الإنسان، وحل الكثير من الجمعيات التي كانت قائمة. فبموجب أحكام القانون رقم 93 لسنة 1958 فإن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية تتحكم في شهر كافة منظمات المجتمع المدني ولها نفوذ واسع للتدخل في الإدارة الداخلية والعمليات اليومية لأي منظمة منها. وعلى كافة المنظمات أن تخطر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باجتماعاتها ويحق لممثلي الوزارة حضور هذه الاجتماعات. فضلاً عن أن الوزارة تتمتع بسلطة تنظيم العلاقات الخاصة بأية جمعية محلية بالمجتمع الدولي.

يضاف إلى هذا القانون 49 لسنة 1980 والقاضي بإعدام كل من ينتمي أو يتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين في سوريا.

وفي 22 سبتمبر 2001 أصدر الرئيس الأسد القرار الرئاسي رقم 50 لسنة 2001 المقيد لتنظيم الصحف وغيرها من المطبوعات الدورية بالإضافة إلى أي مطبوعات أخرى في سوريا، من الكتب حتى الملازم والملصقات. ويمنح القرار السلطة التنفيذية، وعلى وجه الخصوص رئيس الوزراء ووزير الإعلام، صلاحيات تنظيم شؤون دور النشر والطباعة والتوزيع والمكتبات، وينص على عقوبات جنائية قاسية لأي انتهاك للقرار، من بينها غرامات باهظة والسجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات. وذلك في إطار إستراتيجية أوسع للسيطرة على التعبير الذي ينطوي على النقد.

- على صعيد آخر، وعلى حين يكفل الدستور السوري المساواة بين الرجال والنساء، وينشط كثير من النساء في الحياة العامة، إلا أن قوانين الأحوال الشخصية، وكذلك قانون العقوبات، تحوي بنوداً تنطوي على تمييز واضح ضد المرأة. فيسمح قانون العقوبات بوقف تنفيذ العقوبة القانونية على مرتكب جريمة الاغتصاب إذا ارتضى الزواج من ضحيته، كما يتيح استعمال الرأفة مع مرتكبي ما يُسمى بجرائم "الشرف"، مثل الاعتداء على قريباتهم من النساء

بالضرب أو القتل بدعوى سوء السلوك الجنسي؛ وللرجل أيضاً الحق في أن يطلب منع زوجته من السفر للخارج، كما ينطوي القانون على تمييز ضد المرأة فيما يخص الطلاق.

ثالثاً: القواسم المشتركة والاختلافات: رؤية مقارنة:

(1) القواسم المشتركة:

من خلال التحليل السابق يتضح أن هناك ملامح عامة لرؤى القوى القومية واليسارية العربية لحقوق الإنسان، أهمها:

- التركيز الواضح على مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للفرد (الحياة، التعليم، العمل،..)، وإعطائها أولوية واضحة على الأقل على مستوى الخطاب الرسمي.
- أن الدولة هى المسئول الأول من وجهة نظر هذه القوى عن توفير الخدمات اللازمة والبيئة الملائمة لتمتع الأفراد بهذه الحقوق الأساسية.
- التأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية ودور الدولة فى تحقيقها بين المواطنين.
- الاهتمام الواضح بحقوق الطبقات الدنيا والفئات المهمشة فى المجتمع خاصة العمال والفلاحين، وهو أمر يتسق مع رؤيتها لمبدأ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والدخل القومى.
- رؤية خاصة للحقوق والحريات السياسية تختلف عن الطرح الغربى أو الليبرالى لأسلوب ممارسة هذه الحقوق والتمتع بها، حيث تؤمن القوى اليسارية بمبدأ الديمقراطية الداخلية، وإطلاق الحقوق والحريات السياسية ولكن فى إطار عام حاكم لحركة الدولة والمجتمع.

(2) الاختلافات:

يكمن الخلاف الأساسى بين رؤى القوى القومية واليسارية لحقوق الإنسان، كما أوضح التحليل، فى رؤيتها لمجموعة الحقوق السياسية ومدى إطلاق الحقوق والحريات أو تقييدها بأطر عامة.

فعلى حين طالب حزب التجمع المصرى بإطلاق الحريات والحقوق السياسية جميعها دون قيد أو شرط وتضمن خطابه الرسمى اعترافاً صريحاً بأهمية المجتمع المدنى ودوره، تضمن دستور حزب البعث السورى قيوداً واضحة على ممارسة الحقوق والحريات السياسية. كما تضمنت ممارساته تقييداً أشد لهذه الحقوق والحريات على النحو السابق بيانه، بل وتهميش لدور المجتمع المدنى ودحض للمفهوم ذاته.

ويمكن تفسير ذلك فى ضوء كون حزب التجمع المصرى حزباً معارضاً يجد فى إطلاق الحريات السياسية متطلب أساسى وضرورى للتواصل مع الجماهير ونشر أفكاره ومبادئه، وتوسيع قاعدته الجماهيرية، مما يؤهله للمشاركة على نحو أوسع فى السلطة وفى المجالس التمثيلية المختلفة.

هذا فى حين يرى حزب البعث السورى فى تقييد الحقوق والحريات السياسية والقبضة الحديدية على الأصوات المعارضة متطلب ضرورى لاستمرار احتكاره للسلطة. وأن دعاوى الديمقراطية وإطلاق الحريات السياسية ستقوض حتماً من هيمنته على السلطة وستؤدى فى النهاية إلى إثارة الرأى العام وتوسيع قاعدة المعارضة له وربما إزاحته عن السلطة.

فالمصلحة المباشرة فى كلتا الحالتين كانت وراء اختلاف موقف الحزبين من مجموعة الحقوق والحريات السياسية، لاسيما على صعيد الممارسة الفعلية ولذا يصعب الوصول إلى تعميمات أو ملامح عامة لرؤى القوى اليسارية العربية فى هذا الخصوص.

لاشك إن رؤى القوى القومية واليسارية لحقوق الإنسان من حيث التركيز الواضح على مجموعة الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وإعطائها الأولوية على

مجموعة الحقوق والحريات السياسية، يطرح تساؤلاً هاماً حول أى من المجموعتين من الحقوق لها الأولوية والأهمية؟

هل الحق فى التصويت أو التعبير عن الرأى أو التظاهر أو تكوين الجمعيات أهم من الحق فى الحياة الكريمة، والتعليم، والعمل،...؟ وكيف يستفيد الإنسان من حقوقه السياسية وهو لا يجد قوت يومه، أو يجهل كيفية ممارستها لأنه لم يتلق التعليم والتأهيل اللازم لذلك؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تبدو للبعض خاصة النخبة المتعلمة المثقفة غاية فى الصعوبة، فى حين يراها الكادحون والمهمشون والذين يعانون البطالة وتدهور مستويات المعيشة بديهية، فالتمتع بالحقوق الأساسية والحياة الكريمة وشعور الإنسان بآدميته هو الأهم من وجهة نظرهم.

وبعيداً عن أى مقولات أو رؤى نظرية، من الثابت أنه فى أكثر الدول أخذاً بالليبرالية وإطلاقاً للحقوق والحريات السياسية هناك دور واضح للدولة فى توفير الحياة الكريمة والحد الأدنى اللازم للحفاظ على آدمية مواطنيها.

وهنا تبرز أزمة النظم الليبرالية الوليدة، التى سارعت فى التنصل من الاشتراكية وهرولت فى أخذها بالليبرالية لدرجة أفقدتها الإحساس بالمواطن البسيط واحتياجاته الأكثر بساطة فى قوت يومه والحياة كإنسان، بدعوى إطلاق الحريات وعدم المساس بها.

إن الحقوق والحريات السياسية لا تعنى التخلى عن المسئولية الاجتماعية للدولة، ودورها فى تنظيم حركة الاقتصاد والمجتمع دون الإدارة المباشرة له.

فهناك فارق كبير بين الحرية والفوضى. والحرية لا تعنى غياب القواعد والأطر الحاكمة لحركة الفرد والمجتمع، ولا تعنى تحلل الدولة من مسئولياتها وواجباتها بدعوى إطلاق الحريات.

وأى دولة يجب أن يكون لديها رؤية لمستقبل أبنائها، وهى مسئولة عن توفير الحياة الكريمة بكل ما يتضمنه ذلك من رعاية صحية وتعليم وفرصة عمل مناسبة لمواطنيها، والنظام الذى يفشل فى تأمين حاضر مواطنيه ومستقبلهم لا يستحق الاستمرار مهما كانت دعاوى الديمقراطية وحقوق الإنسان التى يطلقها.

الفصل العاشر

الإعلام وقضايا العولمة

الفصل العاشر

الإعلام وقضايا العولمة

مفهوم العولمة

بعد صراعات حضارية متعددة في تاريخ البشرية اسفرت تلك الصراعات على جملة من المعالم الحضارية.. المقدمة منها.. الدينية، كاليهودية والمسيحية والاسلامية والبوذية، ومنها اقتصادية والمتمثلة في الراسمالية والاشتراكية(مستهدفها الشيوعية) وتتداخل ضمن هاذين العملاقين موجات حضارية تتناغم مع الوضع السائد فيها كالسياسة والفن والعلم والعمل والبناء المعماري والادب والمسرح، الى آخر ماهنالك من مهارات. ولكن كاي باحث سوف يقف عند بدايات الطريق ليضع جملة متغيرات عامة لهذه الصراعات الحضارية المتصارعة دوما، ولنبدأ عن سبوقات حضارية في ذلك..

منذ الازل وجد الانسان نفسه امام شيئين لاينفصلان (الجوع والخوف) ولحد وقتنا الحاضر، فالثابتين يتحكمان بالانسانية تاركة وراءها الكثير من الامور التي اثبتت قدرة الانسان (المخير والمسير) على ان يجعل لنفسه ميزانا ثابتا في الحياة.. فالبشرية بدات بالعفوية الذاتية وهي المشاعية البدائية.. او ماتسمى بالنظام الشيوعي البدائي، فالمحيط وما فيه من موجودات ملك للكل وفق فلسفة كل حسب رغبته وكل حسب حاجته' فالموارد كانت متوفرة للكل من لحوم ونباتات، ومع تقدم الزمن حصلت موازنة بيئية، واعداد نفوس متزايدة جدا مقابل تناقص الغلة الثابت في الكرة الارضية' فالزيادة شهدت في النفوس، مع ثبات الغلة كما ذكرنا، وبدا اول صراع حضاري بين مجموعات بشرية للحصول على الغذاء وهنا كانت الحاجة الى ايجاد الامن والغذاء لضمان تدفق الطاقة العضوية في الانسان، وامام هذا الصراع المرير كان لابد من ايجاد معادلة ثابتة تؤمن تدفق

الغذاء وحصول الامن، وهذا كان لابد ان يتأتى من بحض عفوية اكتشاف الانسان البدائي بدأ..الاتي

1- باكتشاف النار.. وفي مقدمة الامور التي يحتاجها الانسان كان الدفئ واستمراريته.. وبعد اكتشاف الانسان للنار زادت الحاجة الانسانية للغذاء، اي بوجود النار حصل الامن الاجتماعي دفئا ودفاعا

وهنا تطاولت يد الانسان لاكتشاف شيئ جديد يعادل وجود النار وهي..

2- اكتشاف الزراعة.. وتدجين الحيوانات البرية، وهذا الاكتشاف العظيم حول الانسان من كونه مستهلك للغذاء الى منتجه، وحصل اول استقرار لهذه الجماعات في قرى نشأت في هذه المناطق الزراعية

وعلى انقاض هذه القرى وضع النظام الاداري والسياسي وانشأت المدارس ووضعت التشريعات

وتكتلات حكومية تدير امور العامة بموازين ثابتة لاتتغير، تارة دينية وتارة قوانين وضعية فيها الملك يكون هو الاله. ضمن هذه القرية الزراعية تصارعت آلة الانتاج (الانسان) والارض لتظهر طبقتين تقودان هذه الالة وهما..

أ- الطبقة الاقطاعية.. التي تعتبر ذات نهج عملي ثابت في العمل وتقسيم العمل من فلاحين وصانعي الالة الزراعية البسيطة مثل الفأس والمنجل والمحراث.

كانت الاقطاعية في وقتها بمثابة تكنوقراط عملي، المنتج الثابت وبدونها لاعمل ولا انتاج، وكان لابد ان تظهر طبقة اخرى تعمل بصورة مستقلة وهي..

ب- الطبقة البرجوازية.. التي تعتبر طبقة نفعية مستغلة لطاقات العمل الزراعي آنذاك والقيام بعمليات مضاربة في السلع الزراعية لصالحها كما يقولون(ينامون السنة كلها ويعملون في شهرالحصاد ليجنوا كل الارباح).

والبرجوازية طبقة مازالت قائمة في الوقت الحاضر. الا ان الاموال التي جنتها هذه الطبقة لم تذهب هدرا بل كانوا يفكرون باستثمار هذه الارباح في مناحي حياتية اخرى مستثمرة بذلك كل الاموال تارة في بناء البيوت او المواصلات او

التجارة عبر المحيطات، وآخر ماابتكروه هؤلاء البرجوازيين بعد ان كان الاعتماد الكلي على الطاقة الحيوانية، انتقلت البشرية الى الاعتماد على الطاقة المسخرة علميا، الا وهي..

3- الثورة الصناعية.. حيث قامت في اواسط القرن الثامن عشر حيث ان اول مخترع لاول آلة تعمل على البخار هو المخترع (جيمس واط) الذي كان ينتمي الى عائلة برجوازية.. وهذه الثورة

توازي اكتشاف الانسان للزراعة وهي انتقالة رهيبة من الطاقة الحيوانية والانسانية الى الطاقة المسخرة، كالبخار والوقود والسائل كالنفط، والفحم، وبها انتقل الانسان من مرحلة التبعية الكلية للطبيعة الى عالم فسيح فيه كل العلوم التكنلوجية، الزراعية والهندسية والطبيعية والكهربائية والالكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية واستغلال الطاقات المائية، كالشلالات والرياح والشمس.فكانت ثورة بكل معانيها، فجرت في الانسان كل الطاقات الخامدة ومازالت مستمرة في وقتنا الحاضر الى العصور القادمة.

اذن هي صراعات حضارية تمتد بالبشرية الى مالانهاية لتظهر ثورات جديدة تنير للبشرية الطريق الى الامام مزدهرا. وستشهد البشرية في القرون القادمة ثورة رهيبة ومخيفة اخرى بجعل الاشارات والازرار (الالكترونات) تتحكم بالارض والكون معا انها..

4- الثورة الروبورتية.. ان ميزة هذه الثورة هي الخيال العلمي [4] بان تنقل الانسان من تكنلوجيا تقليدية الى عالم الالكترونات بحيث تتحكم في حياة الانسان، اياتي ذلك اليوم لاطائرات ولاسيارات ولاسفن بل حتى (الثورة الصناعية) تتبخر فيجعل الانسان من الالكترون كل شيء في حياته، انها خيال علمي لايستحب للباحث ان يدخل في تفاصيلها. وللباحث هنا شواهد لهذه الثورة الرهيبة.

اذن كل هذه الامور المستحدثة في حياة البشرية اساسها صراع الحضارات وما ينتج عنها من موجات قد تكون ثابتة لمدة معينة او تتبخر خلال حقبة من الزمن.. وفي مجال التعاون الانساني، هل هناك تفاهمات مذكورة..؟ في الحياة الدولية ظهرت اول الاتفاقات المكتوبة في مدينة (ماري السورية) على رقم طيني محفوظ في قصر الامم(عصبة الامم سابقا) في جنيف، وهذا الرقم الطيني هو اول دليل على بداية الانسان في وضع التفاهمات السياسية في عصر الاموريين 3000 – 2000 ق.م. وهناك وثيقة اخرى على شكل اتفاقية في اوربا للدول المتشاطئة على نهر الدانوب وتامين السلام النهري وتوزيع الثروات المائية وهي معاهدة(ويستفاليا) عام 1648

وما عدا ذلك فهناك اتفاقيات اخرى قديمة تدعو الى حفظ الامن وتوزيع الثروات في المجتمعات القديمة مثل وادي الرافدين والنيل والسند والصين. وبعد الحرب العالمية الاولى كانت الحاجة الى بعث نوع من الاتفاق الانساني على امور الدنيا بعد ان حصدت هذه الحرب نفوس 56 مليون نسمة

ان انشاء عصبة الامم عام 1919 م لتعمل بجد لانقاذ الوضع السائد آنذاك، الا انها فشلت في منع دخول القوات الايطالية الى اثيوبيا واحتلالها وكان ذلك ناقوس على فشلها مما ادى الى توقفها نهائياً عن العمل عام 1939 ابان الحرب العالمية الثانية وذابت في منظمة الامم المتحدة التي تاسست عام 1945 والتي مازالت تعمل ضمن صراعات حضارية متعددة وابرزها العمل السياسي والانساني والاقتصادي والغذائي رغم كل الامور الايجابية للامم المتحدة فانها لم تكن قادرة على الحفاظ على الحضارة الاشتراكية المتنيرة واسقاطها ضمن سيناريوهات غربية منذ مايقارب السبعين عاما.

وهكذا انهارت هذه الحضارة المتعاضمة وبرز دور الولايات المتحدة الامريكية عام 1991 ليعلن الرئيس الامريكي جورج بوش الاب بعصر النظام العالمي الجديد ودور امريكا في قيادة هذا النظام

امركة العالم وهنا برزت عدة دعوات في العالم الراسمالي خوفا على هذه الحضارة المتقدمة تنمويا والعجوز عمريا، والدعوة الى تجديدها خوفا من سقوطها مثلما حدثت

للتجربة الشيوعية، فادخلت فيها تنوعات للحفاظ عليها مثل الدعوة لليبرالية السياسية والاقتصادية وكذلك النظام العالمي الجديد وحاليا الدعوة الى العولمة تحت معطيات تكنلوجية ومالية وثقافية وعلمية وغيرها.

وتمخضت بداية النظام الدولي الجديد (1991) بعدة حروب اقتصادية منها حرب الرز بين امريكا واليابان وحرب اللحوم بين امريكا واوربا وحرب الموز بين مستوردين امريكيين ومنتجين في امريكا اللاتينية وافريقيا واخرها حروب المياه التي مازالت مستمرة كشواهد لفشل هذا النظام، ولسد الثغرات الجارية برزت الحاجة الى ايجاد صرعة جديدة تجمع وتحل كل هذه الصراعات وتوحد الامم الراسمالية.. الا وهي فكرة وظاهرة العولمة.. الحاضرة الغائبة لحد الان.

ان الفترة الممتدة من الثمانينات الى يومنا هذا اتسمت بتزايد الكتابات والتاليف والاحاديث في وسائل الاعلام المختلفة في كل بقاع العالم حول الترويج لفكرة الظاهرة الجديدة المسمات بالعولمة، وذلك نتيجة لعدد من المتغيرات الطارئة على النظام العالمي، ولعدد من الاسباب والظواهر التي شملت كل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، ولمعرفة مدى تاثير هذه المتغيرات على اقتصاديات الدول المتقدمة وكذلك اقتصاديات بلدان العالم الثالث وخصوصا البلدان العربية او ما هو المستقبل الذي تنتظره هذه البلدان لمواجهة هذه المتغيرات بدءا ولغرض الابتعاد عن كل الاشكالات التي قد ترافق تحليلنا في اعطاء مفهوم للعولمة ناخذ كما قليلا من الللذين كتبوا بهذا الخصوص من الكتاب القادم كما يصفه رئيس وزراء بريطانيا في اجتماع له مع ممثلين عن الاتحاد الاوربي حيث قال.. يجب ان نحصن انفسنا من هذا المارد القادم الذي يسمى بالعولمة.

وهنا ندخل في اعطاء بعض المفاهيم الخاصة بهذا المصطلح المجهول..

مفهوم العولمة

يرى كل من هارس مان مارشال وروبرت ريتش بان العولمة (هي اندماج اسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات ضمن اطار من راسمالية حرية الاسواق، كذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما سيؤدي بالتالي الى اختراق الحدود القومية والحسار سيادة الدول عن طريق الاستعمار غير المباشر للشركات الراسمالية الضخمة متخطية او عابرة الحدود، التي تعد العنصر الاساس لهذه الظاهرة) ويقول فاليت:(ان العولمة هي عبارة عن مسلسل لتكثيف الافراد والسلع والخدمات والرساميل والوسائل التقنية الحديثة وانتشارها لتشمل الكرة الارضية بكاملها) ويرى بعضهم:(ان العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنلوجية والمعلوماتية، وانخفاض تكاليف النقل، وتحرير التجارة الدولية، الى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع الى سوق العمل وراس المال ايضا)وعلى صعيد اخر يرى البعض: (ان العولمة هي نتاج لمجموعة من الاساليب والعوامل، وهي بلورة لمجموعة من الخصائص التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد بما يلي:

1- انهيار نظام بريتون وودز 1971-1973 باعلان الرئيس الامريكي السابق نيكسون 1971 وقف تحويل الدولار الى ذهب بسبب نقص الاحتياطي الفيدرالي الامريكي.
2- عولمة النشاط الانتاجي.
3- عولمة النشاط المالي واندماج اسواق المال.
4- تغير مركز القوى العالمية.
5- تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

وهناك رؤية واسعة الانتشار تقدم بها عالم السياسة الامريكي (جيمس روسناو) حول العولمة.

فنجده يعبر عنها على اساس.. انها تقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل، اقتصاد، سياسة، ثقافة، وتشمل اعادة تنظيم الانتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار اسواق التمويل وتماثل السلع الاستهلاكية في عدة دول..كما يؤكد ايضا ان مهمة ايجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الانشطة عملية صعبة، ويرى انه حتى لو تم تطوير هذا المفهوم المشكوك فيه فلن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع.

ويقول الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي عن العولمة (هي نظام يمكن الاقوياء من فرض الدكتاتوريات اللانسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق) ويثبت هانس بيتر مارتن وهارالد شومان في مكان اخر ان العولمة[2] (هي عملية الوصول بالبشرية الى نمط واحد من التغيير في الاكل والملبس والعادات والتقاليد) ويذكر احد الكتاب الفرنسيين عن النظام الراسمالي الامريكي (.. فكلما ازداد هذا النظام الراسمالي الجشع امعانا وانتشارا بالعولمة، ازدادت الانتفاضات والحروب العرقية والقبلية والعنصرية والدينية للتفتيش عن الهوية القومية في المستقبل، وكلما تفشت المعلوماتية والاجهزة التلفزيونية والسلكية واللاسلكية،تكبلت الايدي بقيود العبودية، وازدادت مظاهر الوحدة والانعزال والخوف والهلع دون عائلة ولا وطن، وكلما ازدادت وسائل الرفاهية سوف تزداد اكثر فاكثر جرائم البربرية والعبودية) ولو تمعنا بدراسات المفكرين العرب وما قالوه عن العولمة، نرى انهم يعرفون العولمة في اطار المقولات الاتية لتلتقي على بيان حقيقة واحدة.. فالدكتور حسن حنفي يعرف العولمة (على انها لصالح الاخر على حساب الانا (اي الذات) وقوة الاخر في مقابل ضعف الانا، وتوحيد الاخر مقابل تفتت الانا).

ويقول كذلك (هي حضارة المركز، اي حضارة الدول الغربية التي لقوتها تقع في مركز العالم وبقية الدول هوامش تابعة، وتبعية الاخر» اي الدول غير الصناعية التي

يصطلح عليها دول الجنوب» هي مركزية دقيقة في الوعي الاوربي تقوم على عنصرية عرقية، وعلى الرغبة في الهيمنة والسيطرة).

اما الدكتور سيار الجميل فيعرف العولمة (انها عملية اختراق كبرى للانسان وتفكيره، وللذهنيات وتراكيبها، وللمجتمعات وانساقها، وللدول وكياناتها، وللجغرافية ومجالاتها، وللاقتصاديات وحركاتها، وللثقافات وهوياتها، وللاعلاميات وتداعياتها)

ويشبه الدكتور نجيب غزاوي امبراطورية العولمة بالامبراطورية التي عمدت على فرض مبادئها ونظمها في الحكم وانماط حياتها السياسية والاجتماعية والثقافية بالقوة وكذلك حال الامبراطوريات الحديثة مثل بريطانيا في مستعمراتها ثم في الكومنولث، وفرنسا في مستعمراتها ثم الفرانكفونية، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية برزت عولمة الشيوعية متمثلة بالاتحاد السوفيتي وعولمته.

اما الدكتور مصطفى محمود فيقول العولمة مصطلح بدأ لينتهي بتفريغ الوطن من وطنيته وقوميته وانتمائه الديني والاجتماعي والسياسي، بحيث لايبقى منه الا خادم للقوى الكبرى.

والعولمة عند الدكتور محمد الجابري فهي تستهدف ثلاث كيانات، الدولة والامة والوطن، ويسميها ايضا بثقافة الاختراق، اختراق مقدسات الامم والشعوب في لغتها ودولها واوطانها واديانها.

والدكتورة نعيمة شوفان ترى انه في ظل العولمة تسلم البلاد الفقيرة لا الى فقدان الاستقلال السياسي وانما الى العبودية، فكأن البلدان مدينة وكافة البلدان متوقفة على تسديد الديون ولا تملك الخيار او الرفض للمشاريع المعروضة عليها.

ومن خلال تحليل التعاريف الوارد ذكرها وتضمينها للمواضيع الاساسية المؤثرة في الساحة الدولية..

– **اولا: العولمة والجانب السياسي:** في تاثير العولمة على الجانب السياسي بيان من سعي الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية بما لها من نفوذ وسطوة على العالم الى فرض النموذج الغربي في الحكم والذي يتمثل بالديمقراطية، واخذت

تعتبر هذا شرطا في التعامل مع الدول الاخرى، والديمقراطية الغربية تعتمد على التعددية وحرية الرأي والتعبير من خلال القنوات التي اعتمدتها الديمقراطية في الانتخابات وغيرها، الا ان سلبيات هذه الديمقراطية الغربية هي بفوز الغالبية في هذه الانتخابات (من يستطيع ان يصرف اكثر في حملته الانتخابية ويعطي وعودا براقة سرعان ما يتخلى عنها بعد فوزه).

كذلك ان النموذج الاندماجي الاوربي الذي نراه يقوم اساسا على تخلي الدول الاوربية الطوعي عن جزء من السيادة الدولية لصالح الوحدة الاقتصادية، وربما بعد ذلك بروز الولايات المتحدة الاوربية التي من المحتمل ان تكون ندا ومنافسا للولايات المتحدة الامريكية.

- **ثانيا: العولمة والجانب الاقتصادي:** من الواضح ان الجانب الاقتصادي له تاثير كبير في العولمة لانه يفسح المجال امام اصحاب رؤوس الاموال (البرجوازيين) لمضاعفة اموالهم عن طريق توظيف هذه الاموال، وتتضح الملامح الرئيسية المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية بالاتجاه العالمي لمزيد من التكتلات الاقتصادية وتنامي نشاط المؤسسات المالية وتدويل المشاكل الاقتصادية واعطاء دورا هاما للثورة التقنية لما لها من اثر على الاقتصاد العالمي، والعولمة الاقتصادية تعتمد على السوق المفتوح وبلا حدود من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الاموال والبضائع عن طريق التجارة الحرة التي تعتبر اهم ادوات العولمة.
- **ثالثا: العولمة والجانب الثقافي:** ان الواقع يؤكد بوجود ثقافات متعددة ومتنوعة تختلف بعضها عن بعض، وليس هناك ثقافة عالمية واحدة مثلما تسعى العولمة الى تدمير البنى الثقافية للبلدان التي اعتزت لقرون بثقافتها عن طريق تدمير بناها الاجتماعية وعزل الثقافة عن الواقع لتؤكد بان هناك ثقافة المركز الواحد المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية، والدعوة لتبني هذا النموذج الاوحد، وعمدت الى كثير من الطرق والوسائل لغزو الثقافات الاخرى كمصادر البث

الاعلامي، والاقمار الصناعية والانترنيت التي تتحكم بها الولايات المتحدة الامريكية، حيث بمقدور مراكز البث والتصنيع ان تشيع الاخبار والمعلومات بالسبل التي توافقها بما في ذلك اخبار البلدان المتلقية.

فان الخطر الاكبر الذي تنطوي عليه العولمة هو محو الهويات الثقافية للشعوب وطمس الخصوصيات الحضارية للامم على انه احدى موجات الحداثة الفكرية التي يجب على العالم ان ينخرط فيها ويستوعب معطياتها ان اراد ان يواكب العصر ويساير التطور الحضاري الانساني.

- **رابعا: العولمة والجانب الاجتماعي:** ان المبدأ الذي تنطلق منه ظاهرة العولمة من اجل جعل العالم قرية كونية واحدة تخضع للتوجهات الامريكية اليهودية، هو الوصول الى مجتمع واحد ذي ملامح واحدة، وانظمة اجتماعية واحدة، واخلاق وعادات واحدة، سيكون من اولويات الظاهرة، لان صياغة المجتمع صياغة واحدة يسهل مهمة الاجنحة الهدامة الاخرى للعولمة في افساد المجتمع وتفريغه من القيم الاصيلة، والاخلاق الحميدة النابعة من الاديان السماوية والفطرة الانسانية حتى لا تقوم له قائمة من الشهامة والرجولة والعفة والكرامة امام مخطط العولمة الراسمالية الامريكية اليهودية الجشعة، وظاهرة العولمة تعمل من اجل سلسلة المجتمع حين يمكن بذلك اختراقه بسهولة.

ولتحديد مفهوم العولمة وحتى لانقع في اخطاء منهجية، نرى الى الان ان مفهوم العولمة امر متنازع عليه على مستوى الفكر العالمي ولم يتفق على تحديد معنى ثابت موحد لها، خصوصا مايتعلق بالعولمة الاقتصادية. هنالك اولا خلط بين العولمة والتدويل وعلينا ان نميز بينهما، فالتدويل كظاهرة اقتصادية بدأت في اوائل القرن التاسع عشر حينما عقدت القوى العظمى(بريطانيا ومن ورائها فرنسا والعالم) عزمها على تنفيذ سياسة الحرية التجارية على المستوى العالمي، ثم خمدت حركة التدويل بين الحربين العالميتين الاولى والثانية ثم نشطت تدريجيا الى ان وصلت الان الى قمتها، فهناك درجة عالية من حرية المعاملات في اسواق الدول المختلفة تتيح لها الانفتاح على الاقتصاد الدولي

والتشابك معا. وقد تحررت ايضا معاملات الصرف الاجنبي من قيودها ونمت اسواق رؤوس الاموال الدولية وزاد نشاط الشركات العملاقة متعددة الجنسية ووقعت اتفاقية منظمة التجارة العالمية على المستوى العالمي اما العولمة فهي اتجاه جديد معاصر يمثل مرحلة تالية للتدويل ويؤدي الى قيام نظام اقتصادي عالمي يحل محل النظام الاقتصادي الدولي تختفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات الدول حيث تتحرر فيه من تحكم السياسات القومية وتصبح خاضعة ومسيرة بقوانين فوق القومية والعولمة قد لاتكون حيادية بل اتجاه متحيز يدافع عن اصحاب المصالح الاقتصادية في البلدان المتقدمة لتحقيق مصالحهم العالمية بغض النظر عن مصالح البلدان النامية.

ويمكن القول بان بوادر ظهور العولمة ظهر بعد انهيار الحضارة الاشتراكية الذي ساعد على تحرر عدد من البلدان الاوربية والاسيوية من العزلة واتباع سياساتها، كذلك الدول النامية التي اصطبغت انظمتها بالاشتراكية واعتمدت على القطاع العام والتخطيط الاقتصادي، قامت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي باتباع فلسفة السوق الحر واستراتيجية التوجه الخارجي واصبحت تسعى الى الاندماج في الاقتصاد العالمي وكان لانهيار الحضارة الاشتراكية الدور الاكبر في تركيز القوى السياسية والاقتصادية في قبضة المراكز الغربية الراسمالية المتقدمة وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية التي انفردت في اتخاذ القرارات بحكم سطوتها على المنظمات العالمية.

ورغم كل هذا لانستطيع ان نبالغ في شأن العولمة لانها لم تصبح لحد الان واقعا قويا يفرض نفسه او ان العالم الان اصبح قرية صغيرة، فالنظام الاقتصادي الدولي لازال قائما ولم يحل النظام الاقتصادي العالمي محله بعد.

اذن فالعولمة ان وجدت على ارض الواقع فستكون هيمنة رهيبة، لاعسكرية ولا اقتصادية، بل امتلاك القوة المهيمنة على اسلوب الحياة بكل نواحيه.

فبعد الدراسة الشاملة للموضوع من جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، اعتمد الباحث على فكره الخاص الذي قد يكون مغايرا لما ورد من مفاهيم او قد يكون مطابقا للواقع الذي ينادي به. فالباحث يعرف العولمة من وجهة نظره البحثي

هي (صراع حضاري متعدد.. وصولا الى الانا المتحكم الاول.. والحاضر في كل مكان.. باسطا فكره على كل شيء.. وجاعلا العالم ذرة كبيرة وهو فيها النواة المتحكمة).

وهذا التعريف علمي مفهوم للكل وتشمل النواة (الفكرة العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، لايمكن عصيانها.. لانها القوة الكبيرة المتحكمة بما تملك من مزايا تجعل الذرة مستقلة ذات مزايا خاصة.. وبهذا جعلنا العالم قرية صغيرة (الذرة).

ايجابية العولمة

العولمة من باب توصيفها وتحليلها ضمن سياقات العمل المتعلقة بسلبية وايجابية العولمة.

اما الكتب فهي ايضا كثيرة جدا وباللغات العالمية ويخصني كباحث اللغتين العربية والانكليزية.

ولكون العولمة اصبحت مادة دسمة لغموضها فقد بادر الكثيرون من الناشرين بطلب من ذوي الاختصاص بدفع افكارهم في هذا المجال، وقد غصت مكاتب دور النشر بالمؤلفات حول هذا الموضوع وكان الدافع الاساس وللاسف للبعض منهم هي المنفعة الشخصية والكسب المادي والمعنوي.

ومع هذا التيار المتسارع اصبح للعولمة جمهور كبير يتحمس لها او ينفيها، والشارع العربي له رواد كثيرون.. كاتبون وقارئون.. للعولمة.

وقد تخصصت هذه الكتب في العولمة في مجالاتها التالية:

1- العولمة والاقتصاد

2- العولمة والسياسة

3- العولمة والثقافة

4- العولمة والاجتماع

5- العولمة والدين

6- العولمة والقومية

7- العولمة والتكنلوجيا

هذه المواضيع المذكورة آنفا كلها تؤكد وجود العولمة كظاهرة بشكلها السلبي والايجابي.

ولكن حسب مفردات العمل بها فالدين والعولمة لها سلبياتها وكذلك القومية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولكن اقتصاديا وتكنلوجيا فلها ايجابيات كثيرة عدا سلبياتها.

وبعد تحليل الافكار يتضح أن :

1- العولمة... امركة العالم ضمن النظام العالمي الجديد

2- العولمة... وليدة الراسمالية لانقاذها من السقوط

3- العولمة... قيام التعاون الاقتصادي الدولي في مجال النقد والتمويل والتجارة.

4- العولمة... طريق الشركات المتعددة الجنسيات نحو العالم

5- العولمة... تكنلوجيا جديدة لتطور الامور الحياتية بكل جوانبها

6- العولمة... وريثة الامبريالية التي غابت حتى مصطلحا عن العالم

7- العولمة... النظام الجديد الاتي ضمن صراع الحضارات.

8- العولمة... مرادفة لليبرالية المنادية للحرية الاقتصادية والسياسية

9- العولمة... دين جديد للديانات الاتية في العالم

10- العولمة... القادم الخطر والناقوس لنهايات الحضارات القائمة

11- العولمة... بديل للراسمالية والشيوعية والامبريالية والايديولوجيات الاخرى

12- العولمة... ليس لها تعريف او مفهوم موحد لحد الان او ايديولوجية ثابتة

13- العولمة... الانا الكبير الاتي والزاحف

كل هذه المحاور وجدها الباحث ضمن هذه النتاجات المذكورة في العولمة وتاريخيا تشير الدراسات الى:

1- ربط مفهوم العولمة بالاستعمار القديم والجديد والتكتلات الاقتصادية والمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات.

2- لم يجد الباحث ضمن السياقات التاريخية للعولمة اشارة الى اطلاق مصطلحها الا في عام 1964

من قبل (مارشال ماك لوهان) عالم السيولوجيا الكندي واستاذ الاعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو، عندما صاغ مفهوم القرية الكونية في كتابه (الحرب والسلام في القرية الكونية)

وقد تبنى هذه الفكرة بريجنسكي مستشار الرئيس الامريكي كارتر.

وتوصل الباحث ضمن هذه الدراسات الى مايلي:.

1- ضمن الافتراضات المطروحة بخصوص كون العولمة ظاهرة غير موجودة او ظاهرة بدأت بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. فان كانت العولمة كمفهوم الانا والهيمنة فهي ظاهرة موجودة فعلا ومنذ القدم ولكن ظهرت بثوب جديد وبصيغة جديدة غير مدروسة فكريا ولا توجد هناك ايديولوجيات لتنظيرها او تطبيقها. لذا فالباحث يطرح الموضوع كظاهرة جديدة في العالم [1] غير واضحة المعالم.

2- يفترض الباحث وجود ظاهرة العولمة باعتبارها وريثة للنظام الراسمالي المتطور والامبريالي المنهار (1960) وانها النتيجة المتحكمة في الانسانية من باب الهيمنة والانا.

3- يفترض الباحث بان ظاهرة العولمة كخيال آت لكونها لاتستند الى ايديولوجيات في تنظيرها وتطبيقها.

4- يفترض الباحث ايضا بان العولمة نظام جديد يحمل بين طياته افكارا سلبية واخرى ايجابية بحيث يستفاد منها المجتمع العالمي ويأخذ بها ان كان صالحا

وينبذها ان كان ضارا، والدليل على ذلك الاختلافات الاجتماعية في تقبل هذه الفكرة في الغرب والشرق عموما.

5- اما مايخص البلدان النامية والوطن العربي فلها مخاوفها من بسط العولمة عليها لاسباب تعود الى

الغاء الهوية القومية والسياسية والدينية والاجتماعية والثقافية وتحطيم البنى التحتية الاقتصادية.

6- والجانب الاخر يتضمن تقبل هذه البلدان لظاهرة العولمة كونها انقاذ هذه الشعوب من التخلف الكامل في جميع البنى المتعلقة بالاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع، وذلك من الاستفادة من المد التكنلوجي وتطبيقها في هذه البلدان.

اذن وبعد سرد كل هذه المقولات عن العولمة... تطرح هذه الاسئلة:

1- هل العولمة قادمة ؟ هل انها حرب تعلن؟ ام زاحف حتمي بدون ان نعلم؟

2- هل العولمة تتضمن الجانب الايجابي فقط؟ ام الجانب السلبي فقط؟

3- من المستفيد الاول من العولمة؟ الغرب ام الشرق (الشمال والجنوب)

4- هل بدات العولمة منذ القدم؟

5- هل هناك تطبيقات للعولمة؟

وللاجابة على هذه الاسئلة هي جوهر تحليلي لها..

1- نعم ان النظام الراسمالي في خطر بعد الركود الاقتصادي الذي يشهده العالم والتطور الحاصل في اقتصاديات الكثير من البلدان، وعليه فالراسمالية ضمن هذا الواقع في خطر، ولابد من ايجاد طريق لتمرير الاقتصاد الراسمالي نحو البقاء الابدي لها.

اذن فالعولمة عامل مهم لدى الفلسفة الراسمالية ولكن بدون ايديولوجيات محددة.

2- كل ظاهرة زاحفة يكون لها مساوئ وايجابيات تنال المجتمعات حسب الاسبقية. فالعولمة ان طبقت لها مساوئ وايجابيات للعالم الغربي والشرقي (دول الشمال والجنوب). على حد سواء وكل حسب المعتقد السياسي والاجتماعي.

3- لاشك ان المستفيد الاول هي البلدان الراسمالية المتقدمة ولاتخفي ماللعولمة من منافع على بقية البلدان النامية من الاستفادة من الكم التكنلوجي المتطور

4- العولمة بدأت منذ الازل من باب الهيمنة (الانا) والتبعية الانسانية تواقة الى ذلك بدء بالعائلة (الاب – الانا) والمجتمع... وهي عامل نفسي أكثر مايكون عامل اقتصادي.

5- هناك بضعها في طور التطبيق وهو انتقال النظام الاقتصادي الدولي الى النظام الاقتصادي العالمي كذلك احلال الشركات عابرة القوميات محل الشركات متعددة الجنسية.

الفكر الايديولوجي للعولمة

الفكر (الايديولوجية).. هو المسار العلمي الذي يهدف الى تنفيذ خطة او برنامج عملية معينة، ولا يمكن لاي عملية انسانية ان تتم بدون الفكر الذي يولد نتيجة الحاجات الاساسية للانسان لاشباع حاجاته ورغباته.. وقد تطور ذلك الفكر الى المجتمع باكمله، ليتم وضع افكار لتنفيذ برنامج يدعو له المجتمع. مثل ايديولوجية الاسلام لتطبيق التعاليم الاسلامية، او الايديولوجية الاشتراكية لتطبيق التشريعات الاشتركية.

بدأ الفكر مع معرفة الانسان لنفسه ووضع استراتيجيات لمواضيع معينة مثل اكتشاف النار وبناء الكهوف عن طريق ملاحظة الطبيعة والزراعة وعن طريق ملاحظة بقايا الحبوب التي تركها في الكهف.

اذن الملاحظة ثم التفكير والتطبيق عبارة عن الايديولوجية. وهناك الكثير من الامور الفكرية التي يقوم بها الانسان يوميا ترافقه مع مفردات حياته ويتوصل خلالها الى

ايديولوجية معينة للتعامل مع هذه المفردات، كالتسوق مثلا فيبدا الفرد بالملاحظة اولا وبعدها يفكر كيف يقتني الارخص والافضل منها.

والان استعرض استقرائي لايديولوجيات كثيرة من ابرزها:

اولا: ايديولوجية الفكر البدائي (العضوية)

في هذه الفترة التاريخية كان يسود هذه الحياة نوع من التضامن والمشاعية الناشئة عن صعوبة الحياة التي لم يكن الفرد فيها قادرا على مواجهتها وحده، وكان العمل كله موجها لحو تلبية الحاجات الضرورية المباشرة، وهذه الحاجة ولدت عند الانسان الرغبة في التفكير حول اشباع هذه الحاجات، ففي هذه الفترة كان الفكر الانساني فكرا عفويا يتسم بالبساطة والبدائية، وشاع مبدا الملكية المشاعية السائدة في الاقتصاد البدائي لهذه الفترة. حيث لم يكن يعرف الانسان الملكية الفردية بمعناها الصحيح في المراحل البسيطة الاولى من حياته وذلك لضآلة الانتاج وعدم وجود فائض انتاجي يسمح باستغلال عمل الاخرين لذلك اتسم الفكر الانساني في هذه المرحلة بنفس البساطة والبدائية التي اتسم بها الانتاج.

ومن ملامح الفكر البدائي، كان الانسان حينما يعجز عن اشباع حاجاته من ضعفه للسيطرة على الطبيعة ان يلجا الى القوى الخفية والغيبية التي يتصور بانها قادرة على اعانته بالسيطرة والتحكم في مجرى الاشياء. ومن نتاج الفكر الانساني العفوي تم اكتشاف الزراعة وبناء المجمعات الادارية والسياسية.

ثانيا: الفكر الايديولوجي في مرحلة الرق

ان انتقال المرحلة البدائية الى مرحلة نظام الرق لم يكن مباشرة، بل ان مرحلة التطور بين هاذين النظامين كان بطيئا ومتدرجا، وكانت نقطة التحول للنظام المشاعي من خلال تطوره، هي تقدم القوى الانتاجية الى الحد الذي لم يعد الانسان فيه ينتج من اجل تلبية حاجاته المباشرة فقط، بل اصبح انتاجه لما يحتاج اليه لاستخدامه الخاص وكانت هذه نتيجة ضرورية لهذا التوسع في الانتاج الذي ادى بدوره الى التقسيم الطبقي للبشر، فبعد

ان كانت المساواة بين الناس في الفقر والعوز ي السمة المميزة للمجتمع البدائي. فاصبح هناك اختلاف وتمييز بين مستويات الناس نتيجة الفائض الانتاجي الذي زاد عن حاجة الانسان الذي كان يلزم للاستخدام المباشر في المعيشة اليومية، فظهر الفرق واضحا بين الغني والفقير والقوي والضعيف، وكان هذا التميز هو البذرة الاولى لاستغلال الانسان للانسان الاخر، اذ ان تراكم الثروة في يد البعض جعلهم يستعينون بالفقراء في استثمار ممتلكاتهم ويستغلون ضعف مركزهم من اجل فرض شروطهم ومطالبهم عليهم.

ان النموذج الواضح لهذا النظام هو المجتمع اليوناني القديم، فحين اتسع نطاق الحروب التي يخوضها اليونانيون، اصبح الاسرى في هذه الحروب يجلبون الى البلاد لكي يستعان بهم في الاعمال المنزلية في بداية الامر، واكتسبوا بالتدريج صفة الرقيق الذي يتحكم سيده لا في عمله فحسب، بل في شخصه ايضا، واصبح لهذه الصفة اساس قانوني ينظم العلاقة بين السيد والعبد لصالح الاول على طول الخط وباستمرار التطور اصبح الارقاء يستخدمون في الانتاج الاقتصادي[1]، بذلك اصبح العبيد يمثلون قوة العمل الرئيسية في مختلف الاعمال المرهقة، فاغتنى السادة على حساب هذه الالات البشرية التي تنتج كل ما يضمن معيشتهم بالاضافة الى الفائض من هذه الحاجات التي كانت بمثابة ارباح لهم.

ثالثا: ايديولوجية الفكر الاقطاعي

كانت العوامل الاساسية لظهور نظام الاقطاع في اوربا هي تلك الحروب التي كان يخوضها الملوك، فهذه الحروب ادت الى ازدياد اهمية فئة العسكريين المحترفين وزيادة عدد افرادها.

وفي تلك الفترة لم يكن لدى الملوك المال الكافي لمكافاة هؤلاء المحاربين لما اجادو به من افعال عسكرية وتفوقهم، خصوصا القادة منهم مما حدى بالملوك ان يكافئوا هذه الفئة، وذلك بمنحهم قطعا من الارض جزاءً لخدمتهم ووفائهم ولم تكن هذه المنح في بادئ الامر على شكل ملكية دائمة بل كانت تعطي لهم حق الانتفاع من الارض، ومن ثم تحول هذا الحق الى تملك دائم فيما بعد.

لذلك كان المحاربون المتميزون من اهم العناصر التي تكونت منها طبقة الاقطاعيين في العصور الوسطى.

ومن ناحية اخرى كان لرجال الكنيسة والاديرة دورا هاما في تكوين هذا النظام بما كانوا يسيطرون على مساحات واسعة من الارض، قدمت لهم على شكل هبات وهدايا فضلا عن ان الاعفاءات الضريبية والتسهيلات الكثيرة التي كانوا يتمتعون بها ساعدتهم على استثمار ثرواتهم ومضاعفتها حتى اصبحت املاك الكنيسة تكون نسبة كبيرة من الاراضي الخاضعة للاقطاع وكانوا رجال الدين ايضا من اهم عناصر الطبقة الاقطاعية في العصور الوسطى.

وان هذا الاصل المزدوج لنظام الاقطاع في الغرب والمتكون من المحاربين ورجال الدين هو الذي يعلل مجموعة القيم والعادات الفعلية التي سادت المجتمع الاقطاعي الغربي في العصور الوسطى.

فقد كانت اهم القيم الاخلاقية في العالم الغربي هي قيم الشجاعة والارستقراطية والترفع وهذه هي قيم الفرسان النبلاء من ملاك الارض الذين ظلوا يتمتعون بمزاياهم وفضائلهم العسكرية حتى بعد ان تحولوا اقطاعيين وكانت نظرتهم الى عامة الناس هي نظرة ابوية، لاالمقصود منها نظرة العطف والمحبة، بل نظرة المالك الاقطاعي الى عامة الناس على انهم من رعاياه وهو المسؤول عنهم ويتخذ القرارات الحاسمة بشانهم.

ولضعف السلطة المركزية في العصور الوسطى، وعدم وجود حكومة مسيطرة وادارة حكومية قوية ساعد على اكتمال سيطرة مالك الارض على الفلاحين، وهكذا كان الاقطاع يقوم بمهمة حماية ارواح الفلاحين وممتلكاتهم ان وجدت، لكن كان الاقطاعيون يتقاضون ثمنا باهضا لقاء حمايتهم للفلاحين، هذا الثمن هو ان يشتغل الفلاحون بارضه رقيقا لهذه الارض، حيث كانت حقوقهم ضئيلة جدا، والواجبات المطلوبة منهم فادحة. ولم تكن لهم اي سلطة يحتكمون اليها اذا زاد عنف وطغيان الاقطاعي لهم، اذ امتاز الاقطاعي في تلك الفترة بأنه الخصم والحاكم في ان واحد.

فاذا كانت قيم الشجاعة والارستقراطية والترفع هي السائدة في جانب الاقطاعيين، فان قيمة الخضوع والولاء والطاعة هي السائدة في عامة الناس، وان النموذج المرغوب فيه في تلك الفترة هو نموذج الانسان المطيع الخاضع الذي لايحق له ان ينظر او يتطلع الى من هو اعلى منه والذي تنحصر اغلى معانيه في ارضاء سيده الاقطاعي عنه.

اما من جانب رجال الدين الاقطاعيين فهم ساهموا في اكمال صورة العصر الاقطاعي الغربي، فبثوا بين عامة الناس قيم الزهد وصوروا لهم بان هذه الحياة هي حياة فانية ومرحلة عابرة لاينبغي ان نوليها اهمية ونشغل بامور الدنيا الفانية ومن ثم كانت افكارهم منصرفة عن هذا العالم زاهدة فيه، ولم تكن لديهم من امور حياتهم قيمة سوى انها تهيئ الانسان للحياة الاخرى الدائمة.

وكانت هذه القيم موجهة بالاساس الى عامة الشعب الذي اراد رجال الدين به ان يظلوا الناس في حالة قناعة والاكتفاء باقل القليل، بينما رجال الدين المنادين بهذه الافكار فهم يعيشون حياة لاصلة لها على الاطلاق بما يدعون الناس اليه. اذ انهم كانوا مترفين واصرارهم على تاكيد هذه القيم ما هية الا تغطية لنمط حياتهم المترفة التي كانوا يعيشونها.

اما الاقطاع في الشرق فهو لايمثل نظاما تاريخيا كان له دوره خلال مرحلة من مراحل التطور ثم انقضى عهده، وانما هو نظام مازالت له اثار عميقة ووجود فعلي ملموس في كثير من ارجاء هذه المنطقة.

وبما ان النظام الاقطاعي بوصفه ذلك النظام الذي يرتبط اساسا بالحياة الزراعية والذي يتسم بعلاقات اقتصادية واجتماعية بعيدة كل البعد عن التكافؤ بين ملاك كبار للاراضي الزراعية من ناحية وبين فلاحين مستعبدين بدرجات متفاوتة، الا ان آثار هذا النظام تظل تطبع الحياة الريفية بطابعها الخاص حتى وان تحول نمط الملكية الزراعية وانعدام سيطرة الاقطاعيون على الفلاحين لان هذا التغير في نمط الملكية الزراعية والنظم التشريعية هو اسهل من تغير العقليات الاجتماعية ومن هنا تظل العادات القديمة مستحكمة في النفوس بعد فترة طويلة من زوال النظم التي ادت الى ظهورها.

ففي الشرق حتى وان انتهت فترة الاقطاع كنظام اقتصادي الا ان العادات الفكرية التي ولدها هذا النظام لم تنقضي حتى في حياتنا الحضرية ان انتقلنا الى المدن فستظل الموروثات والافكار والاتجاهات الريفية مرتبطة بعصور اقطاعية عميقة الجذور.

فاصبح الناس يعيشون حياة مزدوجة يمارسون في المدن اعمالا ترتبط في صميمها بالعصر الحديث وما افرزه من تطورات تكنلوجية كالاشتغال باحدث الالات والمكائن في المصانع وادارتها واشتغالهم بالشركات التجارية، ولكن يمارسون الاعمال بعقليات اقطاعية وقيم موروثة من بيئة ريفية اقطاعية.

وهذا واقعا لازال يحيا بيننا حتى اليوم، وان من سلبيات هذا الواقع هو ان في هذا المجتمع تتخذ فيه اساليب الانتاج طابعا ذاتيا ولا توجد حوافز للتجديد وينعكس ذلك مباشرة على العقول فتكون النتيجة ان تتسم طرق التفكير بالثبات، والعادات الاجتماعية والقيم الاخلاقية بالجمود والتحجر والنفور من التجديد في مجتمعاتنا الريفية.

كذلك في هذه المجتمعات يكون تقديس الماضي على الحاضر والمستقبل، ففي مجتمع يسوده النزوع الى الثبات وعدم التغيير والتجديد يتشبث بالماضي وتكريم الاسلاف والاشادة بماضيهم فالمالك الاقطاعي يدين بثروته ونفوذه لما ورثه من اسلافه وحتى لقبه قد يكون موروثا من اجداد سبقوه بمئات السنين فامجاده كلها مرتبطة بالماضي. لذلك ينظرون بعين الارتياب لاي احتمالات للتغيير تحدث في المستقبل.

رابعا: الفكر (الايديولوجية) في النظام الراسمالي

ان الانتقال من مرحلة الاقطاع الى المرحلة الراسمالية كان انتقالا حاسما قد طرأ على شكل الانتاج. بحيث انتقل المصدر الاساسي لثروة المجتمع من الزراعة الى الصناعة التي كان دورها محدودا جدا في المراحل السابقة، كذلك التغيير في القوى المنتجة المتمثل بانتقال رقيق الارض الى عمال اجراء.

وهنا قد اصبح العامل الاجير يخضع لنوع غير مباشر من الاستبداد لاينصب على شخصه، بل لكونه ينتمي الى طبقة. فصاحب العمل لايستغل العامل على وجه التحديد بل هو يستغل العمال من حيث هم اجيرون ولهم وضعا طبقيا خاصا.

وكان من الطبيعي ان ينعكس تاثير هذه التغييرات الحاسمة على العادات العقلية والنزعات الفكرية للانسان في العصر الراسمالي، وعلينا ان نلمح فارقا اساسيا بين مرحلتين للراسمالية كان لكل منها خصائصها مع وجود سمات مشتركة بينهما هما مرحلة الراسمالية المبكرة ومرحلة الراسمالية المكتملة ولا يريد الباحث الخوض بعمق لهذا النظام سوى ابراز بعض السمات الفكرية لكل من هاتين المرحلتين الذي يعكس بمجمله سمات الفكر (ايديولوجية) الفكر الراسمالي.

اولا: السمات الفكرية للمرحلة الراسمالية المبكرة

1- كان العصر الاقطاعي عصر ثبات وجمود في الافكار والعادات والقيم، وفي عصر الراسمالية المبكرة اصبح التغيير هو شعار العصر الراسمالي في مراحله الاولى، فلم يكن الانسان في ذلك العصر يؤمن بوجود اي نظام راس لايتغير بل كان اعتقاده اعتقادا جازما بان قدرته على التغيير تكون على كل شيء.

2- بعد ان كان اللاهوتيون يوهمون الانسان بان العالم الاخر هو وحده الذي يجب ان نتعلق به ونبني امالنا عليه، اصبح الان يتجه بكل قواه نحو استطلاع آفاق العالم الطبيعي بكل تفاصيله وتمثل ذلك في حركة الكشوفات الجغرافية التي تضاعفت وكشفت فيها قارات جديدة مليئة بالثروات وامكانات الاستغلال.

3- ايمان الانسان باهمية العمل وبان كل جهد يبذله لابد ان يعود عليه بمزيد من النفع والرخاء.

4-اصبح الدين ينظم العالم الداخلي الباطن للانسان. اما العامل الخارجي فانه يترك للانسان حرية التصرف فيه، وكان ذلك عاملا ساعد طاقات الانسان الاوروبي بعد ان كانت احكام الدين تتدخل حتى في ابسط مايقوم به من افعال.

5- كان العلم يقوم بدور كبير وحاسم في تاكيد النظرة الموضوعية الى الامور بحيث يمكن القول ان الكشوفات العلمية الحديثة قد ارست الاساس العقلي الذي تستطيع الراسمالية الناشئة ان ترتكز عليه، حيث التحول الذي حصل في العلم لايمكن تجاهل سماته التي توازي سمات التحول الاقتصادي.

ثانيا: السمات الفكرية للمرحلة الراسمالية المكتملة

1- تحددت معالم الراسمالية المكتملة عندما بدأت تظهر طبقة عمالية متميزة ترك افرادها المهن الحرفية القديمة وهاجروا من الريف الى المدينة ليبدأوا مشوار عملهم في المصانع القائمة في المدن ليقعوا تحت رحمة صاحب العمل.

2- بعد تراكم راس المال وازدياد الثروات ضخامة في ايدي اصحاب الاعمال الذين اصبحوا يلجاؤن الى التخطيط الدقيق ويعملون على ترشيد الانتاج بحثا عن افضل الوسائل التي تكفل تحقيق اقصى قدر من الربح واعظم قدر من الانتاج.

اما موقف الفكر الراسمالي من الاخلاق هو انه لايأخذ منها الا بالقدر الذي يكفي لمساعدة النظام القائم على المضي في طريقه بنجاح، حتى وان كانت هناك فضائل لدى الراسماليين فهذه الفضائل لاتكتسب قيمتها الا لانها تفيد الراسمالي وتحقق مصالحه.

كذلك تجاهل النظام الراسمالي للاخلاق في اساليب الدعاية والاعلان التي اصبحت جزءً لايتجزء من هذا النظام، وكذلك طبيعة المنافسة الراسمالية في حد ذاتها دليلا بالغا على مدى اللااخلاقية في هذا النظام ففي تعامل الراسماليين بعضهم مع بعض لايتورع احدهم عن اتباع كل الاساليب من اجل سحق الاخر، ولا يقف اي وازع في وجه رغبته في التوسع ومن امثلة ذلك (جون روكفلر) مؤسس اسرة الراسماليين الامريكيين المشهورة الذي قال " انه على استعداد لدفع مليون دولار كمرتب لاي موظف تتوفر فيه صفات معينة، اهمها الا يكون لديه اي نوع من تانيب الضمير، وان يكون على استعداد لسحق الوف الضحايا دون ان تطرف له عين ".

والنقطة الاخرى اللافتة في افكار النظام الراسمالي والمنتمية الى صميم بنائها وتركيبها الباطن هي ارتباطها الوثيق بالحرب وان ماتثيره من حروب هي بذات الوقت تهدد بالقضاء على ما انجزته هي ذاتها من تطور وتقدم وكل ما احرزته من انتصارات ومكاسب لم تتوصل اليها اي حضارة سابقة كتسخير الطبيعة للانسان وتوفير السلع

والخدمات على نطاق واسع ومكافحة الامراض والكوارث الطبيعية بكفاءة نادرة، فان مظاهر تقدم الراسمالية في الاونة الاخيرة هي ذاتها مظاهر فنائها، اذ ان هذا التقدم بلغ قمته في اسلحة الدمار الشامل التي تهدد العالم كل لحظة بالهلاك.

واذا كانت الحروب انحرافا شاملا في السلوك على المستوى الدولي، فان الراسمالية قد شهدت انواعا اخرى من الانحرافات على المستويات المحلية اهمها الاجرام الذي اصبح مشكلة قومية يعاني منها المجتمع الامريكي على سبيل المثال كاقوى دولة راسمالية في الوقت الحالي حيث تزداد معدلات الجريمة ارتفاعا عاما بعد اخرعلى اختلاف انواعها كالقتل والتعذيب والاغتصاب، وكل هذا يرتبط بفكر النظام الراسمالي بتمجيده للعنف ولجوءه الدائم للحروب واستخفافه بالجوانب الانسانية للحياة، فلا بد ان يخلق مناخا نفسيا عاما تزدهر فيه اعمال العنف التي لايكاد المرء يجد لها سببا ومبررا معقولا.

خامسا: ايديولوجية الفكر الاشتراكي

ظهر الفكر الاشتراكي كرد فعل على النظام الراسمالي الذي ظن البعض في وقت ما انه سيجلب لهم مزيدا من الرخاء والرفاهية، فاذا به يصيب الاغلبية الساحقة بالفقر والشقاء، ويصيب الانسان بانواع من العبودية، لذلك كان منطق الاشتراكية هي ضرورة القضاء على هذا النظام الذي جعل الانسان عبدا لنفس القوى التي خلقها بيديه، فالاشتركية تدعو الانسان الى السيطرة مرة اخرى على القوى التي اصبحت مسيطرة عليه، وخارجة عن ارادته وهي تطالب باعادة هذه القوى مرة اخرى الى الانسان.

لذلك وعلى هذا الاساس تكون الاشتراكية في صميمها نزعة انسانية هدفها ان تستعيد الانسان المتكامل. وهي تسعى الى تحقيق جميع الامكانات المادية والمعنوية للانسان، فهي لاتستهدف التقدم المادي وحده على حساب التقدم المعنوي فهذه كانت الميزة التي ميزت النظام الراسمالي، فهذا النظام احرز التقدم المادي وجعله يحتل مرتبة هامة في تاريخ الانسانية لان البشرية حققت فيها مكاسب مادية لايمكن انكارها لكنها كانت مكاسب على حساب معنويات الانسان واخلاقياته.

اما النظام الاشتراكي فكان من اهم اهدافه تتركز في:

1- التخلص من روح المقامرة التي تسود النظام الراسمالي حيث تنتشر المضاربة في الاسهم سعيا وراء تحقيق ربح لايقابله اي عمل او مجهود كذلك تسعى الاشتراكية الى فصل راس المال عن العمل المنتج حيث تجعل الملكية وظيفة اجتماعية بحيث يشعر كل من يعمل بان له نصيبا فيها، وهي تسعى بان تجعل لكل فرد في المجتمع مستوى يعادل مقدار الجهد الذي يبذله ذلك الفرد.

2- ان الاشتراكية لاتعمل على خلق حاجات زائفة لدى الناس المستهلكين من اجل توسيع دائرة النشاط الاقتصادي في مجال ما فهي لاتسعى لاجل التوسع لان هذا يؤدي الى اختلال في توازن الحاجات الاجتماعية.

3- الاعتماد على التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التوازن بين حاجات المجتمع وبين مايستطيع ان ينفقه على هذه الحاجات من موارد، فالتخطيط هو الجهد الذي يتخلص من فوضى الانتاج.

4- تحقق الاشتراكية للانسان حريته الحقيقية وليس كما اعتمده النظام الراسمالي وهي الحرية الوهمية حتى اصبح الامر بتسمية العالم الذي يطبق فيه نظامهم بالعالم الحر.

فالنظام الاشتراكي يكفل للانسان حريته الحقيقية بحيث لايترك لشخص واحد او مجموعة اشخاص حرية التحكم في وسائل الانتاج الاقتصادي.

هكذا يتبين ان الاشتراكية في صميمها مذهب انساني يسعى الى ان يرد للقيم الانسانية معناها الحقيقي الذي شوهته الراسمالية وابتذلته. ويهدف في النهاية الى ان ينتشر بين الناس اتجاهات معنوية لم تعرفها البشرية في عهودها السابقة التي كان يشيع فيها استغلال الانسان للانسان وامتهانه لكل مايعتز به من قيم اذا استثنينا من هذه العهود النظام المشاعي العفوي.

فالاشتراكية هي مجتمع اي نظام اجتماعي انتقالي في طبيعته ينقل المجتمع من سماته الراسمالية الى سمات الشيوعية، وعلى هذا الاساس فان المجتمع الاشتراكي يضم سمات

الراسمالية المتبقية من المجتمع الذي نشأ منه وسمات الشيوعية التي يهدف الى تحقيقها طيلة فترة وجوده، وان تاريخ المجتمع الاشتراكي وتطوره يتضمن زيادة سمات المجتمع الشيوعي وتناقص سمات المجتمع الراسمالي الى حين بلوغ المرحلة الاخيرة من النظام الاشتراكي باختفاء كافة سمات المجتمع

الراسمالي وتكامل سمات المجتمع الشيوعي فيتحول المجتمع من مجتمع اشتراكي الى مجتمع شيوعي.

اذن فالمجتمع الاشتراكي هو مجتمع انتقالي مؤقت قد يطول امده او قد يقصر حسب الظروف ولكنه يبقى مجتمعا انتقاليا طيلة فترة وجوده ويبقى قائما طالما لم يتحقق بعد التحول التام الى المجتمع الشيوعي. وكانت من منجزات النظام الاشتراكي في القضاء على سمات المجتمع الراسمالي هي:

1- تاميم الارض وجعلها ملكا للشعب كله والغت جميع الامتيازات السابقة لبقايا الطبقة الاقطاعية فلم تعد الارض سلعة تباع وتشترى وترهن ويستولى عليها او تعطى هبة لهذا الشخص او ذاك بل اصبح الفلاحون احرارا في استخدام الارض بدون ان يشتروها او يستاجروها ولكنهم ايضا لايستطيعون بيعها او رهنها او يحولوا ملكيتها الى غيرهم. اصبحت وما في باطنها من ثروات ملكا لكل الشعب ولا يمتلك اي فرد جزء منها وهذه سمة من سمات المجتمع الشيوعي.

2- تاميم كافة المشاريع الراسمالية الاجنبية والمحلية الكبرى، فقد اممت الحكومة كل مصنع او معمل او مشروع يستخدم اكثر من خمسين عاملا واستولت الدولة على كامل النظام المالي المصرفي وعلى التجارة الخارجية وعلى المواصلات فاصبح الجزء الاكبر من القطاع الصناعي والمالي والمواصلات ملكا عاما للشعب وهذه سمات الاشتراكية او سمات الشيوعية فيما بعد.

ولكن المجتمع الاشتراكي يظل يعاني من سمات النظام الراسمالي السابق طوال مدة بقاءه مجتمعا اشتراكيا، الا ان هذه السمات تختفي تدريجيا كلما تقدم النظام الاشتراكي من تحقيق النظام الاجتماعي الشيوعي، ومن هذه السمات التبادل السلعي والنقود والاجور، وسبب بقاء هذه السمات الراسمالية في المجتمع الاشتراكي هو عدم بلوغ انتاج المواد الاستهلاكية المباشرة المستوى المطلوب في المجتمع الشيوعي، فلم يصبح بعد في مقدور المجتمع الاشتراكي تقديم السلع الاستهلاكية الى كل حسب حاجته.

ان تطور المجتمع الاشتراكي الى مجتمع شيوعي لايقتصر على الجانب الاقتصادي واهم الجوانب الاخرى مهمة رفع المستوى الفكري او ما يسمى القضاء على التفاوت بين العمل اليدوي والعمل الفكري. وهناك جوانب اخرى مثل القضاء على الدعارة وظاهرة التسول والاستجداء وظاهرة الزواج الراسمالي التي لم تكن تتعدى كونها صفقات تجارية او الزواجات القسرية التي كانت تمارسها العوائل الراسمالية.

كذلك القضاء على التفاوت بين العمل الصناعي والعمل الزراعي ومهمة تحويل المزارع التعاونية الى مزارع للدولة وتقليص العمل الاداري الروتيني(البيروقراطية).

سادسا: الايديولوجية الدينية

الدين هو عبارة عن طريق لتقويم السلوك الانساني واغناءه بكل المقومات الصحيحة والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العلمية، وكل الاديان اذا كانت سماوية أو دنيوية مثل البوذية والهندوسية والكونفوشية هي بحد ذاتها طريق تقويمي في مد المجتمعات بايدلوجية محكمة لتطبيق وتنفيذ الافكار التي تخدم رفاهية الانسان وصولا الى الفردوس الاعلى. فالوثنية انبثقت كفكرة دينية من مخافت الطبيعة وعبادة كل الظواهر المرتبطة بها كالنار والماء والرياح والمطر مجسدة ذلك في صور واشكال حجرية او خشبية ترمز بدلالات الآهية الى تلك الظاهرة فاذن هي مخافة والتمسك بهذه الرموز اتقاءا من شرها. وهناك علاقة وثيقة بفكر الانسان ووثنيته وألا لما بقيت لحد الان يدان بها في مختلف القارات منها الافريقية وامريكا الاتينية وشرق اسيا، وتتمثل هذه الاديان في شكل سلوك انساني نسبة الى مصلحي هذه الافكار كما هي في الهند البوذية والهندوسية مع

وجود اكثر من 700ظاهرة دينية متعلقة بهاتين الفكرتين لايرى الباحث من باب المنهجية العلمية الدخول في تفاصيلها.

وفي اليابان والصين الكونفوشية نسبة الى كونفوش الفيلسوف الكبير والذي تاثر به الكثير من المجتمعات القديمة ومازال.

وايديولوجية هذه الاديان بالدرجة الاولى هي اصلاح المجتمع بكل تفاصيله الشخصية والعائلية والاجتماعية والتمسك بالالآهية الوحدانية للكون ونبذ الكراهية والفساد في الروحية الاجتماعية. وهذه الافكار سبقت الاديان السماوية مما سمح للفكر الديني الصرف النقي ان يظهر اداته لهذه الافكار ذات النزعة النابعة من الشخص نفسه لا من الآله الاوحد. فقد ظهرت ديانات يهودية ومسيحية واخيرا اسلامية لتدحض العلاقة الانسانية بالمؤسس.

الديانة الاسلامية

والدين الاسلامي هو دين سماوي حمل المسلمون رسالته ليبلغونها للعالم اجمع فاقترن قيام اول دولة اسلامية برسالة انسانية عبرت عن خصائص الاسلام كمفهوم متجدد في اتجاه التقدم من اجل الانسانية، والاسلام لايقتصر على العبادة كالصوم والصلاة والحج والزكاة والجهاد وتحسين الخلق والتهذيب، وانما يدعو ايضا الى حماية المجتمع والدفاع عنه وصيانة كرامة الانسان ومنع الاستعمارمن نهب الثروات الطبيعية للدول الاخرى، كما يحارب التخلف والفقر والتبعية والشعور بالنقص تجاه الدول المتقدمة.ان الدين الاسلامي نظام شامل وكامل يعالج شؤون الانسان ويتدخل في سائر المجالات الحياتية، ويحاول ان يضع الحلول المناسبة للمشكلات والصعوبات التي تعترض مسيرة المجتمع نحو الخير والعدل والمساواة.

ويمكن تحديد العلوم الاسلامية وملامح الفكر الاقتصادي الاسلامي بالاعتماد على المصادر الرئيسية التي يعتمدها الاسلام وهي:

1- القرآن الكريم[1]

شكل القرآن الكريم حدثا خطيرا في تاريخ العرب بشكل خاص والامم بشكل عام، حيث جاء بنظرية كونية سماوية، ووحد المسلمين في امة واحدة لها رسالتها وخصائصها التي تفرقها عن بقية الامم، وان احد الاسباب التي ادت الى انتشار الاسلام هي وضوح مبادئه التي تؤكد على العدل والمساواة والاحسان والتهذيب للنفوس والتسامح ويتفرع على هذا التفسير. اذ كان النبي محمد(ﷺ) اول شارح للمعاني التي وردت في القرآن الكريم ليبين لمن اسلم معاني القرآن واهدافه، ولعب المفسرون دورا هاما في الفكر الاسلامي ومنه الفكر الاقتصادي. ومنهم الصحابه الذين لازموا الرسول(ﷺ) واخذوا منه مافسرلهم وابرزهم الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) الذي هو القرآن الناطق، وجاء التفسير ليحدد ملامح الفكر الاقتصادي والمعاملات بين الناس وبخاصة مايتعلق منه بالكسب الحلال وتحريم الربا والغش..الخ

الحديث او السنة هو كل ما ورد عن الرسول(ﷺ) وتناقله واهل بيته الاطهار والصحابة النجباء من قول او فعل، لقد كان للحديث الصحيح اكبر الاثر في نشر العلم والثقافة في العالم الاسلامي وفي تغذية الفكر العربي بشكل خاص، حيث ازدهرت العلوم التطبيقية والعلوم الانسانية ومنها الفكر الاقتصادي الاسلامي، عكس ما يروج له الفكر الاقتصادي الغربي الذي يرى ان بداية الافكار الاقتصادية ظهرت عند اليونان القديم (افلاطون) ثم قفزت الى العصور الحديثة في اوروبا

3- التشريع (الفقه)

بعد نزول القرآن الكريم اصبح القرآن والحديث اهم مصادر التشريع الاسلامي (الفقه) وكان لهما الدور البارز في تطور الفكر الاسلامي، ولم يقتصر التشريع على العبادات فقط بل امتد ليشمل جميع المعاملات، فلم يقتصر على بيان اصول الدين والدعوة اليه، والامر بمكارم الاخلاق والنهي عن المنكر والفواحش ولا يقتصر على الصلاة والحج والزكاة والجهاد بل تعرض ايضا للمسائل المدنية والاحوال الشخصية من

بيع وايجار ونحو ذلك، وبذلك اصبح القرآن والسنه مصدري التشريع واساس القانون الاسلامي، كما ان الاجماع والعقل مصادر التشريع ايضا فيما لم يرد فيه نص في القرآن والسنة[1].

الهيكل العام للاقتصاد الاسلامي

يقوم الهيكل العام للاقتصاد الاسلامي على ثلاث مبادئ رئيسية تميزه عن بقية المذاهب الاقتصادية الاخرى وهي المبادئ الاساسية الثلاث:

1- **مبدأ الملكية المزدوجة**

يتبع الفكر الاسلامي مبدأ الملكية المزدوجة لوسائل الانتاج وهو بذلك يختلف عن الراسمالية والاشتراكية في نوعية الملكية التي يقررها اختلافا جوهريا. فالمجتمع الراسمالي يؤمن بالشكل الخاص الفردي للملكية اي الملكية الخاصة كقاعدة عامة قام عليها النظام الراسمالي واساس بنيانه، فهو يسمح للافراد بالملكية الخاصة لمختلف انواع الثروة في البلاد تبعا لنشاطهم وظروفهم. ولايعترف بالملكية العامة الا حين تفترض الضرورة لذلك مثل تلميم هذا المرفق او ذاك فيكون ذلك حالة استثنائية ليس من بناة الفكر الراسمالي فيضطر للخروج عن مبدأ الملكية الخاصة.

والمجتمع الاشتراكي يؤمن ويقوم على فكرة الملكية العامة التي تطبق على كل انواع الثروة في البلاد، ولضرورة اجتماعية قاهرة تكون الملكية لبعض الثروات شذوذا واستثناءا.

وعلى اساس هاتين النظريتين المتفارقتين للراسمالية والاشتراكية يطلق اسم المجتمع الراسمالي على كل مجتمع يؤمن بالملكية الخاصة بوصفها المبدأ الوحيد، كما يطلق على كل مجتمع يؤمن بالملكية العامة بوصفها المبدأ الوحيد بالمجتمع الاشتراكي.

اما المجتمع الاسلامي فلا تنطبق عليه هذه الصفة لكل من المجتمعين الراسمالي والاشتراكي لان المذهب الاسلامي لايتفق مع الراسمالية في القول بان الملكية الخاصة

هي المبدأ ولا مع الاشتراكية في القول بان الملكية العامة هي المبدأ، بل ان المذهب الاسلامي يقرر الاشكال المختلفة في وقت واحد، فيضع بذلك مذهبه الخاص بمبدأ الملكية المزدوجة بدلا عن مبدأ الشكل الواحد للملكية، ويخصص لكل شكل من اشكال الملكية حقلا خاصا يعمل فيه ولاتعتبر شيئا منها شذوذا او استثناء

سمح النظام الاقتصادي الاسلامي للافراد بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي بنطاق محدود تتحدد بالقيم المعنوية الخلقية التي جاء بها الاسلام، ويأتي هذا التحديد لحرية الافراد في النشاط الاقتصادي من مصدرين اساسيين:

- التحديد الذاتي... الذي يستمد قوته من المحتوى الخلقي والفكري للشخصية الاسلامية في ظل التربية التي ينشيء الاسلام عليها الفرد في المجتمع الاسلامي، ويتم بتوجيه المجتمع للفرد توجيها مهذبا وصالحا دون ان يشعر الافراد بسلب شيء من حريتهم.
- التحديد الموضوعي... هو التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الاسلامي بقوة الشرع الذي يعتبر القوة الخارجية التي تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه. ويقوم التحديد الموضوعي لحرية ممارسة النشاط الاقتصادي في الاسلام على المبدأ القائل "انه لاحدود للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة، من الوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها فقد منعت الشريعة بعض النشاطات كالربا والاحتكار لانها تعارض المثل والقيم التي يتبناها الاسلام"

3- **مبدا العدالة الاجتماعية**

وهو الركن الثالث في الاقتصاد الاسلامي التي جسدها الاسلام، فيم زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الاسلامي من عناصر وضمانات تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الاسلامية وانسجامه مع القيم التي يرتكز عليها. ولم يتبن الاسلام العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام ولم يناد بها بشكل مفتوح لكل تفسير ولا اوكلها الى المجتمعات الانسانية التي تختلف في نظرتها للعدالة الاجتماعية باختلاف افكارها الحضارية

ومفاهيمها عن الحياة، وانما حدد الاسلام هذا المفهوم وبلوره في مخطط اجتماعي معين واستطاع بذلك ان يجسد هذا التعميم في واقع اجتماعي حين تنبض جميع شرايينه واوردته بالمفهوم الاسلامي للعدالة[2]. وتقوم العدالة الاجتماعية في الاسلام على مبدأين:

مبدأ التكافل العام ومبدا التوازن الاجتماعي وفي التكامل والتوازن بمفهومها الاسلامي تحقق القيم الاجتماعية العادلة ويوجد المثل الاسلامي للعدالة الاجتماعية.

سابعا: فكر وايديولوجية العولمة

كما نوه سابقا بان الفكر (الايديولوجية) نابعة من الانسان نفسه كمفكر، لكن العولمة هنا ليس لها ايديولوجية واضحة المعالم، وكلما ورد عنها عبارة عن افكار الكتاب انفسهم الذين تناولوا العولمة حسب الاتجاهات التي يؤمنون بها.

وقد حاول الباحث من خلال تلك الافكار الواردة ان يضع فكرا واضحا فلم يتمكن من ذلك لصعوبة جمع تلك الاتجاهات في بودقة واحدة. وعليه تناول مجمل الافكار الخاصة بالانسان فلم يجد شيئا قريبا من العولمة الا الفكر الماسوني النابع من مادية اليهودية. فاذا لم يكن الفكر الماسوني متطابق بصورة كاملة مع افكار من تطرق الى ظاهرة العولمة فهناك التشابه الكثير بين الفكرين وان اختلفت التسميات، فيمكن ايجاد علاقة ثابتة بين الفكرين، الفكر الماسوني الموضوع أساسا كفكر انساني يهودي مادي وبين فكر ظاهرة العولمة كموضوع مطروق من الكتاب انفسهم، ولذا لايمكن القول ان العولمة قد تكون نابعة بتسمية اخرى من الماسونية نفسها وهذا الموضوع قابل للنقاش من قبل المفكرين في هذا الموضوع ودحضه او الاخذ به، وقد يكون الباحث مخطئا في ذلك. ولكن يمكن الجزم بان العولمة وليدة الماسونية لانها تماثلها في الفكر حسب ما تناولنا الموضوع من جوانبه الكثيرة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

اذن فالوصول الى العولمة كتطبيق نظري وعملي ستكون للماسونية دور كبير في دعم التطبيق بان تسند العولمة في تطبيقها على ماجاء في افكار وتعاليم الماسونية.

سمات الوطن العربي والعولمة

بما ان الماء ينساب دائما نحو الاراضي الواطئة والرخوة لانها اهون من جريان وقوة تدفق المياه، فكذلك العولمة... فانها تنساب الى البلدان الواهنة، وتهيمن عليها وتجعلها تابعة لها في عجلة دوراتها الخمس..

الاقتصاد – السياسة – الثقافة – التكنلوجيا – الدين.

ولذا حريٌ بنا ان نبحث في الوطن العربي مواطن الضعف، ونضع عليها بصماتنا، ونفاديه شرمساوئ العولمة لو بدأت بزحفها الواقع نحو الوطن العربي. والعمالة هنا تتأثر ايضا بتلك السمات المذكورة لانها توجد ضمن السمات.

فاذا كانت قوية متماسكة فالعمالة تكون مثيلاتها. اذن فلنبدأ بتحري تلك المواقع في وطننا العربي.. ومواطن ضعفها

اولا: جغرافية الوطن العربي

ثانيا: السياسة في الوطن العربي

ثالثا: اقتصاديات الوطن العربي

رابعا: التكنلوجيا في الوطن العربي

خامسا: المجتمع والثقافة في الوطن العربي

اولا : جغرافية الوطن العربي

يقع الوطن العربي ضمن القارتين آسيا وافريقيا، وحدوده من الشمال تركيا والبحر الابيض المتوسط، ومن الجنوب البحر العربي والصحراء الكبرى في افريقيا، ويحده من الشرق ايران والخليج العربي، ومن الغرب المحيط الاطلسي.

والوطن العربي أرض شاسعة مترامية الاطراف تمتد بين دائرتي عرض 2 جنوبا و37 شمالا تقريبا.

ورغم اتساع مداه من الجنوب الى الشمال، فان القسم الاعظم منه يقع داخل المنطقة المدارية الحارة، ومساحة حدوده من ارضه تشغل هامشا في نطاق المنطقة المعتدلة، ومن ثم فان درجات الحرارة لاتتباين كثيرا بين اقليم وآخرفي الوطن العربي، ومهما اختلفت فانها ليست الفارق التي تميز بين اقاليمه، وان اهم فارق يميز اقليما عن الاخر هو المطر، والمطر هو دائما العامل المناخي الذي يميز بين الاقاليم ذات المناخ الحار، وفي النهاية فان مناخ الوطن العربي يختلف حسب المكان، فبعضه جاف وبعضه رطب ومعتدل ايضا بسبب العوامل المؤثرة فيه.

مساحة الوطن العربي

تقدر المساحة الاجمالية للوطن العربي بحوالي (1402) مليون هكتار، اي مايعادل حوالي (14) مليون كيلو متر مربع، وهي تمثل حوالي (10.2) من مساحة العالم.

كما لاتتجاوز مساحة الاراضي القابلة للزراعة منها سوى (197) مليون هكتار وهو مايعادل نسبة (14.1٪) من المساحة الكلية للوطن العربي.

وتشير الاحصائيات الى ان المساحة الزراعية الكلية في المنطقة العربية بلغت عام (2000) حوالي (70) مليون هكتار فقط، يعني ذلك ان حوالي ثلثي الرقعة الارضية القابلة للزراعة في الوطن العربي لايزالان غير مستغلين، كما يعكس ذلك الطاقات الكامنة العربية للتوسع الافقي في الاراضي المزروعة عندما تتوافر شروط ومقومات يفتقر اليها حاليا الواقع الزراعي العربي، ويمكن تصنيف الموارد الطبيعية الزراعية الى اراضي – موارد مائية – غابات – مراعي

توزيع الموارد المائية في الوطن العربي

يقع حوالي 80٪ من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب للامطار على مدار السنة. ولاتغير في كمياته من سنة الى اخرى، واذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل (10.2) من مساحة العالم، فان موارده المائية لاتمثل سوى

(0.05) من الموارد المائية المتجددة العالمي، كما لايتجاوز معدل حصة الفرد العربي حاليا من الموارد المائية المتاحة حدود (1000) متر مكعب سنويا مقابل (7000) متر مكعب للفرد كمتوسط عالمي.

معدل النمو السكاني في الوطن العربي

يعتبر الوطن العربي هو الاعلى في معدلات النمو السكاني بين دول العالم (ماعدا جنوب افريقيا). حيث يلاحظ ان معدل النمو السكاني العربي خلال السنوات (1994 – 2004) هو (2.4 ٪)

وهو بهذا يكون قد تراجع خلال المدة من (1985 – 1994)، حيث كان (2.6 ٪) ومقارنة بدول العالم والدول النامية، فان معدل النمو في العالم هو (0.8 ٪) وفي الدول النامية (1.9 ٪).

ومن المتوقع ان يستمر اتجاه معدل النمو وفقا لتقديرات الامم المتحدة نحو (2.1٪) خلال المدة من (2002 – 2015) وهو كذلك يفوق نظيره العالمي البالغ (1.1 ٪) والدول النامية (1.3 ٪) لنفس المدة والتقديرات.

اجمالا نري ان جغرافية الوطن العربي وحدة متكاملة، فالموقع ذات اهمية استراتيجية والموارد متكافئة (رغم اختلافها من ناحية الوفرة والندرة بين بلد واخر) ماء" وغذاء" (آخر قطرة من المياه في العراق، والسودان سلة الغذاء العربي).

والسكان ذات اصول عربية ودينية وغيرها متكافئة ايضا.. لذلك لايمكن اختراق هذا الوطن هيمنة" وسيطرة، والتاريخ يحدثنا بذلك، باربعة عشر حربا صليبية والغزوات

المغولية والفرنسية والايطالية والانكليزية وآخرها الامريكية وغيرها لن تنال من هذا الموقع الجغرافي شيئا.

وان حدثت اختراقات في تاريخنا الحديث كالاحتلال الامريكي للعراق، كان من باب موافقة الانظمة العربية ليس الا (ازالة النظام الدكتاتوري في العراق) والجدول رقم (3) يبين عدد السكان والمساحة للوطن العربي لعام 2006.

جدول رقم (3)

يبين حجم السكان والمساحة للوطن العربي 2006

التسلسل	البلد	عدد السكان مليون/ نسمة	المساحة كم(2)/ مليون
1	جمهورية العراق	24.683.313	435.052
2	الجمهورية العربية السورية	3.727.703	185.180
3	الجمهورية اللبنانية	5.460.265	17.818
4	المملكة الاردنية	24.293.844	910.000
5	المملكة العربية السعودية	667.238	2.000.000
6	مملكة البحرين	817.052	707
7	دولة قطر	2.484.818	11.427
8	الامارات العربية المتحدة	2.807.125	83.600
9	سلطنة عمان	2.807.125	309.500
10	الجمهورية اليمنية	19.349.881	555.000
11	دولة الكويت	2.183.161	17.818
12	جمهورية مصر العربية	74.718.797	1.002.000
13	الجماهيرية العربية الليبية	5.499.074	1.775.000
14	الجمهورية التونسية	9.924.742	165.150
15	الجمهورية الجزائرية	32.818.500	2.381.741
16	المملكة المغربية	31.689.265	458.730

التسلسل	البلد	عدد السكان مليون/ نسمة	المساحة كم(2)/ مليون
17	الجمهورية الموريتانية	2.912.584	1.030.700
18	الجمهورية السودانية	38.114.160	2.505.000
19	جمهورية الصومال	8.025.190	637.657
20	دولة فلسطين	3.512.062	27.000
21	جمهورية جيبوتي	457.130	23.200
22	جمهورية جزر القمر	632.948	2.236
	المجموع	312.364.362	14.527.098

المصدر: منظمة العمل العربية بالاعتماد على مصادر وطنية ردولية

ثانيا : السياسة في الوطن العربي

السياسة.. كما هو معروف هي عبارة عن جملة من المتغيرات الثابتة والمتغيرة في بلد ما، والسياسة لها علاقة بالعادات والتقاليد والثقافة والاقتصاد... الخ.

وهذه المفاهيم فقدت في الوطن العربي تماما، لانها سياسة تابعة وليست سياسة وطنية.

واذا ما اخذنا الوطن العربي كوحدة في ظل الحكم الحاضر، فهو اهون السياسات العالمية لان الثقافة السياسية العربية تفتقر الى القيم والمبادئ الديمقراطية فتكون المشاركة والتعددية مطلبا غير ضروري او ملح لدى الجماهير العربية لذلك نرى ان طبيعة الحكم العربي لاتمنح المجال للمواطنين باختيار حكامهم وممثليهم ومحاسبتهم اسوة بمعظم شعوب العالم.

لذلك فان حكام السياسة العربية لايمثلون شعوبهم بقدر مايمثلون مكاسبهم والتمسك بالسلطة حتى وان ادى ذلك الى قطع الرقاب، وابتعدوا عن المطالب الوطنية المشروعة والمغصوبة، ودليل الباحث في ذلك مؤتمرات القمة العربية العديدة الواقعة والمنسية تماما وكانها مؤتمرات تعارفية يتم التصويت بها على الشجب والاستنكار والاستنكار بقوة والتحذيرالفارغ من صحته، لذلك نرى ان الدوائر السياسية العالمية لاتاخذ بها باي ماخذ بعدي ولم تحقق لشعوبها الا الترقب والانتظار.

فاذا كانت القضية الفلسطينية مركزية واحدة فان القضية العربية الانية هي الجوهرية.. لاتتفق سياسات 23 دولة عربية مع واقع الوطن والامة، فهي هزيلة والولوج اليها هينا جدا.

رحم الله صلاح الدين الايوبي حين وقف القائد الفرنسي (غورو) على قبره حين دخوله دمشق ووضعه رجله على قبره الشريف وقال... (اليوم انتهت الحروب الصليبية ياصلاح الدين ونحن هاهنا للابد). وهذا ما يسعى اليه الان احفاد غورو من الامريكيين والصليبيين.

اجمالا فان السياسة العربية تتحكم بها المحاور التالية:

1- ان الوضع في الوطن العربي يمثل انعكاسا للوضع الدولي العام، والوطن العربي هي المنطقة التي تتعرض اليوم لنزعات الهيمنة والعدوانية اكثر من غيرها بحكم ماتملكه من ثروات نفطية وموارد غنية وموقعا استراتيجيا مهما من قبل الامبريالية الامريكية وحليفتها في المنطقة الصهيونية التوسعية والعنصرية. وهكذا قامت هذه القوى المتمثلة بالدول المتقدمة تكنلوجيا والهزيلة فكريا على شن الحرب الطاحنة على العراق وهي ترمي بذلك الى اعادة ترتيب الاوضاع في كامل المنطقة وفقا لمصالحها الاستراتيجية ومصالح ربيبتها الكيان الصهيوني بما يضمن هيمنته اقليميا وتم هذا طبعا بعد التشاور مع بعض حكام الوطن العربي.

2- نستشف من ان استراتيجية الامبريالية الامريكية في الوطن العربي في هذه المرحلة من مخططاتها العسكرية والسياسية تتحدد ملامحها على النحو التالي:

أ – السيطرة المباشرة على مصادر الثروة النفطية في منطقة الخليج والتي تحوي على اكبر احتياطيعالمي من النفط، لذلك وضعت الولايات الامريكية كافة بلدان الخليج تحت مراقبتها العسكرية لغرض المباشرة باحتلال العراق.

ب– السعي على حلحلة القضية الفلسطينية وانهائها لصالح اسرائيل.

ج – محاولة السيطرة على امكانيات التطرف الديني على بعض الانظمة العربية عن طريق فرض الاصلاحات في البرامج التعليمية والتقليل من تاثير رجال الدين.

د – اخضاع بعض الدول للشروط الامريكية سواء في سياستها الداخلية او الخارجية وادخالها في محاور سياسية واقتصادية خاضعة للهيمنة الامريكية مثل مشروع الشراكة في الشرق الاوسط بمشاركة الكيان الصهيوني، ومنطقة التبادل الحر في المغرب العربي.

3– المحاولة الامريكية الساعية لتحقيق مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي يتضمن اذابة فكرة وجود اقليم عربي ديني (اسلامي) ضمن الشرق الاوسط القديم وخلطه بالفكرة الصهيونية.

وتاسيسا على النقاط الواردة ذكرها اعلاه فالباحث يرى ان السياسة العربية (الوطن العربي) هزيلة جدا والتحكم بها وعولمتها ضمن مسار وايديولوجيات الدول الغربية واردة ولا جدال فيها ومنها يمكن الولوج الى النقاط الاخرى وتحريكها ضمن عجلة العولمة والهيمنة الغربية.

فعندما يتمكن الوطن العربي سياسيا التصدي للعولمة يجب ان تكون سياسته نابعة من ارادة الشعب ضمن ايديولوجية قومية ثابتة لصالح هذا الشعب.

ثالثا : اقتصاد الوطن العربي

يمتاز الاقتصاد العربي بانه اقتصاد غير مركب، والاحادية تلعب دورا رئيسا فيه، ولا تجد التكامل في الانتاج والنمو، ويتركز الاقتصاد العربي في المجالات التالية:

1- الانتاج الزراعي

2- الانتاج النفطي

3- الصناعة السياحية.

أ – السياحة الدينية

ب – السياحة الترفيهية

ج – السياحة الاثرية

4- الانتاج الصناعي

1- الزراعة في الوطن العربي

الزراعة العربية هي زراعة تقليدية، ولم تدخل التكنلوجيا في مرافقها لحد الان.

ان مساحة الوطن العربي اليابسة (14.9) مليون كم[1] لاتمثل فيها الاراضي الزراعية الا (3.63٪).

ولايمكن للانتاج الزراعي العربي مواكبة الاكتفاء الذاتي للغذاء فيه، ويتطلب الامر التدخل المالي في انحاء هذا القطاع. وان مشكلة الهجرة الفلاحية الى المدن قد أثرت سلبا على مجمل الانتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.

وان العمالة فيها واضحة عندما تقدر المساحة مع العمالة، وان النمو العام للزراعة العربية لاتقدر الا (4٪) من المجمل العام للاقتصاد العربي، وبالامكان زج العاطلين عن العمل في الانتاج الزراعي العربي لتقليل نسبة البطالة.وزيادة الانتاج واستغلال الاراضي الزراعية المتوفرة من خلال المشروعات العملاقة وليست من خلال المزارع العائلية المخصصة للاكتفاء الذاتي.

2- الانتاج النفطي في الوطن العربي

يعتبر الوطن العربي اكبر منتج للنفط في العالم، حيث بلغ الاحتياط النفطي فيه ثلثي الانتاج العالمي، والانتاج النفطي فيه يمثل (60٪) من الانتاج العالمي.

ويعتبر الاحتياطي الثابت غير المكتشف من النفط في الوطن العربي هو الاول في العالم، وتبلغ كلفة البحث عن النفط (0.5) دولار للبرميل الواحد، وكلفة الحفر للبرميل الواحد تبلغ ايضا (0.5) دولار، وكلفة الانتاج للبرميل الواحد تبلغ من 1-2 دولار.

وبالامكان تصدير (25) مليون برميل نفط يوميا لمجموع الوطن العربي، علما ان الاستهلاك النفطي العربي هو (6.4٪) والصناعي (61.5 ٪) والصناعة التحويلية (26.6).

والقطاعات الصناعية الاستخراجية احتلت المرحلة الاولى، اذ بلغت مساهمتها عام (2000) في الناتج المحلي الاجمالي العربي نحو (32.6٪) وتاتي الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية، حيث بلغت مساهمتها فيه نحو (8.1٪).

ويعتبر النفط في الوطن العربي انتاجي وتصديري، ولا توجد تكنلوجيا بتروكيمياوية عربية الا بنسبة(25٪) من الناتج العام للصناعات التحويلية في عام 1999 ان عدم وجود تكنلوجيا بتروكيمياوية عربية في الوقت الحاضر يؤثر على سير العملية الانتاجية، وتراكم المال الغربي لا العربي. لذا يرى الباحث ان الاقتصاد العربي اقتصاد واهن والعولمة بآلياتها وحدودها تخترقها بسهولة.

3- الصناعة السياحية في الوطن العربي

ان الوطن العربي يزخر بالعديد من السياحة وتنوعها، فهناك المعالم الثقافية والطبيعية والدينية، لذلك فاقسام السياحة في الوطن العربي هي:

اولا: السياحة الدينية

وهي اهم انواع السياحة التي وجدت من كون المنطقة مهد الديانات الثلاث.. فهناك مكة والمدينة الوجهة الدينية الاولى للمسلمين في العالم كله، وكذلك في مصر..

الالف مأذنة..التي تعمر بها القاهرة، وفي فلسطين القدس حيث المسجد الاقصى وقبة الصخرة وبيت لحم التي تمثل قبلة المسيحيين.كذلك تحفل بعض المدن العربية بالآثار الاسلامية وكذلك العتبات المقدسة الاسلامية والمسيحية في العراق وفلسطين ومصر والمملكة العربية السعودية والاردن وغيرها.

ثانيا: السياحة الترفيهية

كذلك تزدهر في الوطن العربي سياحة المعالم الطبيعية المتمثلة بالجبال والسهول والصحارى والانهار والواحات والمرتفعات الجبلية المكسوة بالخضرة، وسياحة الشواطئ تلعب دورا مهما في جذب السواح، كما ان للمعالم الطبيعية دورا في تقديم السياحة العلاجية التي تعتمد على وجود الينابيع الحارة والحممات ذات المياه المعدنية الساخنة مثل حمامات الحمة السورية وحمامات طبرية في فلسطين وحمامات حلوان في جنوب القاهرة وحمامات العين السخنة وفرعون على ساحل خليج السويس والبحر الاحمر والصالحية وعين قرتين بالجزائر وحمام العليل في العراق.

ثالثا: السياحة الآثارية

لعبت السياح الآثارية في الوطن العربي دورا بارزا لجذب السواح من مختلف ارجاء العالم، فالمعالم الثقافية والطبيعية والدينية تمثلت في مخلفات الحضارة القديمة التي قامت فوق الارض العربية من آثار ومواقع تاريخية مثل آثار الفراعنة في مصر والكنعانيين في فلسطين والآشوريين في سوريا والآثار اليونانية والفارسية والرومانية والاسلامية في مناطق متعددة من الوطن العربي الذي يعد سلة لآثار الحضارات التي تعاقبت عليه بما اضاف له ميزة لم تتوفر لغيره.

ان امتلاك الوطن العربي للكثير من المقومات السياحية تخوله ان يكون من اهم المقاصد السياحية في العالم. فهو الاعرف حضارة والاكثر تنوعا والاوفر في الخدمات السياحية، الا ان رغم توفر هذه المقومات، فان نصيب السياحة العربية لايزال متدنيا لاسباب عدة اهمها عدم الاستفادة والاستغلال الصحيح في المقومات الطبيعية والبشرية على صعيد السياحة، كما ان السياحة الصناعية قائمة بذاتها لها ادواتها وادارتها، الا انها

لاتاخذ بعدها الحقيقي ولم توضع مكانها الصحيح على لائحة اقتصاديات الدول العربية الا في العقود القليلة الماضية بجانب قلة او ضعف الخبرة العربية في مجال الترويج والتسويق والاستثمار السياحي، بالاضافة الى المعوقات والروتين والبيروقراطية وعوامل اخرى وقفت حجرة عثرة امام نمو الحركة السياحية العربية وضعف دور الاعلام العربي بكافة اشكاله ووسائله.

ويرى الباحث ان شفافية العمل في هذا القطاع جعلت من ادارات هذه المناطق السياحية الاعتماد على العمالة الاجنبية لكونها ذات خبرة واسعة في ادارة المرافق السياحية هذا كونهم يتمتعون بشفافية عالية في ادارة المرفق السياحي. فالسياحة قوية ومن باب الاقتصاد الوطني لايمكن للعولمة الولوج فيا واحتكارها.

رابعا: الانتاج الصناعي

تتطلب دراسة الاثار المترتبة على الواقع الصناعي في الدول العربية من جراء المتغيرات الدولية المعاصرة التعرف على واقع هذه الصناعة ليتسنى لنا التعرف على الاثار فيما بعد بصورة موضوعية.

فالقطاع الصناعي اتسم بتدني معدل العاملين فيه بشكل عام بعد عام 1998 مقارنة بما كان عليه خلال عقد الثمانينات، ويعود السبب في ذلك الى سياسات الاصلاح الاقتصادي التي ادت الى زيادة كفاءة استخدام العمالة المتوفرة في القطاع العام قبل التوسع في توظيف العمالة الجديدة واقامة عدد من الصناعات الحديثة التي تستخدم ايادي عاملة قليلة، ويقدر عدد العاملين في القطاع الصناعي عام 2001 بشقيه الاستخراجي والتحويلي بحوالي 19.3 مليون عامل بزيادة عن العام السابق الذي بلغ فيه حجم القوة العاملة 18.9 مليون عامل.

وتشمل الصناعة التحويلية العربية على عدد من الصناعات منها الغذائية والمنسوجات والملابس والصناعة الجلدية حيث ساهمت الصناعة الغذائية بنسبة 13 ٪ للقيمة المضافة للصناعات التحويلية لعموم الوطن العربي عام 2001، وتستوعب هذه الصناعة من العاملين بما يعادل 20 – 35 ٪ من اجمالي العاملين في الصناعة التحويلية

للاقطار العربية اما بالنسبة الى صناعة المنسوجات والملابس يلاحظ نسبة تدهور نسبة مساهمتها في القيمة المضافة للصناعة التحويلية من حوالي 15٪ عام 1998 الى 10 ٪ عام 2001 وبلغت القيمة المضافة لهذه الصناعة 7.8 مليار دولار للعام نفسه، وتشير الاحصاءات الى ان هذه الصناعة وظفت نحو 845 الف عامل يعملون في 77 الف منشاة

اما صناعة الاسمدة، فهي المدخل للصناعات البتروكيمياوية في اغلب الاقطار العربية النفطية، او الاقطار التي يتوفر فيها مخزون للغاز الطبيعي مثل مصر وسورية، ولاتكاد تخلو دولة عربية نفطية من مصانع للاسمدة النيتروجينية، وفي المقابل يقتصر انتج الاسمدة الفوسفاتية على الاقطار العربية التي تتوفر بها خامات الفوسفات وهي الاردن والمغرب وتونس.

لذا فالعولمة تؤثر سلبا ولها موقع قدم في الصناعة العربية لو لم توضع صناعة عربية موحدة شاملة يشترك فيها كل البلدان العربية وتكون متكاملة من بلد الى آخر.

رابعا : المجتمع والثقافة في الوطن العربي

1- التراث والتقاليد -

التراث هو ماتركه الاجداد فوق الارض وتحت الرماد من الاشياء الجميلة ومن أدوات البيوت والحصاد وبيوت السكن ومقابر الاباء والاجداد والمرأة والاحفاد، فهو فكر ومعتقدات في القلوب ونطق بلغة البلاد وقصور وقلاع حيث قال القدماء.. جعلت القدماء اكثر مادونته من علومها بالامثال والقصص عن الامم، ان المأثورات والعادات والتقاليد الموروثة تنفض عنها غبار السنين وتجلو الذاكرة وتمنع النسيان فتميد للحكاية بهجتها وحلاوتها وتبرز حكمة الاباء والاجداد وذكائهم وتبرهن بالدليل القاطع ان حضارة الاقدمين تستطيع ان تصمد امام عوادي الدهر وتمتد الى المستقبل فتفتح الباب امام الباحثين للتنقيب والتحليل والافادة، كما ان التراث يقظ كيان الامة وبقائها واستمرارها بالرغم من العدوان والانتشار الجغرافي والبعد والضغط السياسي.

ان لدى امتنا الكثير من الموروثات القيمة التي ينبغي علينا الحفاظ عليها في ضوء ظاهرة العولمة والرغبة في بناء الانسان وتفعيل ثقافتنا العربية وحضارتنا بهذه الظروف.

فالتراث الشعبي العربي مبني على الترابط الاسري والعائلي والقبلي والناس معروفين بالوجه واللهجة، فمن التقاليد البدوية مثلا ان المسلح يسلم على الاعزل، وحامل البندقية يسلم على حامل السيف وان السلاح عند البدو واحد من ثلاث لايجوز المشاركة بها المرأة- الفرس- السلاح، فالمرأة شريكة الحياة وموقع مهم من مواقع الشرف والكرامة، والفرس وسيلة للزينة وردع العدو، والسلاح هو للدفاع عن النفس.

والفلوكلور هو من التراث الذي يعتز به الجميع والذي يكشف عن الاصالة في الاغاني والالعاب البدوية والرقصات والازياء الشعبية لاي دولة او منطقة. فالامم تحافظ على هويتها وخصوصيتها وعلى تراثها الوطني والانساني وكما قال احد القادة..(ان اي أمة ليس لها تراث، ليس لها أول ولا اخر، ومن ليس له ماض، ليس له حاضر ولا مستقبل).

2- الاقليات الدينية

ان الوطن العربي الكبير يمتد جغرافيا من المحيط الى الخليج ويسكنها العرب بنسبة 98٪ او اكثر وتوجد هناك بعض الاقليات الدينية والقومية بنسبة 2٪ او اقل، وهذه الاقليات نزحت الى الوطن العربي عبر التاريخ مثل هجرة الارمن اثناء الحروب التي دارت في اواسط آسيا وهجرة الفرس اثناء سيطرتهم على بعض الدول العربية وكذلك التركمان عندما سيطر العثمانيون على الوطن العربي.

واذا انتقلنا الى المغرب حيث توجد مشكلة البربر واللغة والثقافة الامازيغية بدرجات متفاوتة بين المغرب والجزائر. ورغم كل هذا يبقى التعايش السلمي بين هذه الاقليات والعرب سمة طيبة يمتاز بها هذا الوطن الا في حالات شاذة هنا وهناك نتيجة قرارات خاطئة يرتكبها القادة السياسيين وفق مخططات شوفينية.

فالمجتمع العربي متماسك وقوي ثقافيا ودينيا وقوميا ولايرى الباحث الى امكانية العولمة الولوج فيه والتاثير على مجراه العام.

3- الثقافة في الوطن العربي

الثقافة.. (هي ذلك الكل المركب، الذي يتضمن المعارف والعقائد والفنون والاخلاق والقوانين والعادات واية قدرات وخصال يكتسبها الانسان نتيجة لوجوده كعضو في المجتمع).

ان الثقافة العربية الاسلامية تقوم على مجموعة من المقومات تتمثل في المكونات العقائدية واللغوية والمادية، وبفضل هذه المكونات الثلاث ساهمت الثقافة العربية الاسلامية في بناء صرح الحضارة الانسانية، والسبب يعود الى القيم التي يحملها الفرد والتي تعتبر مجموعة من مبادئ سلوكية اخلاقية تحدد تصرفات الافراد والمجتمعات ضمن مسارات معينة. وان العوامل المساهمة في تشكيل هذه المبادئ هي عوامل دينية وتاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية، لذا فان قيم الفرد هي خليط من هذه العوامل.

ولطول فترة الاستعمار والتخلف واعتماد سياسة ابوية وقبلية في ادارة الحياة العربية كانت هناك بعض العادات السيئة في المجتمع وانتشار التسيب في بعض المظاهر الاجتماعية.

ان الاحتلال الذي امتد طويلا للبلدان العربية كان سببا رئيسيا وراء تغيير البنية الثقافية للمجتمعات وظهور عادات دخيلة على المجتمع العربي وهو منها براء.

والصراع الثقافي الان هو صراع حول العقيدة واللغة والرموز وهو لايخضع لقوى التعادل ولا يؤمن بالتوازنات، حيث نشاهد ثقافة مهيمنة تعتمد على وسائل الضغط القوية سياسيا واقتصاديا وعسكريا واعلاميا، وفي المقابل توجد ثقافة مقهورة مستسلمة للامر الواقع، تعلن الرفض وعدم الانصياع وتحاول مقاومة السيطرة، والهيمنة الثقافية تهدف الى تسخير خيرات كل العالم لخدمة القوة الاعظم من خلال مجموعة من الاليات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية، لذلك تعتبر ظاهرة العولمة استراتيجية تهدف الى تسهيل هيمنة الاقتصادي على السياسي ومن جهة اخرى هي عولمة الدين والاتجاه وان اليات المقاومة الثقافية التي تصد وتحافظ على الهوية الحضارية للامة تتركز في المسجد والاسرة والمجتمع المدني والمحيط الاجتماعي.

كل هذه العوامل تجعل من الوطن العربي قوة اجتماعية متينة لايمكن هيمنتها او عولمتها لصالح الجهة الغربية، فهي متماسكة وصلدة والدليل التاريخي على ذلك يمتد عبر عصور الاحتلال الفارسي والتركي والمغولي والانكليزي وغيرها، ولم تغير شيئا فيها، بل العكس فالمستعمر تاثر بالحياة العربية واخذ منها الكثير.

رحم الله محمد عبده حين قال قولته المشهورة.. (ذهبت الى الغرب فوجدت الاسلام ولم اجد المسلمين.. وعايشت الشرق فوجدت المسلمين ولم اجد الاسلام).

خامسا : التكنلوجيا في الوطن العربي

تعتبر التكنلوجيا العربية تكنلوجيا وافدة ومفتاحها بيد مصدريها المهيمنين وخاصة الغرب، وعليه يرى الباحث لاتوجد تكنلوجيا عربية نابعة من صميم الامة، وهي خامدة رغم انبعاثها تاريخيا في مهد هذا الوطن كاكتشاف النار والزراعة والكتابة والعلوم وغيرها.. وعليه فان هذه الناحية التكنلوجية واهنة والهيمنة عليها واقعة اساسا، الموجود منها تهيمن عليها العمالة الوافدة من الخارج واضحة وهي تابعة للشركات المصنعة لتلك التكنلوجيا..

وتقريبا يحرم على الوطن العربي تكنلوجيا النفط والغاز والكبريت والمعادن الاخرى وحتى التكنلوجية الزراعية ايضا لابقاء هذا الوطن تابعا وفقيرا بوسائل انتاجه وابقائه دائما خاضعا للشركات التي تملك هذه التكنلوجيا في العمل على انتاج هذه المعادن التي سعت تلك الدول المهيمنة على الاستحواذ عليها بطريقة الاستعمار العسكري القديم لمحاولة استعمارها بالاسلوب الحديث عن طريق الادوات المالية للدول المهيمنة، لذلك لانجد هناك مؤشرا واحدا بوجود تكنلوجيا وطنية عربية خالصة.. فقد حورب العراق لكونه يمتلك تكنلوجيا الدمار الشامل وحسب ادعاءات السلطة الصدامية الحاكمة والتطبيل له.. ولكن وبعد الاحتلال تبين زيف ذلك، حاله حال بقية البلدان العربية في امتلاكها للتكنلوجيا الوطنية الخالصة. وايران مثال على محاولتها في امتلاك

التكنلوجيا النووية، ولكن الغرب والولايات المتحدة الامريكية يحاولان جرها لحرب مقبلة مدمرة بسبب تلك التكنلوجيا.

لذلك يرى الباحث ان التكنلوجيا العربية فقيرة ومغشوشة كالتي ادعى بها صدام حسين في التسعينات من القرن الماضي.

فالتكنلوجيا هي سر الاسرار ولا يجوز نقلها الى دول العالم الثالث ومن ضمنها الوطن العربي لتظل هذه البلدان تلهث في ركاب الاسياد يعطونه مايتفضل عنهم.. هذه هي لعبة التكنلوجيا واهميتها لدى الغرب والشرق على السواء ولكن الاثنين على نقيض، فهذه تتحكم في التكنلوجيا وتحتكرها ولاتمنحها الا باعلى الاثمان وبعد استهلاكها تماما. والاخرى تحلم بالتكنولوجيا (تحلم لانها لاتسعى لايجاد وابتكار او حتى تقليد تكنلوجيا خاصة بها نابعة من امكاناتها واحتياجاتها) تساعد في تحقيق خططها الطموح للنهوض من التخلف والفقر واللحاق بركب الحضارة المتسارع. وان هذه لاتقدم خيرا للوطن العربي اللهم الا اذا كان الميزان وافيا نحو الغرب والمصلحة الاكبر لها.

وتاسيسا على ذلك يرى الباحث ان التكنلوجيا العربية ليست واهنة فحسب بل انها مملوكة ومعولمة اساسا ولا داعي الخوض فيها ومجابهة الخطر العولمي عليها..

والعمالة في التكنلوجيا هنا هي احادية الجانب ولا توجد عمالة متطورة تواكب التطور التكنلوجي العالمي فالعمالة الوافدة هي المهيمنة واكثر تطورا من نمو العمالة العربية.

العمالة في الوطن العربي

يقال ان آخر قطرة من النفط ستكون في الوطن العربي وآخر قطرة ماء كذلك في الوطن العربي، وآخر لقمة عيش ايضا في الوطن العربي الذي حضي بكل مقومات

العمل الانتاجي بحيث يتكامل فيه العمل والانتاج معا لذلك فان آخر عامل في العالم سيكون في الوطن العربي، بارتباطه بفكرة النفط والماء ولقمة العيش.

وعليه فالوطن العربي سلة العمل تتجلى فيها كل سمات العمالة بانواعها، الزراعي والصناعي والاستخراجي والتحويلي والسوق (العام والخاص). وعليه لابد لي كباحث ان اسلط الضوء على العمالة الاتية في الوطن العربي، أهي عاملة، ام خاملة ؟

العمالة تاريخيا..

العمالة تاريخيا تمثلت بالعمل الزراعي وبنسبة تقارب 90٪، وبنفس الوقت كانت هناك عمالة صغيرة تعمل في الحقول الصناعية التقليدية مثل الصناعات الجلدية والصناعات النسيجية وصناعة مستلزمات العمل الزراعي كالمناجل والفؤوس وغيرها.. ولم تكن هناك عمالة منتظمة لربط العلاقة بين الزراعة ومستلزماتها، حتى العاملين في حقل التجارة ايضا، حيث كانوا على صلة ايضا بالعمل الزراعي من خلال تجارتهم.. وتطورت العمالة قليلا منذ ذلك الوقت الى وقت الاستخراج النفطي في بداية القرن العشرين، حيث العمل الفني والصناعي، كما ان الصناعة النفطية في الوطن العربي جلبت الكثير من الصناعات التقليدية من اوربا وخاصة عن طريق البنوك والاستثمارات والصناعات ذات الصلة بالانتاج النفطي.

وفي الوقت الحاضر تطورت العمالة العربية لتشمل السمات العديدة، منها الصناعية والتجارية والمالية والسياحية والزراعية بانواعها الانتاجية والتطبيقية.

الا ان وضع هذه القوى العاملة لايدعو للارتياح بل يحفز على القلق، وقد صدق تخوف الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة التي اقرت عام 1985 فيما جاء في مقدمتها.. "ان استمرار مستوى الانجاز في تكوين وتشغيل القوى العاملة العربية يهدد المستقبل بشكل خطير، وسوف يكون مصير الوطن العربي يائسا اذا ماحل القرن الواحد والعشرين وما زالت غالبية سكانه تجهل مبادئ القراءة والكتابة والحساب. وذلك في

وقت يترسخ فيه مايعرف بالثورة التكنلوجية في تاريخ البشرية التي يقدر لها انعكاسات طاغية على مختلف وسائل الانتاج واساليب الحياة، عندئذ تكون الهوة السحيقة بين الوطن العربي والعالم المتقدم، وتكون التبعية لهذا الاخير شديدة الدرجة تسحق معها تطلعات هذا الوطن الى التحرير والتقدم".

كما ان البنك الدولي اورد في تقريره عن التنمية في العالم عام 1995 وتحديدا ماجاء في ملحق هذا التقرير الذي كان بعنوان"هل تزدهر اوضاع العمال العرب في القرن الواحد والعشرين ام سيفوتهم القطار" حيث جاء في مقدمته "لقد انتقلت اقتصاديات معظم البلدان العربية من الازدهار الذي ساندته اسعار البترول المرتفعة والمعونات الاجنبية الى الازمات، فتوقف القطاع العام في معظم هذه البلدان عن توظيف المزيد من العمال، كما ان فرص العمل في هذه الاقتصادات النفطية اصابها الركود، بينما ظل القطاع الخاص الحديث هامشيا في معظم البلدان العربية ويبدو ان المنطقة لاتستطيع حتى الان الافلات من انخفاض الانتاجية، دفع العمال لذلك ثمنا باهضا تمثل في هبوط الاجور الحقيقية والتزايد السريع للبطالة".

كذلك اشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999 الى عدد السكان في الوطن العربي والذي بلغ 270 مليون نسمة وهذا العدد سيكون في تزايد مستمر في المستقبل بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني في معظم البلدان العربية والتي يتجاوز في بعض الاحيان 3٪ سنويا يتضح ان للواقع السكاني ومستقبله في الوطن العربي تاثيره البالغ الاهمية على التطور الكمي والنوعي للعمالة في الوطن العربي، وان الغالبية العظمى من سكان الوطن العربي تتمركز في الدول العربية غير النفطية ويعاني بعضها من النقص في الموارد الطبيعية وراس المال.

ويتوزع سكان الوطن العربي بين الحضر والريف بنسبة 54 ٪ و 46 ٪ على التوالي، وبالرغم من التناقض التدريجي الذي طرأ على نسبة سكان الريف في الوطن العربي خلال العقود الماضية نتيجة تزايد الهجرة من الريف الى المدينة الذي ادى بدوره زيادة عرض القوى العاملة في سوق العمل في المناطق الحضرية، ونتيجة عدم التوازن بين

معدلات النمو الاقتصادي في المدن مع معدلات الهجرة الداخلية الذي ادى بدوره الى ارتفاع معدلات البطالة في المدن.

وللوقوف على وضع القوى العاملة في الوطن العربي يجدر بنا اولا الوقوف على اهم سمات العمالة في هذا الوطن لنميز نقاط الضعف والقوة فيه عن اي اجراء يتخذ في سبيل نمو هذه الطبقة وترقيتها الى المستوى الذي توصلت اليه وضع القوى العاملة العالمية في ظل التطورات التكنلوجية الهائلة، والوقوف على حقيقة الوضع الراهن وتجاوزه بالطرق التي تكفل لهذه القوى ان تاخذ دورها حسب الواقع الحالي من تنمية بشرية جادة لمواكبة هذا التطور العالمي التي تاخرت عنه القوى العاملة العربية.

ويمكن ابراز اهم هذه السمات بما يلي:

1- يقدر حجم السكان ذوي النشاط الاقتصادي قرابة 104 مليون عام 2000، وتشير التقديرات الرسمية المعتمدة من قبل البلدان العربية الى حوالي قرابة 94 مليون عام 1997، والجدول رقم (5) يبين حجم القوى العاملة ونموها ونسبة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي للبلدان العربية (1980-1997).

2- عدم امتلاك العمالة العربية الخبرة والمهارة والمعرفة في سوق العمل بسبب غالبية سكان الوطن العربي لازالوا يجهلون القراءة والكتابة، في وقت تشهد البشرية الان مايعرف بالثورة التكنلوجية الهائلة مما ادى الى توسيع الهوة بين الوطن العربي والعالم المتقدم وتكون التبعية لهذا الاخير شديدة الدرجة تسحق معها كل تطلعات هذا الوطن الى التحرير والتقدم.

3- تمتاز انتاجية الوطن العربي بالانخفاض الذي ادى بدوره الى انخفاض مستوى الاجور الحقيقية والذي اثر بدوره على الوضع الاجتماعي للقوى العاملة فيه.

4- عدم امكانية الاقتصادات العربية على تهيئة فرص العمل الكافي للداخلين الجدد لسوق العمل بسبب ضعف التنمية الاقتصادية وقلة الاستثمارات الكبيرة التي تستوعب الاعداد الكبيرة.

جدول رقم (5)

القوة العاملة في البلدان العربية ونموها (1980 – 1997)

البلدان	حجم القوى العاملة بالالف	معدل النمو السنوي % 1980-1997	المساهمة بالنشاط الاقتصادي1997
الجزائر +	9416	4	32
مصر +	23817	2.6	37
ليبيا +	1652	3.4	28.6
موريتانيا +	1100	2.3	46
المغرب	10748	2.6	39.1
السودان +	10945	2.8	39.2
تونس +	3562	2.9	41.3
الصومال +	4411	2.2	43.2
البحرين –	260	3.8	44.6
العراق +	5746	2.9	27.1
الاردن +	1676	5.3	13.4
الكويت –	647	1.6	37.4
لبنان –	1068	2.1	34
عمان +	645	3.9	26.9
قطر –	312	6.6	54.9
السعودية –	6355	4.9	32.6
سوريا +	4559	3.7	30.5
الامارات +	1150	4.5	49.8
اليمن +	5163	4.6	31.7
فلسطين	635	5.5	20.1
جيبوتي	166	—	—
المجموع	94028		28.4

المصدر: منظمة العمل الدولية – تقرير التشغيل في العالم 98– 1999 ص 218

ملاحظة: يختلف حجم القوى العاملة عما هو مرصود في منظمة العمل العربية بالزيادة + او النقصان غير ان المجموع الكلي متقارب.

5- تتوزع القوى العاملة العربية بصورة شديدة التباين، فاغلبها ينتمي الى افريقيا في 9 بلدان تمثل 70 ٪ من القوى العاملة العربية، كما ان 38.2 ٪ من هذه القوى العاملة العربية يستقطبها اتحاد بلدان المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.

6- ان معدل نمو القوى العاملة يفوق معدلات نمو السكان فنموها يقارب 3 ٪ وهذا النمو يتباين هو الآخر اذ تتراوح خلال الفترة 80 – 1997 بين 1.6 ٪ الى 6.6 ٪ وكان للهجرة الاثر البالغ بالتاثير على هذا التطرف في الحالتين كما هو موضح في الجدول رقم (5).

7- ان للعمالة الوافدة دورا هاما في التاثير على سوق العمل العربي وذلك لتدني مستوى اجورهم وكذلك ارتفاع مستوى التعليم والتكنلوجيا لدى هؤلاء بالاضافة الى الشفافية في عملهم دون الولوج الى القضايا السياسية او الاجتماعية.

اما مشاركة القوى العاملة في البلدان العربية لاحدث سنة وفق احصاءات منظمة العمل العربية يتوضح بالجدول رقم (6). الاتي:

جدول رقم (6)

معدل مشاركة القوة العاملة (15 سنة فاكثر) المنقح ولكلا الجنسين في البلدان العربية لاحدث سنة متاحة

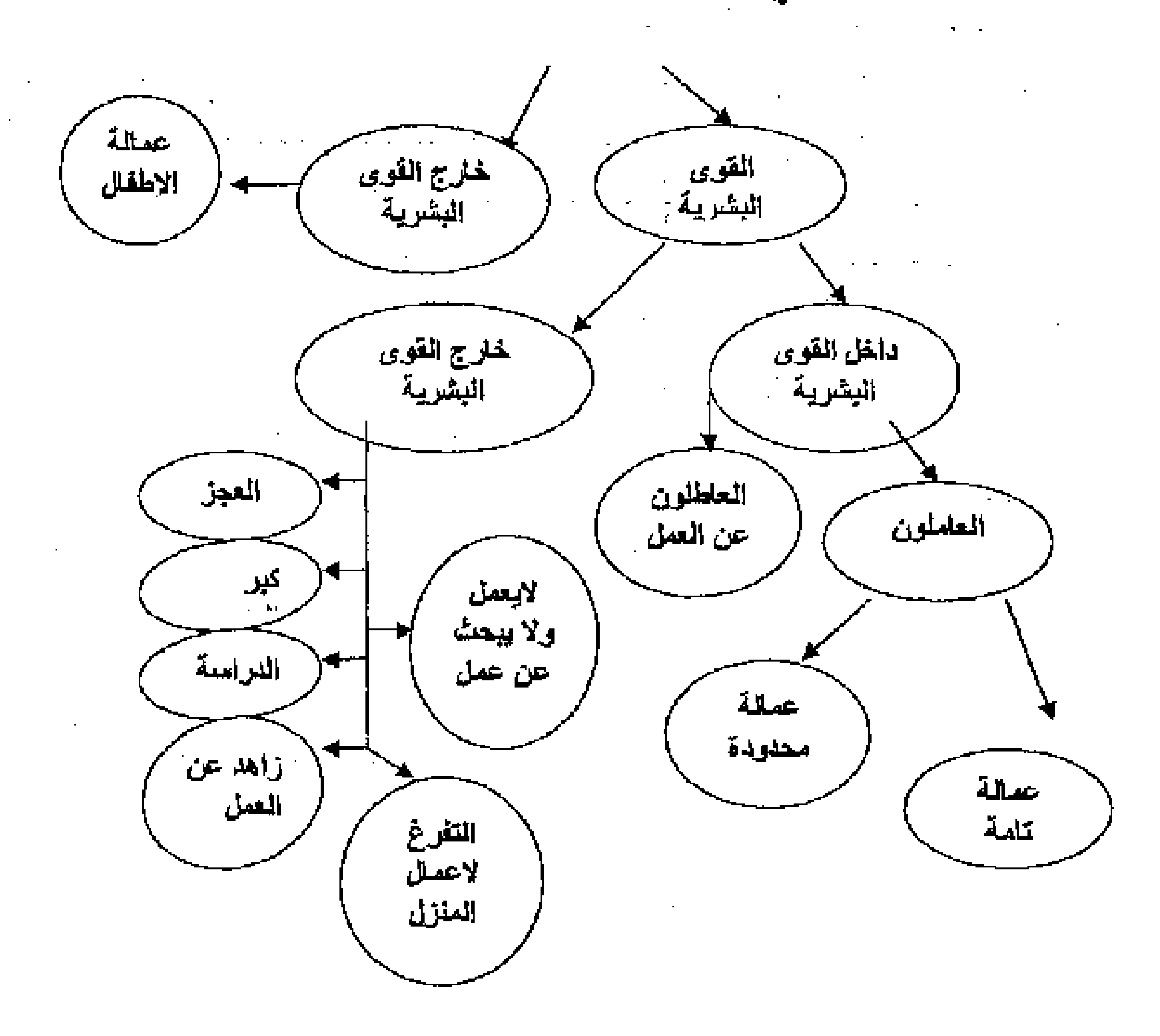
تسلسل	البلد	السنة	القوى العاملة
1	المملكة الاردنية الهاشمية	2006	37.80
2	الامارات العربية المتحدة	2005	76.50
3	مملكة البحرين	2005	66.40
4	الجمهورية التونسية	2005	46.30
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	2005	41.00
6	جمهورية جيبوتي	2005	64.00

7	المملكة العربية السعودية	2006	50.70
8	جمهورية السودان	2005	52.40
9	الجمهورية العربية السورية	2005	47.20
10	جمهورية الصومال	2005	72.00
11	جمهورية العراق	2005	49.00
12	سلطنة عمان	2005	38.60
13	دولة فلسطين/ قطاع غزة	2005	67.60
14	دولة قطر	2005	78.84
15	دولة الكويت	2005	76.00
16	الجمهورية اللبنانية	2005	45.10
17	الجماهيرية العربية الليبية	2005	42.50
18	جمهورية مصر العربية	2005	49.70
19	المملكة المغربية	2005	52.10
20	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2005	47.10
21	الجمهورية اليمنية	2005	46.30
	المجموع	2005	53.30

المصدر:- تقديرات منظمة العمل العربية استنادا على مصادر وطنية وعربية ودولية

مكونات العمالة في سوق العمل

بعد التحري لمكونات سوق العمل وجد بان المخطط الاتي يمثل جملة افتراضات لهذه المكونات وكالاتي:



المخطط من تخطيط اعتمادا على مصدر: مصطفى العبد الله الكفري/ تنمية الموارد البشرية وقوة العمل

ولتفسير هذا المخطط وتطبيقه على واقع سوق العمل في الوطن العربي لابد من اعطاء تعريف مبسط لكل مكون من مكونات الاطار العام للقوى العاملة. وكما موضح في المخطط اعلاه

السكان: هم مجموعة من الناس يقطنون بقعة جغرافية معينة وتجمعهم صفات مشتركة كاللغة والعادات والتقاليد والتارخ والدين، ويمتاز حجم السكان بالتباين من بلد الى اخر، وهذا التباين هو اساس قياس حجم العمالة في اي بلد ما.

فزيادة عدد السكان في اي بلد يؤدي بدوره الى ازدياد القوى العاملة في المجتمع وزيادة الانتاج.

القوى البشرية: تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم البطالة، اي جميع الافراد الذين يتمون لسن العمل ويعملون ويضم ذلك اصحاب العمل، المستخدمين باجر، العاملين لحسابهم او في مصالحهم الخاصة. وتقسم القوى البشرية الى قسمين

اولا: داخل القوى البشرية... التي تشمل:

1- العاطلون عن العمل.. وتشمل هذه الفئة جميع الافراد الذين يتمون الى سن العمل ولم يعملوا ولكنهم يبحثون عن العمل ولكن دون جدوى.

2- العاملون.. تشمل هذه المجموعة جميع الافراد الذين يتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة، وينقسم العاملون الى:

أ- عمالة محدودة.. وتضم هذه المجموعة جميع الافراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء كانوا يعملون عدد ساعات اقل من المعتاد لسبب من الاسباب والذين يرغبون في ذات الوقت بزيادة عدد ساعات عملهم الى العدد الطبيعي 35 ساعة فاكثر اسبوعيا، ويحاولون زيادة هذا العدد باحدى الطرق، كالبحث عن عمل اضافي اويحاولون تاسيس عمل خاص او مصلحة خاصة.

كذلك يندرج ضمن العمالة المحدودة اولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لاسباب اقتصادية مثل عدم كفاية الراتب او بسبب ظروف العمل السيئة وهذا النوع يسمى بالعمالة المحدودة غير الظاهرة.

ب- عمالة تامة.. ويقصد بها تلك الوظيفة التي يباشر الفرد فيها العمل 35 ساعة فاكثر خلال اسبوع اعتيادي، ولكن هناك مهن يكون عدد ساعات العمل فيها اقل من 35 ساعة، في هذه الحالة يعتبر عدد ساعات المهنة الاعتيادية هو المعيار لكون الوظيفة تامة.

ثانيا: خارج القوى العاملة...

تشمل هذه الفئة من السكان جميع الافراد الذين ينتمون لسن العمل (ضمن القوة البشرية) ولكنهم لايعملون، ولايبحثون عن عمل، ولا حتى مستعدين للعمل سواء بسبب عدم رغبتهم في العمل او لأستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل او لاسباب اخرى. ويصنفون في الفئات التالية:

1- العاجز.. هو الفرد الذي لايمكنه ممارسة اي نوع من العمل بسبب اصابته بمرض مزمن او بسبب اعاقة معينة.

2- كبير السن.. هو الفرد الذي لايعمل ولايمكنه العمل بسبب تقدمه في السن.

3- طالب الدراسة.. هو الفرد الذي يواظب على دراسة منتظمة بهدف الحصول على مؤهل علمي وغير مرتبط بعمل معين.

4- الزاهد في العمل.. هو الفرد الذي ينتمي لسن العمل ولكنه غير مرتبط باي نوع من العمل، ولايبحث عنه، وحتى غير مستعد للعمل وغير مرتبط بدراسة منتظمة بهدف الحصول على مؤهل علمي.

5-.. اليائس عن العمل.. هو الشخص الذي بحث عن عمل ولم يجد له فرصة فيه ويعاود لمرات عدة ولكن دون جدوى لذلك اصابه اليأس من ايجاد فرصة عمل.

6- المتفرغ لاعمال المنزل.. هو الفرد ذكر كان او انثى غير المشتغل وغير المواضب على دراسة معينة، ويقوم باعمال المنزل بهدف خدمة الاسرة وطبعا لايشمل ذلك خدمة البيوت الذي يتقاضى عليها اجر نقدي او عيني لان هذه الخدمة تدخل في ضمن العمل.

واخيرا تندرج عمالة الاطفال ضمن فئة خارج القوى البشرية من الذين لم يتجاوزوا سن الخامسة عشر.

القوى العاملة في الوطن العربي حسب النشاط الاقتصادي

يتصف الوطن العربي بجملة من العمالة حسب الواقع الذي تم طرحه في بداية هذا المبحث ويمكن القول بان الوطن العربي يرزخ بعمالة وافرة لو امكن استغلالها عقلانيا.

ففي العمل الزراعي استحوذ هذا القطاع في الوطن العربي على نسبة كبيرة من العمالة، حيث بلغت نسبة مشاركة القوى العاملة في هذا القطاع مايقارب 17٪، وهذه النسبة تمثل العاملين في الزراعة والصيد والغابات وصيد الاسماك، الا ان النسبة هي اكثر من هذا حيث استبعد الباحث القوى العاملة في قطاعات تابعة للقطاع الزراعي كالثروة الحيوانية والاغذية لتعذر توفر احصاءات حول هاتين الثروتين.

وتعتبر هذه النسبة لمجمل اقطار البلدان العربية لسنوات مختلفة رغم تباين عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي، فان ادنى مساهمة للقوى العاملة في هذا القطاع كانت حصة جيبوتي، حيث بلغت نسبة مساهمة القوى العاملة في هذا القطاع 0.70 ٪ عام 2005 بينما كانت مشاركة القوى العاملة في القطاع الزراعي في السودان مانسبته 51.08 ٪ عام 2004.

اما في القطاع الصناعي فقد ساهمت العمالة العربية في هذا القطاع بما نسبته 3.34 ٪ حيث كان نصيب قطاع التعدين والمحاجر 1.08 ٪ وقطاع الصناعات التحويلية 8.22 ٪ وقطاع الكهرباء والغاز والماء بنسبة 0.74 ٪ وايضا لاتعني هذه النسبة لمجمل القوى العاملة في القطاع الصناعي

لتعذر الباحث على الحصول على احصاءات عن بقية القطاعات الصناعية القائمة في الوطن العربي كصناعة المواد الانشائية والنسيجية والاستخراجية وغيرها.

اما مايخص قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية فقد بلغت نسبة المساهمة في هذا القطاع مايقارب 31.13 ٪ وبذلك يكون مجموع القوى العاملة في النشاط الاقتصادي مانسبته 51.47 ٪ والنسبة المتبقية 48.53 ٪ تكون مساهمة في نشاطات مختلفة مثل التشييد والبناء والتجارة والمرافق السياحية كالمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات والعقارات وغيرها من الانشطة الاقتصادية المختلفة. ولمزيد من المعلومات يراجع الملحق المرفق في نهاية البحث.

العمالة الوافدة الى البلدان العربية وآثارها على هذه الدول

العمالة الوافدة.. هي انتقال القوى المنتجة من بلدانها لعدم استطاعة هذه البلدان توفير فرص العمل او ازدياد ظاهرة البطالة فيها او لاسباب اخرى الى دول يكون احتمال الحصول على العمل فيها ميسورا، وتسمى البلدان المصدرة للعمالة بالبلدان المرسلة وبالمقابل تسمى البلدان الحاضنة لهذه العمالة بالبلدان المستقبلة للعمالة.

وفي خلال العقود الماضية سجل حجم الهجرة الى بلدان الخليج العربي بوجه الخصوص قفزة كبيرة خلال القرن الماضي وانتقل من مليون الى عشرة ملايين مهاجر عام 2000 موزعة بشكل متفاوت بين دول المنطقة، وكانت اعلى نسبة تركيز للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية بنسبة 55٪[1].

وكانت العمالة الاسيوية تحتل المرتبة الاولى من بين العمالة الوافدة الى الدول العربية حيث ادى هذا التزايد في وفود العمالة الاسيوية الى اسواق عمل البلدان العربية الى شد انتباه الكثير من الباحثين لدراسة هذه الظاهرة والوقوف على نتائجها المترتبة على اقتصاديات البلدان العربية، واثار هذا التطور جدلا واسعا حول خطورة هذا العدد على (عروبة الخليج) من ناحية سياسية وثقافية وامنية، خاصة وان هناك 65 جنسية في الخليج

قد لايتم التآلف بينهما مع مرور الوقت وان 10 ٪ من العمالة الاسيوية دخلت دول الخليج او مقيمة فيها بصورة غير مشروعة حيث اصبح لبعض الجاليات مدارسها ومطاعمها واسواقها وثقافتها الخاصة بها ضمن بعض الدول الخليجية مما يؤدي بالضرورة الى التاثير على النواحي المختلفة لمواطني الخليج العربي السياسية والثقافية والاجتماعية والامنية خصوصا بعد التزايد المستمر لهذه العمالة وكما هو موضح بالجدول التالي:

وكان لهذا التطور الواسع للعمالة الوافدة للدول العربية آثارا خطيرة، ليس من الناحية الاقتصادية فقط وتاثيرها على زيادة البطالة في هذه البلدان بل كان لها اثرا ايضا على بقية النواحي الاخرى، وكان من بين اسباب تدفق العمالة الاجنبية الوافدة خاصة الى دول الخليج العربية النفطية حرب الخليج الثانية عام 1990 – 1991 حيث هيمنت العمالة الاجنبية وخاصة الاسيوية على سوق العمل الخليجي وحلت محل العمالة العربية اثر عودة 800 الف عامل يمني من السعودية وآلاف العمال الفلسطينيين من الكويت. والجدول رقم (8) التالي يبين حجم العمالة الوطنية والعمالة الاجنبية الوافدة الى بلدان الخليج العربية.

ان المشكلة الحقيقية التي تعانيها البلدان العربية المستقبلة للعمالة الاجنبية ترتبط بنوع من العمالة الوافدة التي تسعى الى الاستقرار والاستمرار في البلاد المستوردة للعمالة وتضم في هذا الاطار كل انواع العمالة الاسيوية التي تجلب للاقطار العربية او التي تفد اليها للعمل في انشطة طبيعية دائمة وفي خدمة مؤسسات تتوطن في البلاد العربية، سواء كانت هذه المؤسسات عربية او ذات اصول اجنبية وتشمل هذه العمالة المشتغلين في مؤسسات الخدمات بما فيها المرافق السياحية كالفنادق والخدمات الحكومية وغيرها، وفي اعمال التجارة وفي المصارف والمؤسسات المالية وفي اعمال البناء والتشييد في اطار وحدات المقاولات المحلية، وفي الزراعة والانتاج الصناعي والنقل والمواصلات وغيرها، كما تشمل ايضا الذين يجلبون من اجل خدمات شخصية كخدم المنازل والمربيات والسائقين الخصوصيين وغيرهم.

اسباب تفضيل العمالة الاسيوية على العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي:

1- تدني مستوى اجر العامل الاسيوي، كذلك كون العامل الاسيوي اكثر طاعة وربما اكثر مهارة في الاعمال الفنية واكثر تحملا لظروف العمل وتقبلا لاداء الاعمال الخدمية المتنوعة.

2- اسباب تنظيمية جعلت استقدام العمال الاسيويين اسهل واسرع في مختلف المهن المنزلية والشخصية، اذ ان استقدام العمالة من الخارج يتم في جميع الدول عن طريق خطة تشرف عليها وزارة العمل، ولكن هنا يترك الموضوع بدرجة كبيرة للقطاع الخاص الذي يسير وفق آلية السوق التي تشمل الاجر وتوافد العمال وسرعة استقدامهم. كذلك وجود وكالات تشغيل في الدول الاسيوية ساعد في تشغيل الالاف من العمال الاسيويين، وكذلك ادت احالة تنفيذ بعض المشاريع الانشائية الكبيرة في الدول العربية الخليجية لشركات مقاولات آسيوية جلبت معها عشرات الالاف من عمالها الاسيويين واقامة معسكرات او تجمعات العمل في الموقع المراد تشييده.

3- قرب بعض الدول الآسيوية من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت هناك هجرة عمالية من الهند الى عمان وغيرها منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهجرة من ايران في بداية القرن الحالي، كما ان هناك علاقات وثيقة تربط مجلس التعاون الخليجي مع الدول الآسيوية وخاصة الاسلامية منها، كذلك رغبة الدول الخليجية بتنويع عمالها الوافدين لتخفيف الثقل السياسي لجنسية معينة.

4- الطبيعة الدولية لادارة العديد من وحدات الاعمال في بلدان الخليج حيث ينتشر استخدام الادارة الدولية في المؤسسات الفندقية التي هي امتداد الفنادق العالمية وفي المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة او المملوكة ملكية مشتركة، وكذلك في الاعمال المصرفية وغيرها من انواع الانشطة الاقتصادية.

الاثار السلبية للعمالة الآسيوية على البلدان العربية :

1- آثارها بالنسبة للثقافة القومية..

تختلف الثقافة السائدة بين العمالة الآسيوية الوافدة اختلافا كبيرا عن الثقافة السائدة في المجتمعات العربية المستقبلة للعمالة. فهناك اختلاف العادات والتقاليد واللغة والدين باستثناء بعض الدول الآسيوية الاسلامية مثل ايران وباكستان وبنغلاديش، واحتمالات تاثير العمالة الآسيوية الوافدة باعداد كبيرة ومكوثها في اماكن محدودة سكانيا على السكان الاصليين وتأثرهم بما تحمله هذه العمالة الوافدة من قيم وثقافات، ويذكر الدكتور عبد الباسط في هذا المجال "انه حتى وان كان باللغة العربية خصائص تجعلها تقاوم، فان تماس القيم والثقافات الفرعية يصحبه تباين في بنود الثقافة السائدة في مجتمع معين في فترة زمنية معينة، وهذا التباين يتيح فرص حدوث صراع ثقافي وصراع

قيمي بين الاجيال، واحيانا على مستوى قيم الشخص الواحد مما قد يفضي الى فوضى قيمه ويشيع انماط الخواء الخلقي واختلال المعايير[1] والامر الاشد خطورة في التاثير على الثقافة القومية في المستقبل هو الاستخدام الواسع للمربيات الآسيويات في المنازل ودورهن الاساس في تربية وتنشئة الاطفال ولا يقتصر التاثير على اللغة ومفرداتها بل يتعداه الى اكتساب النشئ قيما وعادات غريبة عن القيم والعادات العربية.

2- آثارها بالنسبة للامن القومي والسياسي العربي..

ان اهم المشاكل المستقبلية التي يمكن ان تنشأ هي تكوين مجتمعات متعددة القوميات في اقطار الخليج العربي الصغيرة، فان استقرار الجاليات الآسيوية الكبيرة الحجم يمكن ان يؤدي الى نشوء مثل هذه الظاهرة، وتاريخيا سبق الاشارة الى ان الجاليات الهندية قد كونت بالفعل مجتمعات مستقرة في شرق افريقيا وجنوب شرق آسيا وحتى في بريطانيا حيث كانت هذه الجاليات تعيش كاقليات في اطار سكاني اكبر من السكان المحليين، اما في اطار البلدان العربية والمجتمعات المدنية الصغيرة المنتشرة في منطقة الخليج فليس من المستبعد ان تصبح هذه الجاليات اكبر من السكان المحليين ومن المحتمل ان

تطالب هذه القوميات بحقوق متساوية مع العناصر المحلية العربية، وان يطالبوا ايضا بالمشاركة في السلطة وتحقيق اصلاحات ديمقراطية تمنع اي تمييز ضدهم.

3- آثارها بالنسبة لانتشار الجريمة والانحرافات الفردية..

ان للهجرة الواسعة للآسيويين تأثيرا على الجريمة والسلوك الأجرامي في بلاد الاستقبال فينتشر هذا بين مواطني هذه البلدان لان الوافدين وخاصة الآسيويين يجلبون معهم انواع الجرائم والجنح لان الظروف التي يعيش فيها الآسيويون في بلدان الاستقبال تساعد في ايجاد ظروف مؤاتية لارتكاب الجريمة والسلوك الانحرافي من قبل المهاجر، لان عددا كبيرا من هؤلاء المهاجرين ذكورا ومتوسطي الاعمار من غير المتزوجين او المطلقين اتوا من مجتمعات متخلفة اقتصاديا وثقافيا واغلب المهاجرين هم من بين الناس الاكثر فقرا وأتوا من مناطق فقيرة ومتخلفة في مجتمعاتهم.

وبالاستناد الى الاحصاءات الرسمية حول العدل والامن في دولة الامارات العربية المتحدة تشير هذه الاحصاءات الى مجموع من ارتكب جرائم من غير المواطنين كان في عام 1977، 4948 شخصا كان منهم 3858 شخصا آسيويا اي بنسبة 78 ٪ من مجموع جرائم الوافدين ويبين الجدول رقم (9) عدد الوافدين الذين استفادوا من قرار العفو عنهم وكما يلي:

البلد	الاجمالي
المملكة العربية السعودية	752.241
الامارات العربية المتحدة	200.000
البحرين	32.365
عمان	24.000
الكويت	11.502
قطر	3.000
الاجمالي	1.023.108

المصدر: منظمة الهجرة العالمية 2000 (التقرير العالمي للهجرة)

4- ومن الآثار السلبية المهمة للعمالة الوافدة للدول العربية هو الاثر الاقتصادي المتمثل بالبطالة وذلك يعود لسبب تدني اجور العمالة الآسيوية الوافدة الذي ادى الى ازدياد عدد العاطلين عن العمل في الدول المستقبلة لهذه العمالة وذلك يعود الى تفضيل اصحاب الاعمال لهذه العمالة من جهة قلة الاجور المقدمة لهم ومن جهة اخرى اشغال هذه العمالة الوافدة في الاعمال التي لايرغب المواطن العربي القدوم اليها والعمل بها لنظرة هذا المواطن الى ان هذه الاعمال هي اعمال متدنية وينظر اليها من زاوية (العيب).

البطالة في الوطن العربي بين الواقع والاحتساب

يعتبر موضوع البطالة من اهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لاي دولة واكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لاي دولة، وتعتبر البطالة من اخطر المشكلات التي تواجه العالم، وهناك من يوصفها على انها تشكل قنبلة موقوتة قد تنفجر في حال لم تقم الدول بخطوات متسارعة لاصلاح اقتصادي جذري.

1- مفهوم البطالة:

ان البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، اذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية، وتعتبر البطالة توأم للفقر الذي يعرفه برنامج الامم المتحدة الانمائي "بانه قصور القدرة عن الوفاء بمستلزمات حياة كريمة" وتتصاعب مشاكل العمل في مناطق العالم المختلفة، حيث يواجه اليافعون صعوبة اكبر في الحصول على عمل، كما لاتحضى النساء بالاولوية نفسها المتاحة للرجال، وهذه الظاهرة هي عزوف الشخص عن العمل، وكذلك عزوف صاحب العمل عن استخدام العمالة لاسباب مختلفة.

وتمثل قضية البطالة في الوقت الراهن احدى المشكلات الاساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وانظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث بل اصبحت واحدة من اخطر مشاكل الدول المتقدمة.ولعل اسوأ وابرز سمات الازمة الاقتصادية التي تواجه الدول الغنية المتقدمة والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة اي التزايد المستمر المطرد في عدد الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون ان يعثروا عليه وحسب رغبتهم الانية، كما تكتسب مشكلة البطالة خطورتها من عدة اعتبارات اهمها:

1- ان البطالة تمثل جزء غير مستغل من الطاقة الانتاجية للمجتمع وبالتالي فانها يمكن ان تترجم الى منتجات (طاقات) مهدورة يخسرها المجتمع.

2- ان عنصر العمل يختلف عن بقية عناصر الانتاج الاخرى في صفته الانسانية، فالآلآت ان تترك عاطلة، والارض لايفيدها ان تترك دون استغلال ولكن العامل يشعر بالاحباط اذا لم يجد دورا له في عجلة الانتاج.

3- ان العمل وان كان احد وسائل الانتاج الا انه الهدف من هذا الانتاج، فالهدف من اي نشاط اقتصادي هو تحقيق الرفاهية المادية للانسان.

4- ان البطالة لها الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي لايمكن اهمالها. فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الامراض الاجتماعية في اي مجتمع، كما انها تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي، فليس هناك ماهو اخطر على اي مجتمع من وجود اعداد كبيرة من العاطلين سوى ان تكون نسبة كبيرة من هؤلاء العاطلين متعلمة وهذه هي احدى سمات مشكلة البطالة في الوقت الحاضر حيث تتفشى البطالة بين المتعلمين او على الاقل تكون اكثر وضوحا بينهم.

وللوقوف على تعريف شامل للبطالة كمفهوم اقتصادي يبين الباحث الاتي:

اولا: البطالة لغويا

البطالة في اللغة.. بَطَلَ الشيء، وبطولاً، وبطلانا ذهب ضياعا، ويقال بطل دم القتيل وذهب دمه بُطلا اذا قتل ولم ياخذ له ثأر او دية، وبطالة العامل اذا تعطل، فهو بطال[1].

ثانيا: البطالة في القوانين الوضعية

في القوانين الوضعية تعرف البطالة بعدم توفر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، اي انها الحالة التي يكون فيها المرء قادرا على العمل وراغب فيه ولكنه لايجد العمل والاجر المناسبين، وتعتبر البطالة بانها تعطل غير ارادي عن العمل بالنسبة للشخص القادر على العمل، فاذا كان الشخص غير قادر على العمل بسبب العجز والشيخوخة او المرض فلا تعتبر ضمن حدود البطالة.

وهناك من راى انها الفجوة بين النشاط الاقتصادي والعمالة[1].

أما منظمة العمل الدولية فتعرف البطالة على انها "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى"

من خلال هذا التعريف يتضح ان ليس كل من لايعمل هو عاطل عن العمل، فالطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين، ومن فقد الامل في العثور على العمل (اليائس)، واصحاب العمل المؤقت، ومن هم في غنى عن العمل.. لايتم اعتبارهم عاطلين عن العمل.

ثالثا: البطالة في الشريعة الاسلامية

وتعرف الشريعة الاسلامية البطالة بانها العجز عن الكسب في اي صورة من صور العجز، سواء كان ذاتيا.. كالصغر او العته او الشيخوخة او المرض الذي يقعد عن العمل.

او غير ذاتيا.. كالاشتغال في تحصيل العلم، فعن ابو هريرة قال « قال رسـول الله ﷺ " لان يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره فيتصدق منه، فيستغني به عن الناس، خـير مـن ان يسأل رجلا اعطاه او منعه، ذلك فان اليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول ».

لذا فالاسلام رفع من شأن العمل واعلـى منزلتـه وبـوأه مكانـاً عاليـاً حتـى جعلـه عبادة يتعبد بها المسلم ابتغـاء مرضـاة الله. والاسـلام لايقـر البطالـة مـن اجـل الانقطـاع للعبادة ويرى في هذا تعطيلا للدنيا التي أمر الله عباده بالسعي فيها، فيقول سـبحانه وتعـالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوٰةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾. والعمل في الاسلام عبادة.

2- تاريخ البطالة

مرت الانسانية بعقود كثيرة ومن خلالها بدأ نوع من البطالة العفوية التي ظهـرت على شكل قلة العمل وكثرة الراحـة كمـا كانـت في العـصور القديمـة حيـث كانـت هـذه البطالة العفوية تحدث بعد حصول الانسان البدائي على الغذاء والنار ويظل هذا الانـسان في فترة ركود بعد ذلك لحين ماتتبلور لديه افكار جديدة في كيفيـة اسـتغلال الطبيعـة والتأ ثير عليها وتسخيرها لخدمته وهذه حالة طبيعية في حياة الانسان القديم.

ولكن البطالة بمفهومها العلمي ظهرت بعد ظهـور طبقـة البرجـوازيين مـع الطبقـة الاقطاعية وتشجيع ابنائهم للتفرغ للعلم والاختراع الذي انتفع بها البرجوازيون فيما بعد لزيادة انتاجهم ومضاعفة ارباحهم ومن هنا اصبح هاجس الربـح هو المحرك لهذه الطبقـة لزيادة رؤوس اموالهم، ويوما بعد آخر تزداد هـذه الطبقـة ثـراءً بزيـادة اربـاحهم ليقومـوا بادخار جزء منه يضاف الى راس المال الذي بدأ

يتراكم ليعيدوا استثماره في مجال آخر او توسيع اعمـالهم ممـا ادى الى زيـادة ملكيـة عناصر الانتاج وتراكمها بأيدي هذه الطبقة وتظـل الطبقـة العاملـة في مـستوى معيشي منخفض لانه لايستطيع الادخار ولايملك من عناصر الانتاج شيئا.

ومع توسع النشاط الاقتصادي للطبقة البرجوازية التي زادت فعاليتها ضـمن النظـام الراسمالي ازدادت ارباح المنتجين مما ادى الى استخدام الارباح في توسـيع وزيـادة الطاقـة

الانتاجية من معدات ومصانع وآلات بكميات هائلة، الا ان هذه الزيادة في الطاقة الانتاجية لايقابلها زيادة مماثلة في دخول الطبقة العاملة ومن ثم لاتزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الانتاجية باعتبار هذه الطبقة هي طبقة منتجة ومستهلكة في آن واحد، مما يؤدي الى حدوث تكدس في المنتجات، يتجه عند ذلك رجال الاعمال الى تخفيض حجم الانتاج عن طريق الاستغناء عن اعداد من القوة العاملة، وبالتالي تظهر البطالة.

ونتيجة هذا الجشع البرجوازي المتاتي من منابع الفكر الراسمالي الذي يعتبر العامل آلة صماء يستغني عنها متى شاء.

3- حساب معدل البطالة:

ان الاحاطة بحجم وابعاد مشكلة البطالة يتطلب الامر حساب معدل البطالة، اي حساب نسبة الافراد العاطلين الى قوة العمل المتاحة، ورغم بساطة هذا المعدل فان حسابه يواجه صعوبات كثيرة منها صعوباة المفاهيم التي تتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل، كذلك هناك مشكلة تتعلق بدورية اعلان معدل البطالة، والمقصود بذلك اعلان معدل البطالة كل شهرين او ثلاث شهور او نصف سنة او كل سنة. ففي بعض الدول التي تقل فيها الامكانات المادية والاحصائية تكتفي بتقدير هذا المعدل كل سنة، واحيانا حسب الظروف، وطبقا لاحصاءات العمل في بعض البلدان الصناعية المتقدمة ينسب معدل البطالة الى قوة العمل المدنية، اي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة، وفي بلاد اخرى ينسب المعدل الاجمالي لقوة العمل بما فيها العاملون في القوات المسلحة.

وهنا لايمكن علاج مشكلة البطالة دون وجود تصور لحجم هذه المشكلة وهنا تواجه مشكلة الاحصاءات المنشورة حول البطالة، فالاحصاءات الرسمية حول البطالة كثيرا ماتثير الجدل حول دقتها وشمولها، ففي ضوء تعريف منظمة العمل الدولية السابق والذي ينص على ان العاطل هو ذلك الفرد الذي يكون في سن معين بلا عمل وقادر عليه وراغبا فيه ويبحث عنه عند مستوى الاجر السائد ولكنه لايجده، فانه في ضوء هذا

التعريف ان العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل لان هناك فئات من المتعطلين تستبعد ولايشملها الاحصاء الرسمي مثل:

1. العمال المحبطين اي هؤلاء الذين ليأسهم من الحصول على عمل فقد تخلوا عن البحث عن عمل.
2. الافراد الذين يعملون مدة اقل من الوقت الكامل، اي يعملون لبعض الوقت بغير ارادتهم مع رغبتهم في العمل وقتا كاملا.
3. العمال الذين يتعطلون موسميا خلال فترة مسح البطالة وعمل الاحصاء كانوا يعملون ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي والسياحي.
4. العمال الذين يعملون في انشطة هامشية غير مضمونة ويعملون لحساب انفسهم وهم ذوي الدخول الصغيرة جدا.

لذلك تكون احصاءات البطالة الرسمية اقل بكثير من الحجم الفعلي للبطالة.

ولحساب نسبة البطالة عموما في اي بلد يتم الاستناد الى هذه المعادلة:

عدد العاطلين عن العمل

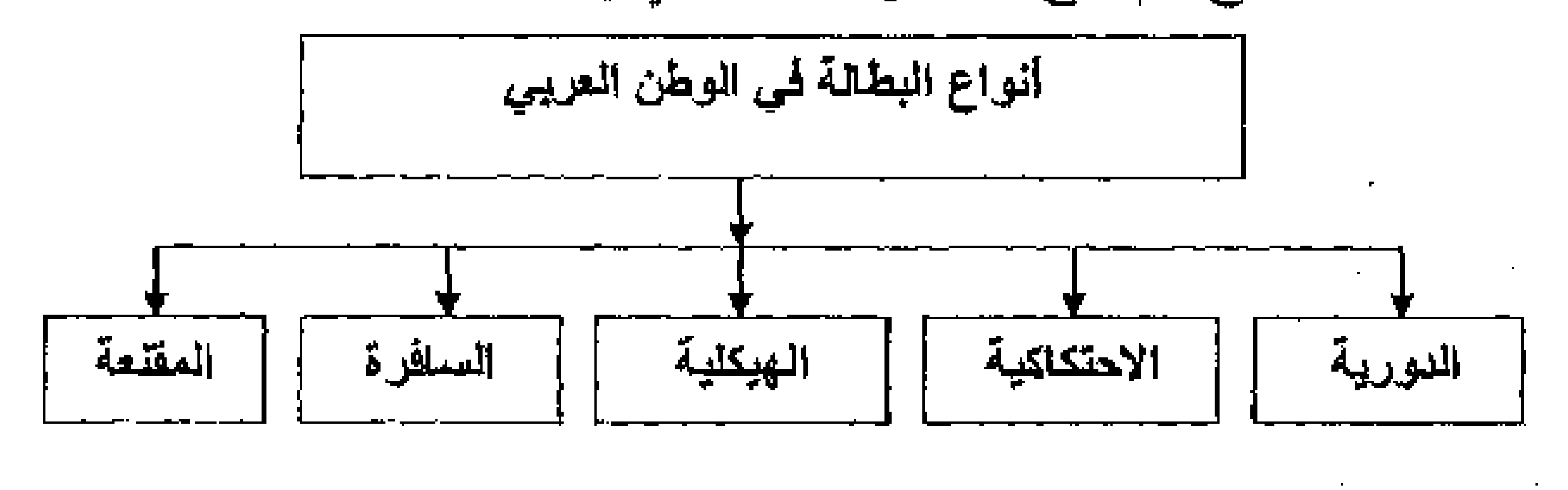
نسبة البطالة = ------------------------------ × 100

اجمالي القوى العاملة

والقوى العاملة هنا يقصد بها جميع الافراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة.

4- انواع البطالة:

يمكن ادراج اهم انواع البطالة في الوطن العربي في المخطط ادناه:



وفيما يلي اعطاء التعريفات لهذه الانواع من البطالة:

1- البطالة الدورية (العالمية):

هي تلك البطالة المرتبطة بحركة الدورات الاقتصادية المعتادة في الاقتصاديات الراسمالية والتي تمر بمرحلة رواج يزدهر فيها النشاط الاقتصادي وبالتالي يرتفع مستوى التشغيل ثم يتبعها مرحلة كساد ينخفض خلاله حجم الطلب وبالتالي انخفاض مستوى التشغيل، ويصاحب ذلك تسريح للعمالة التي تعود مرة اخرى الى اعمالها عندما تحدث حالة رواج.

2- البطالة الاحتكاكية:

يحدث هذا النوع من البطالة بسبب تنقل قوة العمل بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحث عن العمل ممن تتوافر لديهم فرص عمل حيث يبحث كل منهم عن الآخر.

3- البطالة الهيكلية:

ترجع هذه البطالة الى تغيرات هيكلية تصيب الاقتصاد القومي وتؤدي الى حدوث نوع من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والقدرات والمؤهلات البشرية الموجودة في سوق العمل، وهذه التغيرات قد تكون راجعة الى تغير في هيكل الطلب على المنتجات او تغير في الفن الانتاجي المستخدم في انتاج هذه المنتجات او حتى تغيرات في سوق العمل نفسه، او بسبب انتقال الصناعات الى مناطق جديدة. ويعتبر هذا النوع من البطالة أخطر انواع البطالة حيث ان المتعطل لاسباب هيكلية يجد صعوبة في الحصول على فرصة عمل، كما ان فترة البحث عن عمل قد تطول، وايضا فان العوامل التي ادت الى عدم حصوله على فرصة عمل قد يصعب حلها والتغلب عليها في الاجل القصير.

والمقصود بها وجود افراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولكنهم لايجدون عملا[1]، ويعاني جزء كبير من قوة العمل من هذا النوع فهي اما ان تكون دورية او

احتكاكية او هيكلية وتزداد حدة البطالة السافرة في الدول النامية حيث تكون اكثر قسوة وايلاما نتيجة عدم وجود نظم لاغاثة البطالة او ضآلة برامج المساعدات الاجتماعية الحكومية.

5- البطالة المقنعة:

هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ويوجد هذا الشكل في القطاع الصناعي في البلدان النامية، وكذلك في قطاعات الخدمات الخاصة والحكومية[2] وكذلك في القطاع الزراعي. اذن البطالة المقنعة تعني:

1. نقص الانتاج مع توفر الايدي العاملة في مكان العمل.
2. نقص المردود المالي من العمل حيث ان هذا يؤدي الى انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي.
3. نقص او عدم استغلال مهارات وقدرات العاملين بالشكل الصحيح والمناسب مما يؤدي الى اهدار الطاقات البشرية وهذه الظاهرة تنتج عادة من عدم التوافق بين نظم التعليم ومتطلبات سوق العمل.

5- اسباب البطالة:

ان تصاعد معدلات البطالة في الوطن العربي هي من اخطر التحديات التي تواجه الوطن العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. وتشير احدث التقارير الى ان معدل البطالة في الوطن العربي يبلغ 20 ٪ اي نحو 19 مليون عاطل عن العمل من اصل 180 مليون عاطل عن العمل في العالم ويمكن تصنيف الاقطار العربية من حيث معدلات البطالة الى ثلاث مجموعات:

1. المجموعة الاولى تضم مجلس التعاون الخليجي والتي لاتزيد فيها معدلات البطالة عن 5 ٪.

2. المجموعة الثانية تضم الاقطار التي لاتزيد فيها معدلات البطالة عن 10 ٪. وتشمل كل من تونس 7.2 ٪، سوريا 8.95 ٪، مصر 8.2 ٪، اليمن 8.3 ٪، لبنان 8.5 ٪.

3. المجموعة الثالثة تضم الاقطار التي تزيد فيها معدلات البطالة عن 10 ٪ وتشمل كل من الجزائر 26.4 ٪، الاردن 14.4 ٪، المغرب 14.5 ٪، موريتانيا 10.9 ٪، ليبيا 11.6 ٪، السودان 15.9 ٪.

والجدول رقم (10) يبين المستوى العام للبطالة في البلدان العربية.

جدول رقم (10)

المستوى العام للبطالة في البلدان العربية لعام 2005

التسلسل	البلد	السنة	عدد البطالة	معدل البطالة	المصدر
1	الاردن	2006	.700170	.0013	رسمي
2	الامارات العربية	2005	.04159	.302	تقدير
3	البحرين	2005	.76818	.403	رسمي
4	تونس	2005	.307486	.2014	رسمي
5	الجزائر	2005	.448.0001	.3015	رسمي
6	جيبوتي	2005	.700143	.0050	تقدير
7	السعودية	2005	.587458	.056	رسمي
8	السودان	2005	.600.0002	.5018	رسمي
9	سورية	2005	.860412	.088	رسمي
10	الصومال	2005	.065.0001	.0024	تقدير
11	العراق	2005	.366.9522	.2029	رسمي

12	عمان	2005	.55068	.507	رسمي
13	فلسطين	2005	.000194	.5023	تقدير
14	قطر	2005	.11411	.002	رسمي
15	الكويت	2005	.43827	.671	رسمي
16	لبنان	2005	:74490	.208	تقدير
17	ليبيا	2005	.485286	.2017	تقدير
18	مصر	2005	.267.0002	.7010	رسمي
19	المغرب	2005	.748.9801	.7015	رسمي
20	موريتانيا	2005	.840191	.0022	تقدير
21	اليمن	2005	.057834	.3016	تقدير
	المجموع	2005	.950.12314	.3015	تقدير

المصدر: تقديرات منظمة العمل العربية استنادا على مصادر احصائية عربية ودولية

وغني عن التعريف ان معدل البطالة بين الشباب دون سن 25 هو نصف المعدل العام للبطالة وهذه النتيجة تجعل الشباب والبطالة صفتين متلازمتين لفئة من السكان ينظر اليها دائما على انها الامل والمستقبل وهو مايهدد المستقبل العربي بالاضافة الى ذلك فان البطالة انتشرت بدرجات متزايدة بين خريجي التعليم العالي ويشير ذلك بجلاء الى عدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد المقدر ان يبلغ عددهم حوالي 47 مليون طالب عمل بحلول عام 2010.

ويشير الجدول رقم(11) الى معدلات البطالة لدى الشباب في الوطن العربي، والجدول رقم(12) الى نسبة بطالة الشباب الى اجمالي البطالة في الوطن العربي لاحدث سنة متاحة.

جدول رقم (11)

معدلات البطالة لدى الشباب (15-24) سنة لاحدث سنة متاحة في البلدان العربية

التسلسل	البلد	السنة المتاحة	معدل البطالة %
1	المملكة الاردنية الهاشمية	2005	38.90
2	الامارات العربية المتحدة	2005	6.30
3	مملكة البحرين	2005	20.70
4	الجمهورية التونسية	2005	26.50
5	الجمهورية الجزائرية	2006	45.60
6	جمهورية جيبوتي	2005	37.80
7	المملكة العربية السعودية	2001	25.90
8	جمهورية السودان	2005	41.25
9	الجمهورية العربية السورية	2005	19.89
10	جمهورية الصومال	2005	43.45
11	جمهورية العراق	2005	45.35
12	سلطنة عمان	2005	19.65
13	دولة فلسطين/ قطاع غزة	2003	33.10
14	دولة قطر	2005	17.00
15	دولة الكويت	2005	23.32
16	الجمهورية اللبنانية	2005	21.34
17	الجمهورية العربية الليبية	2005	27.35
18	جمهورية مصر العربية	2005	25.80
19	المملكة المغربية	2005	15.70
20	الجمهورية الموريتانية	205	44.32
21	الجمهورية اليمنية	2005	18.70
	المجموع	2005	29.98

من الجدول اعلاه نلاحظ ان معدل بطالة الشباب في الدول العربية مرتفعة اذا ماقورنت بمعدل بطالة الشباب في العالم البالغة 14.40٪ عام 2003 وكذالك في الشرق الاوسط وشمال افريقيا البالغة 25.60 ٪ ومنطقة شبه الصحراء الافريقيةالبالغة 21.10 ٪ ودول امريكا الآتينية والكاريبي البالغة 16.00 ٪ وجنوب شرق آسيا 16.40 ٪ لنفس العام.

جدول رقم (12)

نسبة بطالة الشباب (15 – 24) الى اجمالي البطالة في البلدان العربية لاحدث سنة متاحة

التسلسل	البلد	السنة	نسبة بطالة الشباب الى اجمالي البطالة ٪
1	الاردن	2005	66.01
2	الامارات العربية	2005	47.00
3	البحرين	2005	54.00
4	تونس	2005	65.21
5	الجزائر	2005	70.10
6	جيبوتي	2005	62.20
7	السعودية	2001	60.40
8	السودان	2005	59.35
9	سورية	2003	57.19
10	الصومال	2005	61.50
11	العراق	2005	62.35
12	عمان	2003	-
13	فلسطين	2003	35.00
14	قطر	2005	45.20
15	الكويت	2005	46.32
16	لبنان	2002	55.40
17	ليبيا	2005	47.34

18	مصر	2004	60.30
19	المغرب	2005	35.87
20	موريتانيا	2005	60.25
21	اليمن	2005	57.58
	المجموع	2005	51.62
	العالم	2004	47.44

المصدر: منظمة العمل العربية اعتماداً على مصادر وطنية ودولية

من الجدول رقم 12 نلاحظ ان نسبة البطالة من الشباب في العالم تبلغ 47.44٪ من اجمالي البطالة في العالم، ولكن النسبة الاكبر في بطالة الشباب من اجمالي البطالة تمثلت في الوطن العربي والتي بلغت 51.62 ٪، حيث كانت اعلى نسبة بطالة للشباب في الوطن العربي تمثلت في الجزائر حيث بلغت مامقداره 70.10 ٪ عام 2005 وادنى نسبة كانت من نصيب فلسطين 35.00 ٪ عام 2003.

اما الاسباب التي ادت الى تزايد البطالة في الوطن العربي فيمكن ابراز جملة من هذه الاسباب وهي:

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني العربي.

2- عدم التمكن من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع الاعداد المتزايدة من الداخلين الى سوق العمل بسبب الانتاج وضعف الاستثمارات.

3- الاتجاه نحو تقليص الوظائف الحكومية نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والاصلاح الاقتصادي.

4- عدم موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل في الوطن العربي.

5- انفتاح سوق العمل امام العمالة الوافدة من كل دول العالم وبالخصوص الدول الآسيوية.

6- تجميد رؤوس الاموال العربية في البنوك العالمية لدى الدول الغربية[1] ادى الى عدم اتاحة الفرصة لتشغيل العمالة الوطنية في مشاريع وطنية لتحقيق خطط التنمية داخل الوطن العربي.

7- سيادة ثقافة (العيب) التي تعني عدم استعداد الشباب لممارسة العديد من الاعمال المهنية والحرفية التي هي دون الاعمال المكتبية والادارية في الترتيب الوظيفي.

8- الخلافات السياسية بين العديد من اقطار الوطن العربي التي ضيعت فرص العمل للمواطن العربي للانتقال بين هذه الدول بدل العمالة الوافدة الاجنبية.

9- سوء التخطيط القومي الذي يؤدي الى عدم اختيار المجالات المناسبة التي يوجه لها الاستثمار القومي.

10- عدم وجود مؤسسة معنية لوضع البيانات العربية والمعلومات حول الباحثين عن عمل الامر الذي يضفي غموضا على حجم سوق العمل في الوطن العربي.

11- انتشار الامية وتدني المستوى التعليمي وتخلف برامج التدريب.

12- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي.

13- الظروف السياسية القاسية في بعض بلدان الوطن العربي ادت الى هروب وهجرة الشباب في مختلف الاعمار، وكان نصيب القوى العاملة اكثر مما اصاب الطبقات الاخرى لسعتها وكبر حجمها، فمصادرة الحريات العامة والقمع السياسي الذي تتعرض له في بلدانها كان سببا وراء هروب هذه القوى خارج الوطن مما خلق اختلالا في سوق العمل العربي.

14- اغراق الاسواق في البلدان العربية بمنتجات الدول الغنية ذات المميزات التنافسية والتي بالضرورة ستقضي على الصناعة المحلية وبالتالي تزيد اعداد المتعطلين وترفع معدلات البطالة اضعافا عما هي عليه.

15- انتشار ظاهرة الفساد الاداري والواسطات والمحسوبية في تشغيل الباحثين عن العمل.

16- تفاقم آثار الثورة العلمية التكنلوجية على العمالة حيث حلت الفنون الانتاجية المكثفة لراس المال محل العمل الانساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.

17- الاعتماد على الاستيراد وعدم السعي الى التصنيع ونقل التكنلوجيا المتقدمة.

18- ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقابل انخفاض نمو الناتج القومي.

6 – الآثار الاجتماعية للبطالة

للبطالة آثار عديدة تترك بصماتها على الشاب والاسرة بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، فالعمل من الامور الضرورية والاساسية لحياة البشر ولاستقرارهم، فالبطالة لاتؤثر على اقتصاد البلد فقط بل تؤثر سلبيا على فئات المجتمع كافة. ومن هذه الآثار هي:

1- الجريمة والانحراف..ان عدم حصول الشاب على الاجر المناسب للمعيشة او لتحقيق الذات يلجأ الى الانحراف او السرقة او النصب والاحتيال لكي يستطيع ان يحقق مايريده سواء المال او ذاته.

2- التطرف والعنف.. نجد ان البعض يلجأ الى العنف والتطرف لانه لايجد لنفسه هدفا محددا وايضا كونه ضعيفا بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء.

3- تعاطي المخدرات.. نجد ان هناك منهم من يجد ان الحل في تعاطي المخدرات للهروب من الواقع المر الذي هو فيه لانها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود عمل وبالتالي النتيجة ان توصل الفرد الى الجريمة والانحراف.

4- الشعور بعدم الانتماء.. هو شعور العاطل عن العمل بعدم الانتماء الى البلد الذي يعيش فيه لانه لايستطيع ان يحقق له او يوفر له مصدرا للعمل وبالتالي ينتمي الى اي بلد آخر يستطيع ان يوفر له فرصة عمل.

5- الهجرة.. والبعض منهم يجد ان الهجرة الى بلاد اخرى هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل وان العمل في بلد آخر هو الحل الامثل له.

6- التفكك الاسري.. والسبب الرئيس لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل وبالتالي تحدث كل هذه الآثار السابقة والتي تزيد من المشكلات الاسرية، وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة.

الواقع

أتضح أن الاسباب التي تؤثر الان ومستقبلا على تحجيم العمالة في الوطن العربي سلبا وايجابا، لم يجد غير العوامل التالية من مجموع 18 عامل يؤثر سلبا على حجم البطالة، وهذه العوامل بشكل او باخر تعتبر عوامل او اسباب عولمية تؤثر بدورها على البطالة في الوطن العربي لكنها لاتعتبر اسبابا رئيسية لهذه الظاهرة بل من مجموع اسباب عامة للسياسة الاقتصادية في الوطن العربي اثرت على حجم البطالة فيه. ومن هذه الاسباب هي:

1- **انفتاح سوق العمل على العمالة التكنلوجية الوافدة:**

هذا العامل مهم جدا ومؤثر في ارتفاع وتيرة البطالة في الوطن العربي منذ الثلاثينات من القرن الماضي، حيث وفدت اعداد كبيرة من العمال ذات خبرة تكنلوجية في مجال استخراج النفط وتسويقه مع ايجاد فرص خدمية [2] عالية تتناسب وحجم هذا الحقل النفطي. وهذا كان له اثر كبير في عدم زج العمالة الوطنية في هذا الحقل بل زجهم في اعمال غير فنية مثل الحراسة والنقل والاعمال الغير ماهرة.

كما تواجدت في نفس الفترة مؤسسات ذات علاقة بالنفط مثل التكرير والنقل استخدم فيها العمال الوافدين ايضا ذات الخبرة والمهارة.

وبالامكان القول ورغم مرور عقود على ذلك مازال العامل العربي خارج نطاق العمل الفني في هذا القطاع بسبب عدم وجود تطوير للموارد البشرية العربية في هذا المجال، وهذا العامل سوف يستمر في الوطن العربي ليغطي كل مرافق الانتاج نفطية كانت او غير نفطية، وذلك لعدم موائمة العمل والخبرة.

2- توظيف وتجميد رؤوس الاموال العربية في الدول الغربية:

من المعلوم ان احد عوامل الانتاج المهمة هو راس المال، وبما ان البيوتات المالية العربية التي يستحوذ عليها كبار المستثمرين العرب في الخليج العربي، فانهم يعزفون عن استخدام هذه الاموال في الاستثمار العربي وذلك لمواجهتهم لمخاطر الخسارة والافلاس جراء الوضع الغير امني المريح لهذا الاستثمار بالاضافة الى التعقيدات الروتينية بالاجراءات التنظيمية والقانونية، لذا يميلون الى استخدام اموالهم في البلدان ذات الاستقرار السياسي والاداري مثل الغرب الذي يسعى الى جذب هذه الاموال عن طريق الكثير من التسهيلات القانونية لغرض استثمار هذه الاموال في هذه البلدان لتاسيس مشاريع مختلفة قادرة على استيعاب وامتصاص العديد من العاطلين عن العمل في تلك البلاد.

الواقع ان هذه الاموال والتي تقدر بحوالي 800 مليار دولار امريكي لاتستخدم في الوطن العربي مما جعل معدل البطالة في ارتفاع مضطرد مع معدلات النمو السكاني المتزايدة. ويرى الباحث تاسيسا على دور الرأسمال في انشاء المشاريع بان نسبة 2 ٪ مؤثر على معدل ارتفاع البطالة في الوطن العربي.

3- اغراق الاسواق العربية بمنتجات البلدان الغربية التنافسية:

هذ العامل مرتبط بجودة الانتاج وانخفاض اسعارها مما يسبب في عزوف المنتجين العرب في انتاج نظيراتها لارتفاع تكاليفها وعدم موائمة التكنلوجيا في هذا العمل، ولو فرضنا امكانية استخدام نفس المصانع في الوطن العربي واستخدام العمالة الاوربية فيها سوف يكون الانتاج مرتفع والاسعار عالية لايخدم الاقتصاد العربي بشيئ. وعليه فالواقع لايستجيب لهذا العمل بل على المنتجين العرب ايجاد بدائل وهذا العامل يسبب 1 ٪ تقريبا من رفع معدلات البطالة في الوطن العربي.

4- تفاقم آثار الثورة العلمية التكنلوجية على العمالة:

التكنلوجيا كما هو معلوم حصرا على الدول المتقدمة الخالقة لها، فهي سر من الاسرار، ولايجوز بحال نقلها الى دول العالم الثالث ومنها الدول العربية ليضل يلهث في ركاب الاسياد، يعطونه مايتفضل عنهم ويمنعونه مايرغب ويمنونه الأماني ليصلوا او ليتحصلوا منه على مايرغبون.

اذن هذه هي علة التكنلوجيا واهميتها لدى الغرب والشرق على السواء. فهذه الدول المتقدمة تتحكم وتحتكر التكنلوجيا الا باعلى الاثمان وبشروط تتماشى وسياساتها الاقتصادية، وحتى التقليدية منها، لذا فان التكنلوجية ممكن ان تكون عامل من عوامل العولمة، توضع للهيمنة على الدول الاخرى من باب الحاجة اليها والتحكم والتبعية فيما بعد لها، وتؤثر سلبا على العمالة في الوطن العربي لان مشغلي هذه التكنلوجية لاتتوفرلدى الدول العربية مما يتطلب الامر الاستعانة بالعمالة الاجنبية سواء كانت غربية او شرقية، وتاثير هذه التكنلوجية على البطالة هو تاثير سلبي وايجابي في حالة وجود كوادر عربية قادرة على ادارة وتشغيل هذه التكنلوجية وبعكسها ستكون سلبية غير قادرة على زج كثير من العمال في هذا المجال، وهنا يكمن السر في عدم وجود صناعات بتروكيمياوية بتكنلوجية متقدمة، حيث اذا ما تم ذلك فسيكون للوطن العربي القوة الهائلة في استثمار وانتاج النفط لاللتصدير الخام فقط بل في تصدير المنتجات النفطية المتنوعة، مثل البنزين والدهون والمواد الاولية الداخلة في الصناعة البلاستيكية والادوية والاغذية، وبهذا الحال ستكون التبعية الغربية للدول العربية.

الاحتساب

الاحتساب او أخذ الحيطة من تفاقم البطالة في الوطن العربي، وبعد استقراء الباحث للواقع الحاصل في البطالة لابد من وضع بعض الاستراتيجيات لتحجيم مشكلة البطالة وتقليل مخاطرها وقد وضع الباحث جملة افتراضات لهذا الاحتساب وكما مبين في ادناه:

1- بالنسبة لتاثير العامل الاول في مجال استغلال الخبرة الوطنية مقابل الاعتماد على العمالة الوافدة، يجب ان نحتسب لهذا الدور لكونه مهما جدا في خفض معدلات البطالة وزج العديد من الخريجين في التعليم العالي او الكوادر الوسطية بعد تاهيلهم في دورات تخصصية في تكنلوجيا وادارة النقل والاستخراج وكذلك الاستفادة من تبادل الخبرات فيما بين البلدان العربية بهذا الخصوص.

2- من الاسباب التي ذكرها الباحث يجد انه من الضروري جدا ان تسترجع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج لتوظيفها في الوطن العربي من اجل خلق تنمية اقتصادية تساهم في اقامة مشاريع صناعية من شانها ان تعمل على استقطاب الكثير من القوى العاملة الوطنية واقامة المشاريع الصغيرة مثل المشاريع التحويلية في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

3- وجود السلع الاجنبية ذات المواصفات العالية من الجودة وباسعار مناسبة تجعل من السوق العربي ملاذا لها، لذا يمكن الاحتساب لها عن طريق فرض الرسوم الكمركية والضرائب على هذه السلع المستوردة وخصوصا الكمالية منها وكذلك باستخدام الصناعة الوطنية وتطويرها الى مستويات مرغوبة في الشارع العربي كالملابس والاغذية والالكترونيات بشرط الجودة والكفاءة.

4- التكنلوجية حرب قائمة بين الدول المتقدمة والدول التي بحاجة الى هذه التكنلوجية، فلا يمكن اعطائها الا بشروط كثيرة وقاسية لذا يجب ان نحتسب هذه الحرب بحيث نكسبها ذاتيا داخل المجتمع العربي، وذلك بخلق جيل ممكن ان يساهم في خلق التكنلوجية او بالاقل تقليدها حتى لو تطلب الامر اسعارا باهضة في ذلك، لانها ستكون وطنية وامثلة كثيرة على ذلك مثل السعودية التي استطاعت ان تصل الى الاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية من الحنطة والخضروات والدواجن والاسماك بخلقها تكنلوجية متطورة تستخدم فيها العمالة العربية، وكذلك الامر بالنسبة للعراق والاردن، وبخلق هذه العملية سوف تستطيع البلدان العربية من استيعاب العمالة من ناحيتين.. الابتكارية والتشغيلية.

والباحث يرى ان هذه النقطة مهمة جدا لو راعت الدول العربية هذه المهمة بوطنية عالية دون الاعتماد على الغرب، وبالامكان تقليص البطالة حتى لو في السنوات المقبلة تقريبا 10 ٪ كما هي الحال في الدول المتقدمة الغربية وكذلك الامر بالنسبة لصناعة البتروكيمياويات التي هي في نظر الباحث اقل تكلفة من التكنلوجيا الزراعية وصناعة الاغذية والصناعات التحويلية.

اذن وصلنا هنا الى وضع بعض الامور كأحتساب لمواجهة الحد من البطالة في الوطن العربي.. لم يجد الباحث أمرا هاما يربط به العولمة والبطالة غير هذه النقاط المذكورة، فاذا كانت هي بذاتها بدايات التأثيرالعولمي على العمالة فحري بنا ان نقول ان العولمة قد تأتي من باب آخر وتؤثر بنا كمجتمع عربي ككل ومنها العمالة ولتجعل كل العرب عمال تابعين للآلة الغربية مالم نلوج نحن نحو الآلة المضادة وهي (المعولم) اي الدراية والخبرة والمهارة والمعرفة بأدوات العولمة لكي لانكون ضحيتها.

اولا: الاستنتاجات

1- الانسان موجودا.. اذن هو يفكر.. وهذا الفكر اوصله الى منعطفات كثيرة منها ايجابية وفي خدمته، كالاكتشافات والاختراعات او ايجاد ايديولوجيات فكرية لتسهيل حياته اليومية كالاديان السماوية (وغير السماوية) والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. اما السلبية قادته الى الحروب والكوارث واستغلال الانسان للانسان.

2- الفكر قاده الى جملة صراعات انسانية نتجت عنها عدة متغيرات حياتية، مثل معرفته بالزراعة الى اكتشافه الثورة الصناعية وفي مستقبله الثورة الروبورتية.

3- ومن هذه المتغيرات في حياة الانسان ولدت اسس حياتية غيرت مجرى الانسان من اعتماده على الطبيعة (المشاعية) الى اكتشاف الزراعة وبناء القرى والمدارس وتنظيم حياته الادارية والسياسية والتشريعات..الخ

4- ومنها نتجت بعض التطبيقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل الاقطاعية ثم البرجوازية والراسمالية والاشتراكية والشيوعية.

5- ولدت الاقطاعية بعد اكتشاف الانسان الزراعة وتوطينه الارض ووجود شخص يدير هذا المجتمع الذي سمي فيما بعد بالاقطاعي، والحقيقة هو العامل الاداري في الانتاج الزراعي.

6- ولدت بجانب هذا النظام الاقطاعي طبقة نفعية وتعمل للحصول على اموال الاقطاعي بطريقة سلسة مثل الاتجار ونقل وخزن السلع الزراعية الى اوقات ارتفاع اسعارها لغرض البيع. وهذه الطبقة في التاريخ هي المسيرة لاهم الاختراعات وآخرها الثورة الصناعية وغاية ذلك الكسب الربحي المرتفع وتغيير نمط الانتاج لهم.

7- ضمن مجموعة هؤلاء البرجوازيين نمت طبقة اخرى غايتها تسيير الاموال (بيوتات الاموال) واستغلالها في خدمة المجتمع احيانا واحيانا لهم بصورة اكثر.

8- في خضم هذه التطورات الاقتصادية في العالم وتأثر قسم من العاملين في هذه الحقول دعت مجاميع كثيرة الى اشراك العاملين في الربحية وفي مقدمتهم كارل ماركس ونظريته المشهورة بفائض القيمة التي هي اساس البناء الشيوعي في العالم، وكذلك الاشتراكية التي هي الطريق المؤدي الى تطبيق الشيوعية مستقبلا.

9- استخدمت الراسمالية الكثير من السبل لتوطيد اقدامها وعدم فشلها في التطبيق والنجاح ومنها الامبريالية العالمية التي ساهمت في خلق شركات متعددة الجنسية عابرة للقارات وكذلك المنظمات المالية الضخمة.

10- لبقاء الايديولوجية الراسمالية وديمومتها اعتمدت الراسمالية الليبرالية كطريق لتطوير ايديولوجيتها والتي تتضمن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية.وشعارها دعه يعمل.. دعه يمر، ان هذه الايديولوجية فشلت وذلك لعدم اعتماد المجتمع هذه الفكرة.

11- تحاول الامبريالية دائما ايجاد نقاط ارتقاء للسيطرة والهيمنة على الاقتصاد العالمي، ومن هنا برزت ظاهرة (العولمة) كبديل لليبرالية، ولكنها مازالت غير قائمة لعدم وجود ايديولوجية محددة واضحة المعالم لها.

12- العولمة في اساسها ظاهرة يستند في باطنها على كل ماضمنته الراسمالية من جشع واستغلال ومآسي والاستحواذ على موارد البلدان الفقيرة، وهي امتداد طبيعي لفترات الاستعمار والاحتلال بصيغة متقدمة على الفترات السابقة عن طريق الغزو المالي هذه المرة بعد ان اعتمدت في السابق على الحملات العسكرية، فانتقل تطور هذه الظاهرة من الاستعمار العسكري الى الاستعمار المالي ويتحقق لها ذلك من خلال ادواتها المستغلة من قبل القطب الاوحد في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية باعتمادها على المنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات المتعددة الجنسية

13- هي امتداد للنظام الدولي الجديد الذي نادى به بوش الاب بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الحضارة الاشتراكية، المرتكز على الافكار الراسمالية المتطورة في عصرها الحالي، وتنبأ بها (لينين) عند اضافته ركنا مهما متطورا جديدا للنظرية الماركسية حيث فسرت هذه النظرية التطور التاريخي للمجتمعات ضمن المادية التاريخية على ان المرحلة الراسمالية مرت بمرحلتين الاولى هي الراسمالية التجارية والاخرى الراسمالية الصناعية واضاف لينين لهاتين المرحلتين مرحلة ثالثة وصلت اليها الراسمالية بتقدمها وهي الراسمالية المالية والتي سماها بالامبريالية باعتبارها اعلى مراحل الراسمالية التي تقود العالم اليوم بالسلاح المالي عن طريق منظماتها المالية والشركات العابرة القارات.

14- هنا من الانصاف ان نشهد بان لهذه الظاهرة (العولمة) منافع الى جانب مساوئها الكثيرة في التسريع بالنمو الاقتصادي للبلدان الفقيرة عن طريق اقامة تنمية بشرية وكذلك حث هذه البلدان بالحاق بركب التقدم المتسارع في العالم عن طريق الاستفادة القصوى من التطور الهائل للتكنلوجيا ومن الثورة الباهرة للمعلومات والاتصالات.

15- ومن منافع هذا التطور الحالي ان حققت سهولة العيش وسهولة الاتصال والالتقاء وسهولة عقد الاتفاقات التجارية عن طريق كل ماتوفر من وسائل اتصال حديثة مما ادى الى تقليل الكثير من التكاليف وسرعة الانجاز.

16- استقرأ الباحث من خلال الدراسات السابقة حول ماكتب عن العولمة، ان هناك ثلاث تيارات مختلفة بشأن توصيف ظاهرة العولمة، التيار الاول يرى فيها المنقذ للبشرية والخلاص من الفقر والتخلف وتعمل على التسريع بعجلة النمو الاقتصادي ووجوب الاسراع واللحاق بهذا الركب والوصول الى سلم النجاة، كما نادى توني بلير رئيس وزراء بريطانيا في اجتماع له للدول الاوربية المشتركة حيث قال "يجب علينا ان نحذر من هذا المارد القادم ونحصن انفسنا

منه " ويقصد بالمارد القادم (العولمة) ولا ندري ما تقول البلدان النامية والفقيرة اذا كان رئيس بريطانيا العظمى يتخوف من هذا المارد القادم.

اما التيار الثاني فلا يرى من هذه العولمة الى سحابة سوداء تخطو لنشر العتمة في ربوع الارض بما تحمل في ثناياها افكار الدماروطمس الحضارات وسحق البلدان الفقيرة التي يجب ان لاتعيش لانها غير قادرة على النمو والتطور واللحاق بعجلتهم. فلا ضير لها ان تقضي على الثقافات والاديان واللغات والعادات لان هدفها سحق الحضارات المترسخة منذ آلاف السنين ولا حضارة الا الحضارة الغربية التي يجب ان تذوب فيها كل الحضارات.

والتيار الاخير هو التيار الوسطي المحايد اللذي يقر بان للعولمة محاسن مثلما لها مساوئ فعلى الشعوب ان تستفاد من هذه المحاسن وان تحصن نفسها من مساوئها.

17- ان الباحث بعد استقراءه لجميع الافكار والايديولوجيات وجد بان الماسونية التي وجدت عام (44 م) من قبل الملك (هيرودس أكريبا) واليهوديين (حيران أبيود)و(موآب لامي) اقرب فكريا الى العولمة من حيث السيطرة والهيمنة ان لم تكن هي ذاتها بتسمية جديدة.

18- استقرأ الباحث من خلال الدراسات السابقة التي كتبت وتناولت موضوع العولمة ومفاهيمها وتوصل الى جعل مفهومه لها كالاتي (العولمة هي صراع حضاري متعدد.. وصولا الى {الانا} المتحكم الاول.. والحاضر في كل مكان.. باسطا فكره على كل شيئ.. وجاعلا العالم ذرة كبيرة وهو فيها النواة المتحكمة {الانا}.

19- استنتج الباحث بان هناك ثلاث مفاهيم يمكن ان تندمج مع العولمة وهي.. العولمة كفكر.. والعولمي- هو الشخص او الجهة التي تتوفر فيه صفات العولمة.. والمعولم- هو الشخص او الجهة التي تساير مفهوم العولمة. وهذه المصطلحات من فكر الباحث بعد استقراءه لكل الافكار الحديثة والقديمة.

20- هنالك مواطن ضعف كبيرة يمكن للعولمة الولوج اليها بسهولة في الوطن العربي والتاثير عليها وعولمتها مثل السمة السياسية والتكنلوجية والاقتصادية.

21- ان جغرافية الوطن العربي وحدة متكاملة من حيث الموقع والموارد والسكان لذلك لايمكن اختراق هذا الوطن هيمنة وسيطرة ويحدثنا التاريخ عن الغزوات الصليبية والمغولية والفرنسية والايطالية والانكليزية وآخرها المنجهية الامريكية، لن تنال من الموقع الجغرافي العربي شيئا.

22- استقرأ الباحث بان العمالة في الوطن العربي تفتقر الى الخبرة والمهارة التي يمكن ان تؤهلها بالسير في مصاف العمالة المتقدمة ذات المزايا الحديث والمدربة على احدث مابرزته التكنلوجيا العالمية في مختلف الانشطة الحياتية وكانت نتيجة ذلك ضعف الانتاجية التي امتازت بها العمالة العربية. كما ان العمالة العربية تمتاز بنمو معدلاتها اكثر من معدلات نمو حجم السكان مما يؤدي الى دخول قوى عاملة جديدة في سوق العمل العربي لايتناسب مع كمية العمالة المطلوبة مما يؤدي بدوره الى الاصطفاف مع طابور البطالة المتزايد.

23- ان من اكثر التحديات التي تواجه الوطن العربي هي مشكلة البطالة فان معدلات البطالة في الوطن العربي هي الاسوء والاكثر في العالم حتى وصفت بانها قنبلة موقوته يمكن ان تنفجر في اي لحظة اذا لم تبادر البلدان العربية الى اتخاذ اجراءات جدية وجذرية في اصلاح السياسة الاقتصادية لبلدانها للتخفيف من حدة معدلات البطالة المتزايدة والتي قدرت 20 ٪ اي مايقرب 19 مليون عاطل من اصل 180 مليون عاطل في العالم حيث كانت حصة الوطن العربي هي الاكبر في العالم. ويتباين حجم البطالة في الوطن العربي من بلد الى آخر، حيث قسم الى ثلاث مجاميع. الاولى للبلدان التي لايتجاوز فيها حجم البطالة عن 5 ٪. والمجموعة الثاني لايتجاوز حجم البطالة فيها 10 ٪. والمجموعة الاخيرة يكون فيها حجم البطالة اكثر من 10 ٪.

الفصل الحادى عشر

قيم مهنة الصحافة

الفصل الحادي عشر

قيم مهنة الصحافة

إن المسئوليات الاعلامية أو الصحفية يتم إدراكها من خلال ثلاثة مستويات

أولا: قيام الصحافة أو الاعلام بوظائفه الاجتماعية والسياسية والتعليمية ووظائف الخدمات والوظيفة الثقافية.

ثانيا: المبادىء التي تسترشد بها الصحافة لتحقيق الوظائف السابقة.

ثالثا: معرفة السلوك التي يجب مراعتها من خلال الصحفين لتحقيق هذه المبادىء الاسترشادية.

ديني إليوت يقول انه ينظر للمسئولية الإعلامية من خلال ثلاث فئات:

أولا: مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع العام.

ثانيا: مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع المحلي.

ثالثا: مسئولية الاعلامي تجاه نفسه.

أن المسئولية الاجتماعية للصحافة تشمل أداء مجموعة من الوظائف،بشرط مراعاة الالتزام بقيم مهنية معينة، والموضوعية الصحفية هي حالة ذهنية للمحرر أو المندوب الصحفي تتضمن جهدا واعيا بعدم إصدار حكم على ما يرى، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزاته الفكرية أو الدينية أو العرقية القبلية، والموضوعية لها ثلاثة عناصر هي: الإسناد للمصدر، وفصل الخبر عن الرأي،والتوازن.

تبني وسائل الإعلام لأخلاقيات الدعاية:

من الدراسة الموضوعية كقيم مهنية للصحافة نجد انه الى أي مدى تغلغلت أخلاقيات الدعاية في الإعلام، والآثار المترتبة على ذلك، وقد أوضح فيدلو أن الناس في العصر الحالي لم تعد قادرة على التفكير لوحدها، وذلك لأنشغالها في البحث عن الرزق وأشباع حاجاتها الآساسية،عن البحث عن الحقيقة بين وسائل الإعلام، وأصبحت جماهير غير مبالية، أي يمكنها تلقي أي شيء منه هذه الوسائل.

من خلال التحليل الدلالي وتحليل المضمون لوسائل الإعلام نجد التالي: شيوع الكذب، وبتر الحقائق وقلبها، وتلوين الأحداث لأسباب أديولوجية وشخصية،وترصد شاهيناز طلعت وأحمد بدير عددا من الأساليب الفنية التي تستخدمها الدعاية، وتستعين بها وسائل الإعلام وهي:

1- استخدام الصورة الذهنية أو (الأنماط).

2-استبدال الأسماء والمصطلحات العاطفية بأخرى محايدة.

3- الاختيار بين مجموعة كبيرة من الحقائق.

4- الكذب المستمر مع التكرار الذي يؤدي الى ألصاقه بذهن المتلقي.

5- التعريض والغمز وتضمين الكلام لأتهامات دون مخاطرة قوله صراحة

6- تقديم الرأي على أنه حقيقة.

يزداد هذا الاستخدام في حالة سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام بشكل شمولي، ووجودها في يد قلة من الملاك الرأسماليين، وهنا يتواجد قوى اجتماعية لاتمتلك منافذ أعلامية للتعبير عن أفكارها وأرائها ومصالحها.

علاقة الموضوعية بتشكيل الرأي العام:

الراي العام هو "الراي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة، بالنسبة لقضية أو أكثر، يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية الأساسية مساً مباشراً، أن ما ينقل من تزييف وتضليل ومتحيز من خلال وسائل الاتصال سينعكس على هذا الرأي العام الذي سيسود وسط هذه الأغلبية، وعدم التوازن نتيجة حذف جزء من المعلومات يجعل الحكم الصادر من خلال الأغلبية غير صحيح ومضلل، وفي حال اكتشاف الاغلبية لعدم مصداقية هذه الوسائل وتوازنها، فانه يفقد ثقته في الصحافة وأهتمامه بالشئون العامة ويصبح رأي عام غير مبالي، وأن اهدار الصحافة للأخلاقيات يجعل منه رأي عام مهدرا ايضا للأخلاقيات.

الراي العام بتقسيماته (رأي عام نابه أو قائد، ورأي عام مثقف، ورأي عام منقاد أومنساق)، فأن تحيز وعدم توازن وسائل الإعلام يجعل من الرأي العام المنقاد والذي يشكل الأغلبية في المجتمع يتقبل ما يذاع دون التفكير في المضمون.

علاقة الموضوعية بمصداقية وسائل الإعلام:

أن وجود المصداقية يؤدي الى تواجد الموضوعية، التي تتمثل في النزاهة والحيدة، والدقة، والتوازن، والاكتمال، في فترة الستينيات زاد الاهتمام في قضية المصداقية داخل الدوائر الأكاديمية، وذلك نتيجة لهبوط الثقة في وسائل الإعلام، والتي سميت بأزمة المصداقية، وخاصة مع ظهور التعددات السياسية وتنوع الملكية للوسائل الإعلامية.

يعتقد المؤلف هنا أن الموضوعية ليست أخلاقيات شخصية لصحفي،بل إنها أخلاقيات مؤسسة ككل.

يرى أحمد ملكاوي إن تدهور المصداقية لدى وسائل الإعلام قد يساهم في تعميق خبرة الاغتراب لدى قطاعات عريضة من المجتمع وخصوصا المثقفين. الاغتراب حالة

نفسية – اجتماعية تصيب أفراد المجتمع ؛ نتيجة انفصالهم عن واقعهم الذين يحسون تجاهه بافتقاد القدرة على تغييره.

ارتباط مفهوم الموضوعية بمفهوم الحق في الاتصال :

يوجد مساحة للتقاطع بين المسئولية الاجتماعية للصحافة، والحق في الاتصال، فأحد التصورات التطبيقية لمفهوم الحق في الاتصال هو << الوصول لمصادر المعلومات وضمان حق المشاركة،والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الاعظم من الناس، والحق في الاتصال عملية أجتماعية تتسم بالتفاعل الأفقي، وتعتمد على المشاركة الفعالة من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الانسانية >>، وأبرز تصورات مفهوم المسئولية الاجتماعية هو الحفاظ على التعددية والتنوع داخل المجتمع، وعكس كل الثقافات الموجودة.

أن انجاز الحق بالاتصال يتطلب توافر مجموعة من القيم المهنية لدى القائم بالاتصال كالدقة والموضوعية والصدق، والموضوعية هي قيمة سابقة على الحق في الاتصال.

فلسفة المسئولية الاجتماعية، والمسئولية:دراسة في المفهوم من حيث:

أولا: الدلالتان اللغوية والاصطلاحية للفظ (المسئولية)

تعتبر الدلالة اللغوية أن السؤال في مختار الصحاح هو ما يسأله الانسان "أوتيت سؤلك يا موسى"، وهو يأتي بمعنى الطلب، أو الاستخبار، والمسئول: المنوط به عمل تقع تبعته عليه، والبنية المعرفية لكلمة (مسئول) على وزن مفعول مثل مجعول، وهي من الفعل المبني للمجهول فاءن المسئول فرد جعل مسئولا دون بيان من جعله مسئولا.

في المعاجم الأجنبية فيذكر ويبستر << أن المسئولية تعني إما واجبا معينا على الفرد أداءه،أو شخصا يجب أن يكون أحدهم مسئولا عنه >>، ومعجم كولينز يعرف المسئولية

انها تعني القدرة على اتخاذ القرار أو السلوك بتوجيه ذاتي دون رقابة، وأصل الكلمة من الفعل اللاتيني بمعنى يتحمل.

والدلالة الاصطلاحية للمسئولية كما قسمها جميل صليبا في (المعجم الفلسفي) إلى:

مسئولية مدنية، وهي توجب على فاعل الضرر للغير أن يعوضهم عن الضرر، ومن قد يكونون تحت اشرافه،ومسئولية جنائية، وهي تقع على من ارتكب مخالفة أو جناحا أو جريمة، وهي مرتبطة بالمسئولية الاخلاقية لأن الفعل تم عن ادراك وإرادة تامتين من قبل الفرد،ومسئولية أخلاقية: وهي ناشئة عن إلزامية القانون الأخلاقي، والفاعل ذا إرادة حرة.

هي درجات كمسئولية الفاعل الواعي بإرادة حرة، والفاعل المسيطر عليه الهوى ويمنعه من رؤية الحق.

والقانون يقسم المسئولية الى قسمين: مسئولية أدبية وهي لايترتب عليها جزاء قانوني، ومسئولية قانونية وهي تستمد من الدساتير والقوانين، ويترتب عليها جزاء مادي ملموس، والقانون والأخلاق دائرتان غير متطابقتين، ولكنهما متقاطعتين في مساحة مشتركة.

ثانيا: علاقة المسئولية بالأخلاق

هنا المؤلف يرجع التعدد في مفاهيم المسئولية تبعاً لوجهة النظر الأخلاقية، وهي وجهتان الاولى الأخلاق الدينية، وهي المستمده من الدين الاسلامي، والقائمه على الايمان بالله وانه موجود، وبالتالي فأن علم الأخلاق عند المسلمين مرتبط بالدين وبطاعة الله وتجنب نواهيه، وهي مما خلقه الله في الانسان كي يأنس بالاخرين ويأنسون به والفلسفة اللأخلاقية في الإسلام تحض على قيم الأخلاق اكتسابا لمرضاة الله،والوجهة الثانية هي الأخلاق الوضعية البرجماتية، وهي تقوم على

ان فكرة الترغيب والترهيب هي نقطة انطلاق المؤمن، وتعنى بالنتائج المترتبة على الايمان الذي لايشترط تواجده لدى الفرد كأساس للبدء،وهي تعتبر القيم الأخلاقية هي في الاصل قيم عرفانية انحدرت من العلم والبحث والذكاء، والبرجماتية كانت التعبير

الأخلاقي عن علاقات الإنتاج الرأسمالي، وهـي لم توجـد ولاتكتـسب قيمتهـا إلا لأنهـا تفيد الرأسمالي وتحقق مصالحه كأن يكون أمينا دقيقا ومنضبطا.

ثالثا:مفاهيم المسئولية وتقسيماتها

يرجع المؤلف هنا في تحديد المفهوم الى الفلسفة الاسـلامية القـائم علـى أسـاس أن الفرد الصالح هو أساس المجتمـع الـصالح، وأن المنظـور هنـا متـوازن لأنـه يتنـاول الفـرد والمجتمع.

ويعرف محمد ابراهيم الشافعي المسئولية بأنها << الاستعداد الفطـري الـذي جبـل الله تعالى عليه الإنسان ليصلح للقيام برعاية ما كفله به من أمور تتعلق بدينه ودنيـاه، فـإن وفى ما عليه من الرعاية جعل له الثواب، وإن كان غير ذلـك جعـل لـه العقـاب >>، وفي المفهـوم الغربي (البرجماتي)يعرف (وارين) المسئولية بأنها << وعي الإنـسان البـالغ أن عليـه التـصرف تبعـا لمعايير اجتماعية وأنه معرض للعقـاب إذا انتهـك محظـورات التوجـه الاجتمـاعي، أو هـي الاتجـاه الإساسي للإذعان العام للتوجيهات والموانع الاجتماعية >>.

يقسم الـدكتور محمـد حسام الـدين المـسئولية ومـستندا علـى الفلـسفة الاسـلامية والفلسفة الغربية(البرجماتية) الى: الفلـسفة الاسـلامية تقـسمها الى ثلاثـة أنـواع: مـسئولية دينية، وهـي مـصدرها الله سـبحانة وتعـالى، أي الالـزام بهـا مـن الـوحي الإلهـي وتـشمل التكاليف التي التزم بهـا الإنـسان مـن قبـل لله تعـالى، والمـسئولية الأخلاقيـة ومـصدرها الـضمير والإلزام النفسي وهـي تـشمل جميـع الأخـلاق والآداب الـتي تـشأمن داخـل الـنفس، والمـسئولية الاجتماعية ومصدرها المجتمع وقوة الضغط به، أما الفلسفة الغربيـة (البرجماتيـة)، وهـي تـستند الى أن طبيعة الحياة البشرية تنقسم الى افراد وجماعات تتـأثر وتـؤثر ببعـضها الـبعض، وتقـسم المسئولية وتبعا للعلاقة بين الطرفين الى:المسئولية الوجوبية: وتحدد الواجبات هنا بنـاء علـى العلاقات، كعلاقة العامل مع رب العمل والمواطن مع الحكم، وهـي تأخـذ مثـال واضـح هنا بالترتيب العـسكري للواجبـات، والمـسئولية التعاقديـة: وهـي تكـون عنـدما يتـساوى الطـرفين في القـوة والـسلطة، فيـأتي دور العقـد بتحديـد المـسئوليات، ويحـدد كـذلك

العقوبات، والمسئولية الذاتية:وهي التي تضعها الذات الانسانية دون توقع مقابل لذلك وهي تعبير عن النفس البشرية، وهي قد تكون أقوى من التعاقدية والوجوبية.

رابعا: مفهوم المسئولية الاجتماعية:

يتم تناول مفهوم المسئولية الاجتماعية من خلال الكتابات العربية وهي تأخذ اتجاهان الاول متأثرا بإطروحات المدارس الغربية،والذي يقول انها مسئولية الفرد أمام المجتمع، ومصدر الالزام بها هو (الآنا الاجتماعي)، واتجاه متأثر بمساهمات المدرسة الإسلامية والذي يمثله أستاذ علم النفس التربوي الدكتور (سيد عثمان)، والذي يحدد مصدر الالتزام بالمسئولية الاجتماعية انه ينبع من داخل الفرد نفسه، ويعرفها بأنها << مسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وعبارة مسئول أمام ذاته تعني في الحقيقة مسئول عن الجماعة أمام صورة الجماعة المنعكسة في ذاته >>، ويوضح هنا عناصر المسئولية الاجتماعية بالتالي: الفهم أي تداخل الفرد بالجماعة والعكس، ويبرز هذا التداخل بالتماسك، وتحقيق الاهداف المشتركة،ثم الاهتمام، ويليها المشاركة وأركانها ثلاثة 1- الرعاية2- والهداية3- والاتقان

وترتبط بالعناصر والأركان السابقة جوانب في الشخصية المسلمة وهي: الوعي والمرحمة والإلف.

في الكتابات الغربية (البرجماتية) نجد ان الفكر البرجماتي وتشجيع ظهور العقل النقدي يرسخان الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، فكما يقول (وليم جيمس):<< إن استخدام تفكيرنا هو الطريق الذي يساعدنا على تغيير العالم>>، وهناك تيارين للاهتمام بالمسئولية الاجتماعية في الفكر الغربي هما: التيار الاول مستمد من الدراسات النفسية، وهو يعرف المسئولية الاجتماعية بتحديد مواصفات الشخص المسئول اجتماعيا وهوشخص: يعني بالتزاماته تجاه الجماعة ويُعتمد عليه، ويعمل دائما ما يَعُد به، ويحقق الاهداف المرجوة ولا يحاول التميز عن الآخرين، وهو شخص يفكر في مصلحته ومصلحة الجماعة، والتيار الثاني مستمد من دراسات اللعلاقات العامة والإدارة، وهي

تستند الى الاحداث التي وقعت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والتي دعت الى التزام المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية في المجتمع الامريكي، ويشير جورج ستينر الى أن هناك خمسة نظريات رئيسية ظهرت حول مفهوم المسئولية الاجتماعية وهي: وصاية الادارة على مصالح الجماهير، ونظرية أخلاقيات الادارة،ونظرية توازن القوى وهي تدعوا الى تدخل الحكومة لتحقيق التوازن، ونظرية إعادة تشكيل أخلاقيات الرأسمالية من خلال حث رجال الإدارة على موائمة مشروعاتهم مع القيم الأخلاقية والإنشائية السليمة، والنظرية الخامسة هي: مراعاة المصلحة العامة للمجتمع أي احترام حقوق جماهير المنشأة.

المسئولية الاجتماعية للصحافة.

رؤية غربية، يشرح الدكتور محمد حسام الدين من خلال هذا الجزء من الفصل الاول الظروف التي أدت لنشأة نظرية المسئولية الاجتماعية في المجتمعات الغربية، لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية، ثم يناقش محددات وتصنيفات المسئولية الاجتماعية للصحافة في التراث الغربي، ويختم المؤلف عرضه بتناول نقد نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة في إطار المدرسة الغربية.

ان انتصار النظام الصحفي الليبرالي على النظام السلطوي من خلال ظهور الطبقة البرجوازية والحسار الحق الإلهي للملوك، ودعوت الفلسفة لوجود النظم اليبرالية والحريات المدنية كحرية الكلام، وحق الاجتماع وحرية التعبير وفي البداية حرية الصحافة؛ كل ماسبق دعى البرلمان البريطاني الى إصدار قانون يحظر به الرقابة المسبقة على النشر، وهو تحقيق وانعكاسا لما ذهب اليه فلاسفة الحرية كروسو، ومنتسيكو وفولتير في فرنسا، وستيوارت مل وجون لوك في انجلترا وجون ميلتون وتوكفيل في امريكيافي أن الانسان مخلوق يسيره العقل لا العاطفة أو المصلحة الضيقة، إلاأن هذه المفاهيم نقضتها العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي انعكست بدورها على الصحافة الليبرالية التي اختل توازنها من خلال مطالبتها بحق الجمهور في المعرفة، والاهتمام بالخدمة العامة،

والتعددية في الاخبار والآراء، ومقاومة الضغوط الخارجية، والحفاظ على الاستقلال الاقتصادي واستقراره، وسيادة معايير الدقة، والموضوعية، وأول ظهور للمراجعات النقدية للنظرية الليبرالية كانت في العقد العشرين من القرن العشرين عن طريق تشكيل لجنة حرية الصحافة عام 1947، وظهور تقريرها بعنوان <<صحافة حرة مسئولة >>.

أن ظروف نشأة نظرية المسئولية الاجتماعية في الغرب تعود للأسباب التالية:

- الأسباب الفكرية وهي: بدأ النقاد يكيلون النقد للنظرية الليبرالية من منطلق ان مذهب الحقوق الطبيعية لايعدو مجرد شعار دعائي لأديولوجية عفى عليها الزمن، وانها جعلت من الانسان كائن ضعيف وأن المجتمع أقوى منه، وأكد هذا النقد على فكرة الانسان العقلاني الذي يبحث عن المعلومات ووجهات النظر المختلفة ويخرج بوجهة النظر الصحيحة، وذلك مع الاتساع في دائرة المعلومات والآراء بزيادة واطراد التكنولوجيا، ويذكر هنا خروج نظريات أخرى موازية في الفيزياء وعلم الاجتماع كنظرية نيوتن عام 1900 والنظرية النسبية للأنشتين عام 1905، ونظرية داروين في التطور.
- الأسباب الاقتصادية تمثلت في التغير في المناخ الاقتصادى وعبارة <<دعه يعمل..دعه يمر >>، وظهور الاحتكارات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالصحافة، وتحكم المعلنون في السياسة التحريرية والمضمون، ودخول الاحتكار مستوى عالي جدا يعبر عنه أن شركات عالمية تستعمر وسائل الاعلام في العالم الغربي، كل ذلك أدى لتعرض النظرية الليبرالية للنقد، وقبل ظهور تقرير لجنة حرية الصحافة عام 1947 انتقد جورج سيلدز الأداء الإعلامي عام 1935 حين قال << إن الصيغة الاقتصادية للصحيفة أصبحت مسئولة عن عدد كبير من أخطائها بعد أن أصبحت الصحافة صناعة كبيرة >>، وتحكم طبقة اجتماعية اقتصادية هي طبقة رجال الأعمال في وسائل الأعلام جعلت من عملية الوصول لوسائل الأعلام صعبة للغاية، معرضة السوق المفتوحة للآراء للخطر،

- الأسباب المؤسسية لظهور نظرية المسئولية الاجتماعية تتمثل في ظهور الاتحادات المهنية كجمعية ناشري الصحف الأمريكية، والجمعية الأمريكية لمحرري الصحف، وجمعية الصحفيين المهنيين، وفي عام 1923 صدرت مبادىء الصحافة، وبدأ ظهور المواثيق المهنية سواء للصحافة أو الاذاعة أو التلفزيون والسينما، ويلخص سبب ظهور هذه المبادىء بما أشار اليه تقرير لجنة حرية الصحافة:<< إذا استمرت انتهاكات الخصوصية وعدم تحري الصدق والموضوعية، فإن الصحافة لن تكون بمنجاة من التدخل الحكومي، وتأسيسا على ذلك فقد كانت مواثيق الشرف الصحفية نوعا من الأخلاق البرجماتية السائدة في بداية القرن، بحيث أدرك الصحفيون الملاك أن النقد الذاتي أفضل بكثير من السيطرة الحكومية ؛ لأن المشروع الخاص برمته أضحى معرضا للخطر من تدخل جهات وقوى اجتماعية أخرى تتحكم به >>، ويعتبر ظهور عدد من الصحفين الأخلاقيين امثال هوراس جريلي وجوزيف بولترز أثر في تنامي الحس بالمسئولية الاجتماعية للصحافة، خصوصا بعد ما شهدته الصحافة انحطاط خاصة داخل المعترك السياسي، الى الحد الذي وصفت به هذه الحقبة (العهود السوداء للصحافة الحزبية)، واطلاق الرئيس الامريكي توماس جيفرسون على الصحافة أنها <<الصفحات القذرة التي تروج للعهر الفكري بالأكاذيب >>.

دعى جوزيف بوليتزر وجريلي الى صحافة ذات روح مهنية عالية، والى أعتماد الخبر الدقيق في حملات مكافحة الفساد، ونادى بوليتزر الى إنشاء كلية للصحافة وأكد على أن << الصحيفة دون مُثل أخلاقية عليا لاتتجرد فقط من إمكاناتها الرائعة للخدمة العامة، ولكنها تصبح خطراً فعلياً على المجتمع >>، والاسباب المهنية يرجعها المؤلف الى: ظهور الأشكال التحريرية الجديدة، اي التحول من المقال الى أعمدة الاخبار،والتطور في الأساليب الدعائية، مما جعل الصحافة يزداد دورها كوسيلة اتصال جماهيري للطرفين المتلقي والمعلن.

مفاهيم المسئولية الاجتماعية للصحافة في المدرسة الغربية :

1- محددات المسئولية الاجتماعية للصحافة: ان تقرير لجنة حرية الصحافة الذي صدر في الولايات المتحدة الامريكة والذي دعى الى صحافة حرة مسئولة لقي صدى في الدول الأوروبية والمملكة المتحدة فشكلت اللجنة الملكية للصحافة عام 1949، والتي تقوم على أساس التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، وان الحرية السلبية للصحافة في النظرية الليبرالية غير مرغوب بها، وان الحرية لابد وأن ترتبط بالمسئولية، وعلى الصحافة ان تبقى في يد القطاع الخاص، واضعة في اعتبارها المصلحة العامة، وكانت لجنة حرية الصحافة قد وضعت عدد من الوظائف التي على الصحافة القيام بها وهي: إعطاء تقارير صادقةوشامله للأحداث اليومية، والعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد، وأن تقدم وسائل الاتصال صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع، وتقديم اهداف المجتمع وقيمه وتوضحها، وتوفر وسائل الإعلام معلومات كاملة عما يجري يوميا، ومن ضمن توصيات لجنة حرية الصحافة، أن تقدم الحكومة الضمانات الدستورية لحرية الصحافة، وأوصت اللجنة المؤسسات الصحفية بتقديم خدمة تتسم بالتنوع والنوعية والكم الملائم لإشباع احتياجات الجماهير، ودعت العاملين بالصحافة بنقد متبادل وعنيف لبعضهم البعض.

كما حدد باحث بريطاني هو دنيس ماككويل المبادىء الأساسية لنظرية المسئولية الاجتماعية في الالتزامات التالية: تقبل وسائل لإعلام وتنفيذ التزامات معينة تجاه المجتمع، وهذه الالتزامات تحقق من خلال الحقيقة، الدقة، الموضوعية، التوازن، وهذا الالتزام يتحقق من التنظيم الذاتي للصحافة، وعلى وسائل الإعلام ان تتجنب ما يمكن أن يؤدي الى الجريمة والعنف، وأن تعكس التنوع والتعدد في الآراء، والمستوى الرفيع الذي يتوقعه المجتمع من وسائل الإعلام، وهناك استاذ أمريكي هو راي روبرت يرى أن المسئولية الاجتماعية قسمين: الاول يتعلق بقيام

الصحيفة بإعلام الناس والمحافظة على خصوصيتهم، والقسم الآخر هو بيان مسئولية الجماهير تجاه المادة المذاعة أي اتجاه أنفسهم.

2- **تصنيفات المسئولية الاجتماعية للصحافة:** يرجع المؤلف هنا الي التصنيفات السابقة الذكر لمفهوم المسئولية ولكن من خلال الصحافة، ويشير الى الفروق التي وضعها الباحثين بين لفظي في معالجتهم للمسئولية ، واعتبروا اللفظ الاول تعبيرا <<عن>> التزامات محددة كالدقة والموضوعية وحماية الخصوصية الى...ألخ، واللفظ الثاني تعبيرا عن مسئولية الصحفيين <<تجاه>> أنفسهم أو مؤسساتهم الصحفية أو مجلس الصحافة،ويشير كذلك الى تقسيمات لويس هودجيز للمسئوليات الصحفية الى مسئولية وجوبية، وهي عندما تحدد الحكومة مسئوليات معينة للصحافة وهي تتعلق بالسلبيات كالقذف وتشويه السمعة، ولاتلزمهم بنشر خطاب الرئيس مثلا، والمسئولية التعاقدية التي تشير الى ان الصحافة تقوم بدورها من خلال ميثاق المجتمع وليس من خلال عقد رسمي،وأن المجتمع يعطي الصحافة الحرية مقابل تزويده بالمعلومات والآراء، والمسئولية الذاتية، وتأتى هذه المسئولية من البناء الذهني للصحفيين للممارسة الرفيعة للعمل الصحفي، وهي التزام أرادي من قبل الصحفيين على أن الصحافة رسالة نبيلة أكثر من كونها عملاً في صحيفة.

ويعتبرميرل أن هناك ثلاثة نظريات لمسئولية الصحافة:

الاولى: وهي التي تحدد قانونياً، والثانية التي تحدد مهنياً، والثالثة التي تحدد جماعياً، وهناك تحديد اخر من قبل (ديني إليوت) يعطي أنواع لمسئولية الصحافة تبعا للهيئة المسئولة، والجهة المسئولة أمامها وهي: مسئولية الإعلام تجاه المجتمع، والمسئولية أمام النفس، ومسئولية مؤسسات الإعلام تجاه المجتمع المحلي.

هناك اتفاق مابين المؤلف ولويس هودجز بأن مضمون وسائل الإعلام له ثلاثة مستويات للمسئولية، فالمستوى الأول هو الوظائف التي تؤديها الصحافة كالوظيفة السياسية، وهي أعلام المواطن بما تقوم به الدولة، والوظيفة التعليمية، وهي عرض الافكار والأراء ومناقشتها،و وظيفة خدمة ضخ المعلومات المتوازنة والدقيقة، ووظيفة

اقتصادية تتمثل بالتعريف بالسلع والخدمات، ووظيفة تأريخية اي التسجيل للأحداث. المستوى الثاني يتمثل بالمعايير أي القانون الأخلاقي للصحافة يلخصها أجي وأولت واميري بانها خمسة دوائر متداخلة، فالدائرة الاولى تمثل المعايير المهنية والممارسات الأخلاقية للأفراد، والدائرة الثانية تمثل معايير الوسيلة الإعلامية ومواثيقها الداخلية، والدائرة الثالة هي معايير توضع من قبل الهيئات الصحفية المستقلة، والدائرة الرابعة تمثل الفلسفات الإعلامية الأساسية وقوانين الحكومات في نظريات الإعلام الاربعة، والدائرة الخامسة تمثل الحدود المسموح بها من قبل الأفراد لكل معايير النشاط الإنساني.

ويرجع المؤلف سبب الإهتمام بالظاهرة الأخلاقية للإعلام والصحافة من خارج المتخصصين لسببين، **الأول**:زيادة الاهتمام بأخلاقيات المهن الاخرى كالطب والمحاماة، والسبب **الثاني** أن ممارسات الإعلام توصف بعبارات اساساً أخلاقية كالحرية والموضوعية والخصوصية، ويحدد كليفورد كريستيانز خمسة واجبات أخلاقية للصحفي وهي: واجبه تجاه نفسه بعدم التناقض، وواجبه نحو العملاء بالالتزام نحو المعلنين وحقوق الجمهور، وواجبه تجاه مؤسسته بالولاء لها، وواجبه تجاه زملائه بالاحترام المتبادل، وواجبه نحو المجتمع أو ما يعرف بالمسئولية الاجتماعية، والمستوى الثالث هو القيم المهنية، وهي تشمل معايير جمع الأخبار، كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول.

هناك مجموعة ملاحظات يشير لها المؤلف من خلال عرضه لمستويات وتقسيمات المسئولية وهي: أن الاتجاه البرجماتي الأخلاقي الوضعي هو الواضح مع غياب المرجعية الدينية، وكذلك مبدأ النسبية الأخلاقية لأنها تعتمد على الناس بما يسمحون به أو لايسمحون، ليس هناك رصد لقوى التأثير والتأثر بين أنواع المسئولية، ومجافات بعض التصورات لأسس الأخلاق الوضعية وعلى راسها الحرية، عدم طرح المواضيع المتعلقة بالقضايا العالمية كالبيئة، ومقاومة الاتجاهات الشوفينية، والتي تعرض لها الباحثين العرب قبل أربعين عاما.

نقد نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة

تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات منها: انتقادات موجهه للجنة حرية الصحافة منها: ان اللجنة تكونت من اثنى عشر أكاديميا، ولم تضم في عضويتها أي صحفي أو أية شخصية إعلامية، وأتهمت اللجنة بالتحيز، وأنها أي اللجنة قد أستخدمت جملا مطاطة مثل (قيم وتقاليد المجتمع) و (تقرير صادق وكامل وذكي).

الانتقادات التي رأت في نظرية المسئولية الاجتماعية انتقاصاً لحرية الصحافة، وتمثل ذلك في كتابات البرفسور جون ميرل عام 1965، وذكر ان المسئولية الاجتماعية هي <<بداية التدخل الحكومي في الصحافة تحت شعار له رنين جميل أخاذ مثل الأمومة، والحب اسمه المسئولية الاجتماعية، ولكنه مفهوم غامض، ونسبي للغاية >>، وأن حرية الصحافة هي الحرية النسبية والواقعية، وليست حرية المثاليين ومحبي المطلق، ويرى المؤلف أن هذا الطرح ومن خلال التفكير البرجماتي غير واقعي، فالحرية والمسئولية هما القطبان اللذان يقف بينهما الصحفي في البلاد الغربية.

الانتقادات الدالة على عجز نظرية المسئولية الاجتماعية عن إصلاح أداء الإعلام الغربي، يرى المؤلف انه مع ظهور نظرية المسئولية الاجتماعية ومواثيق الأداء الصحفي ومجالس الصحافة، فأن النقد لازال موجها للصحافة الامريكية والأوروبية، والامثلة على ذلك كما يلي: ففي الولايات المتحدة الامريكية اصبح هناك انخفاض في مصداقية الصحف، وضعفت الثقة في الصحافة، وأن تفجر ثورة الجنس في الستينيات والسبعينيات زادت بشكل كبير المطبوعات والأفلام الإباحية، وزادت الشكوى من وسائل الإعلام تنتهك بلا مسوغ حياة الأفراد الخاصة، وأن الصحافة قد أفسدت مصادرها والمتعاملين معها بالهدايا والرشاوي، وفي المملكة المتحدة كان من أهم الانتقادات الموجهة للصحافة تتمثل،بنقص الاهتمام بالشئون العامة والشئون السياسية، وأن السوق يتطلب الاهتمام بالمرأة والشباب، وهذه يؤدي الى الغاء دور الصحافة في نقل المناقشة الحرة في المجتمع،

وحرمان الجمهور من حق المعرفة، وأن أزدياد الاهتمام بالشئون الانسانية ومواد التسلية وتركيز الصحف الشعبية على الحوادث والجرائم، ادى الى التضحية بالمعايير المهنية وظهور صحافة الشيكات أي الدفع مقابل الحصول على الاحداث والقصص ذات الطابع الجنسي، وأزدياد الاحتكار لصناعة الصحافة والإعلام في بريطانيا، فأن محاولة الخروج عن هذا الاحتكار يضيق الخناق على الصحافة وتجبر على الركوع.

الانتقادات الموجه لآليات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة

ومن هذه الآليات مواثيق الشرف المهنية التي وصفها ميرل بأنها من بين الآليات الخطرة الموضوعة للسيطرة على الصحافة، وانها تتضمن داخلها رغبة في الاذعان لرأي واحد، وأن صياغتها عبارة عن كلشيهات محفوظة، وعبارات مطاطة صعبة التحديد، وتعتبر مجالس الصحافة من الافكار التي لاقت نجاحا محدودا في الولايات المتحدة الامريكية، ويقول ميرل طاعنا في نزاهة هذه المجالس أن لها مشكلات في المصداقية، وأن أعضائها ليسوا فوق مستوى الشبهات حيث يمكنهم استغلال مناصبهم ضد الإعلاميين، ومجلس الصحافة البريطاني أعتبر جهاز علاقات عامة للصحافة، يهدف الى تقليل نقد الجمهور، وانه دافع عن حرية الصحافة في مواجهة الدولة وليس في مواجهة القوى الرأسمالية، وفكرة محامي الشعب أو ناقد الصحيفة فقد نشأت في السويد قبل سبعين عاما، وهي تقوم على فكرة النقد الذاتي، وزيادة المصداقية من خلال نقد نفسها، ومشكلة محامي الشعب في طبيعة علاقته مع الإدارة والصحفيين العاملين، مع أن بعض الصحف اعتبرت أن وجود ناقد الصحيفة قد اعطى حصاداً مثمراً للعمل الصحفي، ومن الانتقادات الموجهة لنظرية المسئولية الاجتماعية هي المنطوية على فهم أعمق لمسئولية الإعلام، وقد تميز بها الباحثون الفرنسيون، وعلماء الاجتماع الامريكيون، اذا يرى الباحثون الفرنسيين أن الأخلاقيات السائدة هي مبادىء المشروع الخاص، وأن حملة الأسهم لايهمهم العمل الصحفي بل يهمهم التوسع والحفاظ على حصتهم المالية، وأن

الأخلاقيات تستخدم كغطاء لممارسات أكثر سوءاً في وسائل الإعلام الامريكية، وتم الترويج لها لصرف النظر- بقصد أودون قصد – عن أخلاقيات المؤسسة، وفي الدول الأوروبية أن الصحافة قد انهكتها الصراعات الحزبية فتضحي بالأخلاقيات من أجل السياسة، ورؤية علماء الاجتماع الامريكي أن الادوار المتميزة للإعلام مجرد منتج ثانوي للنظام الاجتماعي القائم، ويقوم على الاستثمار الصناعي والمساندة الشعبية (عن طريق شراء المنتجات المعلن عنها في وسائل الإعلام)، وأن أنماط اتخاذ القرار داخل وسائل الإعلام تتشكل لتلبية احتياجات حاملي الأسهم والمعلنين، وانبثاق الأخلاقيات والمعايير التي تحمل مفهومها الخاص عن الحرية والموضوعية والقيمة الخبرية وغيرها ؛ لتكون تبريراً لاستمرارية أنماط اتخاذ القرار، ويتم هنا أستبدال أولويات المؤسسة بأولويات العاملين أنفسهم الخاصة، ليحق اندماجا كاملا مع الافراد الاخرين.

ويرى المؤلف انه كون الأخلاقيات النفعية المصلحية هي الأكثر انتشارأبين الأفراد في المجتمعات الإنسانية الحالية لفرط عملها.. فقد انتشرت أيضاً بين الجماعات والمؤسسات، التي تعد مستقلة عن بعضها البعض في المجتمع، بل أصبحت تساند وتتبادل التأثير، وعلى ذلك.. فالصحافة في المجتمع الحديث كانت وما تزال مستندة الى مثل هذا النوع من الأخلاقيات البرجماتية.

مفهوم القيم المهنية من خلال منظور علماء الاجتماع الذي يرى أن عملية التقييم تقوم على أساس مقياس ومضاهاة في ضوء مصالح الشخص من جانب، وفي ضوء ما يتيحه له المجتمع من وسائل وأمكانات لتحقيق هذه المصالح من جانب أخر، اذا القيم عملية أنتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة، والقيم كما يعرفها علماء الاجتماع << مستوى أو معيار ؛ للأنتقاء من بين البدائل أو ممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي >>، اي انه هناك مقياس يتم التعامل معه، ويتم مضاهات من خلاله، وهي عملية أنتقائية تتطلب عملية عقلية معرفية، وعلماء الاجتماع يهتمون ببناء النظم الاجتماعية وتفاعلاتها معا، فالقيم عندهم قيم جماعية بخلاف علماء النفس الاجتماعي أن القيم لديهم قيم الفرد ومحدداتها سواء أكانت نفسية أم اجتماعية أم

جسمية، ويفرقون مابينها وبين المفاهيم النفسية الأخرى كالحاجات والدوافع والاهتمامات والسمات والمعتقدات والسلوك، ويلخصون أن للقيم خصائص هي: أنها تجريدية، ومحددة لاتجاهات الفرد، وهي تتسم بخاصية الوجوب أو الإلزامية المكتسبة من خلال معايير ا لمجتمع، والقيم هي << عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء، في ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته، وممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه، ويكتشف من خلاله هذه الخبرات والمعارف >>،وفي المهنة نجد أن اصحاب المهنة الواحده يتميزون بمجموعة

من الخصائص تتمثل بأنهم تلقوا جميعا مجموعة من المعارف والعلوم داخل معاهد وكليات واحده، وهم ينظمون أنفسهم داخل أطر مؤسسية معينة كالنقابا تواالجمعيات والروابط، وانهم يتفاعلون مع الأطر التنظيمية الاخرى داخل المجتمع، واذا أخذنا الصحافة كمهنة، لابد من التفريق مابين القيم الإخبارية، والقيم المهنية للتغطية الخبرية، فالقيم الإخبارية تعتبر قيم متغيرة تبعا للعوامل الاديولوجية، وهي تتضمن: الجدة، والتوقيت، والضخامة، والتشويق، والصراع، والمنافسة، والتوقع والغرابة، والشهرة، أما قيم المهنة للتغطية الخبرية، وتسمى بصفات الخبر كالصدق والدقة والموضوعية، هي مسئوليات يحتذي بها الصحفي أو المحرر عند كتابة مادته الإخبارية، وأذا ربطنا قيم المهنية للتغطية الخبرية بالمسئولية الاجتماعية، فهي جوهر مسئولية الصحفي أمام مصادره وجمهوره، وهي تقسم الى قسمين: قيم جمع المادة الخبرية، وقيم كتابة الخبر، والقيمة الاولى تتمثل بالمقولة التالية: إن << الصحفي مجموعة من المصادر >>، وهنا يظهر مدى متطلب أحترام الصحفي لمصادره كقيم مهنية يلتزم بها، وهذه القيم يمكن حصرها في الآتي:

1- **الحق في الخصوصية:** من حق الفرد المحافظة على حياته الخاصة بكافة تفاصيلها ، وهذا الحق يحمي الجمهور من بعض السلوكيات الصحفية كنشر الأمور الخاصة، وجمع الأخبار بالحيلة، ونشر أسماء وصفات الاحداث.

2- **المعلومات السرية**: وهي حالات لابد للصحفي من التوقف عندها قبل نشر الخبر مثل: طلب المصدر نفسه بعدم نشر هذه المعلومة، وعندما يذكر المصدر معلومات مهمة ويطلب عدم ذكر أسمه كمصدر لهذه المعلومات، أو طلب المصدر عدم نشر المعلومات بنصها الحرفي.

3- **آليات دفع المصدر للحديث**: وتأتي من التعامل الأخلاقي، وعدم استخدام النفاق، وكون الموظف الحكومي هو دائما مصدر للمعلومة فيجب حمايته فيما يتعلق بقضايا الفساد.

2. **قيم كتابة المادة الخبرية**:هي التقاليد التي يجب أن يمارسها الصحفي في عمله ويراعيها ؛ كي يضمن تحقق المسئولية في خبره، وتتضمن هذه القيم: الدقة والموضوعية والصدق والأمانة والحيدة والاكتمال أو الشمولية والاقتباس أو الاسناد وغيرها، ويرى المؤلف أنها ومع اختلاف المسميات لدى الباحثين تندرج تحت:

1- **الصدق**: الذي هو أهم المعايير والقيم جميعا، وهولايقتصر على صدق الصحفي مع الآخرين (المصادر – الجمهور) بل يمتد ليشمل صدقه مع نفسه، وهو ثلاث مستويات (صدق **الأفعال**، وصدق **الأقوال**، والصدق الذاتي:أي صدق الغايات).

2- **الدقة**: وهي تشمل كل كلمة أو عبارة في القصة الخبرية، وهي برأي جلال الدين الحمامصي **أن** الدقة هي الخطيئة رقم (1)، **ويمكن التعامل معها من** قبل الصحفي بالرجوع الدائم للمصادر والمراجع والقواميس ودوائر المعارف، ومن الاسباب التي تؤدي الى عدم الدقة كما يوضح نيوسوم التالي: ضغوط توقيت صدور الصحيفة، وعدم وجود إلمام كاف لدى المندوبين بخلفية القصة الخبرية، وعدم مبالاتهم بالتحقق من معلومات القصة الخبرية، ويرى الحمامصي **أن** أسباب عدم الدقة هي: اخذ **المعلومة** من مصادر مضلله، والرقابة التي تدفع **الصحفي** لأستعمال تعبيرات مطاطة،

والاعتماد على مصدر واحد للمعلومة، وهنا يفضل ويستلي حذف المعلومة بالكامل إذا لم يتم التأكد من صحتها ولم يكن هناك وقت لذلك.

3- **الشمول / الاكتمال:** أي الإلمام بخلفية الحدث، وتقديم أوضح صورة ممكنة للخبر وهذا يتطلب التالي: إيراد الحقائق التي تفيد في توضيح أهمية الحدث، ووصف التطورات التي أدت للحادث، ووشرح كافة الأوضاع التي يعتبر الحادث جزءاً منها أي شرح الحادث.

3. الموضوعية يتناولها المؤلف هنا من حيث المفهوم، ونشأتها، والجدل حولها، ومن حيث المفهوم وعناصر الموضوعية يبدأ المؤلف بالمعنى الفلسفي للموضوعية، من الناحية المعرفية كما يرى المعجم الوسيط << منحى فلسفي يرى أن المعرفة إنما ترجع الى الحقيقة غير الذات المدركة لها >>.

4. الموضوعية نسب للموضوع أي ماهو موضوع / مقذوف خارج ذات الفكرة، وترتبط الموضوعية مع الذات في مشكلة المعرفة ؛ فالمعرفة علاقة بين الذات والموضوع أو علاقة بين العقل والوجود، وأختلاف الفلاسفة في تحديد العلاقة بينهما يرجع الى مشكلة الحقيقة أو المعيار.

5. المعنى الأخلاقي، الموضوعية ذات الدلالة الخلقية تعني النزاهة في القصد والبعد عن الهوى، والتجرد من العواطف الذاتية، وهي في هذا المعنى تطلق على كل نظرية أخلاقية، تعتبر أن الخير الأخلاقي هو خير موضوعي مستقل عن المشاعر الشخصية، وهي أي الموضوعية لم تعد أنعكاسا لواقعة أصلية، وهي شروط يلتزم بها كما يقول (بوانكاريه) تتمثل في: أن ماهو موضوعي يكون مشتركاً بالنسبة لأذهان كثيرة، ويمكن نقله من واحد لأخر، وهي هنا تعتبر الإحساسات أو الموجودات المنعزلة الواحدة عن الأخرى، وتكون هنا الموضوعية مرتبطة ومشروطة بموقف معين، وأن العاملين هنا يصلون الى النتائج نفسها، وهي ليست واقع مفروضا، بل هي مساهمة إيجابية والتزام صريح تبعث عليه قيم ومعايير.

6. الموضوعية الصحفية هي حالة ذهنية للمحرر أو المندوب الصحفي، بعدم الحكم على ما يرى، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزاته القبلية، وعليه ان يفترض دائما بوجود جانبا أخر للتغطية الخبرية، وتعتبر الأخبار هي تقرير حقيقي عن الأحداث التي وقعت، وهناك اتفاق مابين المنظرون حول عدد من المحددات التي تحقق الموضوعية في التغطية الخبرية، والمحددات التي تبعدها عن الموضوعية، ويوضحها (برادلي) بحذف وقائع على جانب من الأهمية، أو أضافة تفاصيل غير مبرره،وخداع أو غش القارىء، وتتحقق الموضوعية حسب ما يذهب اليه (ويستلي) من خلال عدد من القرارات الإدارية الصحفية مثل: التوازن، والأسناد وعدم خلط الخبر برأي المندوب، والحرص على إعطاء معلومات خلفية توضح الحدث.

7. معيار الموضوعية عن أبن خلدون تحت لفظ (الاعتدال) يوضحه بأنه << إن النفس البشرية إذا ما كانت على حال من الاعتدال في قبول الخبر، وأعطته من التمحص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه>>، ويوضح ابن خلدون قانونه المعروف بالمطابقة الذي هو معيار قياس صدق أو كذب الأخبار التاريخية << وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد من صدقها وصحتها من أعتبار المطابقة >>.

ويحدد المؤلف عناصر الموضوعية بأنها ثلاثة هي: الإسناد (الاقتباس)، وهويتمثل بالقواعد التالية والملزمة للمحرر:

1- أن يميز الكلمات والجمل المقتبسة عن بقية الكلمات.

2- ينبغي أن يكون النص المقتبس معبراً تعبيراً حقيقاً عن الهدف الحقيقي للمصدر.

3-أن تكون الجمل المقتبسة متعلقة بموضوع الخبر المنشور.

4- يمكن الاستغناء عن الكلمات المكررة أو الزائدة في الجمل المقتبسة دون خلل.

ومن أسباب الاقتباس.

1- أن المحررين والصحفيين يريدون لقصصهم أن تكون دقيقة وذات مصداقية.

2- أنهم يختارون بصفة خاصة العبارات الحريف أو اللاذعة لجذب الانتباه للخبر.

3- هم يختارون العبارات أو الالفاظ المنتقاة، والتي تعطي صورة متعددة الابعاد للقائل، وهنا يشير المؤلف الى ظاهرة المصادر المجهولة، وهي اسلوب يمارسه المحررين والصحفيين للالتفاف على الموضوعية، وتكون هذه الطريق غطاء للأخبار المشوهة.

العنصر الثاني من عناصر الموضوعية هو التوازن، ويقصد به التعامل مع كافة أوجه المادة الخبرية، وأن تعطى كل واقعة حجمها المناسب، لأن التوازن هو الأصل في نظام الأشياء في الكون كما يقول(جامبل وجامبل)، وتظهر الحاجة لهذا العنصر عند القيام بتغطية المناقشات والاجتماعات العامة أو البرلمانات أو الدوائر الرسمية أو الهيئات العالمية، ويرى المؤلف أن المنظرون الذين افترضو أن المسئولية تتحقق عن طريق التوازن والموضوعية كانوا يقصدون القضايا الخلافية، التي يكون فيها الأفضل للقارىء أن يتعرف على وجهات النظر المتباينة والمختلطة، ويرى فيليب ماير أن التوازن يمتد ليشمل قاعدتين اخريين هما: قاعدة المساحة المتساوية، وقاعدة الوصول المتساوي لوسائل الإعلام، وثالث عنصر من هذه العناصر هو فصل الخبر عن الرأي، وهو يعتبر حجر الزاوية في تقرير الموضوعية في الشكل الخبري والصحفي لديه الأعمدة والافتتاحيات كي يعبر عن رأيه بها وهذا الفصل لايعني عدم التفسير أو أعطاء الخلفية للقارىء عن الخبر.

ويجد المؤلف أن هناك علاقة مابين اللغة والموضوعية الصحفية، من حيث استخدام اللغة الأكثر علمية ودقة وتوازناً وإتقاناً، وقدم مجموعة من المبادىء الأساسية التي ترتبط بالصحافة واستخدام اللغة منها: الحاجة الى توجه متعدد القيم، أن استخدام تصنيف من فئتين فقط كاسود،ابيض أو خير وشر لابد من التخلي عنه، واستخدام مقياس متدرج، وأن هناك اختلاف تام بين أعضاء مجموعة او طبقة محددة في المجتمع، وذلك لتجنب الصورة الذهنية النمطية، وأن كل فرد وكل شيء يتغير باستمرار، أي

التاريخ والوقت له فاعليته في تغيير الاحداث والاشخاص، وأستخدام الاصطلاحات عالية التجريد تعد ذاتية، كمصطلح الديموقراطية، والتطرف، والرجعية، وهي تعتبر ذاتية لتأثرها بتصور الصحفي لمعانيها، وتعتبر النعوت الوصفية دائما ذاتية، كوصف الجمال للمراءة،أو الوقار للرجل، والميل الطبيعي يظهر متحيزاً من خلال الاختيار، وهو ميل الصحفي للأستخلاص أجزاء من الحقيقة تروق له، ويذكر المؤلف هنا نصيحة (كرمب) لتحقيق الموضوعية بالابتعاد عن التالي: ضمائر المتكلم الشخصية (أنا، ونحن)، وضمائر النسب للمتكلم (لي، لنا، معي، معنا..)، ويمكن استخدامها داخل الاقواس.

يرجع المؤلف نشأة الموضوعية الصحفية في الصحافة الغربية الى عاملين أساسين:

- **الاول**: الثورات الفكرية خاصة فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية، والتي تم الاستفادة منها في الصحافة، والتي تمثلت في أكتشاف الحقيقة العلمية من خلال المنهجية (العلمية) الصارمة التي أعتبرت عقيدة العلماء الاجتماعيين في العشرينيات، والمقولة التي قيلت في افتتاح مبنى العلوم الاجتماعية في شيكاغو << عندما لاتستطيع أن تقيس معرفتك فهي تافهه ولاتساوي شيئاً؛ فالعلم يبدأ حينما يتعلم الأنسان كيف يقيس عالمه أو جزء منه بمعايير موضوعية تماماً>

والاتجاهات الثقافية التي أسفرت عن الدعوة لصحافة موضوعية تتلخص في الآتي:الارتياب والشك في الطبيعة البشرية، والميل لجمع الحقائق قبل إصدار الاحكام، وأن هذه الحقائق المجتمعة سيتلاعب بها رجال الدعاية، وأن عدم وجود مصدر يمد الناس بالحقائق العلمية فأن الديموقراطية العريقة ستهوى الى أسفل، وتصبح علاقة المواطن الملم والواعي والحاكم أسطورة، وتطبيق المنهج العلمي المستخدم في الظواهر الانسانية يفتح الباب لتحسين النوع البشري من حيث (أخلاقياته وسلوكه)، وهذه الافكار هي مراجعة لأفكار جون ملتون والنظرية الليبرالية، والتي أعتقد بها ملتون أن البشر عاقلون وأخلاقيون، ولكن والتر ليبمان عام 1922 لاحظ أن الاقناع أضحى فناً يعتمد على الأخلاق

الذاتية، والخوف الأكبر كان من إفساد الناشرين الصناعيين والحكوميين – الذين يعملون في مجال الصحافة بتحيز رأسمالي – لقنوات المعلومات.

وتحدث جون دوي المفكر في ذلك الوقت أنه يمكن لوسائل الإعلام أن تصنع رضا الناس عن أي شخص وأي فكرة ولأي سبب تختاره، وقد ساعد المناخ السياسي والاقتصادي في الولايات المتحدة بعد الحرب الالمية الاولى على التفكير بهذه الطريقة ، ومن الامثلة على ذلك ما سمي بالفزع الاحمر (المد الشيوعي)، وتحدث ليبمان هنا بأن الرأي العام يتشكل عن طريق الدعاية التي تخلقها جماعات المصالح الخاصة، ولابد لهذه الجماعات التي تشكل الرأي العام أن تكون صحيحة، وهنا حدد بوضوح ما هو التعريف الأساسي للصحافة الموضوعية: أن التدريب المهني لابد من تواجده لدى الصحفي، ولابد من وقف استخفاف التجار وأن يتمتع الصحفي بالروح العلمية، والتحرير الجيد يجب أن يستوعب أهم الفضائل العلمية مثل التسبب لكل كلمة تكتب، الحس الجيد للاحتمالات، الرغبة في فهم الأهمية النسبية للحقائق.

وتأكيداً لأدخال المنهج العلمي للعمل الصحفي تحدث نيلسون أنتريم كراوفورد، في كتابه أخلاقيات الصحافة بأنه << في مدرسة تحافظ على المثاليات المهنية، لابد أن يكون هناك منهج يعمل على تطوير الذكاء الفطري والعقلية الموضوعية لصحفي المستقبل، ويجب مدهم بالأساس العلمي لفهم التطورات التقنية السريعة للحضارة المعاصرة، والذي يوفر تدريباً على وجود دليل لكل كلمة يكتبها الصحفي >>.

- ثانياً: التغيرات الاقتصادية السياسية: أن تطور وسائل الأتصال من مرحلة التلغراف وظهور وكالات الانباء، وبدء ظهور الاحتكارات للأخبار،جعل وحسب قول تيودور جلاسر أن الموضوعية بدأت كمطلب اقتصادي ملح أكثر من كونها معياراً للصحافة المسئولة، وذلك لأن ظهور صحافة البنس الواحد

وأتباع الصحف للأحزاب السياسية أدى بها الى الابتعاد عن الجمهور، والمعلن يريد قاعدة كبيره من القراء كي يتمكن من بيع سلعته، ذلك ادى بالصحافة الى الخروج من الانحياز للأحزاب وبحثها عن قاعدة عريضة من القراء، وبدات صحف كنيويورك تايمز، ونيوزويك توزع على مستوى الولايات الامريكية بأسرها، والموضوعية أضحت أخلاقاً ومثالاً قوياً ينشد وجه الحقيقة، وأعتبرت جمعية الصحفيين المحترفين في ميثاقها الموضوعية، كجزء لايتجزء من الميثاق الذي وصفها بأنها هدف مرجو ومعيار للأداء ينشده الصحفيون.

الموضوعية بين الرفض والقبول

تنحصر أهم الانتقادات التي تعرضت لها الموضوعية في النقاط التالية:

1- انتقائية المادة الخبرية

يرى جون ميرل أن الصحفي يقوم بالأنتقاء بين الاخبار ما يسهل الحصول علية، وما يعزز مفاهيمه أو تصوراته السابقة، وهو محكوم بالخبرات والثقافة والظروف البيئية والتعليم، وهو محاط بقيود ودلالات اللغة وظروفه النفسية والأيديولوجية، ودلل لستر ماركل على ذلك بأن اختصار عدد الوقائع لدى الصحفي كي يجمع منها الخبر هو الحكم الأول على عدم الموضوعية، وأن قرار المحرر بتحديد مكان الخبر في الصحيفة يعتبر الحكم الثاني على عدم الموضوعية.

ب- المحافظة على الوضع القائم:

أن التغطية الموضوعية لاتمكن الصحافة من القيام بدورها كسلطة رابعة في نظام ديموقراطي، أو كلب حراسة وصحافة مدافعة، بل هي تكون متحيزة للوضع الراهن، ووصف عالم النفس جولدنر الصحفيين بأنهم << مديرو الوضع الراهن >>

أن تفضيل الصحفيين للمشاهير والصفوة لتغطيتهم، وتصوير حركات الاحتجاجات الاجتماعية على أنها حركات ممزقة لأوصال الأمة الامريكية.

ج- الموضوعية ستار للتضليل:

يرى هربرت شيللر أن الوسائل الاعلامية هي بالأصل مشروعات تجارية، وهي لاترفض الموضوعية كي تمارس دورها التضليلي بأن الاشياء هي على ما هي عليه من الوجهة الطبيعية والحتمية، وجانسون يرى بأن التغطية الصحفية أيديولوجية بسبب لا أرادي، وهي تعكس مصالح بعض الطبقات والجماعات، ويرى ملفين ديفلير وساندرا روكيتش أن مباراة أخلاقيات الصحافة (الموضوعية، والانصاف، والدقة، والبحث عن الحقيقة) خاسرة، حتى قبل أن يبداءها اللاعبون ، ومن لحظة الاختيار الاولى لما ينشر ومالا ينشر، ومن القيود على عملية إعداد الأخبار، بحيث تلائم متطلبات الوسيلة.

د- الأثار السلبية لدور <<الملاحظ>>:

أن دور الملاحظ النزيه للصحافة، وخروجها من دور المشارك، جعلها تسحب من رصيد الصحفي الابداعي، وتحول الفن الصحفي الثري الى مجرد تكنيك الكتابة.هـ- الموضوعية كأستراتيجية لحماية الصحفيين: أن نتائج دراسة الباحثة الاجتماعية جاي تشمان، حول سلوك الصحفيين في ممارسة الموضوعية، أكدت على انهم يتبعون الاساليب التالية لحماية أنفسهم: 1- تقديم احتمالات مختلفة في وقت واحد 2- تقديم الدليل على ذكر العبارات المتناقضة عن طريق الاسناد 3- استخدام واع للاقتباسات لتمرير معلومات خطيرة على لسان مصادر لها مصداقية عالية 4- وضع القصص الأخبارية في قالب (الهرم المقلوب) للتاكيد على الأهمية الخبرية للحدث.

و- إهدار جمال اللغة:

من خلال ابتعاد الصحفي عن استعمال الصفات، واستخدام العبارات الاشارية الجامدة بعيدة عن الاستنباط اللغوي، وعدم وجود اللمسة الانسانية في تناول وكتابة الخبر.ز- الموضوعية عائق للمسئولية: وذلك من أن الصحفي يفكر فقط في كيفية الكتابة، ويبتعد عن ماذا يكتب، وتكون الموضوعية متحيزة ضد الفكرة الصحيحة للمسئولية، وتجعل من الصحفيين أخلاقيون أكثر مما يجب، ويتم الابتعاد عن النتائج لحساب صناعة الخبر.

أما المؤيدون للموضوعية يجدونها ضرورة صحفية من حيث النقاط التالية:

أ-وجهة النظر هنا تعتبر الموضوعية هدف يمكن بلوغه ذلك أن أي صحفي يجب أن يكافح من أجله بصفة مستمرة، لأن الصحفي لن يأتي بالحقيقة المطلقة، بل عليه أن يوازن فيما لديه من وقائع، وأن ما يحرر هو الحقيقة النسبية.

ب- وجود وجهت النظر الاحادية يرسخ من فكرة المتلقي السلبي، أن النظرة العلمية قدر الأمكان وعرض طيف الآراء المتاح يجعل القارىء يفكر قبل أن يكون راي عن موضوع ما ج- ونعت الموضوعية بالتضليل صعب، لأن الموضوعية تستمد جذورها من الصدق، والدقة، والأمانة.

د- اتهام الموضوعية بأنها ترد الصحافة لصحافة القرن التاسع عشرة، به نوع من الغلطة لأن المطلب الأول للجنة حرية الصحافة عام 1947 هو إمداد الجمهور بتقرير صادق وشامل وذكي عن أحداث اليوم...

هـ- الموضوعية لاتشوه اللغة، لأن استخدام الحيل اللغوية يبعد القارىء عن المعلومات الصحيحة، ويعتبر غش وخداع للقارىء.

و- أن حرية التعبير وحرية الانضمام للأحزاب تجعل من الصحفي مشاركاً في الحياة العامة و السياسية في المجتمع، وهناك نسبة كبيرة من الصحفيين ينتمون الى أحزاب وتنظيمات داخل مجتمعاتهم. ز- عدم بلوغ المثال ليس معناه انه

غير موجود، هذا ما يردده الفلاسفة المثاليين، والموضوعية ليست مثالية، ولا أسطورة بل هي الفرق بين التغطية الجيدة وغير الجيدة، النزيهة أو المغرضة.

الموضوعية الصحفية : العوامل المؤثرة

اولاً: نمط السيطرة والملكية والتمويل

1- **مناخ حرية الصحافة**:تؤثر سعة مناخ الحرية على موضوعية التغطية، لأن الموضوعية تزدهر عندما يحس الصحفي الأمان في عمله، ولايتعامل مع مصادر سرية أو مجهولة أو عدم الاستعانة بها على الاطلاق، ومناخ الحرية مرتبط بالبناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع والايديولوجيا التي تُسير المجتمع من جميع نواحية، لأن الموضوعية هي صنو أيديولوجيا يتبناها نظام سياسي.

2- **الرقابة الذاتية**: هي ما يفرضه الصحفيين على أنفسهم من ضوابط، وتتأثر نوعية هذه الرقابة الذاتية بالأتي: طول خضوع الصحافة للرقابة الحكومية، وتأثيرها على ضمائرهم بشعور الخوف الدائم من الوقوع في محاذير الرقابة ومحظورات النشر، وهذا الخضوع الطويل الأمد ادى الى تكوين هيكل مسيطر داخل الصحافة من بين الصحفيين، متمثل برؤساء التحرير أو رؤساء الاقسام.

3- **صعوبة الوصول للمعلومات**:تحول الصحافه من كونها مجرد رأي في مقال الى مهنة صناعة الخبر، ذلك جعلها تعتمد بشكل أساسي على المعلومات والحقائق، وفرض القيود على تداول المعلومات والوصول للمصادر تعوق الصحفي عن تحري الموضوعية، مما يؤدي الى عدم أكتمال صورة الحدث أو القضية أمامه مما يدفعه لاستكمالها من مصادر غير دقيقة أو من معلومات ترددت أمامه دون تثبت.

4-**الانتماء الفكري والسياسي:** فأما أن يكون الصحفي موالياً للنظام الحاكم أياًكان، أويكون ولائه لحزب أو جماعة دينية أو عرقية، ويقول جديون سوبارج: أن التوجه الأخلاقي الرئيسي عند معظم الناس في العالم الحديث هو الولاء للنظام أو المحافظة على النظام، ويعتبر الفرد سميث عالم الانثروبوجيا أن المبدأ الأخلاقي الذي يؤكد التوافق بين أجزاء النظام والتغيير المحدود هو المسيطر على الصحافة، لأن عقل الصحفي السياسي يلجأ الى التلاعب بمعاني الخبر أو الفاظه، أوفي ترتيب وقائعه.

5-**ملكية الصحف:** أن ملكية الصحف سواء أكانت حكومية أو قطاع خاص أوهيئات، يجعل التغطية الخبرية تتأثر تبعاً لنمط الملكية، والملكية الخاصة للصحف تسعى لضمان أن تأتي القرارات الحكومية معبرة عن مصالحهم ويندرج ذلك علىالصحافة المملوكة للحكومة أو الهيئات.يعتبر أختيار رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الادارات للمؤسسات الصحفية هو البداية لفقدان الموضوعية، ولتبني السياساسيات الخاصة بالجهة المالكة، لأن هذا التعيين يتم بقرارت سلطوية عليا يؤخذ فيها بالاعتبارات السياسية والأمنية وغيرها.

6-**تمويل الصحف:**أن الزيادة الكبيرة في الحاجة الالية للصحافة كي تعمل، أدى الى وجود جهات يحق لها التدخل، ومنها الحكومات عن طريق تزيود الصحف بالاعلانات العامة، والشركات التجارية عن طريق الاعلان التجاري تمارس نفس الدور، وقد تكون المطالب الرئيسية للموضوعية هي فصل الخبر عن الأعلان، وهذا الفصل يتم أثناء عمل الصحفي ولكنه يؤخذ بعكسه لدى أدارة الصحيفة، ومن خلال المساحات المعطاه للانتج الاعلاني، ومكان وجوده في الصحيفة.

ثانيا: طبيعة التغطية الخبرية

1- **ضغوط غرفة الاخبار**: تظهر قيم ومعايير وإتجاهات صحيفة ما عند معالجتها للموضوعات الإخبارية بالإهمال أو التضخيم والإبراز، والصحفي تمارس عليه مجموعة من أساليب الإخضاع اثناء العمل في غرفة الأخبار وهي: استخدام سلطة الصحيفة والعقوبات التي يلوح بفرضها أو توقيعها عليه، والتنشئة الاجتماعية الصحفية، وهذه التنشئة توحد المفاهيم والصور الذهنية لدى العاملين في غرفة الاخبار، ويجعل الصحفي يتبع نموذج أقره مجتمع الصحفيين، والصحفي الشاب يمر بعملية التنشئة الاجتماعية للصحافة، وفي البداية يكون هناك تعارض مع الاخلاقيات التي يمارسها، إلا أن هذه التنشئة تجعله يلجأ الى: انه قد يضيف مصادر مجهلة ليوازن قصته الخبرية، أو يقتبس من كلام لبعض المصادر عبارات خارج عن سياقها، وهذا الصراع قد يطول أو يقصر تبعا لمدى تمسك الصحفي بأخلاقياته و مجاراته للتنشئة الاجتماعية الصحفية. أن اتجاهات غرف الأخبار ليست ثابته كما يقول جلاجير، ويقول سعيد السيد: أن المعايير والممارسات الصحفية المشتركة تتم بأكثر من طريق ؛ فالبعض يتشرب هذه المعايير أثناء الدراسة الاكاديمية، وأثناء المزاملة القوية مع الصحفيين الآخرين، ومن خلال مراقبة الزملاء اثناء تقديمهم للأخبار، وأعتبار ذلك التقديم هو النموذج الأمثل.

2- **السرعة والسبق**: يعتبر وقت طباعة الصحيفة وعامل الزمني لذلك من العناصر البالغة الأهمية، التي ينبغي حسابها بدقة في التغطية الصحفية، وهي تؤثر على عمل الصحفي من حيث سرعة الانجاز، وخشية المنافسة والإنفراد والسبق، ودرجة الدقة والعمق والتوازن في المادة الخبرية المقدمة، والسرعة قد تسبب في فقدان الكثير من الموضوعية والدقه، وكذلك التكاسل في الوصول للحدث، أو لقاء المصدر، وكل ما سبق بهدف النشر السريع قبل طباعة الصحيفة.

3-المساحة:أن ترتيب المادة الإعلانية قبل المادة الأخبارية في الصحف، يجعل من كلمة الأهمية النسبية للأخبار مثال على فقدان الموضوعية في الاختيار، وهي مجال للخلافات والنزاعات ما بين المحررين والمندوبين.

4-استقاء الأخبار من المصادر: وجود الصحفي في موقع الحدث، وتناوله للمادة الخبرية من كافة جوانبها، ومقابلته للمصادر المعنية بالحدث، متطلب رئيسي للموضوعية، الا أن هذه العملية تتطلب الجهد الكبير، وقدرة على إجادة الصحفي في تحديد مصادره المناسبة، وطرح التساؤلات وإجراء الحوار، وتأثر الصحفي بالتقارب الفكري أو الاجتماعي أو الاقتصادي مع هذه المصادر يجعل من الموضوعية عامل نسبي في التعامل مع الخبر.

5- صراع المصالح: ويقصد به العلاقات الخفية التي تربط المندوبين أو المحررين بالمصدر الصحفي وأحياناً ما تسمى (الصداقة الخفية)، وهو نوعان: صراع المصالح الالي: وهي الامتيازات التي قد يحصل عليها الصحفي من خلال رغبة المصادر بالحصول على الأفضلية بالتغطية الأخبارية، كشركات السياحة، والفنادق، وأسواق المال،وهنا يتداخل الاعلان بالخبر، والنوع الثاني هو صراع المصالح غير المالي: وخطورته أشد من الصراع المالي، وهو يكون على نحو غامض وخفي، ويكون ضمن علاقات الزواج والقرابة والصداقة، ويسمى بعلاقة القرابة مع المصادر، وأمثلته كما تحددها كاترين ماك آدمس: - أسود يغطي أخبار الحقوق المدنية – أخت رئيس قسم المحليات بالجريدة تعمل سكرتيرة المحافظ – محرر يعمل والده كمستثمر في مجال البترول عُهد إليه بصفحة (الطاقة والبترول) في الجريدة - محرر (عيادة الصحيفة) يقدم أخوه استشارات طبية – ملحد يغطي أخبار (الصفحة الدينية) – محرر له نشاط في اتحاد عمالي يغطي أخبار الاستثمارات الاحتكارية.

6- **علاقة الموضوعية بالأمانة الصحفية**: التغطية الموضوعية هي قيمة مهنية، لايمكن أن تؤتى ثمارها إلا إذا تحلى الصحفي بالصدق والأمانة والدقة، وهما يعتبران محكاً أسياسياً للموضوعية، ومع وجود التصور الخاص لدى الصحفي عن الخبر، وأذا ما جاءت الحقائق مختلفة بشكل كبير عن تصوره المسبق إما أن يُغلب الأمانة والصدق على رأيه الشخصي فيدعم موضوعيته، أو يلون ويحذف وقائع معينة لاتتفق مع وجهة نظره أو يستبعد القصة بالكامل.

ثالثاً: بنية الجهاز التحريري

هذا الجهاز يشمل رئيس التحرير ومدير أو مديري التحرير، ونواب رؤساء التحرير ورؤساء الأقسام والمحررين والمندوبين، ويتحكم في كفاءة عمل الجهاز التحريري عدد من العوامل، تتضمن: عدداً من الصحفيين، والمستوى الاقتصادي لهم، وظروف التأهيل والتدريب الذي ينعكس على ما يتمتعون به من مهارات اتصالية وصحفية، والنتماء الفكري والسياسي، والمعايير التي تتحكم في اختيارهم.

أ- **عدد الصحفيين**: أن العدد المناسب للمحررين والمندوبين يمكن الصحيفة من التعامل مع ما يحدث في البيئة المحيطة بها بكفاءة عالية.

ب- **التأهيل والتجديريب الصحفي**: وهو يؤتى من نظامين في الاعداد:

1- نظام الاعداد الاكاديمي.

2- نظام التدريب المهني في الصحافة، ويتم ذلك من خلال نظام التلمذة التدريبية، وحلقات البحث المهنية، والتعاون الاقليمي في التدريب، وعقد لقاءات مع خبراء الصحافة والأعلام في الدول المتقدمة، والاستعانة بالخبراء والمتخصصين الأعلاميين كمستشارين للصحف، وإيفاد العاملين في مؤسسة ما في زيارات استطلاعية لمؤسسة مشابهه، والمراكز التدريبية التي تنشؤها بعض المؤسسات الصحفية.

رابعاً: عمليات الادراك النفسية

1- **انتقاء المادة الخبرية:** وهي تخضع هنا للعوامل النفسية والاجتماعية من خلال التعرض الانتقائي والفهم الانتقائي والتذكر الانتقائي، وكلها تؤثر على موضوعيته في معالجته للأخبار.

2- **الصور الذهنية:** يعتبر ما تكون في أذهان الناس عن الجماعات العرقية والدينية والسياسية، له دور كبير في تشكيل الصورة الذهنية للصحفي حول موضوع ما، مما يجعل هذه الصورة عاملاً مؤثراً في الموضوعية، والأمثلة على ذلك كثيره منها: العديد من الدراسات التي تناولت صورة العرب في الصحافة الغربية،أو الامريكية.

خامساً: جمهور الصحف

يرى جون ميرل أن الجمهور العام أصبح مجزئا نتيجة تكاثر وسائل الاتصال الجديدة، وسيصبح الشخص المتحدث أكثر أهمية من حديثه خاصة مع جمهور محب له، أي أن المصدر أكثر أهمية من الرسالة، ويرجع مصطفى السعيد المسؤلية على الجمهور، وذلك لكونه يتقبل الاخبار الكاذبة والحملات المغرضة، التي تطالعه صباح مساء على صفحات الجرائد التي أعتاد على شرائها انه يقراء الأكاذيب، وهو جمهور لايمتنع عن شراء الصحف حتى لو تبين له أنها تكذب أو تغالط ما يجري من أحداث، وهذا ما يشجع الصحف على الاستمرار في ممارستها غير الأخلاقية.

الهوامش

1. فيصل محمد صالح، دور الإعلام في دعم السلام والمصالحة الوطنية، ورقة قدمت في ورشة ورشة عمل: دور القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في دعم السلام والمصالحة الوطنية، ، المجلس الوطني، مارس 2008
2. بيتر بارنيل، "الدمقرطة" في مجتمعات مجزأة إتنياً أو دينياً، قدمت في ندوة "دور الفاعلين الخارجيين في ترويج الديموقراطية في الدول الهشة" التي دعت لها "مؤسسة هنريش بوول" الالمانية في برلين.
3. المصدر السابق.
4. يحي الكاتب، منتديات ستار تايمز،
5. فضل الله محمد: تقويم أداء الإعلام السوداني، ورقة قدمت أمام ورشة منظمة بانوس ومجلس الصحافة، ديسمبر 2002
6. أندرو بوديفات: دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية وتعزيزها،
7. المؤتمر الدولي السادس للديموقراطيات الجديدة أو المستعادة، الدوحة، قطر 29 أكتوبر –
8. الموسى، عصام: الصحافة في قوانين المطبوعات والنشر (1953–1989)، ص 42، أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد السابع، العدد الثاني 1991.
9. مراد، بركات: ظاهرة العولمة" رؤية نقدية"، ص 124، سلسلة كتاب الأمة، العدد 86، الدوحة 2001.
10. جلال، محمد نعمان: العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، ص102، القاهرة،مجلة السياسة الدولية،2000، عدد 145، يوليو.
11. مراد، بركات: مصدر سابق، ص 125، 2001.

12. الجرف،ريما سعد: ماذا يقرأ شبابنا في عصر العولمة، ص 58، ندوة العولمة وأولويات التربية ،2004.
13. هيجوت، ريتشارد: العولمة والأقلمة – اتجاهان جديدان في السياسات العالمية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص56، الكتاب رقم 52، أبو ظبي، 1998.
14. الجرف،ريما سعد: مصدر سابق،ص 68.
15. خصاونه،مصطفى: العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية في الأردن،رسالة ماجستير،2001، ص 71.
16. حسين،د.سمير: بحوث الإعلام، ص145،القاهرة، عالم الكتب، ط2، 1995.
17. شقير، يحيى: الحريات الصحفية في الأردن، مطابع الدستور، ص21، 2001 .
18. عمر، سامان فوزي: المسؤولية المدنية للصحفي، دار وائل للنشر والتوزيع، السليمانية، ص15، 2007.
19. دائرة المطبوعات والنشر: الصحافة الأردنية، نشأتها وتطورها، الأردن، ص23، 1975
20. الجريدة الرسمية، عدد رقم 2429 تاريخ 1/ 7/ 1973.
21. موقع شبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان.
22. عايش،محمود: قوانين المطبوعات الأردنية 1993-2000 ومدى انسجامها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان "مركز عمان للدراسات حقوق الإنسان، ص 82،2003.
23. عايش،مصدر سابق، ص 87.
24. الرأي،عدد،11122،ص 17.
25. الرأي،عدد 12102، ص25.
26. الرأي، عدد 13462، ص12.
27. الدستور،عدد 11749، ص15.

28. العرب اليوم،عدد 3088،ص7. المشرق الإعلامي،عدد 60،ص11.

29. الدستور،عدد13720،ص27

30. (الدستور، عدد،14295،ص9.

31. العرب اليوم، عدد 4195،ص 6.

32. كناكرية: الأحكام القضائية، في قضايا المطبوعات والنشر،ص 13

33. قرار محكمة العدل العليا رقم 226/ 1997 تاريخ 26/ 1/ 1998، ص13،مجلة نقابة المحامين 1998.

34. قرار محكمة بداية جزاء عمان رقم 876/ 2002 تاريخ 30/ 10/ 2002، ص 21، مجلة نقابةالمحامين،2002.

35. قرار محكمة استئناف عمان رقم 60/ 2003 تاريخ 17/ 2/ 2003، ص55، مجلة نقابة المحامين 2003.

36. كناكرية،مصدر سابق،ص 17.

37. قرار محكمة تمييز حقوق رقم 1963/ 302 تاريخ 1/ 1/ 1963، ص 525، مجلة نقابة المحامين،1963،.

38. د. بطرس بطرس غالي، دراسات في الاشتراكية الديمقراطية (2)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

39. د. رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، القاهرة: الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.

40. اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية، مركز البحوث العربية، 1992.

41. لائحة النظام الداخلى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى الصادرة عن المؤتمر العام الطارئ، 19 ديسمبر 2002.

42. وثائق المؤتمر العام السادس (مارس 2007)، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، 2008.

43. أخبار التجمع، نشرة نصف شهرية، العدد الرابع، أغسطس 2006.

44. حلقات نقاش: برنامج تثقيف العضوية، حزب التجمع أمانة التثقيف المركزية، 2006.

45. دائرة الحوار، نشرة الحوار الداخلي لحزب التجمع، العدد 109، 8 أغسطس 2006.

46. لائحة النظام الداخلي لاتحاد الشباب التقدمي، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدى يوليو 2003.

47. جريدة الأهالي، 6 ابريل 2008

48. النشرة نصف الشهرية الصادرة عن حزب التجمع، 1 مارس 2008

49. موقع حزب البعث العربي الاشتراكي www.baath-party.org.

50. هيومان رايتس ووتش، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير السنوى 2002.

51. هيومان رايتس ووتش، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير السنوى 2003.

52. هيومان رايتس ووتش، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير السنوى 2005.

53. هيومان رايتس ووتش، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير السنوى 2007.

54. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2006: سوريا

55. فهرس حقوق الإنسان في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP www.arabhumanrights.org

56. إصدارات المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا www.aohrs.15x.com

57. إصدارات جمعية حقوق الإنسان في سوريا www.hrassy.org



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله - مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

تلفاكس: 5353402 6 962 + - خلوي: 95667143 7 962 +

ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن

E-mail: darghidaa@gmail.com



9789957960476